

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان وجعل اللسان على القوادد ليلاد واطهر مكنونات
 العلوم بسلامة القدم ومن احسن من الله قبالا والشكر لمن شهد بوحدة ذاته
 الثقلان واقر بكمال صفاته الانس والجان والقبلة على افضل من
 صدق بقدرته وحوله واجمل من صدق في اخباره وقوله محله صاحب
 الايات البينات والكتاب المبين ورافع رايات النبوات الصادات الوعد
 الامين وعلى الله واصحابه الاخيار الذين كان القول قولهم في رواية الآثار
 اما بعد فيقول العبد الداعي عطاء الله من نوحى اليه بتفصيله التقضا
 على ما يرى به قلم التقدير ومضى لما كان العلم روضة مفتحة الابواب
 وحديقة مثمرة احسن قطافها وطاب ثمارها دانية من افنان الفنون
 اشجارها سامية ملتفة الغصون والحديث ذو شجون وعلم المغفرة من
 بينهما شجرة طيبة اضلها ماتت وفرعها ثمرة شهيدة عجمها نالت بحمد
 ما نطلب في اكمام ازهارها وان اشتبه عليك الامر فانظر الى صفات ازهارها
 والاقوال المسكينة فيه على الطريق الاسلامي الموصلي الى الشارع الاعظم
 ما افضى اليه اجتهاد الامام الاقدم والهام الاكرم وهو السراج الملمد
 واصحابه كالنور الثواقب الذين سلكوا طريقته وللتاس من مذاهب اردن
 ان اربب مجموعا لاخواني من المحكام يتفهم عند قطع الخصام من المسائل
 التي يكون القول فيها لاحد المتخاصمين يمينه اذ يجرى قول الامين وامره
 عصا البراعة لا لتقاط كل طالب من المهمات الاخر والمكرب وكان قلما
 قلم الانشا يقدم رجلا ويؤخر اخري فلما تم نقلها الى البياض وطم ازهار

قوله اذ يمينه
 مكذ في النسخ
 ولعله لا يميز
 امر

صفحات تلك الرياض اراد الخاطر الكبير جمعها وترتيبها باستعانة ميسر
كل عسير ركبت مراكب السعي واجريت القلائك بهواها وقلت بسم الله
مجى بها ومرساها فناء بفضل الله تعالى منقحا ومهذبا ومنظما ومرتبها
وسميتها بالقول الحسن في جواب القول لمن ثم جعلته مفتوحا للفقير
وموضوع الكفتين بين يدي الامام القاضل مثل الصدف المشتمل من
التحاب الوابل وهو المولى الاعظم علم الهدى علامة العالم مؤدبا لفضل
واستاذ اهل الزمان ومن اليه الرجوع اذا قيل القول لمن معين المذهب المنصور
شمس النبي المحصور مفتي البلد ومعنى الانام شيخ الاسلام بن شيخ الاسلام
يحيى سمة فضار عيسى ميت الحسنات منه يحيى
بابه الرفيع مطلع انوار الفضائل وجنايه المنيع منبع درر درالفيض ومركز
ادوار الفواضل قوى قوى الزهد بتقوية تقواه ورد شباب الفتوة بتأدية
فتواه سطر نظمه المفروق كحاجي المحبوب ورنما يتصل ليتظاهر في جذب القلوب
تعليماته وشاح خرائد الجرائد ونوشحاته ترهوا على فقرات القلائد لو كان
في الصدر الاول اعلافة الغالية الزهدا لتنفس السعدان من الحسرات تنفس
الصقدا ولو سمع امرئ القيس مفرداته التي بدت كالقرائد لجاد بنفسه
من حقد عقدها وترك القضاء بد ومثال الى منزلتها العليان ولو كان غلقا
بالثريا كان رقيق احسانه اتموزج الدور والتسلسل والسنة الداعين
من عباده كالببل في التبايل سار بذكره الركبان وداريه الجديدان على
شركة العنان شمع خلقه الكريم بضاعة الشمال وهديته النسيم
اذا اقبل الى قبلة اقباله القوابل قابلهم باخلاص لطفه الشامل وفيضه
الماضي والقابل عادة عادته تحلت بكل الحسن والبها ومشيئة شيمته
حامل لواء الفضل والتقوى نام الانام في ايامه ما عدا العباد وهم لا يستحقون
الا باستظلال جناح العنقاء الى حيث اقلت رحلها ام قشعر وما كان
مدحه الحقيقي فوق طاقتنا ووصفه حسبا يليق بعيدا من قدرتنا
الامر الى دعاية الصالح لانه وسيلة المهام والمصالح اللهم ايده لتأييد
الدين المبين واتده لتأييد شريعة سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه
وعلى سائر الانبياء وعلى اله واصحابه الاولياء والمرجوعين كرمه العميم ان
يلحظه بعين العناية والرضا ويشرفه بتشريف القبول والامضا فان اشار
اليه بقلم اللطف والاحسان يكون مشارا اليه بالبيان بين الاعيان

وبصير مقبولا كالصكوك في دفع الشكوك بل يغلو على التبر المسبوك
 وتجعل محل الذهب المسكوك اعلم ان الكتب التي اجتمعت عندي خير
 شروعي في ترتيب هذا المجموع في غرة شعبان المعظم المنسلك في سلك
 ستة غمان وثلاثين والف بيلة دسره من الفتاوى فتاوى قاضي
 خان والخلاصة والبرزازية وخزانة الفتاوى وفتح الفتاوى وجامع
 الفتاوى والفنية وفتاوى قاري الهداية وجامع الفصولين والاسعاف
 في امر الاوقاف والتأسيس للدبوسى ولسان المحكام ومعين المحكام وانفع
 الوسائل والاشباه والبقاثر ومن الشروح الهداية وصدور الشريعة شرح
 الوقاية ودرر المحكام في شرح غرر الاحكام والبدائع شرح الخفة وشرح
 المنظومة الوهبانية لابن الشحنة وشرح الشمنى على مختصر الوقاية والاصاح
 والايضاح لابن كمال ياشارزاده وحاشية يعقوب باشا وحاشية مولانا
 اخي ومن الجامع حديقه المفتى في اربعة اسفار ومجموعة مؤيد زاده والفتاوى
 العدلية لوليد من العلماء ومجموعة مولانا عبد الفتى ومجموعة المولى بر محمد مفتي
 الاسكوب وترجم البيئات لمولانا غانم المغدادي والمجموعة من الكتب الوهاب
 ان الحق بهذا الكتاب ما يتسرى عند الظفر بكل سفر معتبر واصح نقول الجامع
 من محالها ليميز مسالك اقدام الافلام من مزالها تنبيه اعلم ان بعض
 الاخبار التي تستذكر ان شاء الله تعالى في خلال العبارات وفي بعض
 المعاملات وان كان من قبيل الشهادة لكنه لما لم يلتزم فيه النصاب
 الحقناها بهذا الكتاب ليكون اكثر نفعاً واشمل فائدة وتجلب البطالة في نفعه
 زائدة والله الهادي وعليه اعتمادى **كتاب الطهارة**
 رجل صلب في السوق زيتا لا يشان او شيئا من الادهان او سمننا او خلا وعاز
 الناس ذلك وشهدوا عليه فقال الجاني صديقه وهو نجس قدامت فيه
 الفارة كان القول قوله ذكره الامام قاضيه خان في كتاب الدعوى وكتاب
 الشهادات حيث اخذ منه مانع وجعل في قصعة ومن اخر كذلك ثم
 وجد فيها فارة تخري وان لم يقع على شيء غاب بحال النجاسة على القصعة
 وان لم يغيب فعلى الحب الثاني وان كانا رجلين وكل يدعي ان دنته طاهر فها
 طاهران بزازية اشترى خلا في خاسية وجعله في جرة له فوجد فيها فارة
 ميتة فقال البائع هذه الفارة كانت في حركتك وقال المشتري لا بل في خابك
 فالقول قول البائع فانا راخانية نقلها صاحب الحديقه رجل اشترى دهننا

شرح الفتاوى
 قاضي احمد ادى

مطلب
 كتاب الطهارة

مطلب
 صب دفتا في
 السوق وقال
 مسيته وهو
 نجس كان القول
 قوله

مطلب
 ادعى المشتري
 النجاسة في اناء
 البائع وتكس
 البائع والقول له

في اثناء مسدود الرأس ففتحها بعد ايام وفيها قارة ميتة فزعم المشتري
 كونها فيه وقت البيع والبايع يدعي حدوث الوقوع فالقول للبايع لانه
 يتكرر وجود العيب لسان الحكم في فصل البيع اذا ورد الاجل ماد فاجزه
 مسلم انه نجس لا يجوز ان يتوضأ بذلك الماء قالوا هذا اذا كان المخبر عدلا
 فان كان فاسقا لا يصدق وفي المستور روايتان في رواية المستور
 بمنزلة الفاسق وفي رواية بمنزلة العدل ذكره الامام قاضيان في اول
 كتاب الطهارة وكما يحظر والاباحة واعلم ان حد الشهوة ان كان شابا
 ان تنشر لته او تزداد انتشارا ان كانت منتشرة قبل وان كان شيخا او عينا
 ان يتحرك قلبه او تزداد حركته ان كان متحركا قبل ولا يعرف ذلك الا بقوله
 جامع الفتاوى في حرمة المصاهرة يجعل قال لعنه ان احتلت فانت حر
 فقال الغلام احتلت وهو مشكل قبل قوله لان احتلامه لا يقف عليه
 غيره فيقبل قوله في ذلك كما لو قال لامته وهي مشكلة الحال ان حضت
 فانت حرة او قال لامرأته ان حضت فانت طالق فقالت حضت فيقبل قولها
 وعن محمد انه لا يقبل قول الغلام ويقبل قول الحارثية والمرأة لان الاحتلام
 امر يقف عليه غيره في الجملة ولهذا جازت الشهادة على الاحتلام بخلاف
 الحيض قاضيان حكى ان امرأة جاءت الى علي كرم الله وجهه وقالت اني
 حضت في شهر ثلاث مرات فقال علي رضي الله عنه لشرح ما تقول في ذلك
 فقال ان قامت بيضة من بطنها من ترض بدينه وامامتة قبل منها فقال
 علي رضي الله عنه قالون وهي بالرومية حسن وانما اراد شرع من تلك تحقيق
 النفي انها لا يحد ذلك وان هذا لا يكون كما قال الله تعالى ولا يدخلون الجنة
 حتى يلج الجمل في سم الخياط اى لا يدخلون بها راسا ومن المعلوم ان قبول قول
 الخصم مشروط بشهادة الظاهر عليه وان كذبها فلا يقبل كما في البدائع

كتاب الصلاة

في السراج الوهاج لا كراهة في اذان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وان كان
 البالغ افضل وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان واما قيامه فيها
 الفريضة فظاهر كلامهم انه لا بد منه للحكم بصحتها وان كانت اركانها
 وشرايطها لا توصف بالوجوب في حقه واما فرض الكفاية فهل يسقط
 بفعله فقالوا يقبل رواية وصحح الاجارة له ويقبل قوله في الهدية والاذن
 اشباه المؤذن يكفي اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغاً عاقلاً عالماً

مطلب
 في السابعة بعد
 ايام وفيها قارة
 فزعم كونها ميتة
 البيع والبايع
 يدعي حدوث
 فالقول له

مطلب
 اخره عدل
 الماعلا ترضاه
 منه والفاسق
 لا يصدق وفي
 المستور روايتان

مطلب
 في حد الشهوة
 مطلب
 في تعلق عتق
 عبده على احتلامه
 وفي تعلق عتق
 امته على جنسها
 وهما مشكلان

مطلب
 كتاب الصلاة

مطلب
 في اذان الصبي
 واقامته

مطلب
 بكن اخبار
 المؤذن بدخول
 الوقت

بالاوقات مسلما ذكر او يقتد على قوله معين الحكام قيل الباب السابع
 رطل استشهد عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب
 وهو يخبر الى جانب اخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع لم يثبت الى كلاهما
 لانهما يقولان عن اجتهاد فلا يترك اجتهادهما بغيره وان كانا من اهل
 ذلك الموضع عليهما ان يأخذ بقولهما فاضحيان رجلان قوما شهما ثم قال
 كنت محوسيا فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله وصلاههم جائزة وكذا
 لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو ما جن لا يقبل قوله وان لم يكن
 كذلك واحتمل انه كان على وجه التورع والاحتياط اغاد واحبلا منهم
 فاضحيان لوقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت
 ثلاثا وقال الامام صليت اربعا فان كان الامام على يقين لا يعيد الصلاة
 بقولهم وان لم يكن على يقين يأخذ بقولهم وان اختلف القوم فقال بعضهم
 صلي ثلاثا وقال بعضهم صلي اربعا والامام مع احد الفريقين يؤخذ
 بقول الامام فاضحيان امام صلي المغرب فقال بعض القوم صليت
 ثلاثا وقال بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين عنده ثقة يؤخذ بقول
 الفريق الذي كان الامام معه فاضحيان لو حلف لا يصلي الجمعة مع
 الامام فادرك معه ركعة فصلاهما معه ثم سلم الامام وانتم هو الثانية
 لا يبحث لانه لم يصلي الجمعة مع الامام اذ هي اسم الكل وهو ما صلي الكل مع
 الامام ولو افتتخ الصلاة مع الامام ثم نام او احدث فذهب فتوصل فقل
 وقد سلم الامام فاتبعه في الصلاة حث وان لم يوجد اداء الصلاة
 مقارنا للامام لان كلمة مع هاهنا لا يراد بها حقيقة القرآن بل كونه تابعا
 له مقتديا بالامر ان افعاله وانثقاله من ركن الى ركن لو حصل على التماق
 دون المقارنة عرف مصليا معه كذا هاهنا وقد وجد لبقائه مقتديا
 به متابعا له ولو نوى حقيقة المقارنة صدق فيها بينه وبين الله تعالى
 وفي القضاء لانه نوى حقيقة كلامه بدائع في آخر كتابا لا يمت

كتاب الصوم

وفي الجامع الصغير لو حلف لا يصوم رمضان بالكوفة فهذا على صوم
 جميع رمضان بالكوفة ولو قال عبده حر ان افطرت بالكوفة فهذا على المفطم
 هنا كיום الفطر لا على الاكل والشرب وكذا لو حلف لا يرى هلال الشهر الاكل
 بالكوفة فاهل الهلال وهو فيها حث والمراد كونه فيها وقت الافلاك

مطلب
 في رطل استشهد
 عليه القبلة فاقبر
 بحجة وهو يخبر
 خلافا
 مطلب
 رطلان قوما شهما
 قال كنت محوسيا

11
 في اجتهاد الامام
 والقوم والاحتياط
 بعضهم من يبرر
 عدد الركعات

مطلب
 حلف لا يصلي
 الجمعة مع الامام
 فادرك معه

مطلب
 في حلفه لا يصوم

مطلب
قال للمصدق
دفعت الزكاة
الى مصدق غيرك

مطلب
انكر صاحب الرعية
ما اخذ من المرسوم

مطلب
قال الحاج عن الغيبة
حجت وكذبته الورا
او الوصي

مطلب
علق عتق عبده على
حجه

مطلب
في اختلاف الزوجين
في صحة النكاح
وقضاؤه

مطلب
ارعت اباهما زوجة
بالغة لم ترض وادعى
الزوج انه في صفر

مطلب
ادعى الوكيل بالنكاح
انه اشهد عند العقد
وكذب به الموكل

ولو قل عنت به الروية صمد من ايمان الخلاصة **كتاب الزكاة**
 روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال في صاحب المال دفع
 الزكاة الى مصدق غيرك وكان في تلك السنة مصدق اخر غيره اذا انى بالبراة يقبل
 قوله وان لم يأت بالبراة لم يقبل قوله لا تجبر ويصدق خبر غلامه وفي ظاهر
 الرواية يقبل قوله وان لم يأت بالبراة تاسيس الدبوسى اذا امر العاشر بما فقال
 اصيبته منذ اشهر او على دين وحلف صمد ق والعاشر من فضبه الامام على الطريق
 لما اخذ الصدقات من التجار فمن انكر منهم تمام الحول او الفراغ من الدين كان منكرا
 للوجوب والقول قول المنكر مع اليمين هداية ان صاحب الرعية اذا انكر ما اخذ
 من المرسوم وعجز الرعية عن بيعة الاداء فللقاضى ان يحلف الرعية على عدم بقاء
 ما يجب ادائه عليهم في ذمتهم ثم يحكم ببراة ذمتهم نقل من فتاوى المرغينانى
 هداية **كتاب الحج** الحاج عن الميت اذا قال حججت
 وكذب الوارث او الوصى كان القول قول الحاج لا نه يدعى الخروج عن المال الذي
 كان امانة في يده ولا تقبل بيعة الوارث او الوصى انه كان يوم النحر بالكوفة
 الا اذا قاموا البيعة على اقراره انه لم يحج فاضمحان في الجامع الصغير اذا قال الرجل
 عبثت ثمران لم اجمع العام فضحى العام وقال المولى حججت وقال العبد لم يحج فالقول
 قول المولى لا نه ينكر العتق مجمع الفتاوى لو اعطى غيره مالا وقال حج به او اعتر
 به في سبيل الله تعالى وانفق على نفسه وعيا لك حق لو اختلفا فقال المعطى
 نويت القرض وقال المعطى له صلة في سبيل الله تعالى فالقول قول المعطى من وكالته
 الحائنية نقله ابن المريد **كتاب النكاح**
 لو اختلف الزوجان فقال احدهما كان النكاح بشهود وقال الاخر يكن
 بشهود فالقول قول من يدعى النكاح بشهود وكذا اذا اختلفا في الصحة
 والفساد على غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة ان اباهما زوجها وهي بالغة
 لم ترض وادعى الزوج ان اباهما زوجها في الصغير كان القول قول المرأة
 وان اقاما البيعة فاقامت المرأة انها كانت بنت عشرين سنة وقت
 النكاح واقام الزوج انها كانت بنت ثمان سنين كانت البيعة بينة المرأة
 اذا اختلف الزوجان فقال الرجل تزويجتك وابنا صغيرا غير اذن المولى
 وقالت المرأة تزويجتى بعد البلوغ كان القول قوله ويقول له القاضى
 تجيز هذا العقد فان اجاز صح وان رد بطل وان دخل بها بعد البلوغ كان
 ذلك اجازة الوكيل بالنكاح اذا ادعى انه اشهد عند العقد وانكر الموكل

مطلب
إذا ادعى الزوج
السكوت عند
بلوغها النكاح
فالقول له
والبينة لها

مطلب
في قولها بلغني
النكاح قبل
سنة فرددت
وفي قولها ولدت
وقد بلغها الخبر
عند قوم

مطلب
في دعوى فدية
الزوج أنها
زوجت بغير
أمرها وأنها
وهي قلبي أن
أنا ما زوجها
بأمرها وبغير
أمرها وصيته

مطلب
في قول الولي
زوجت الصغيرة
أمس وقول
المولى والمولى
ذلك

كان القول قول الوكيل وثبتت المحرمة باقرار الموكل ان نكاح الوكيل بغير
شهود المولى اذا زوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمراة فقال
الزوج بلغني النكاح فثبتت وقالت لا بل رددت كان القول قولها عندنا
كما مستعير اذا ادعى رد الودعة وانكر المعير كان القول قول المستعير لا بغير
الضمان على نفسه كذا هنا الزوج يدعى لزوم العقد والمراة تنكر فكان القول
قولها وان اقاما البينة كانت البينة بينة المراة على الرد لانها قامت على
الاثبات صورة وبينة الزوج قامت على النفي وان اقام الزوج تزجحت
بلزوم العقد ولا يمين عليها في قول ابني حنيفة رحمه الله تعالى فان كان
الزوج دخل بها طوعا لم يصدق في دعوى الرد وان دخل بها كرها تصدق
في دعوى الرد بغير زوجها ابوها فقالت بعد سنة حين بلغني النكاح
قلت لا رضى كان القول قولها ولولا ان بلغني النكاح قبل سنة فرددت
لا يقبل قولها ولولا بلغها الخبر وعندها قوم فقالت قد رددت النكاح
حين بلغني الا انهم لم يسموا ذلك مني لا يقبل قولها لان القوم اذ لم يسموا
ردها كان الثابت عندهم سكوتها فيثبت الرضا رجل زوج ابنته
البالغة ولم يعلم الرضا والرد حتى مات زوجها فقالت ورثة الزوج انها
زوجت بغير أمرها ولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث لها وقالت هي
زوجتي ابني بأمري كان القول قولها ولها الميراث وعليها العدة وان قالت
زوجتي ابني بغير أمري فبلغني الخبر فرضيت فلا مهر لها ولا ميراث لانها
اقرت ان العقد غير نافذ فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك لا يقبل قولها لكان
التهمة وان قالت زوجتي ابني بأمري ثم لما بلغني الخبر رضيت وانكر الورثة
الاجازة فالقول قولهم والفرق انهما اتفقا في الثانية على ان العقد لم يتم فادعت
التمام وانكروا وفي الفصل الاول اختلفا في وقوع العقد على التمام والاضل
في التصرفات التمام فكانت متمسكة بالاصل فالقول قولها وذكر
الصدرا الشهيدي زوج ابنه البالغ امرأة ومات الابن فقال الاب
كان العقد بغير اذن الابن وقالت المراة مات بعد الاجازة فالقول
قولها والبيينة بينة الاب وعلى قياس المسئلة الاولى يجب ان يكون
القول للاب بزازية ولي الصغير او الصغيرة اذا قل زوجت الصغير
او الصغيرة أمس لا يصدق الابينة او تصديق الصغير بعد البلوغ في قول ابني
حنيفة رحمه الله وكذلك مولى العبد اذا قر بالنكاح ووكيل المراة ووكيل الزوج قال

صاحبه يصدق ومولى الامة يصدق بالايجاب واختلفوا في موضع
 الخلاف قيل الخلاف فيما اذا بلغ وانكر النكاح فاقبر المولى اما لو اقر المولى
 بالنكاح في الصغر صح اقراره والصحيح ان الخلاف فيما اذا اقر في صغرها
 قبلها وانكر الم يصح اقراره ولو انكر العبد قبل العتق وبعده لم يصح عليه
 اقرار المولى في قولنا في حنفية رحمه الله تعالى ولو وكل رجلا لزوج امرأة
 فزوجه امرأة ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتي هذه وقول
 الوكيل لا بل زوجتك هذه الاخرى كان القول قول الزوج اذا صدقته
 المرأة في ذلك لا تنما تصادقا على النكاح فيثبت النكاح بتصادقهما وهذه
 المسئلة تدل على ان النكاح يثبت بالتصادق امرأة وكلت رجلا بان
 يزوجهما باربعماية درهم فزوجهما الوكيل فاقامت مع الزوج سنة ثم
 زعم الزوج ان الوكيل زوجهما منه بدينار وصدقه الوكيل في ذلك
 فان كان الزوج مقرا ان المرأة لم توكله بدينار كانت المرأة بالخيار ان شاءت
 اجازت النكاح بدينار وليس لها غير ذلك وان شاءت ردت النكاح
 ولها عليه مهر مثلها بالغاما يبلغ بخلاف ما تقدم لان ثمة المرأة رضيت
 بالمسمى فاذا بطل النكاح وجب العقر بالدخول لا يزاد على ما رضيت
 اما ما هنا فالمرأة رضيت بالمسمى في العقد فكان لها مهر المثل بالغاما يبلغ
 وليس لها نفقة العدة لان العدة لم تجب بحكم النكاح وانما وجبت
 بالدخول عن شبهة فلا تجب فيها النفقة وان كان الزوج يدعى التوكيل
 بدينار وهي تنكر فكذلك كان القول قولها مع اليمين وهذا امر محتاط فيه
 وينبغي ان يشهد على امرها وخبرها بعد العقد اذا خالف امرها وكذا الولد
 اذا كانت بالغه يفعل ما يفعل الوكيل فاضحيان اما الحرمة بدواعي الوطء
 اذا امسها او قبلها عن شهوة تثبت حرمة المصاهرة وان انكر الشهوة
 كان القول قوله الا ان يكون ذلك مع انتشار الالة فاضحيان واذا كانت
 المرأة مع بنت مشبهة لها في فراش فمدا الرجل يده الى امراته ليجرها الى فراشه
 ليجامعها فاضحيان يد الرجل بنت المرأة فقرضها باصبعه على ظن انها امراته
 فان وقعت يد على البنت وهو يشتهي لها حرمت عليه امراته وان كان
 يظن انها امراته لوجود المس عن شهوة وان اختلفا في الشهوة فالقول
 قول الزوج لانه ينكر الحرمة فاضحيان اذا تزوج امرأة كانت منكوبة
 الغير وقد طلقتا فقالت المرأة للثاني تزوجتني وانا معتدة عن الاول

مطلب
 قال الموكل لو وكلت
 زوجتي هذه
 وقال الوكيل لا
 بذهن

مطلب
 اذا وكلت رجلا
 بان يزوجهما بكذا
 ثم ادعى الزوج انه
 تزوجهما بكذا وصدقه
 الوكيل فقبضه لتفسير

مطلب
 مس بنت امارة
 بشهوة

مطلب
 اذا تزوج مطلقة
 فقالت للثاني تزوجتني
 وانا معتدة عن الاول
 فتصير

قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان بين تكاح
 الثاني وطلاق زوجها الاول شهران لا يقبل قولها في قولها في حنفية وان يكون
 واقدما على التكاح اقرار منها بانقضاء العدة وان كان بين طلاق الاول
 وتكاح الثاني اقل من شهرين كان القول قولها ويفرق بينهما وبين الثاني
 وهذا بخلاف ما اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا ثم تزوجها بعد مدة فقالت
 تزوجتني قبل ان تزوج زوجي لخر قبل قولها فان كان الزوج الاول تزوجها
 بعد شهرين ثم قال لها تزوجتك قبل اصابته الزوج الثاني او تزوجتك
 قبل تكاح الثاني وقالت المرأة لا بل كان بعد ذلك كان القول قول المرأة
 ويفسد التكاح باقرار الزوج ولها عليه نصف المستحق ان كان لم يدخلها
 والكل ان كان دخلها اذ تزوج الرجل امرأة قد كان لها زوج طلقها وقال
 الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائها العدة وقالت المرأة قد اسقطت سقطا
 بعد الطلاق استبان خلقة كان القول قول الزوج ويفرق بينهما ولو قال المرأة
 او لا بعد التكاح قد كنت سقطت قبل تكاحك بعد طلاق الاول سقطا
 استبان خلقة وقال الزوج تزوجتك قبل انقضائها العدة كان القول
 قولها ويفرق بينهما ولها عليه المهر ان كان دخل بها ونصف المهر ان كان
 لم يدخل بها وفي الوجه الاول يفرق بينهما ولا مهر على الزوج ان لم يكن
 دخل بها لو تزوج امرأة ثم قال كان لها زوج قبل طلقها وانقضت عدتها
 وقالت المرأة لم يطلقني وانما امرأتها وقال زوجها لا بل طلقك وانقضت عدتك
 فان القول قوله قاضيان لو تزوج امرأة ثم قال بعد ذلك هي اختي او ابنتي او اخی
 من الرضاع ثم قال او همت وليس الامر كما قلت لا يفسد التكاح بينهما ولو نت
 على اقراره وقال الامر كما قلت او شهد عليه شهودا فرق بينهما فان شهد
 بعد ذلك لا ينفعه بحجوه وكذلك لو قال هي ابنتي او اختي وليس لها نسب
 معروف ثم قال او همت صدق وكذا اذا قال لغير معرفة النسب ذلك
 ثم ادعى انه وهم يصدق وهذا كله استحسان وفي العتق ناخذ بالقياس
 ونحكم بالعتق في قوله ليعتد هذا ابني او لامته هذه ابنتي ولا ينفعه
 الرجوع ولو قال لزوجته هذه بنتي من النسب ولها نسب معروف
 ومثلها يولد له لم يفرق وان اصر على ذلك لانه مكذب شرعا برأيه والظاهر
 رجل تزوج امرأة فولدت تحسنة استهم فقال الزوج الولد ولدي بسبب
 اوجبان يكون الولد له وقالت المرأة لا بل هو من الزنا في رواية القول قول

مطلب
 ادعت مطلقته
 ثلاثا انه
 تزوجها
 قبل زوج
 آخر

مطلب
 ادعى انه
 تزوجها قبل
 انقضائها
 العدة
 الغير
 ادعت
 انها اسقطت
 سقطا

مطلب
 ادعى انه تزوجها
 بعد طلاقها
 وانقضائها
 العدة
 وادعت ان الاول
 لم يطلقها
 مطلب
 تزوج امرأة ثم
 قال هي اختي
 او بنتي من الرضاع
 ثم قال او همت
 او قال بنتي من
 النسب

مطلوبات
 بعد حصة
 أشهر
 وادعى
 انه ولد
 بغير
 الزنا

الرجل وفي رواية القول قولها وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت
النكاح والمسئلة بحالها كان القول قول الزوج وفي رواية الحسن القول
قول المرأة امرأة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت من العدة انما
كان القول قولها فان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست بحامل ثم قالت
انما حامل لا يقبل قولها الا ان تاتي بولد لاقل من ستة اشهر من موت
زوجها فيقبل قولها وبطل اقرارها بانقضاء العدة رجل قبض صداق
ابنته ثم ادعى انه رد على الزوج وصدهد الزوج وكذبت البنت قالوا
ان كانت بكر الا يصدق الاب الابينة لانه يملك قبض صداق البكر
فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك الرد عليه وان كانت ثيبا كان القول
قول الاب لانه لا يملك قبض صداق الثيب فاذا دفع الزوج اليه كان
امانة والمودع اذ ادعى رد الوديعة كان القول قوله امرأة ماتت وقال
الزوج وهبت مهرها متى في حجةها وفاة لورثته وهبت في مرضها الذي
ماتت فيه قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى القول قول الزوج وذكر
في وصايا الجامع الصغير ما يدل على ان يكون القول قول الورثة لا منهم
انكروا سقوط الدين ولان الهبة حادثة فيحال الاقرب الاوقات رجل
اشترى لامرأته متاعا ودفع اليها ايضا دراهم حتى اشترت متاعا ثم
اختلفا فقال الزوج هو من المهر وقال المرأة هدية ذكر في الكتاب ان القول قول
الزوج الا في الطعام الذي يוכל ويفسر واذك ولو ان كان تمسرا
او دقفا او عسلا او شيئا يبقى كان القول فيه قول الزوج وان كان
مثل اللحم والخبز والشئ الذي لا يبقى لا يبقى لا يقبل فيه قول الزوج وقال
ابو القاسم الصنفان كل متاع لا يجب على الزوج شره او لها كان القول فيه قول
الزوج انه من المهر وما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والخمار لا يقبل فيه
قول الزوج رجل بعث الى امرأته متاعا وبعث ابو المرأة الى الزوج متاعا
ايضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداقا كان القول قول الزوج مع
يمينه رجل تزوج امرأة وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة لذلك
عوضها وزفت اليه ثم فارقتا فقال الزوج كنت بعثت ذلك عارية
واراد ان يسترد وارادت المرأة استرداد العوض ايضا قالوا القول
للزوج في متاعه لانه انكر التملك والمرأة ان تسترد ما بعثت لانها
تزوجت منها بعثت عوض الهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن عوضا فكان

مطلبة قالت

في عدة الوفاة

بست بحامل

ثم قالت انما حامل

مطلبة

قبض صداق ابنته

ثم ادعى رده على

الزوج وصدهد

الزوج وكذبت

البنت

مطلبة ادعى انها

وهبت المهر في

صحتها وورثتها

انها في مرضها

مطلبة

دفع الى امرأته

متاعا وراهم

اشترت بها

متاعا فقال

من المهر وقال

هدية

مطلبة

بعث الى امرأته

متاعا ثم ادعى

انه من المهر

مطلبة

بعث الى امرأته

هدايا وعوضته

لذلك ثم بعد

مفارقة امرأته

استرداد ذلك

وهي كذلك

لكل واحد منهما ان يسترد متاعه امرأة ادعت بعد وفاة زوجها
 ان لها عليه الف درهم من المهر قبل قولها الى تمام مهر مثلها في قول ابو
 حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده يحكم مهر المثل امرأة ماتت فانتخذت ما
 ما تمام وبعث الزوج الى ام المرأة بقرعة فذبحت البقرة وانفقها في ايام الماتم
 ثم اراد الزوج ان يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفقا انه بعث اليها لتذبح
 وتطعم من اجتمع عندها في الماتم ولم يذكر القيمة لا يرجع لانهما استمكت
 وانفقت باذن من غير شرط الرجوع وان اتفقا انه بعث اليها وذكر القيمة
 كان له ان يرجع عليها لانها اتفقا على انه شرط عليها الرجوع لان القيمة
 لا تنكح في هذا اياها وانما ذكر الرجوع فكان ذكر القيمة بمنزلة شرط الرجوع
 وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول المرأة مع عيبتها لانها حاصل
 الاختلاف يرجع الى شرط الضمان لان ذكر القيمة بمنزلة شرط الضمان
 قال المصنف وينبغي ان يكون القول قول الزوج لان ام المرأة تدعى اذن
 بالاستمالة بغير عوض وهو ينكر ذلك فيكون القول قوله لمن دفع الى
 غيره دراهم وانفقها فقال صاحب الدراهم اقرضتها وقال القابض
 لا اقرضتها كان القول قول صاحب الدراهم اذ اختلفا الزوجان في ذلك
 المهر حال قيام النكاح عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يحكم مهر
 المثل وان شهد لاحدهما كان القول قوله مع اليمين على دعوى الاخر فان قال
 الزوج المهر الف وقالت هي الفان ومهر مثلها الف او اقل كان القول
 قوله مع اليمين بالله ما تزوجها با لفي درهم فان نكل ثبت الزيادة وان
 كان مهر مثلها الفين واكثر كان القول قولها مع اليمين بالله ما تزوجت
 بالف درهم فان نكلت ثبت الالف وان اختلفا في المهر بعد الطلاق
 قبل الدخول عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يحكم متعة مثلها فانهما
 شهدتا له كان القول قوله مع اليمين على دعوى الاخر فان كانت المتعة بينهما
 تخالفا في جواب الجماع الكبير وفي جواب الجماع القول قول الزوج مع يمينه
 وقال ابو يوسف القول قول الزوج في الوجوه كلها الا ان ياتي بتمني مستنكر
 واختلف في المستنكر قال الحسن بن زياد المستنكر ان يكون مهر مثلها
 عشرة الاف درهم والرجل يدعى النكاح بعشرة وقال سعيد بن معاذ
 المروزي المستنكر ان يقول الرجل تزوجتها بجمهر او خنزير وقال بعضهم ان يدعى
 الزوج بما لا يتزوج مثلها بعادة وعليه الاعتماد وان اختلفا في اصل

مطلب
 ادعت بعد وفاته
 زوجها ان لها
 عليه كذا من المهر

مطلب
 اتخذت ام امرأته
 ما تمام وبعث الزوج
 اليها بقرعة فذبحتها
 في ايامه
 اراد الرجوع
 منها

مطلب
 في اختلاف الزوجين
 في قدر المهر حال
 قيام النكاح

مطلب
 في اختلاف الزوجين
 في اصل شبهة المهر

التسمية واحدهما يدعى تسمية المهر والاخر منكر كان القول قول المنكر
ويقتضى لها مهر المثل هذا وما لو اختلف الزوجان قبل الطلاق في الوجوه
سواء واذامات لحدهما واختلفت الحي وورثة الميت فهذا وما لو اختلف
الزوجان في جياتهما سواء وان ما قاما جميعا واختلف ورثتهما في قدر
المستحق قال ابو حنيفة رحمه الله القول قول ورثة الزوج قل او كثر
وقال ابو يوسف القول قول ورثة الزوج الا ان ياتوا بشئ مستنكر وقال
محمد رحمه الله تعالى يحكم مهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في اصل
التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشئ في قول ابو حنيفة
رحمه الله وقال لا يقضى لها مهر المثل قالوا والفتوى على قولهما ولو تزوجها على
عبد بعينه وهلك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمته كان القول
قول الزوج وكذا لو تزوجها على ثوب بعينه فهلك الثوب قبل التسليم
واختلفا في قيمة الثوب كان القول قول الزوج ولو تزوجها على ابريق فضة
او ذهب فهلك قبل التسليم واختلفا في وزنه كان القول قول الزوج وان
مات الرجل وبقيت المرأة ووقع الاختلاف بين المرأة ووارث الرجل فما يكون
للرجل عادة كان القول قول الوارث والباقي للمرأة وان ماتت المرأة
وبقي الرجل فما يكون للنساء فالقول في ذلك قول وارث المرأة والباقي
والمشكل للحي منهما وهو الرجل وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
انكم بعد موت احدهما ما هو الحكم في جياتهما ولو مات الزوج فقال وارثه
للمرأة كان ظلك ثلاثا في الصحة واراد ان ياخذ المتاع من المرأة لا يقبل
فكره الابيبنة ويكون المتاع لها في قول ابو حنيفة لان عنده المشكل
للحي منهما فيكون القول قولها مع بعينه بالله ما تعلم انه طلقها فان نكحت
او اقرت كان المشكل للوارث وان اختلف الزوجان في البيت الذي يشككان
فيه كل واحد يدعى انه له كان القول في ذلك قول الزوج فان اقامت المرأة
البينة او اقاما جميعا يقضى ببينة المرأة لانها خارجة معنى وان اختلفا
في الاجر فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوج بغير اجر كان القول قول الزوج مع
بمينه لانه ينكر الاجارة والاجر وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك
لتغزليه لي وقال لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج
لان الاذن يستناده من جهته فيكون القول قوله مع البين وان اختلفا
فقال صاحب القطن غزلت بادي وقال غزلت بغير اذن كان القول

مطلب
تزوجها على قتي
او دون ذلك
قبل التسليم
اختلفا في قيمته
وزنه

مطلب
مات احدهما
واختلف الورثة
مع الحي في متاع
البيت

مطلب ادعى ذلك
الزوج انه طلقها
ثلاثا في الصحة
ويريد بذلك
اخذ المتاع منها

مطلب
اختلف الزوجان
في البيت الذي
يشككان فيه
وفي الاجر

مطلب قال الزوج
انما اذنت لك
لغزلي
مطلب قال غزلي
بأذن وقال بغير

مطلب
انفردت قطن
الزوج فلا
يخلو اما ان
تكون ببيع
القطن أولا

مطلب
قال الزوج كان
لها زوج قبل
وطلقها وقت
يطلقني
مطلب
طلب الاب من
بنته من الزوج
فقال دخلت
بها وقال الاب
لا بل هي بكر

مطلب
ادعى الاب بعد
زفا ابنته
ان جميع ما معها
ملكه وادعت
انه ملكها

مطلب
مكث الرجل
ساعة عند
امرأة ثم غير
مبرفة

قول صاحب القطن لان المرأة تدعى بملك القطن وهو تنكروا
الى بيته ولم يقل شيئا فغزلته ان كان الزوج ببيع القطن كان الغزل
وعليها مثل ذلك لان الظاهر من حاله انه كان يشتري القطن لاجل البيع
وان لم يكن ببيع القطن ان كان الزوج يدعى لاذن كان الغزل فصوله
لان الظاهر من حاله انه يحل القطن الى بيته لتغزل المرأة فكان الاذن
ثابتا دلالة كالموطئ طعاما من اللحم الذي جاء به وكذا لو خلت في الكراس
فقال الزوج للمرأة دفعت الى الحائك لينسجه باذنى وقت دفعت بغير
اذنك كان القول قول الزوج ولو قال الزوج كان لها زوج قبل طلقها
وابقضت عدتها ثم تزوجتها فقاتلته المرأة لم يطلقني ذلك الزوج
كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة فان حضر رجل وادعى انه
الزوج الذي اقربته الزوج الثاني وصده قته المرأة في ذلك وكذب الزوج
الثاني كان القول قول الزوج الثاني لانه ما اقر بالنكاح لمعلوم هنا
رجل زوج بنته البالغة وطلب مهرها فقال الزوج دخلت بها ولم تكن
بكر او قال الاب لا بل هي بكر في منزل القول قول الاب لانه اذا اقر يقضي امر
فان كانت البنت بكر اصد في كل ذلك من فتاوى قاضين ان من نكح النكاح مثل
عن رجل زوج امرأة وزفت اليه بنماش وحلى ومصاغ ونحاس وغير
ذلك والزوجة حرة بالغة ثم بعد ذلك ادعى والدها ان جميع ما مع بنته
ملكه ليس ملكها وادعت ابنته المذكورة انه ملكها ليس له ولا ولدته
شيء منه حتى تقول من يسمع لجلب القول قول الاب والام انها لم يملكها ولما
هو عارية عندها مع اليقين الا ان تقوم دلالة ان مثل الاب والام يملكها
مثل هذا الجهاز للبنت قاري الهداية اقول هذه المسئلة مذكورة في اكثر
الكتب والامام قاضيان ذكرهما في كتاب النكاح والمهبة والودعة وقال
عند ذكرهما في كتاب النكاح بعد التفصيل في الجواب فان اراد الاب ان يكون
له ولاية الامستد ادشهم عند بعث الجهاز انه عارية ويجعل للجهاز نسخة
ويكتب في ذلك اقرار البنت انه عارية في يدها ويشهد على ذلك قالوا
ونعم الاحياط في ذلك ان يشتري الاب جميع ما في النسخة من البنت
بشئ معلوم ثم انها تبيع الاب عن الثمن ان كانت بالغة لاحتمال ان الاب
كان اشترى لها بعض ذلك في صغرها فكان الاحوط ما قلنا ولو ادخل
على الرجل امراته ولم يعرفها او ادخل الرجل على امراته فتك ساعة

ثم خرج ولم يعرفها اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث لا تكون خلوة
وليصدق ان لم يعرفها مريض حتى يامرته ودخلت عليه وهو لا يشعر بها
فخرجت بعد الصبح فاخبر الزوج بذلك فقال لم اشعر بها ثم طلقها وادعت
المرأة انه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم ولو كان الرجل يصل
الى غيرهما من النساء والجوارى ولا يصل اليها كان لها حق الخصومة واذا
خاصمتها الى القاضي فان القاضي يسأل الزوج فان قال قد وصلت اليها
في هذا النكاح وانكرت المرأة ان كانت ثيبا القول قوله فان قالت ان ابكر
قال القاضي بيننا النساء والمرأة الواحدة تكفي والثنتان لحوط فان قلن
هي ثيب كان القول قول الزوج وان قلن هي بكر كان القول قولها في عدم
الوصول اليها وان شهد البعض بالبكارة والبعض بالثبانية يبرهنها غيرهن
وان مضت السنة من وقت التاجيل ولم تخصمه زمانا لا يبطل حقيها
وان طأوعته في المضاجعة في تلك الايام وان خاصمتها الى القاضي ان كانت
ثيبا كان القول قوله كل ذلك من فتاوى قاضيان ادعى الزوج الوصول
فانكرت هي نظرت اليها النساء والثنتان افضل فان قلن هي بكر خبرت
وان قلن ثيب محلف الزوج بالله لقد اصبتهما لعل يكن تهما زالت بوجه
اخر فيشترط اليمين مع الشهادتين فان حلف فلاحق لها وان نكل خبرت
وكيف يعرفانها بكر او ثيب قيل ان امكنها ان تبول على الجدار فيكره والا
فثيب وقيل تكسر البيضة ونصب في فرجها فان دخلت فثيب والا فبكر
وان كانت ثيبا وادعى الوصول فانكرت هي فالقول له مع يمينه فان حلف
فلاحق لها وان نكل اجله سنة فاذا مضت وادعى الوصول وانكرت فالقول
له مع يمينه فان حلف فلاحق لها وان نكل خبرت فان اختارت نفسها بان
وفي المشهور لا تبين بل يقول له القاضي طلقها فان ابي فرق القاضي بينهما
وان افرق القاضي في الحب والعنة كان طلاقا خراثة الفتاوى لفرق امير
فان قلن هي ثيب فالقول قوله مع يمينه لان قول النساء ليس بحجة فوجب تخليفه
وانما ثبت بقول النساء للثبانية لا الوصول معين للحكام الاصل العدم
فيها فروع منها القول قولها في الوطى لان الاصل العدم لكن قالوا في الفتن
لو ادعى الوطى وانكرت وقلن بكر خبرت وان قلن ثيب فالقول له لكونه منكرا
استحقاق الفرية عليه والاصل السلامة من العنة اشباه لو اشترى
اي الاب للصغير سوى الطعام والكسوة ونقد الثمن من ماله يرجع

مطلب
دخلت عليه
امرته ثم طلقها
وادعى انه لم يعلم
بذلك وهي تلحق
عليه
مطلب وصوله
الى غيرهما من
النساء لا يبطل
حقيها في الخصومة
وان ادعى الوصول
اليها وهي ثيب
فالقول له

مطلب
اذا ادعى الزوج
الوصول اليها
نظرت اليها
النساء

مطلب في رجوع
الاب في ماله
الصغير ان اشترى
له من ماله

على الصبي وان لم يشترط هذا في الاصل وهذا اذا لم يكن للصبي دين على اب
 اما اذا كان عليه دين فادى مهره ولم يتم ثم قال بعد ذلك انما ادبت
 مهره من دينه الذي على صدق لوقال الزوج دخلت بها وقت خلاص
 ولم يقع على لافلم امكنه من نفسه حتى اقتصر المهر فالقول قولها والمخلوة
 ليست كاللدخول وانما جعلت كاللدخول في حق تاكيد المهر والعدة ولهذا
 لو طلقها بعد المخلوة لا يمكنه مراجعتها امرأة وكلت رجلان بان يزوجها
 باربعماية درهم فزوجها الوكيل واقامت سنة ثم قال الزوج تزوجتها
 بدينار وصدقه الوكيل ان اقر الزوج ان المرأة لم توكله بدينار فالمرأة بالخيار
 ان شاءت اجازت النكاح بدينار وان شاءت ردت ولها مهر المثل بالنار
 ما يبلغ وليسست لها نفقة العدة وان كان الزوج منكر ذلك فالقول قولها
 وفي المتن يشترط ان يكون المخبر من المثل رجلين او رجل وامرأتين ويشترط
 لفظ الشهادة قال رحمه الله هكذا سمعت من القاضي الاستاذ رحمه الله تعالى
 فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول قول الزوج مع يمينه رجل
 تزوج امرأة على مهر في السر وسمع في العلانية بأكثر من ذلك فالمهر مهر
 العلانية الا ان تكون اشهد عليها او على وليها الذي زوجها منه ان المهر
 هو الذي في السر والعلانية سمعة فحينئذ المهر من السر ذكر شيخ الاسلام طاهر
 زاده رحمه الله المسئلة على وجهين اما اتفاقا على ان العلانية هزل واختلفا
 ان اتفقا لا يجب العلانية والمهر من السر وان اختلفا فادعى الزوج الموضع
 واكثر المرأة فالقول قولها فان اتفقا في السر بالف وظهر في العلانية
 الذي درهم ان اتفقا على الموضع فالمهر ما اتفقا عليه في السر وان اختلفا
 فالقول قول المرأة في دعوى الحد رجل ادعى نكاح امرأة واقام البينة واقام
 اختمها انها امراته تزوجها القول قول الرجل والبينة بيته وفي المحيط
 لو كان النكاح بغير اجازة وقال الابن مات الابن بغير اجازة وقالت بعد
 الاجازة القول قول الاب والبينة بينة المرأة وفي ادب القاضي للحنفاء
 رحمه الله تعالى لوقالت بلغني الخبر يوم كذا او وقت كذا فرددت وقال الزوج
 لا بل سكنت فالقول قول الزوج ولو اقام الزوج او الاب البينة على الاجازة
 والمرأة على الرد فبينتها اولى وفي بيوع الجامع الكبير في باب المراجعة القول
 قولها والبينة بينتها اولى اذا زوج وليته فرددت واختلفا فقال الولي هي
 صغيرة واردا بطل وقالت ابالغة ان كانت هي مراقة فالقول قولها

مطلب
 اذا ادعى الولي
 وهي تنكر فالقول
 لها

١١ زوجها
 لو كمل بكذا
 قال الزوج تزوجها
 بكذا وصدقه
 الوكيل

مطلب
 تزوج على مهر في السر
 وفي العلانية بأكثر
 منه

مطلب ادعت امرأة
 انها زوجة روح
 اختمها وهو ينكر

مطلب قالت بلغني
 الخبر يوم كذا فرددت
 وقالت لا بل سكنت

مطلب ردت البينة
 وتدعي المهر ووليها
 يدعي سقر ما

قال رحمه الله وبنت تسع سنين مزاهرة لو اختلفا فقال الزوج النكاح
 كان بشهود وقال هي بغير شهود او في العدة او في حال رقي او في حال ما كنت
 مجوسية او انا اخذك من الرضاع القول قول الزوج ويعضى بالنكاح بينهما
 وفي المحط لو قالت تزوجتني وانا صبية وقال بالغة فالقول قولها لانها
 اختلفا في وجود العقد وفي قولها تزوجتني في العدة وادعى الزوج ان تزوجها
 بعد انقضاء العدة القول قول الزوج لكن لم يسمعها المقام معه وان قلته
 بحامها ان علمت انها في العدة لو ان امرأة قالت تزوجت بابا موسى بعد
 ما تزوجت ابا حفص وادعى الرجل ان تزوجها فهي امرأة ابى موسى عند
 ابى يوسف ولا تصدق عليه وقال محمد رحمه الله تعالى تصدق عليه
 فان سألها القاضي من تزوجك فقالت تزوجت بابا موسى بعد ما تزوجت
 ابا حفص فهي امرأة ابى حفص اذا كان جواب المنطق استحسن انا كل ذلك
 من خلاصة الفتاوى المرأة اذا قعدت على رأس ماء فنظر الى فرجها في الماء
 يثبت حرمة المصاهرة والصحيح خلافه لان الرؤية لا تتحقق في الماء ويثبت
 بالنظر عن شهوة اذا لم يتصل به الا نزال اما اذا انزل فلا في الصحيح واذا لم يكن
 النظر لا عن شهوة فالقول قوله قصد ضم امرأته الى فراشه فوقع به على
 البنت المشتهية على ظن انها زوجته ان كان بشهوة حرمت الام عليه وعلى
 قال المشايخ الا فضل ان يكون مبيت البنت المشتهية في بيت اخر لئلا
 يقع امر بالغلط وخاصة من النوم فيحصل الفرق وتبطل الالفة ولو اختلفا
 فالقول للزوج في انه كان لا عن شهوة لان الشهوة عارضة ولو اخذت بها
 وكان ما كان عن شهوة لا يصدق لان الغالب خلافه وكذا لو ركب معها
 على دابة بخلاف ما اذا كان ركب على ظهرها وعبر الماء حيث يصدق في انه
 لا عن شهوة قام اليها منتشرا وعانقها وقبلها وزعم عدم الشهوة لا يصدق
 ولوم ينتشر لكنه قبلها ذكر في المتقني انه يصدق وفي النوازل لو على الغنم لا يبر
 افق البعض وذكر القاضي انه يصدق في جميع المواضع حتى افق في امرأة اخذت
 ذكر الخنزير في الحصومة وقالت كان بلا شهوة يصدق فيها قيل له ما فعلت
 بام امرأتك فقال جامعتهما تثبت حرمة المصاهرة بهذه الافرار ولا يصدق
 في انه كذب في قوله ذلك ويفق بالحكمة مطلقا فيما اذا سئل انه قبل ام امرأته
 بلا قيد بالشهوة لكنه اذا ادعى عدم الشهوة يصدق وفي العيون جعل في البناء
 الشهوة اصلا وفي القيلة والنظر عدمها اصلا فقال اشترى جارية بالبخار

مطلبت القول
 المدعى ضجة
 النكاح

مطلبت
 اذا ارعت
 تزوجها صبية
 وقالت بالغة
 فالقول لها

مطلبت
 قالت تزوجت
 بغلان بعد
 ما تزوجت بفلان
 وكل يدعى تزوجها

مطلبت الصحيح
 ان النظر
 الى فرجها في الماء
 لا يثبت حرمة
 المصاهرة

مطلبت
 فيما يصدق
 معه عدم
 الشهوة ولما
 لا يصدق

مطلبت
 قيل له ما فعلت
 بام امرأتك
 قال جامعتهما

فقبلها او فنكر الى فرجها ثم قال كان لا عن شهوة واراد الرد فالقول له
ولو كانت مباشرة وقال كانت لا عن شهوة لا يصدق والامام الظهيري
على ان القبلة ان على القصد والمخذ والذق لا يصدق في انه لا عن شهوة
وفي غيره يصدق وفي النوازل لا يصدق في القصد ويصدق في غيره
اذ بعث الى امرأة ابنته شيا باثم ادعى انه امانة يصدق وكذا بعد موتها
فرضت النفقة عليه وعليه مهر فاعطى درهم ثم ادعى انه من المهر فالقول له
اعطى معتدة الغير نفقة له الاسترداد اذا لم يترزوها ولا خفاه ان كان
قرضا يسترد وان حبة بعد الاشتغال لا وهذه الصورة يحتملها فيكون
القول للزوج انه قرض وان ادعت حبة يحلف الزوج على دعواه فان تكلم لا شيء
وان حلف وقال نويت به القرض رجعت فان زوجت نفسها وانسبت من
المهر صدق امرأة ونعت عند القاضي ان اخاها تزوجها منه وبني بها وحي
صغيرة كارهة والآن قد بلغت وارادت الفراق منه وقال الزوج حين نيت
ودخلت عليها كانت كبيرة فالقول له لمتك به بالاضل وهو لزوم النصف
وعنه ايضا زوجها اخوها وهو وليها فقال الزوج عليت وما رضيت وقالت
رضيت لا تكون هذه المقالة فرقة وهي امرئ والقول لها ولو قال الزوج ولم
تعلني بالنكاح وقالت عليت فاحزت فالقول لها ولو مات الزوج قبل هذه المقالة
فقال للورثة وهم بكار عليت وما رضيت وقالت رضيت فالقول لها كل ذلك
من فتاوى البرازية من المنية قالت لرجل طلقني زوجي وانقضت عدي حل له
تزوجها ان غلب على ظنه صدقها وان لم تكن لا نهن امينات في الاخبار عن الحمل
وانقضت العدة والوطئ والقول قول الامين قالت تزوجت بزوجه الخريفي
حلل كردم ان كانت عادية يصدقها وكذا ان وقع في قلبه انها صادقة ولو
انكرت دخول الثاني بعد اقرارها لا تصدق ولو اقرت بتخليها ثم انكرت ان كانت
عالة بشرط الحمل الاول لم تصدق والا تصدق قالت لزوج تزوجت باخر
وانقضت عدي فترزوني فترزوها ثم قالت بعد زمان كذبت ولم اكن
تزوجت فان لم تكن اقرت بدخول الثاني تصدق وبطل النكاح وان كانت اقرت لا
ولو طلقتها ثلاثا ثم تزوجها بعد ايام فقالت تزوجتك قبل الزوج الثاني تصدق
جامع الفتاوى وفي باب الاحصان من نكاح المستوط اقرت ان زوجها قد
بامعها وانكرت الزوج ثم فارقتها وانقضت عدي تهازل زوجها الاول الذي كان
طلقتها ثلاثا ان يصدقها ويترزوها لانها اخبرت عن امر بينهما وبين زوجها وهو

مطلب
ادعى ان باخر
الى امرأة ابنته
امانة
مطلب
اعطى معتدة
الغير نفقة له
الاسترداد
اذا لم يترزوها
مطلب
زعمت عند
القاضي ان اخاها
تزوجها منه
وبني بها
مطلب
زوجها اخوها
فقال الزوج
عليت وما رضيت
وقالت رضيت
مطلب
قالت لرجل طلقني
زوجي وانقضت
عدي ولزوجها
تزوجت باخر
مطلب
اقرت
بتخليها ثم
انكرت
مطلب
اخبر الاول بما
بوجع عليها
ثم قالت كذبت
مطلب
اذا اقرت
ان الثاني بها
حل الاول ان
يترزوها

حلها للزوج الاول ولاحق للزوج الثاني في ذلك فان كان في حق هذا الحكم جوا
وعدم ما بمنزلة وكذلك ان اخبره بذلك ثقة مجمع الفتاوى لو كان لها على ايها
دين فجهنهما ثم قال جهنهما بدين علي وقالت بل من مالك فالقول للاب وقيل
القول للبنت والاول اصح فكذلك القول للاب كان لا ملك على مائة دينار فلتخذ
الجهن من مالك وقالت بل من مالك فالقول للاب جامع الفتاوى اختلفا
في هبة المهر فقالت وهبته لك بشرط ان لا تطلقني وقال بغير شرط فالقول
قولها دفع الى زوجته ما لا فقالت هي من المهر وقال الزوج ودبعة فالقول قولها
ان كان من جنس المشروط والا فللزوج افتراقا فقالت افتراقا بعد الدخول
وقد لا الزوج قبل الدخول فالقول قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر قالها
ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثا فدخلت ومنعت نفسها عن الزوج
ثلاث افرأ وتزوجت ودخل بها فطلقها وانقضت عدتها ثم طلبت من الاول
ان يجدها التكاك ففعل بغير علم بما صنعت وهي في بيته لا يجوز لها ذلك
ولا ليجل الاول ص لا يصدق ان في حق اسقاط العدة ويصدق ان دينانة عت
لا يجوز في المذهب الصحيح ولو ارسل الى خطيبته دنا بغير ثم اتخذ واله شيئا كما هو العادة
ثم يقول لقدتها من المهر فالقول قوله ولو كان قال اضر فوابعض الدنا بغير المهر
لحالك وبعضها الى ثمن الثياب والخنا والشمع لا يقبل قوله في النعنين قال
رحمه الله فاحصل جوابه في هذه المسائل ان كان الدنا بغير المهر الى جهة اخرى غير المهر
لا يقبل قوله بعده انه من المهر والا فالقول قوله انه من المهر وان اتخذ واله
شيئا افتراقا وفي بيته جارية نقلها مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج
عالم به ساكت ثم ادعاهما فالقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد المزيل
قنية الفتاوى امرأة في دار رجل يدعي انها امرأته وخارج يدعيها وهي تصدق
فالقول لرب الدار فقد صرح ان اليد تثبت على الحرمة بحفظ الدار كما في المتاع
لو برهنت على رد النكاح عند البلوغ وبرهن الزوج على سكوتها تقبل بينهما
لانها تثبت الفعل وهو الاياء اقول ينبغي ان تقبل بينة الزوج لانه ثبت
حد وثالث الملك ولذا جعلنا القول قولها عند علم البينة خلافا لفرجه الله
لانها تنكر حد الملك فالايق ان يكون المذكور مذهب زفر رحمه الله فعلى ما ذكر
يكون القول له والبينة للمرأة عندنا وله وجه اعطى معتد غيره نفقة للزوج
نفسها منه بعد العدة فتزوجت بغيره فله اخذ ما دفع ولا يشك ان
يرجع في القرض لا في الهبة بعد التلف وهذه الصورة محتمل القرض والهبة

مطلب
جهنهما ابوها
ثم ادعى انه
بدين عليه

مطلب
ادعت هبة
المهر بشرط
وانكر

مطلب
في دعواها
ان المدفع
من المهر

ودعواها انه
وديعه
ودعواها
ان الفرقه

بعد الدخول
ودعواها انها
قبل

مطلب
ارسل الى
خطيبته
دنا فترحم
ادعى انها
من المهر

مطلب
امرأة في دار
رجل يدعي
انها زوجته

مطلب
برهنت على
النكاح وبرهن
الزوج على
سكوتها

مطلب
انفق على معتد
الغير

عنوان القول قول الدافع فإنه قرض فلو ادعت الهبة بخلفا للدافع فإن نكل فلا
 شيء له ولو خلف وقال نويت به القرض فلو زوجت نفسها منه حتى أحسنت
 من مهرها يصدق العقل وتؤمر برده ما قبضته صديقه زوجها ما قبلت
 فهي على خيارها ما لم ترض بتركها أو دلالة كجاء أو طلب نفقة أم لا أو أكلت
 من طعامه أو خد منته كما كانت فهي على خيارها لأنه ليس برضاة وفرف
 آخره الجهل بخيار العتق عذر لا الجهل بخيار البلوغ فلو لم تعلم به لا تقدر حتى
 أنها لو بلغت وهي بكر وسكت وقالت لم أعلم بالخيار فلهذا سكت وقال الزوج
 بل علمت قال القول للزوج ويبطل خيارها إذا الظاهر شاهد للزوج فإن الصبوة
 تبلغ لأجل حاله وإذا كانت تبلغ لأجل حاله تسأل في صغرهما عن هذه المسئلة هل
 لها الخيار إذا بلغت أم لا فتعلم ذلك فالظاهر أنها كاذبة والزوج صادق
 فصدق قال فإن بلغت بكر بالليل ولم تقدر على الإسهام قال محمد رحمه الله كما
 رأيت الدم بقول نقضت النكاح فإذا أصبحت تشهد وتقول رأيت الدم الساعة
 ولخبرت نفسي فقبل له أسع لها ذلك قال نعم لأنها لو أخبرتها أنها رأت الدم
 في الليل واختارت نفسها لا يقبل قولها ويبطل خيارها أقول دل هذا على
 أن الكذب مباح عند الضرورة وإن كان غير الأربعة المستثناة وعن محمد
 رحمه الله لو قالت عند الشهود أو القاضي نقضت النكاح حين بلغت يقبل
 قولها ولو قالت بلغت أمس ونقضت لا يقبل ولو قالت لم أعلم بالنكاح إلا الآن
 ونقضته قبل قولها كذا أقول في مسئلة أمس والليل ينبغي أن يقبل قولها
 مع اليمين لأنها قد تبلغ بالإختيار في وقت يتعذر فيه الإسهام وتكلف
 الإسهام فيه حرج والمخرج مدفوع والضرورات مستثناة عن قواعد الشرع
 فينبغي أن يقبل قولها وإن أضافته إلى الماضي وهذا أولى من تجوز الكذب
 وسنبين فيما يأتي من المخطط أنه فيه إشارة إلى ما قلنا وينبغي أن تكون الشفعة
 كذلك فإن قالت للقاضي خبرت نفسي حين بلغت وحين بلغت طلبت الفرقة
 صدقت مع اليمين وكذا الشفيع لو قال طلبت الشفعة حين علمت قال القول له
 ولو قال علمت أمس وطلبت لا يقبل ويكلف إقامة البيعة أقول قوله لأنها
 لا يشترط لإختيارها إلى قوله يسقط اليمين وإلى قوله صدقت مع اليمين
 يستدعي أن يصدق مع اليمين أيضا في مسئلة أمس بلغت بكر افتات ردت
 كما بلغت والزوج يقول سكت قال القول للزوج فكذلك لو قالت طلبت
 الشفعة كما سمعت وقال المشتري سكت قال القول للمشتري وهذا في الاختلاف

مطلب
 زوجها
 قبلت
 على خيارها
 مطلب
 هل خيار
 العتق عذر
 لا البلوغ

مطلب
 بلغت بالليل
 ولم تقدر على
 الإسهام

بعد البلوغ وسماع البيع في الشفعة اما لو اختلفا حالة البلوغ فقالت
رددت وقال سكت فالقول قولها ولو قالت البكر لم ارض بالنكاح وقال
الزوج رضيت فالقول قولها عندنا جامع الفصولين اذا حضر عند الموثق
رجل وامرأة وادعيا انهما زوجان بعد صحيح وان المكتوب الذي بينهما
عديم ويقصدان تجديد كتاب الصداق فان كانا غريبين طاريين فالقول
قولهما وان رأى ربة تركها وان كان قد ومهما مع رفقة يعلم انهما زوجان
فكشف امرهما وينبغي ان يسأل كل واحد من الزوجين بانفراده ويمتنعها
في المسئلة بما ينزل عنه الربة والادفعها عنه وان كانا بليدين فلا يكتف
لها حتى يصح عندهما انهما زوجان معين للحكام وفي المنع اذا وقع الاختلاف
في متاع البيت فلا يخلو اما ان يكون الاختلاف بين الزوجين في حال حياتهما
واما ان يكون بين ورثتهما بعد وفاتهما واما ان يكون في حال حياة احدهما
وموت الاخر فان كان الاختلاف في حال حياتهما فاما ان يكون في حال قيام
النكاح واما ان يكون بعد زواله بالطلاق فان كان في حال قيام النكاح
فما يصلح للرجل كالعمامة والقلنسوة والسلاح وغير ذلك فالقول فيه قول
الزوج مع تمينه لان الظاهر شاهد له وما يصلح للنساء كالحمار والمحفة
والمغزل ونحوها فالقول فيه للمرأة مع اليمين لان الظاهر شاهد لها
قال التمر تاشي رحمه الله وما يصلح للنساء فالقول فيه لهما مع اليمين الا اذا
كان صائغا وله اساور وخواتيم النساء وحلي وخنثال وامثال ذلك فحينئذ
لا يكون مثل هذه الاشياء للمرأة وكذلك اذا كانت المرأة تبيع ثياب الرجال
كالعمامة والقوس والدرع والمنطقة انتهى وما يصلح لهما كالابنة والذئب
والفضة والمنزل والعقار والمواشي وغيرها فالقول قول الزوج وهذا عند
ابن حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله وقول ابو يوسف القول في غير المشكل
كما قال واما في المشكل فالقول قول المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول
قول الزوج وقال زفر المشكل بينهما انصفان وفي قول اخر وهو قول مالك
والشافعي رحمهما الله المتاع كله بينهما انصفان وقال ابن ابي ليلى القول قول
الزوج في الكل ولها ثياب بدنهما وقال الحسن البصري ان كان البيت بيت
المرأة فالمتاع كله لها الا ما على الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت بيت
الزوج فالمتاع له لان يد صاحب اليد على ما في البيت اقوى واظهر من يد
غيره وهذا كله اذا اختلفا في حال قيام النكاح اما اذا اختلفا بعد طلاقها

مطلب
اذ اعدم المكتوب
بين الزوجين
وقصدا
تخديده فان
كانا غريبين
الح

مطلب
في اختلاف
الزوجين
في متاع البيت
حال قيام
النكاح وبعد
الفرقة

مطلب
في اخذ
ورثة الزوجين
او ورثة لهما
مع الحي بعد
موتها او
احدهما
في متاع اليد

ثلاثا او اثنا فالقول قول الزوج لانها صارت اجنبية بالطلاق فزال
يد هذا اذ اختلف الزوجان قبل الطلاق وبعد اما اذا ما اختلفت
ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وعند ابي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قد رجها مثلها وفي الباقي
القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كالزوجة
اختلفا بنفسهما وهما حيان في حال قيام الكفاح ولو كان كذلك كانت
على هذا الخلاف وكذلك بعد موتها وان مات احدهما فاختلف الحي منهما
وورثة الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول قول الزوج عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله لانها لو كانت حية لكان القول قول الزوج فبعد موتها
اولى وعند ابي يوسف رحمه الله القول قول ورثة المرأة الى قد رجها مثلها
كما هو اصله وان كان الميت هو الزوج فالقول قولها عند ابي حنيفة رحمه
الله في المشكل وعند ابي يوسف في قد رجها مثلها وعند محمد القول قول
ورثة الزوج وهذا كله اذا كان الزوجان حيين او مملوكين او مكاتبين
اما اذا كان احدهما حرا والاخر مملوكا او مكاتبيا فاختلغا في حياتهما فند
ابي حنيفة رحمه الله القول قول الحر وعندهما اذا كان المملوك مجورا فكذلك
وان كان المملوك مأذونا او مكاتبيا فالجواب فيه وفيما اذا كان حرا من سواء وتقدم
الحران بتفصيلهما لسان الحكماء لو اختلف الزوجان في التمكن من الوطء
فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد فالقول
قولها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها فالقول
لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه ملك الانثى فملك
الاخبار اذ اختلف الزوجان في الوطء فالقول لها الا في مسائل ادعى
العنين لا صباية وانكروا وقلن ثيب فالقول له مع يمينه لان كانت بكل
ولا فرق في ذلك بين ان يكون قبل التاجيل او بعده الثانية التي لو ادعى
الوصول اليها قبل مضى العدة قبل قوله يمينه لا بعد مضى الثالثة
لوقلت طلقني بعد الدخول ولي كمال المهر فقال قبله ولك نصفه فالقول
لها لوجوب العدة عليها وله في المهر والنفقة والتسكني في العدة وفي حل
بناتها واربع سواها واختها للحال فلوجاوت بولد لزمن يحتمل ثبت نسبها
ورجع الى قولها في تكيل المهر فان لا عن بنفیه عندنا الى تصديقك هكذا
فهمته من كلامهم ولم اراه الا ان صرحا الرابعة ادعت المطلقة ثلاثا

مطلب
في الاختلاف
في السكوت
والرد وفي
الرجعة بعد
العدة
مطلب
في المسائل
المستتناة
من قولهم
القول قول الزوج
للزوجة

ان الثاني دخل بها فالقول لها حلها للمطلق لا لكمال المهر الخامسة لو علق
 بعد موطئه اليوم فادعت عدمه وانعاه فالقول له لا نكاحه وجود الشرط
 الزائل بكارتها بوثبة او حيض او جراح او تعنيس هو طول مكثها في اهلها
 بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار او زنا بكر حكما في ان سكوتها رضا
 والقول لها ان اختلفا في السكوت درر وعمرر لو زوج الاب ابنته البكر
 البالغة فطلب الاب مهرها فقال الزوج دخلت بها وقال الاب بل هي
 بكر في منزلي فالقول قول الاب لان الزوج يدعي حادثة ولا يثبت له فان
 قال الزوج للقاضي حلت الاب انه لا يعلم اني دخلت بها هل يحلفم يذكر جواب
 هذه المسئلة في الكتاب ويحتمل انه يحلف لانه لو اقر بذلك صح اقراره في حق
 نفسه حتى لم يكن له ان يطالبه بالمهر فكانت المطالبة الى الابنة فكان التحلف
 مفيدا وذكر قاضي بخان عن ابي يوسف رحمه الله ان له تحليفه وذكر بعضنا
 انه لا يحلف لانه لا يدعي على الاب شيئا فلا يحلف وذكر الحسام في شرح
 ادب القاضى ان القول قولها يمينها ان انكرت الدخول قال المصنف
 ولو قيل ان كان الزوج قريبا منها او محالطا لها بحيث لا يتعذر دخوله بها
 فالقول قوله فيها لان الظاهر يكذبها والا فالقول قولها لما ذكر لكان حسنا
 شرح المنظومة الوهبانية لابن الشحنة صغير جاءت به ام امه فطلبت
 النفقة من الاب فقال الاب انا احق به لان امه في نكاحي لكنهما هربت مني
 فقالت المجدة لا بل ماتت امه قالوا يترك الولد مع المجدة ويقال للاب اطلب
 امرأتك لان الام اذا لم تعرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان احضر
 الاب امرأة وقال هذه ابنتك وولدي هذا منها وصدقته المرأة في ذلك
 وقالت المجدة ما هذه ابنتي وابنتي ماتت كان القول قول الاب والمرأة
 وهما ولي بالولد قاضي بخان في كتاب الدعوى فيما يتعلق بالنكاح والولد وغير
 ذلك

كتاب الرضاع

رجل تزوج رضية فارضعها امه او ابنته او اخته حرمت الرضعة على ربتها
 وكذلك لو تزوج رضيعتين فارضعتهما امرأة واحدة معا او واحدة
 بعد واحدة حرم نكاحهما لانه صار جامعا بين الاختين ولكل واحدة منهما
 نصف الصداق يرجع الزوج بذلك على الرضعة ان تعدت الفساد عندنا
 والتعمدان ترضعهما من غير حاجة لها الى الارضاع فان كانت تجدد غيرها
 ترضعه او كان شعبان ويقبل قولها انها لم تتعد الفساد قاضي بخان

مطلب
 الزائل بكارتها
 بوثبة او جراح
 او جراح او
 تعنيس بكر
 مطلب
 الزوج اثنته
 البكر فطلب
 مهرها فقال
 الزوج دخلت
 بها وقال الاب
 بل هي بكر

مطلب
 طلبت المجدة
 نفقة الصغير
 من ابيه مدعية
 موت امه
 فقال الاب
 انا احق بربتها
 حياة امه
 لكنهما هربت
 منه

مطلب
 اذا ارضعت
 ام الزوج
 مثلاً زوجته
 حرمت عليه
 وكذا اذا
 ارضعت الزوجين
 امرأة

ولو شرط على النكاح الارضباع بنفسها فارضى عنه بلين شاة فلا يجزئ لها
ولو اختلفا في القول لما مع جميعها جامع الفصولين ثم نعمد الفساد بدنة
بتلاثة اشياء بعلمها بمتكاح الصغيرة وعلمها بفساد النكاح بارضاها عنها
وعدم الضرورة وهي ضرورية وخوف الهلاك على الصغيرة لولم يرضها
والقول قولها في انها لم تنعمد الفساد مع عيبها لان الزوج بلد عري نعمد
الفساد يدعي عليها الضمان وهي تنكر فكان القول قولها وعلى حكم المهر
والرجوع في المسائل المتقدمة من الاتفاق والاختلاف الرضايع يظهر
باحدا من لحدما الاقرار والشا الثاني البينة اما الاقرار فهو انه يقول لامرأة
تزوجها هي اختي من الرضايع او امي من الرضايع او بنتي من الرضايع وثبت على ذلك
ويصح عنه فيفرق بينهما لانه اقرب بطلان ما يملك ابطاله للحال فيصحت
فيه على نفسه واذا صدق لا يعمل له وطئها والا ستمتع بها في لا يكون
في بقاء النكاح فائدة فيفرق بينهما سواء صدقته او كذبته لان الحرمة
ثابتة في زعمه بدائع

مطلب
فما يظهر
الرضايع

كتاب الطلاق

ولو قال لامرأته يا مطلقة وقع الطلاق عليها ولو قال اردت به الشتم
لا يصدق قضاء ودين ولو قال اردت به طلاق زوجة كانت له فليخلك
ان لم يكن له زوجة قبل ذلك لا يثبت على قوله فان كان وقد ماتت فكذلك
وان كان قد طلقها يصدق ديانته باتفاق الروايات خلاصة رجل قال
لامرأته على الت درهم وله امرأه معروفة فقال لي امرأة اخرى وكان الدين
لها كان القول قوله ولو قال امرأتى طالق ثم قال لامرأتى على الف درهم
ثم قال لي امرأة اخرى وايضا عنت حبد في الحال ولا يصدق في الطلاق
ولو قال لامرأته في غير مذاكرة الطلاق زانسو تراهم زار بار طلاق داره
ثم قال لم ارد طلاقها كان القول قوله رجل قال لامرأته ترا طلاق فهد
خسة الفاظ احدها هذه والثانية ترا طلاق والثالثة ترا طلاق والرابعة
ترا طلاق والخامسة ترا طلاق نقل عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الغضيل
رحمه الله انه كان يميز بين العالم والجاهل فقال اذا كان عالما لا يقع واذا كان
جاهلا يقع ثم رجع فقال يقع الطلاق في هذه المسائل كلها ولا يفرق
بين العالم والجاهل لان العوام يزعمون الكل طلاقا ولا يميزون ومن الناس
من لا يحسن الكلام ويقصد الطلاق ويجري ذلك على السان في الغضب
والخصومة فيل له ان كان الرجل عريا قال وان كان عريبا فكذلك لان من العري

مطلب
قال لها يا مطلقة
واراد مهر

مطلب
قال امرأتى
طالق ثم قال
ولها على كذا
واراد مهرها
الى امرأة كانت
له قبل

مطلب
في الفاظ
الطلاق
المصحفة

من يذكر الكاف مكان القاف وان قال تعمدت ذلك كي لا يقع الطلاق
لا يصدق قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يتكلم بك قبل التلظظ
فيقول للشهود ان امرأتى تطلب منى الطلاق وانا لا اريد فانما التلظظ بهذا
اللفظ قطع الخصومة باجم يتلفظ بذلك ويسمع الشهود ذلك فاذا شهدوا
بذلك عند القاضي فيجئ ذلك لا يقضى القاضي بالطلاق ولو قال لامرأته
المدخول بها انت طالق انت طالق تقع ثنتان فان نوى التكرار صدق ديانة
لا قضاء ولو قال ذلك لغير المدخول بها تقع واحدة رجل قال لامرأته انت
طالق انت طالق طالق وقال عنيث بالاولى الطلاق وبالثانية
والثالثة الا فهم صدق ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثا رجل
قال لامرأته انت طالق وقال عنيث به الطلاق عن الوثاق صدق ديانة
لا قضاء رجل عرف انه كان مجنونا فقاتله امرأته طلقتني ليا رحمة
فقال اصحابي المجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله رجل
قال لامرأته في حال مذاكرة الطلاق هزرا طلاق بدامت دركريم طلقت
ثلاثا ولو قال ما نويت ابقاء الطلاق كان القول قوله مع يمينه رجل
قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغيري فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذنه
لا تطلق لانه لم يذكر انه حلف بطلاقها فاعله حلف بطلاق غيرهما فكان
القول قوله رجل قال لامرأة طالق او قال طلقت امرأة ثلاثا وقال لم اعز
به امرأتى يصدق الكتاب ما يحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا
نصها وهي اقسام ثلاثة والاحوال ثلاثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا
وحال مذاكرة الطلاق وهي ان يسأل المرأة طلاقها او يسأل غيرها
طلاقها وحالة الغضب والخصومة ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق
بشيء من الكنايات الا بالنية ولو قال لم اعز به الطلاق كان القول
قوله وفي حال مذاكرة الطلاق يقع الطلاق بثمانية الفاظ ولو قال
لم انو الطلاق لا يصدق قضاء وهي قوله انت خلية برة بنة بان حرم
اعتدى امرتك بيدك اختارى وفي حالة الغضب يقع الطلاق بثلاثة
من هذه الثمانية واذا قال لم انو الطلاق لا يصدق قضاء وتلك الثلاثة
اعتدى امرتك بيدك اختارى وفي الخمسة الباقية من الثمانية عند ابي
حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لم انو الطلاق لا يقع ويصدق قضا لانها
نص صريح للشتم فتحمل على الشتم والخصومة وقال ابو يوسف رحمه

مطلوب
الطلاق ثلاثا
وقال عنيث
بالثاني والثالث
الا فهم
مطلوب قال نويت
به الطلاق عن
الوثاق او كان
اصحابي مجنون
مطلوب قال لا تخرجي
من الدار فاني حلفت
بالطلاق
مطلوب قال امرأة
طالق
مطلوب في تعريف
الكتاب وتقسيمها
وذكر احوالها

الله تعالى اذا لم انو الطلاق لا يصدق كما لا يصدق في حال مذاكرة
الطلاق وعن ابي يوسف في الاملا انه الحق بهذه الخمسة اربعة لغزى
لا ملك لي عليك لا سبيل لي عليك خلت سبيلك الحق باهلك لو قال
ذلك في حال مذاكرة الطلاق او في الغضب وقال لم انو الطلاق
يصدق قضا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف لا يصدق
ولو قال نوسة بارأى دون وقال لم انو الطلاق كان القول قوله ولو قال
اعتدى وكرو ذلك مراراً وقال عنت به الخيض صدق ايضاً رجله
امرأة ابنة عشر و غلام ابن اربعة عشر فقال للمرأة ان حضت فانت
طالق وقال للغلام اذا احتلت فانت حرة فقالت لبارية قد حضت وقال
الغلام قد احتلت قال محمد تصدق المرأة ولا يصدق الغلام لان في الغلام
يمكن ان ينظر كيف يخرج منه المني اما خروج الدم من الرحم لا يعلم
انه حيض فلا ينف عليه غيرها فقبل قولها رجل وضع دراهم في يد
امرأته ثم قال اكرأ من درم برداشته فانت كذا ثم تبين بعد ذلك
انها رفعت فقال الزوج انما قلت ذلك بطريق الاستفهام والتحريف
قال الفقيه ابو جعفر ان لم ينو تباهت في يمينه وان نوى الاستفهام
كان القول قوله مع يمينه قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان لا يصدق
قضا لان يمين ظاهراً رجل رأى امرأته تغتسل فقلت لها فقلت انك
تحميها اكثر مما تحبيني فقالت نعم فقال الزوج اكرأ خيبن است فانت
طالق طلق امرأته لان المجبة لا تقرب الا بقولها رجل قال لامرأته
وكيل من باش هرجه خواهي يكن فقالت كوكيل توام خرد ردت
بازد اشتم بسبه طلاق فقال الزوج ما اردت التوكيل بانه لك قال القاسم
ان كان ذلك حال طلب الطلاق لا يقبل قول الزوج وتقع واحدة رجعية
وان لم يكن ذلك حال طلب الطلاق كان القول قول الزوج قال مولانا
رضي الله عنه وينبغي ان يقع الطلاق لعموم اللفظ رجل حلف ان لا
يحل تكلمه بخلاف او حرام في الغربة فجاء مع امرأته من غير حل التكة بان
لم يجعل لسراويله تكة او لم يكن سراويل او امر غيره حتى حل تكة
فان كان نوى حقيقة حل التكة لا يحث ويكون مصدقاً في ذلك قضا
وديانة لانه نوى الحقيقة وان كان نوى بذلك الجاع حث في يمينه
رجل قال لامرأته ان اعطيت من حضتي احدا فانت طالق وقال نويت

مسألة امرأة
دونا بالغ
وغلام كذا
وقال لها ان
حضت فانت
طالق وللتك
ان احتلت فانت
حر

مسألة حلف
لا يعلى تكلمه
فجاء مع امرأته
من غير حل التكة
مسألة قال
ان اعطيت احد
ونوى امها

بذلك أمها صدق ديانة لا قضاء لأنه نوى تخصيص العام وذلك
جائز فيما بينه وبين الله تعالى فاضحان امرأة قالت لزوجها يا سفله
أوقلت يا قرطبان أو يا فعال أو يا كشمان أو شيئا من الشتم فقال الزوج
إن كنت كما قلت فانت طالق ثلاثا اختلفوا في ذلك قال الفقيه أبو جعفر
وأبو بكر الأسكاف تطلق المرأة كان الزوج كما قالت أو لم يكن وعليه الفتوى
لأن كلامه محمول على المجازة ظاهر اجزاء لا يبداء المرأة زوجها فان
قال الزوج نويت به التعليق قال أبو بكر الأسكاف دين فيما بينه وبين
الله تعالى ولا يدين في القضاء إذا قال لامرأته إن سررتك فانت طالق
فضر بها فقالت سررتي قالوا لا تطلق امرأته للتيقن بكذبها قال
مولانا رضي الله عنه وفيه اشكال وهو أن السرور لا يتوقف عليه
فينبغي أن يتعلق الطلاق بخبرها وبقبل قولها في ذلك وإن كانت تيقن
بكذبها كما قال أن كنت تخبين أن يعذبك الله بنار جهنم فانت طالق
فقالت أحب يقع الطلاق عليها ولو أعطاه الف درهم فقالت لم يسرني
كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال أنها طلبت الف درهم فلا يسرها
الالف رجل قال لامرأته عند خروجها أن رجعت إلى منزلي فانت طالق
ثلاثا فحلفت ولم تخرج زمانا ثم خرجت ثم رجعت فقال الزوج كنت
نويت الفور قال بعضهم لا يصدق فضا وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح
لأن يمينه ينصرف إلى الخروج التي قامت إليه من غير نية الزوج فإذا نوى
الفور أولى أن يكون مصدقا رجل قال لامرأته أن وطئت أمي فانت
طالق فقالت الأمة إنه وطئني فكذبها المولى كان القول قول المولى
وإن علمت المرأة بذلك لم يسعها المقام معه ولا أن تدعه ليحيا معها ولو
قال المولى أكرهه أم خوش دورده أم كان ذلك أقرارا منه
ويحسب في يمينه امرأة كانت مع زوجها في بيت قريب لها وقال لها
في الليل إن بت الليلة في هذا البيت فخلال الله على حرام فخرجت من ساعتها
وباتت في موضع اتاه زوجها قالوا إن أراد الزوج تحويلها بنفسها إلى آخر
والقول في ذلك قوله رجل قال لامرأته إن قلت لك أنت طالق فانت
طالق فقال قد طلقتك تطلق أخرى في القضاء وإن عني طلاقا
بذلك القول دين فيما بينه وبين الله تعالى إذا دعت المرأة الطلاق
فقال الزوج كنت قلت لها أنت طالق انشاء الله تعالى وكذبته

مطلقة قلت

لزوجها يا سفله

مثلا فقال إن

كنت كما قلت فانت

طالق ثلاثا

مطلقة قال لامرأته

إن سررتك فانت

طالق فضر بها

فقالت سررتي

أو أعطاه الف

درهم فقالت

لم يسرني

مطلقة في يمين

الفور

مطلقة قال لها

إن وطئت أمي

فانت طالق

فقالت الأمة

وطئني

مطلقة قال لها

إن بت في هذا

البيت فخلال

الله الخ

مطلقة قال لها

إن قلت لك

أنت طالق فانت طالق

المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة ان القول قول الزوج وعند
 بعض المتأخرين لا يقبل قوله الا بيته ولو قال الزوج طلقتك امس
 وقلت انتا والله في ظاهر الرواية القول قول الزوج وذكر في النوار
 خلافا بين ابني يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فقال على قول ابني
 يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق
 ولا يقبل قوله وعليه الاعتناء والفتوى احتياطاً لامر الفرج في
 زمان غلب على الناس الفساد ولو قال لها اختاري فقالت اخترت
 ثم قالت عني نفسي ان كان ذلك في المجلس طلقت وصهدت فان قالت
 بعد القيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لأنها ملك الانشاء ما دلت
 في المجلس فيقبل قولها بخلاف ما بعد القيام عن المجلس فاضحيان
 امرأة قالت لزوجها في الخصومة ان كان ما في يدي في يدي
 استنذت نفسي ثلاثاً فقال الزوج الذي في يدي في يدي فقال
 المرأة طلقت نفسي ثلاثاً فقال لها الزوج قولي مرة اخرى فقالت
 المرأة طلقت نفسي ثلاثاً فقال الزوج لم اتو الطلاق بقولي الذي في
 يدي في يدي فانها تطلق ثلاثاً بقول المرأة في المرة الثانية طلقت
 نفسي ثلاثاً حتى لو لم يقل لها الزوج قولي مرة اخرى كان القول قوله
 قضاء وديانة ولا تطلق امرأته رجل قال لامرأته خلعتك فقالت
 فقلت يقع طلاق بان وكذا اذا لم تقبل المرأة لان الطلاق يقع
 بقول الرجل خلعتك فان قال الزوج بعد ذلك لم انويه الطلاق كان
 القول قوله اذ لم يكن في حاله ذكر الطلاق امرأة قالت لزوجها
 احلفني على الف درهم فقال الزوج انت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم
 كلام الرجل يكون جواباً ويسمى الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا
 يكون خلعاً والخيار ان يجعل جواباً لا نه جواب طامراً فان قال الزوج بعد
 ذلك لم اعني به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء رجل
 قال لنفسه طلق امرأتى على شرط ان لا تخرج من المنزل شيئاً فطلقها
 المأمور ثم اختلفا فقال الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئاً وقالت
 المرأة لم اخرج ذكر في النوار ان القول قول الزوج ولم يقع الطلاق
 قال هذا الجواب صحيح ان كان الزوج قال للمأمور قل لها انت طالق انك
 تخرجي من الدار شيئاً فقال لها المأمور ذلك ثم ادعى الزوج انها قد

مطلق
 طلقتك امس
 وقلت انتا والله

مطلق
 اختاري فقال
 اخترت نفسي
 عني نفسي

مطلق
 طلقت نفسي
 ثلاثاً في جواب
 قوله الذي في
 يدي في يدي
 فقال لها قولي
 مرة اخرى
 مطلق
 خلعتك
 ثم قال لم انويه
 الطلاق

مطلب
 قال لنفسه
 طلق امرأتى
 على ان لا تخرج
 من المنزل
 شيئاً ثم ادعى
 الاخراج

اخرجت من المنزل شيئا فيكون القول قوله لان دينك شرط الطلاق
امراة طلقت زوجها ثلاثا ومات فقالت كان الطلاق في المرض وقالت
الورثة كان الطلاق في الصحة كان القول قول المرأة ولو كانت امراة قد
عتقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياته الزوج وادعت
الورثة انه كان بعد موته كان القول قول الورثة فان قال مولى الامراة
كنت اعتقتها في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة
كتابية تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها فقالت اسلمت في حياة الزوج
وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة من يرض
طلاق امراته ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عدي كان القول
قولها مع اليمين فان تكلمت لا ترقه وان حلفت ورثت كل ذلك من فتاوى
قاضيخان ولو قال تركت طلاقك يريد الطلاق تطلق وفي البحر
لوقال ما نويت به الطلاق صدق في القضاء وفي فتاوى النسفي لوقال
لا امراته دست باز داشت بيك طلاق فقالت امراته باز كوي نامر
دماں شنوده فقال دست باز داشت بيك وكثر ثلثا في نظر ان كان
قال ثانيا وثالثا دست باز داشتيم لاشك انه اخبار ويكون الواقع هو الاول
فيكون واحدة اما اذا قال دست باز داشتيم او دست باز داشت يقع الاول
ولو قال عنيث بالثانية والثالثة الاخبار صدق ديانة لا قضاء واصل هذا
في طلاق الاصل رجل قال لامراته وقد دخل بها انت طالق انت طالق لوقال
انت طالق وصالتي اوقال قد طلقتك قد طلقتك اوانت طالق قد طلقتك
وقال عنيث بد التكرار صدق ديانة لا قضاء ولو حاضت وطهرت فقال
كنت جامعتك في حيضك وانكرت هي فالطلاق واقع ولا يصدق هو
فما قال ولو قال في الحيض يسمع وكذا في الاناء ولو قال في المدة جامعتها
يصدق خلاصة لوقال لامراته انت طالق ان لم اجامعك في حيضك فقال
بعد ما حاضت وطهرت قد جامعتها في الحيض وانكرت المرأة فالقول قوله
وفي مختصر القندوري اذا اختلف الزوج مع المرأة في وجود الشرط فالقول
قول الزوج الا اذا كان الشرط لا يعلم الا من جهتها امراته قالت لزوجها
كاري كنم رو داشت فقال داشتيم فقالت طلق نفسي ثلاثا لا يقع
والقول قوله وسئل ابو بكر رحمه الله عن قال لامراة من جيرانه تريد
ان اخلصك من زوجك فقالت نعم فذهب الرجل وخالفها من زوجها بهر

مطلبا في دعواها
الطلاق في المرض
والورثة في الصحة
وفي دعواها الفتى
او الاسلام في
الحياة والورثة
بعد الموت

مطلبا دعت

بعد موته ان

عنه الطلاق

لم تنقض

مطلبا لترك

طلاقك

مطلبا لترك الطلاق

بالفارسية ونحو

الاخبار

مطلبا لفظ

الطلاق بلفظ

او غيره وعني

به التكرار

مطلبا لعلق طلاقها

على عدم جاعها

في الحيض ثم ادعاه

فيه

مطلبا لاختلاف

في وجود الشرط

ونفقة مدتها فبلغها فلم ترض به قال ان قال المرأة لم ارد بهذا الا هذا
 النوع من التخليص فالقول قولها وفي طلاق الاصل في باب طلاق الاخير
 الكتاب من الاخير والصحيح على ثلاثة اوجه ان كتب على وجه الرسالة وهو
 ان يكتب في صحيفة مستقلة معنونا وثبت على ذلك باقراره وببيته في
 الكتاب ولو قال الصحيح او الاخير لم ارد به الطلاق لم يصدق في القضاء
 وذكر في المستق في موضع انه يدين وفي موضع اخر لا يدين في كل موضع عدم
 فيه لفظ الطلاق انه من جملة الكتابات حتى لا يقع الطلاق بدون
 النية وان قال لم افر الطلاق ان لم يذكر به لا يصدق وان ذكر به لا
 مثل الف درهم ونحوه لا يصدق ولو قال لها بعثك ما لم تقبل اشترت
 لا يقع الطلاق وكذا بالانارسية ولو قال خالعتك فقالت قبلت
 وقع الطلاق ويقع المرأة ان كان عليه مهر ويجب عليها رد ما ساق
 اليها من المهر لان المأكل المذكور عرفا ولا ينسقط نفقة العدة وفي قوله
 خالعتك الواقع بائن وانما يقع اذا نوى قبلت المرأة او لم تقبل ولو قال لم
 اعن به الطلاق صدق في ديانة وقضاء ولو قال خالعتك على كذا وهو مال
 معلوم لا يقع ما لم تقبل واذا قبلت وقال لم اعن به الطلاق لا يصدق
 وقضاء ويصدق في ديانة الكل في فتاوى الصغرى قال طلقتك على الف درهم
 ولم تقبل وقالت كت قبلت فالقول له ببيته بخلاف بعثك فتى فلم تقبل
 وقالت قبلت فان القول لها ادعى خلعها وهي تنكر فالقول لها وتطلق
 باقرار الزوج لانه اقر بطلاق ثم ادعى البذل وسقوط المهر وهي تنكر
 فالقول لها وكذا العتيق (فصط) زن وعورت مهر نفقة عدتي كندك
 من طلاق داد وادعى الزوج الخلع وليس لها بيعة قول زن باشد ورحي
 مهر وقول نسوي باشد ورحي نفقة اقول على ما مر ينبغي ان يكون القول لها
 في النفقة ايضا لانه اقر بطلاق وادعى سقوط النفقة وهي تنكر جامع
 الفصولين ولو اختلفا وهما عشيان ان كان كلام كل واحد منهما متصلا
 بالاخر صح الخلع وان لم يكن متصلا لا يصح ولا يقع الطلاق ايضا ولو
 اختلفا فقالت المرأة الخلع يستأصحب وقال الزوج قمت ثم خالعت القول
 قوله وهو انكار الخلع ولو اقام الزوج الزوج البيعة انه باع راس الشاة
 اذا قال فروختم يقبل ولو اقامت المرأة البيعة بمعارضة فينتهاى ولي
 قال صاحب المحيط وعندى ينبغي ان يكون بيعة الزوج اولى ولو قال فروختم

مطلبا
 وكما من زوجها
 مهرها ونفقة
 عدتها فكانت
 لم ارد بهذا النوع

مطلبا
 في طلاق الاخير
 وغيره بالكتابة

مطلبا اذا قال
 خالعتك فقالت
 قبلت يقع الطلاق

مطلبا في الدين
 في الطلاق
 على مال او البيع

مطلبا
 في الخلع وهما
 عشيان وفي
 دعواها صيغة
 الخلع

ايضا والقول قوله مع اليمين واليمين بينتها دفعت المرأة بدل الخلع
وقال الزوج قضت لجهة اخرى فالقول قول الزوج كما انقضى
الامام ظهير الدين وقيل القول قول المرأة لانها المملكة وفي المحط
اذ اهل الزوج كان الخلع بيننا امرين وقالت ثلاثا حكي عن شيخ الاساد
علي بن محمد الاسدي ان القول قول الزوج ونحوه عن نجم الدين انه كان يقول
ان كان هذا بعد فكاك جرى بينهما وادعت المرأة ان النكاح لم يصح لانه
جرى بعد الخلع الثالث وقال الزوج بعد الخلعين فالقول قوله اما اذا
لم يتزوجها ويريد ان يتزوجها وهي تقول لبس لك ان تتزوجني فالقول
قولها ولا يجوز النكاح لو جعل امرها ليدها فقلت بقت نفسي
طلقت وفي الخبر لا يصدق الزوج قضا انه لم يرد به الطلاق اذ كان
في حالة الغضب او مذكرة الطلاق اما في غير مذكرة الطلاق
وغير حالة الغضب اذ لم يرد الزوج بالامر بالطلاق فليس بشيء
فلو ادعت المرأة بنية الطلاق او انه كان في غضب او مذكرة الطلاق
وانكر الزوج فالقول قوله مع اليمين وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة
الغضب او مذكرة الطلاق ولو قال لامرأته امر لك بيدك الى عشرة
ايام فالامر بيدها من هذا الوقت الى عشرة ايام بحفظ الساعات
ولو اراد الزوج ان امرها ليدها اذ امضت عشرة ايام لا يصدق قضا
ويصدق ديانة الابراء عن الدين الى شهر كالطلاق الا اذا قال عنت
بالابراء الى شهر التاخير الى شهر فحينئذ يكون تاخير الى شهر والافراق الى
شهر ان صدق المقر له بثبت الاجل وان كذبه المقر له فالقول قوله ويجب
المال حاله ولا يستحق المقر له في الاجل فلوم ذهب النفقة لكن الزوج قال
بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هي ينبغي ان يكون القول قوله
لانه يدعي الشرط ومنكر الحكم لا يثبت وصول النفقة بقوله قال وهكذا
سمعت من القاضي الامام الاستاذ فخر الدين شمر رجوع بعد مدة وقال
لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي ايفاء حتى وفي فصول الاستثناء
يكون القول قولها وهو الاصح لو قال دمت بازدا شتم ولم يقل خويشتن والا
تبين ولو قال افاكندم فقال ما نويت طلاقا صدق الزوج اذا ادعى الاستثناء
في الطلاق والخلع او ادعى الشرط فالقول قوله قالو شهد الشهود ان طلقها
او خالعتها بغير استثناء او شهدوا وانهم لم يستثنى يقبل وهذه من المسائل

مطلب ادعى
ان المقبوض
لجهة اخرى
لا بد خلعت

مطلب ادعى
وقوع الخلع
مرتين وادعت
ثلاثا

مطلب جعل
امرها ليدها
فقلت بقت
طلقت

مطلب قال
لامرأته امر لك
بيدك الى عشرة
ايام او امر لك
عن الدين كذلك

مطلب الاقرار
الى شهر

مطلب ادعى
الاستثناء
او الشرط في
الشهود

التي تقبل الشهادة فيها على النقي واصل هذا لو شهد وانه قال المسيح ابن
الله ولم يقبل قول النصارى يقبل وفي المحيط ان شهد واما بالعلم والقدرة
وقال لو لم يمنع منه غير كلمة الخلع والطلاق والزواج يدعى الاستثناء
فالقول قوله وفي اقرار الاصل لو قال لعنده اعتقتك امس وقلت
انشاء الله لا يفتق وكذا في النكاح كقول لامرأته تزوجتك امس
وقلت انشاء الله وقالت المرأة ما استثنيت فالقول قوله وفي فتاوى
النسفي الزوج لو ادعى الاستثناء وقالت المرأة طلقني فالقول قولها
ولا يصدق الزوج الا بيمينه بخلاف ما لو قال لها انت طالق ان دخلت
الدار وقالت طلقني مجزأ فالقول قوله ولو قال لها بعد انقضائه عندها
فان راجعتك في العدة وصدقه في الاسناد يصدق وان كذبت به فالقول
لها ولأدبين علمها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لها راجعتك
فقلت نجبة له انقضت عدي فالقول قولها مع اليمين ولا تثبت الرجعة
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تثبت واقل المدة التي تصدق
الحرة في انقضائه العدة فيها شهران عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما
تسعة وثلاثون يوماً وفي الأمانة عندهما تصدق في احدى وعشرين
يوماً وعنده عشر طهر وعشرون حيضتان رجل طلق امرأته ثلاثاً
فاعدت وتزوجت باخر ثم جاءت بعد اربعة اشهر وقالت طلقني الزوج
المشافي وارادت ان تعود الى الاول قال الإمام رحمه الدين النسفي لا بد من مدة
اخرى للنكاح والوطن وافتي شيخ الاسلام على الأسبغاني والقاضي إمام
ابونصر انها تصدق لو قال للمرأة ما دخل في الزوج الثاني وقال الزوج الاول
لا بد من مدة وهذا بعد ما تزوجها الاول ان كانت المرأة عالة بشرائط الحل
لا يصدق وان كانت جاهلة يصدق كل ذلك من الخلاصة صبي قال
في صباه ان شربت مسكراً فامرأته طالق فشرى في صباه لا يقع الطلاق
ولو سمع صهره وقال حرمت عليك ابنتي بذلك اليمين فقال نعم حرمت
على فهذا اقرار بالحكمة والقول قوله في انه واحد او ثلاث قال لها اربع طلق
عليك منقوحة لا يقع الطلاق ما لم يقل خذي اي طريق تستقي
ويتوى الطلاق وان اتكره الطلاق فالقول له اولياء المرأة طلبوا
منه الطلاق فقال لا يسها ماذا تريد مني افعل وخرج الزوج
فطلقها ابوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول في ذلك كله

مطلقال
لعنده اول امرأة
اعتقتك وتزوجت
امس وقلت
انشاء الله

مطلقال ادعى
الاستثناء
او النسي وادعت
النسي

مطلقال
راجعتك هناك
بجينة انقضت
عدي

مطلحات
المطلقة ثلاثاً
بعد اربعة اشهر
وقالت طلقني
الزوج الثاني

مطلقال
في صباه الطلاق
على شرب المسكر
فشرى في صباه

مطلقال
لا يسها ما تريد
منى افعل فطلقها
الاب

٥٠ لعلالي عليه حرام كذا تدرو شكركم نسيت فقالت همت قال في المحيط القول
 قولها ويقع كما في الحيض وخالفه غيره وقال القول له ولا يقع قال لها
 خلعتك فقالت قلت لا يستقط شي من المهر ويقع الطلاق بالمرء بقوله
 ان الزوى ولا يدخل لقولها حتى اذا فوى الزوج الطلاق ولم تقبل المرأة
 يقع البائن وان قال لم ارد به الطلاق لا يقع ويصدق ديانة وقضا
 جعل الامر بيدها ان غاب عنها ثلاثة اشهر فلم يصل اليها النفقة فغش
 اليها خمسين درهما ان لم يكن قد رفقتم بها صارا الامر بيدها ولو كانت
 النفقة مؤجلة فوهبت له النفقة ومضت المدة لا يصير الامر بيدها
 لا ارتفاع اليمين عندهما خلافا للامام الثاني فان ادعى حصول النفقة
 اليها وادعت حصول الشرط قيل القول له لانه ينكر الوقوع لكن لا يثبت
 وحصول النفقة اليها والاصح ان القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعي
 ايفاء حق وهي تنكر جعل امرها بيدها ان لم يعطها كذا في يوم كذا اختلفا
 في الاعطاء وعدمه بعد الوقت قال القول له في عدم الطلاق وهما في حق
 عدم اخذ ذلك الشيء كذا في الذخيرة وفي المتقي ان لم اتك الى عشرين يوما
 فامر بك بيدها فيستبر من وقت التكلم فاذا اختلفا في الايتان وعدمه
 فالقول له لانه ينكر كون الامر بيدها وذكركم رحمه الله تعالى ما يدل
 على ان القول لها فيمن قال ان مات فلان قبل ان يعطيك المائة التي
 لك عليه فانا كفيل بها ومات فلان فادعى عدم الاعطاء وكونه كفلا
 وادعى المطلوب الايفاء ان القول للعلاب لانه ينكر الاستيفاء وهذا
 استحسان جعل امرها بيدها ان قام فقام فطلقت نفسها فادعى
 انها لم تطلق نفسها في مجلس علمها فادعت ايفاء في مجلس العلم قال القول لها
 وذكر الحاكم الشهيد قال جعلت امر بك بيدك امس فلم تطلق نفسك
 فقالت اخترت قال القول له قال لعبدك اعتقتك امس وقلت ان شاء الله
 او لامرأة تزوجتك امس وقلت ان شاء الله وانكر وانكرت قال القول له
 كذا في فتاوى الاصل وذكر النسفي ادعى الزوج الاستئنا وانكرت قال القول
 لها ولا يصدق الزوج بلاينة وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت
 الارسال قال القول له رجل عرف بالجنون فادعت زوجته انه طلقها ثلاثا
 في حال اعتلاله وزعم الطلاق حال اصابته الجنون ولا يعلم ذلك الا من
 جهته قال القول قوله وفي السير الكبير ان لم يعلم ان ذلك اصابه قال القول

مطلب
 قال حلال
 عليه حرم
 مطلب
 في عدم سقوط
 المهر بقوله
 خلعتك
 مطلب
 جعل امرها بيدها
 ان غاب ثلاثة
 اشهر ولم تصل
 اليها النفقة
 فغش اليها اقل
 من النفقة
 مطلب
 جعل امرها
 بيدها ان لم
 يعطها كذا
 في يوم كذا
 ثم اختلفا
 مطلب ان لم
 اتك الى كذا
 فامر بك بيدها
 فاذا اختلفا
 مطلب ان مات
 فلان ولم يعط
 فانا كفيل فادعى
 عدم الاعطاء الخ
 مطلب جعل
 امرها بيدها
 ان قام وادعى
 انها لم تطلق
 مطلب قال
 لعبدك او لامرأة
 اعتقتك او طلقك
 امس وقت

لما وان علم قوله وان شهدوا انهم رأوه مجنوناً مرة فالقول له وكذا
لو قال طلقت وانا نائم فالقول له وفي المتن انه لا يقبل ولو ادعى
امرأة في بدعيه وقال طلقتها وانا مجنون فالقول له ان علم جنونه وفي
الفتاوى ادعى الاول الدخول بعد النكاح وانكرت ان كانت عاتكة بشرائط
التحليل لا يصدق وللمجاهلة تصديق تزوجت المطلقة بشروط الثاني
تزوجت في العدة ان كان بين النكاح والطلاق اقل من شهرين صدقت
في قول الامام وكان النكاح الثاني فاسداً وان اكثرت من شهر
او شهرين صح الثاني والا فدل على النكاح اقرار بعضى العدة كله من البرائة
وفي الخلاصة دل امرأته اكره من بر دأسته بسه طلاق مسمى
فقال مستم شر طهرتها رفعت اذ اراد الايقاع يقع وان اراد تخونها
لا يمكن بقر لا يقع والقول قوله في الطلاب الكتاب من فتاوى قاضيان
انهم امرأته برقع شيء فقال تراز من سه طلاق كد قبل من از من نوبه
برداشته فان لم يكن رفعت تطلق ثلاثاً لانه تعليق الطلاق بعدم الرفع
عرفا وفي الخلاصة تراز سه طلاق كد در ترمرداشته است اين شرطين
وقد رفعت انها لا تطلق وكذا انت طالق كد مراد شتم راده وانكرت القول
لزوج لا تطلق والرفع والشتم شرط البراءة لا كرفالنه مراخوام اوقال
مردني كد تخوام كل موضع يريدون به التزوج يقع الطلاق عند التزوج
وفي كل موضع يريدون الخطبة لا يصح اليمين ولا يقع عند التزوج وفي
عرفنا براد التزوج بدون الخطبة قاضيان وفي المتن انه ولو قال عينت
بهذه الكلمة الخطبة في ديارنا لا يصدق قضاء لان المجاز المتعارف ملحق
بالحقيقة لكن يصدق ديانة اذ قال له اعمل في بيتي او كرمي هذه السنة
حتى اسمي في تزويج بنت اخي منك على الاختلاف فهذا اذ دفع الدرهم
اليها لتنفق على نفسها اما اذ كانت معه لا يرجع عليها بشيء وفي المتن
للمرقدى وان كانت هبة لا يرجع وان ادعت انه هبة فالقول للزوج
مريمته مجمع الفتاوى رجل عرف انه كان مجنوناً مرة فقالت طلقتي
البارحة ثلاثاً فقال لصايبني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله فالقول
له ولو قال طلقتها وانا نائم فالقول لها جامع كذا في حدثة المتن
ولو قيل ان امرأته زنت فعلى به طلاقها فالقول قوله انها لم تفعل
ان لم يوالجها راة جامع الفتاوى ولو قال اذ دخلت الدار فوالا واحداً

مطلب ادعى
الاول الدخول
وانكرت
مطلقات
للثاني تزوجت
في العدة

مطلب خلاف
بالفارسية

مطلب قاله
اعين في بيتي او
كرمي هذه السنة
حتى اسمي في تزويج
بنت اخي منك

مطلب اسند
الطلاق الى
الجنون او النسي

مطلب على
طلاقها
بزناها

من حلال الله على حرام وعنى به اللحم وهو عالم ودخل تحريم امرأته ولا
يصديق وعن أبي يوسف ما أحل الله لي من أهل أو مال فهو حرام وقال
لم أتوا الطلاق صدق لوجعل امرأته ما قبلها فقال أفكده أو قال له ما
نويت الطلاق صدقت ولو قالت نويت طلق قلت ولو قالت طلاق
أفكده أو امرأته منع بدون البينة حلف لا يضرب من غير جرم فقال
ضربت بالجرم قال القول قوله مع اليمين من الخزانة لصاحب الجامع ولو قال
تركت طلاقك يريد به الطلاق نطق ولو قال ما نويت به الطلاق
صدق في يمينه فضاخرانه إذا قال لامرأته كنت راجعتك أمس فإنه
ينظر إن قال ذلك وهي في العدة صدق لما أنه أخبر في حال ملك لا ابتداء
فكذلك يملك الخبر ولما إذا لم تكن في العدة فإنه لا يصدق لأنه أخبر في
حالة الحجر واجبا في الحالة إلا أن من العادة به ولو قالت اشتريت
نفسى منك أمس لا أنك لم تبع فقال لا بلى بعت وقع الطلاق وسقط المهر
ولو كان على العكس القول لها تخلف ما إذا قال الزوج طلقك أمس بالف
دريم فلم تقبل أو قال خالعك بها أو قالت لا بلى قبلت قال القول له ولو خلتا
في الكره بالخلع والطوع قال القول له مع اليمين تدعى عليه المهر ونفقة العدة
وانهما مطلقته وهو يقول بلى خلتت ولا بينة لها قال القول قولها في المهر
وله في نفقة العدة ثقل من القينة فلو قالت للقاضي قد اخترت
نفسى حين بلغت أو قالت حين بلغت اخترت الفرق صدقت مع اليمين
ولو قالت بلغت أمس وطلبت الفرق لا تصدق وتحتاج إلى البينة
وكذا الشفع لو قالت طلبت حين علمت صدق لا لو قالت علمت أمس وطلبت
فعليه البينة ولو اختلعت ثمها وانكر الزوج قال قوله فصولي صبي قال
إن فعلت كذا فكل امرأة انزوجه طالق وفعل وهو صبي وانحل
يمينه ثم تزوج بعد بلوغة وقال لها توبر من حرام يدان سوكتة قال هو
أقرار بانها حرام عليه ويكون تحريمها ميتدا والقول قوله أن أراد به
الواحدة والثلاث قالت خولشتن خريدم از نو فقال فروختم وقال
عذبت غيرها لا يصدق قضاء خلعها فقال في مجلسه درين خانه
هم نیست ثم ادعى شيئا من امتعة البيت فان قال كان هذا في البيت وقت
الخلع لا تستمع دعواه ولو انكر كونه في البيت وقت الخلع قال القول له
لوجعل امرأته ما قبلها بالرجانية تطلق نفسها متى شئت فضررها

مطلب حلف
بالفارسية

مطلب حلف

لا يضرب من

غير جرم

مطلب ترك

طلاقك

مطلب قال

راجعتك

أمس

مطلب قلت

اشتريت نفسى

منك ولم تبع

فقال بعت

مطلب اختلفا

في الخلع عن

طوع أو كراه

مطلب لو قالت

بلغت أمس

وظلست

الفرقة لا تصدق

وكذا الشفع

مطلب قال

إن فعلت كذا

فكل امرأة لا

وانحل عتبه

وهو صبي

مطلب جعل

امرأته ما قبلها

أن يضربها بلا

جناية فضررها

فاختلعت

فأخلفنا فقال ضربتها بجنايته فالقول له لانه ينكر صيرورة الامر
بيدها وان لم يبين الجناية جعل امرها يبدى ما ان تزوج عليها ثم
وهبت امرأة لنفسها منه بحضرة شهود وقبل هو فصار ذاتا امراته
وقال عنيت في التفويض التلقظ بلفظ التزوج هل يصدق حتى
لا يصير الامر يبدى ما قال صاع الحجاب بعض من تصدى للافتابا
تخصيل الدراية والرواية انه يصدق وهذا غلط محض وخطا صوف
ولجبت انه لا يصدق فيصير الامر يبدى ما لان نية الخصوص في الفعل
لا يصح اذا الفعل لا عموم له اقول لا عموم لفعل وقع فانه واحد
واما الفعل الخرى وهو المذكور في مسئلتنا ولم يقع بعد فلا نسلم
انه لا يعتبر فيه الكموم بل قد يعتبر باعتبار المشتق منه ولو جنت
جناية شرعية فلم يضربها ثم بعد ايام جنت جناية غير شرعية
فضررها فقال ضربتك للجناية الاولى فلا يصير الامر يبدى
وقالت ضربتك للجناية الاولى فالقول قوله قد قال امره بيده
كه تراي كناه ثم مكر بخانه فلان روى في اذن من زن بخانه فلان
رفت بلا اذن وشوى بادي جنك كه دشوى راد ستنام داد فضررها
فطلعت نفسها فقال بدان سبب زدم كه بخانه فلان رفته بلا
اذن فالقول له ولو قالت بي كناه شرعى رد ردى فقال بي كناه شرعى
نزدك فالقول قوله ولو قالت قلت لك بخانه خواهرت مرءا اكون رفته
بدان بسبب زدم زن متكر رفته است فالقول قوله ولا تسمع البيعة
فيه تشين كال امرها يبدى ما الاقم ثم قام فطلعت نفسها فقال لك
علت منذ ثلاثة ايام ولم تطلني في مجلس علمك قالت لا بل علنت الان
فالقول لها كال امره يبدى ما فطلعت نفسها فقال اما طاعتك
نفسك بعد الاشتغال بكلام او عمل فقالت لا بل طلعت نفسي في
ذلك المجلس بلا تبذله فالقول قولها قال خيرتك امر فلم تختارى وقالت
فلاخترت فالقول قوله ولو قال ان فعلت كذا انان من اطلاق ولم
امراتان وفعله طلقتا ويصدق في نية احدهما كلها من جامع الفصول
تعلق الحكم بالشرط يصح منه لامنها ثم الحكم لوعلى بالشرط بان قال
ان دخلت كذا رفقدا خالعتك على كذا يعتبر قبولها بعد دخول الدار
وكذا القول لامراته كل امرأة تزوجها فقد بطلت عنها منك هكذا فالقول

مطلبا
جعل امرها
بيدها ان
تزوج عليها
ثم وهبت امرأة
نفسها منه
وقال عنيت
بالتفويض
التلقظ بلفظ
التزوج

مطلب
ادعى بعد
طلاقها الحكم
الامر باليد
عليها منذ
زمان وهي
متكر
مطلب
ادعى بعد التزوج
اسها فطلعت
الاستنفاء بكلام
مطلبا
الاختار وادعى
عده

لها بعد التزوج وقت شرية طلاقها تطلق لا لو قبلت قبل التزوج لان
 هذا الكلام من الزوج خلع بعد التزوج فشرط القبول بعده ولو شرط الخمار
 للمرأة جاز عند أبي حنيفة لا عندهما وخيار الزوج لم يحجز وفاقا لان الجمع
 من جانبهم يمين وهي لا تقبل الخمار ومن جانبها معاوضة وهي قبله ميعز
 الحكم اذا اختلف الزوجان في وجود الشرط فقال الزوج علق طلاقك
 بدخول الدار فلم يوجد الدخول وقالت المرأة بل دخلت ووقع الطلاق
 فالقول قول الزوج لان متمسك بالاصل والاصل عدم الشرط والقول
 لمن يتمسك بالاصل لان الظاهر شاهد له ولانه ينكر الطلاق والمرأة
 تدعيه والقول للذكر الا ان تقوم المرأة ببينة لانها توفرت دعواها
 بالحجة ولو قال لعبد اعتقتك امس وقلت ان شاء الله تعالى
 او لامرأة تزوجتك امس وقلت ان شاء الله فالقول قوله وقال المفسر
 رحمه الله ادعى الزوج الاستئنا وانكرت فالقول لها ولا يصدق الزوج
 الا ببينة وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسل فالقول
 له واذا انقضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة فقال صدقت
 صدقت فهي رجعة وان كذبتة فالقول قولها المطلقة ثلاثا اذا زوجت
 نفسها من غير كفوف ودخل بها حلت للزوج الاول عند أبي حنيفة وزفر
 رضي الله عنهما وذكر ابن قريشته في شرحه على الوقاية لو ادعت دخوله
 المحلل صدقت وان انكر هو وكذا العكس ولو اجل العين سنة ثم اختلفا
 اي قال الزوج جامعتهما في السنة وانكرت وان النسب يثبت بالفرش
 القائم واللعان انما يجب بالقذف وليس من ضرورته وجود الولد فان
 يصح بدونه فان ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجتك منذ اربعة
 اشهر فالقول قولها لان الظاهر شاهد لها لكونها تلد ظاهرا من تكام لامر
 سفاح ولم يذكر الاستحلاف وهو على الخلاف المذكور في الاشياء الستة
 المفصلة في المنع فينظر ثمة لسان الحكم ولو نوى الطلاق عن وثاق
 لم يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لانه
 يحتمله ولو نوى به الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين
 الله سبحانه وتعالى وعن أبي حنيفة رضي الله عنه انه يدين فيما بينه وبين
 وبين الله تعالى ولو قال انت مطلقة بتسكين الطاء لا يكون طلاقا الا
 بالنية واذا قال انت الطلاق وانت طالق الطلاق وانت طالق

مطلبة كل امرأة
 كل امرأة تزوجت
 فقد بعثت نفسها
 منك

مطلب
 اختلف
 الزوجان
 في وجود
 الشرط

مطلب
 ادعى الاستئنا
 وانكرت

مطلب
 اخبر بالعدة
 بعد انقضائها
 عند فاصدة
 او كذبتة

مطلب
 ادعت دخول
 المحلل صدقت
 ادعى
 العين الوصول
 وانكرت

مطلب
 نوى الطلاق
 عن الوثاق
 او العمل

مطلب
 قال بدو مطلقة
 او انت الطلاق
 او انت طالق
 الكطلاق

طلاقا فان لم يكن له نية اقنوى واحدة او اثنتين رجعية فهي واحدة
 رجعية وان نوى ثلاثا فثلاث ولو قال يد الطالق او زوجتك طالق
 لم يقع الطلاق وقال زفر والشافعي رضي الله عنهما يقع لسان الحكماء
 ولو قال انت طالق بمكة او في مكة فهو طالق في الحال في كل البلاد
 قوله انت طالق بمكة في الدار لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان
 وان عني به ان دخلت مكة يصدق ديانة ولو قال انت طالق اذا دخلت
 مكة لم تنطلق حتى يدخل مكة لانه علقه بالدخول لسان الحكماء
 ادعت المرأة عدم وصول النفقة والكسوة المقدرتين في مدة مدية
 قال لقولها لان الاصل بقاؤها في ذمتها كالمديون اذا انكر وادعى دفع
 الدين وانكر الدين ولو اختلف الزوجان في التمكن من الوطء
 قال لقول المتكسر لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد
 قال لقولها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة
 فيها قال لقولها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة
 قال لقول له لا تملك الاثنا فملك الاخبار اختلف المتبايعان في الطوع
 قال لقول لمن يدعيه لانه الاصل وان برهنا فبينة مدعى الاكراه اولي
 وعليه الفتوى كما في الزانية ولو ادعى المشتري ان المحضر
 لحم ميتة او ذبيحة بجوسي وانكر البائع الا انه لا يعتد به
 مدعى البطلان لكونه متكررا اصل البيع ان يقبل قول المشتري
 وباعتبار ان المشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري منفسك باطل
 التحريم الى ان يتحقق زواله ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم
 انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاؤها الا اذا
 ادعت الحمل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت اثبتين ان لا يحمل
 فلا رجوع عليها كما في فتح القدير ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج
 بعد فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت قال لقولها كالدائن
 انه ادعى وصول الدين ولو انكرت المرأة نفقة اولادها القصار
 بعد فرضها وادعى الاب الاتفاق قال لقول قوله مع اليمين كما
 في الحائنة والثانية خرجت عن القاعدة القول له ان اختلفا في وجود
 الشرط فيما لا يعلم من جهتها الا في مسائل كوعلقه بعدم وصول
 نفقتها شهرا فادعاه وانكرت قال لقول لها في المال والطلاق على الصحيح

انت
 طالق بمكة
 او في مكة
 في طالق
 الحال في كل
 البلاد الادب
 عني به التعليق
 مطلب اثبت
 عدم وصول
 النفقة والكسوة
 المقدرتين
 قال لقولها
 مطلب اختلف
 الزوجان في
 التمكن من
 الوطء او في
 السكوت والرد
 مطلب اختلف
 المتبايعان
 في الطوع
 مطلب ادعى
 المشتري ان
 اللحم ميتة
 وانكر البائع
 مطلب اثبت
 المطلقة امتداد
 الطهر
 مطلب اثبت
 عدم وصول
 النفقة
 المفروضة
 وادعى وصول
 مطلب فيما
 خرج عن
 قاعدة القول
 له فيما لا يعلم
 من جهتها

مطلوب علق
طلاقة فعلها
القلبي

مطلوب ان علق
طلاقة فعلها
لا يعلم الا انها
قال القول لها
بخلاف ما اذا
علق عتقه
بما لا يعلم
الامنه

مطلوب ان زوج
الامة كنت راجعها
في العدة فصدقه
مولاها وكذبته
الامة فالقول
قولها عند اني
ح خلافا لهما

مطلوب اختلفا
في جنس ما
وقع عتقه
الخلع او تنوعه
او قدره

مطلوب قال
طلقتك بكذا
فلم تقبل فقلت
لا بل قبلت

كما في الخلاصة وفيما اذا اطلقها للسنة وادعى جماعها في الحيض وانكر
وفيما اذا ادعى الولي قربانها بعد المدة فيها وانكرت وفيما اذا
علق عتقه بطلاقة فعلها بشرطها وادعى انها اختارت بعد المجلس وهي
فيه كما في الكافي ان اعلقه بقلها القلبي تعلق باخبارها ولو كاذبة
الا اذا قال ان سررتك فانت طالق فضررهما فقالت سررت لم
يقع كما في الحاشية من الطلاق اذا اعلقه بما لا يعلم الامنه كحضرها بالقول لها في حيا
واذا علق عتقه بما لا يعلم الامنه فالقول له على الاصح كقولها للعبان ان لحمل فانت
حر فقال احملت ووقع باخباره كما في المحيط وفرق بينهما في الحاشية بما كان
النظر في حرج الذي بخلاف الدم الخارج من الرحم اشباه فان كان الشرط لا يعلم الامن
جهنم فالقول قولها في حق نفسها مثل ان يقول ان حضت فانت طالق وفلان فقلت
قد حضت طلقت هي ولم تطلق فلانتر ووثوق الطلاق استحسان والقياس
ان لا يقع لانه شرط فلا تصدق كما في اللخول وجه الاستحسان
انها امينة في حق نفسها اذا لا يعلم ذلك الامن جهتها فيقبل قولها كما قبل
في حق العدة والغشيان لكنها شاهدة في حق ضربتها بل هي متهمة فالايقل
قولها هداية واذا قال زوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعها
وصدق المولى وكذبته الامة فالقول قولها عند اني حنيفة
رحمه الله تعالى وفا لا القول قول المولى لان بضعها مملوك له فقل
اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابه الاقرار عليه بالنيكاح وهو يقول
حكم الرجعة يثبت على العدة والقول في العدة قولها في كذا فيما بيني
عليها ولو كان على القلب فعندهما القول قول المولى وكذا لانه عند
في الصحيح لانها منقضية العدة في الحال وقد ظهر ملك المنعة للمولى
فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لانه بالنصد يق
في المراجعة مقر بقيام الة وان قالت قد انقضت عدتي وقال الزوج
والمولى لم تنقض فالقول قولها لانها امينة في ذلك اذ هي الحائلة
به هداية ولو اختلفا في جنس ما وقع عليه الخلع او تنوعه او قدره
او صفته فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة لان قول البديل
مستها فالزوج يدعى عليها شيئا وهي تنكر فكان القول قولها
ولو قال لها طلقتك اثنتين على الف درهم او بالف درهم فقبل فقلت
لا بل قبلت فالقول قول الزوج فرق بين هذا وبين ما اذا قال لاسان بعتك هذا العبد

امس بالث درهم فلم تقبل فقال لا بل قبلت ان القول قول المشتري
 وبه الفرق ان الزوج في مسئلة الطلاق لم يصير من افضاء في قوله
 فلم تقبل لان قول الرجل لامرأته طلقك امس على الغيبى مطلقا
 على الف قبلت ولم تقبل فلم يكن الزوج في قوله فلم تقبل من افضاء
 بخلاف البيع لان الايجاب بدون القبول لا يسمى بيعا فكان اقرارا
 بالقبول فصار البائع من افضاء في قوله فلم تقبل ولان المرأة
 في باب الطلاق تدعى وقوع الطلاق لانها تدعى وجود الشرط
 والزوج يتكرر الوقوع كاتكافه شرط الوقوع فكان القول قول المتكرر
 قال انت على حرام او قد حرمتك على وانا عليك حرام او قد حرمت نفسي
 عليك انا عليك حرام او قد حرمت نفسي وانت محرمه على فان اراد
 به طلاقا فهي طالق لانه يحتمل الطلاق وغيره فاذا نوى به الطلاق
 انصرف اليه وان نوى ثلاثا يكون ثلاثا وان نوى واحدة يكون
 واحدة باثنية وان نوى اثنتين يكون واحدة باثنية عندنا
 خلافا لفرقة لانه من جملة كتابات الطلاق وان لم ينو الطلاق ونوى
 التحريم او لم يكن له نية فهو عين عندنا ويصير موليا حتى لو تركه
 اربعة اشهر بآيات بتطبيقه لان الاصل في تحريم الحلال ان يكون
 يمينا كما بين وان قال اردت به الكذب يصدق فيما بينه وبين
 الله تعالى ولا يصدق في نفي اليمين في القضاء قال ابن سماعه
 في نوادره سمعت ابا يوسف قال في رجل قال ما احل الله على حرام
 من مال واهل ونوى الطلاق في اهله ولانته له في الطعام فان
 اكلم حنت لما قلنا قال وكذلك لو قال هذا الطعام على حرام وهذه
 بنوى الطلاق لان اللفظة واحدة وقد تناولت الطلاق فلا
 يتناول تحريم الطعام وقالوا فيمن قال لامرأته انت على كالم
 والميسة او كالم المختزير او كالمخمر انه يسأل عن نيته فان نوى كذبا
 فهو كذب لان هذا اللفظ ليس من محامى التحريم ليجعل يمينا فصدق
 انه اراد به الكذب بخلاف قوله انت على حرام فانه صريح في التحريم
 فكان يمينا وان نوى التحريم فهو ايلا قال اصحابنا انه اذا خلت
 الزوج والمرأة في النفي مع بقاء المدة والزوج ادعى النفي وانكرت
 المرأة والقول قول الزوج لان المدة اذا كانت باقية فالزوج يملك

مطلب
في الفاظ
التحريم

مطلب
قال ما احل
الله على حرام
من مال واهل
ونوى الطلاق

مطلب
قال لا يحرمانه
انت على كالم
والميسة

مطلب
مختلف
الزوجان
في النفي

انشاء النبي فقد ادعى النبي في وقت يملك انشاء فيه فكان الظاهر
شاهد له فكان القول قوله وان اختلفا بعد مضي المدة فالقول قول
المرأة لان الزوج يدعى النبي في وقت لا يملك انشاء النبي فيه فكان
الظاهر شاهدا عليه للمرأة فكان القول قولها قال كنت راجعتك امر
فان صدقته المرأة فقد ثبتت الرجعة سواء قال ذلك في العدة فالقول
قوله لانه اخبر عما يملك انشاء في الحال لان الزوج يملك الرجعة في الحال
ومن اخبر عن امر يملك انشاء في الحال يصدق فيه اذ لو لم يصدق بنسبه
للمحال فلا يفيد التكذيب فصارت كالوكيل قبل الغزل اذ قال بعته امر
وان قال بعد انقضاء العدة فالقول قولها لانه اخبر عما لا يملك انشاء
في الحال لانه لا يملك الرجعة بعد انقضاء العدة فصارت كالوكيل بعد
الغزل اذ قال قد بعث وكذبه الموكل ولا يمين عليها في قول ابي حنيفة
رحمه الله تعالى وعند ابي يوسف ومحمد يستخلف وهذه من المسائل المأثورة
التي لا يجري فيها الاستخلاف عند ابي حنيفة نذكرها في كتاب الدعوى
ان شاء الله تعالى فان اقام الزوج بينة قبلت بيئته وثبتت الرجعة
لان الشهادة قامت على الرجعة في العدة فيسمع ولو كانت المطلقة امه
الغير فقال زوجها بعد انقضاء العدة كنت راجعتك وكذبته الامة
وصدقه المولى فالقول قولها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تثبت
الرجعة وعندهما القول قول الزوج والمولى وتثبت الرجعة لانها
ملك المولى ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى ان انقضاء العدة اخبار منها
عن حال حيضها وذلك اليها لا الى المولى كالحكمة فان قال لها قد راجعتك
فقالت بحسبه له قد انقضت عدتي فالقول قولها عند ابي حنيفة مع
يمينها وقال ابو يوسف ومحمد بالقول قول الزوج واجمعوا على انها
لو سكنت ساعة ثم قالت انقضت عدتي يكون القول قول الزوج ولا
خلاف ايضا في انها اذا بدأت فقالت انقضت عدتي فقال الزوج بحسب
لها موصولا بكلامها راجعتك يكون القول قولها فان تزوجها وكره
تخبره بشئ فمما وقع قالت لم اتزوج زوجا غيرك او قالت تزوجت
ولم يدخلني او قالت قد خلاني وجماعني فيما دون الفرج وكذبها المولى
وقال دخل بك الثاني لم يذكر هذا في ظاهرها الرواية وذكر الحسن
ابن زياد ان القول قول المرأة في ذلك كله لان هذا المعنى لا يعلم الا من

مطلب
قال كنت راجعتك
امس فان صدقته
المرأة فقد ثبتت
الرجعة الخ

مطلب
قال بعد انقضاء
عدة الامة كنت
راجعتك
وكذبته الامة

مطلب
تزوجها ولم
تخبره بشئ ثم
قالت لم اتزوج
زوجا غيرك
او قالت تزوجت
ولم يدخلني الثالث

جهتها فكان القول قولها كما في الخبر عن الحيض والحبل وفيه اشكال
وهو انما يجعل القول قولها اذ لم يسبق منها ما يكذبها وقد سبق منها
ما يكذبها في قولها وهو اقل ما على النكاح من الزوج الاول لان ذلك
لا يجوز الا بعد الزوج بزوج اخر والدخول بها فكان فعلها منافيا
بقولها فلا يقبل وان كان الزوج هو الذي قال لم تزوجي اوقا لك
لم يدخل بك الثاني وقالت المرأة قد دخل بي قال الحسن بن زياد القول
قول المرأة وهذا صحيح لما ذكرنا ان هذا انما يعلم من جهتها ولم يوجد
منها دليل التناقض فكان القول قولها ويفسد النكاح بقول الزوج
ولما نقض المسمى ان كان لم يدخل بها والكل ان كان قد دخل بها لان
الزوج معترف بالحرمه وقوله فيما يرجع الى الحرمة مقبول لانه يملك
انشاء الحرمة فكان اعترافه بفساد النكاح بمنزلة انشاء الفرقه
فيقبل قوله فيه ولا يقبل في اسقاط حقها من المهر والله اعلم وان كان
معتدة عن طلاق فان اخبرت بانقضاء عدتها في مدة تنقضي في مثلها
العدة يقبل قولها وان اخبرت في مدة لا تنقضي في مثلها العدة لا يقبل
قولها الا اذا فسرت ذلك بان قالت اسقطت سقطا مستبين الخلق
او بعضه فيقبل قولها وانما كان كذلك لانها امينة في اخبارها عن
انقضاء عدتها فان الله تعالى ائتمنها في ذلك بقوله عز وجل ولا
يجل لمن ان يكتم ما خلق الله في ارحامه من قبل في التفسير انه الحيض
والحبل والقول قول الامين مع اليقين كالمودع اذا قال رددت الوعدة
او هلكت فاذا اخبرت بالانقضاء في مدة تنقضي في مثلها يقبل قولها
ولا يقبل اذا كانت المدة مما لا تنقضي في مثلها العدة لان قول الامين
انما يقبل فيما لا يكذب الظاهر والظاهر ما هنا يكذبها فلا يقبل قولها
الا اذا فسرت فقالت اسقطت سقطا مستبين الخلق او بعض
الخلق مع تعيينها فيقبل قولها مع هذا التفسير لان الظاهر لا يكذبها
مع التفسير ثم اختلف في اقل ما يصدق فيه المعتدة بالاقراء قال
ابو حنيفة اقل ما تصدق فيه الحرة ستون يوما وقال ابو يوسف
ومحمد تسعة وثلاثون يوما واختلف الرواية في تخرج قولها في حنيفة
رحم الله فخره في رواية محمد انه يبدا بالظهر خمسة عشر يوما
ثم بالحيض خمسة ايام ثم بالظهر خمسة عشر يوما ثم بالحيض خمسة ايام

مطلوب
معتدة عن
طلاق اخرت
بانقضاء عدتها
في مدة تنقضي
في مثلها العدة

مطلوب
اختلف في اقل
ما يصدق فيه
المعتدة بالاقراء

ثم بالظهر خمسة عشر يوما ثم بالحيف خمسة ايام فذلك ستون يوما وتخرج
 على رواية الحسن انه يبدأ بالحيف عشرة ايام ثم بالظهر خمسة عشر
 ثم بالحيف عشرة ثم بالظهر خمسة عشر ثم بالحيف عشرة فذلك ستون
 يوما فاختلف التخرج مع اتفاق الحكم وتخرج قول ابى يوسف ومحمد
 انه يبدأ بالحيف ثلاثة ايام ثم بالظهر خمسة عشر يوما ثم بالحيف
 ثلاثة ايام ثم بالظهر خمسة عشر يوما ثم بالحيف ثلاثة ايام فذلك
 تسعة وثلاثون يوما واما على رواية الحسن عنه فلا تصدق في أقل
 من مائة يوم لانه ثبت بعد الأربعين عشرة حيضا وخمسة
 عشر طهرا وعشرة حيضا وخمسة عشر طهرا وعشرة حيضا فذلك مائة
 وان كانت اقرب بانقضاء العدة وذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة
 ثم جاءت بولد في سنتين فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم
 اقرت لزمه انضوا وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا من وقت الاقرار
 لم يلزمه لان الاصل ان المعتدة مصدقة في الاخبار بانقضاء عدتها
 اذ الشرع ايتى بها على ذلك فتصدق ما لم يظهر غلطها او كذبها بيقين ولا حمل
 ان المدعى لا يعطى شيئا بمجرّد الدعوى لان دعوى المدعى عارضها النكاح
 المنكر وقد قال صلى الله عليه وسلم لو اعطى الناس بدعواهم الحديث
 الا فيما لا يوقف عليه من جهة غيره فيجعل القول فيه قوله للضرورة
 كما في الحيف والولادة او تمكن الوقوف عليها من جهة غيرها فلا يقبل
 قولها فيه وطذا لم يثبت النسب بقولها بدون شهادة القابلة وكذا
 وقوع الطلاق لانها تدعى وهو ينكر والقول قول المنكر حتى تقوم
 للمدعى حجة وجه قول ابى حنيفة انه قد يثبت الحمل وهو كون الولد
 في البطن باقرار الزوج بالحمل او يكون ظاهرا وان يفضى الى الولادة لاحالة
 لان الحمل يوضع لاحالة فكانت الولادة امرا كاتلا لاحالة فيقبل
 فيه قولها كما في دم الحيف حتى لو قال لامرأته ان حصت فانت
 طالق فقالت حصت يقع الطلاق كذاها هنا الا انه لم يقبل قولها
 في حق اثبات النسب بدون شهادة القابلة لانها متهمة في تغيير
 الولد فلا تصدق على التعبير في حق اثبات النسب ولا تهمة في التعبير
 في حق وقوع الطلاق فتصدق فيه من غير شهادة القابلة وان كان
 الزوج قد اقر بالحمل او كان الحمل ظاهرا فالقول قولها في الولادة

مطلب
 اقرب بانقضاء
 العدة ثم جاءت
 بولد في سنتين

مطلب
 القول لها في
 الولادة ان
 اقر الزوج
 باخر

وان لم يتم هذا لما قاملة في قول الى حبيبة ربه الله وعندها الاستتار الولادة
لذون سهادة القاملة والكلام في الطرفين على النحو الذي ذكرنا بالذات
باب ٧

ويقضى القاصي بالكسوة والسعة على قدر يسار الرجل وقدرته
فان قال الرجل انا معسر وعلى بقة للعسرين كان القول قوله الا ان يتم
المرأة البينة تقبل بينة المرأة على قول الى يوسف وروى في فرض
السعة على العاشر ولا تقبل في الكناح وليس في قول البينة على
هذا الوجه صهر بالعاشر فان العاشر اذا حصر لواقر بالكناح كان
لها ان تأخذ السعة المعروضة وان انكر الكناح كان القول قوله وعليها
اعادة البينة على الكناح وبعد ما امر القاصي المودع او المديون
اداء المودع دفعت المال اليها لاجل السعة قبل قوله ولا تقبل قول
المديون الا بينة اذا نعت الرجل امرأته ستوب فقال الروح هو مهر
او قال هو من الكسوة وقالت المرأة هو صلة كان القول قول الروح
وكذا لو اعطاها دراهم فقال هي بقة وقالت المرأة هي هدية كان
القول قول الروح وكذا لو كان على الرجل ديون مختلفة فادى شيئا
فقال هو من دين كذا كان القول قوله لانه هو المالك فكذلك
الروح الا ان نعت المرأة البينة امرأته اليها هدية وان اقامت
جميعا البينة فالبينة بينة الروح وكذا لو اقام كل واحد منهما
البينة على اقرار الا حركات البينة بينة المملك وكذا لو اختلف
الروحان بعد فرض السعة في مقدار المعروض وفيما مضى من الزمان
بعد فرض القاصي كان القول قول الروح لانه يكثر الريادة
والبينة بينة المرأة لانه تثبت الريادة رجل قال لغيره استدين
على امرأتى وانفق عليها كل شهر كذا فقال المأمور اعقت وصدقة
المرأة لا ترجع المرأة بذلك على الروح الا ان يكون القاصي فرض لها
كل شهر عشرة دراهم فاد اقرت المرأة ان المأمور انفق عليها قبل قولها
لا انها احدث بنفسها القاصي ما في الروح الاول بما احدث لتوجب
على زوجها دينا فلا يقبل قولها وان طلقها وهي بائنة فلها ان تقود
الى بيت زوجها وتأخذ السعة وان طالت العدة بارتفاع الحصن كان
لها السعة الى ان نصير ايسة ويقضى عدتها بالاشهر وان انكرت

مطلب
يقضى بالسعة
والكسوة على
قدر يسار الرجل
مطلب
تقبل بينة المرأة
في فرض السعة
على العاشر
مطلب
ان اقر
بالكناح فلها
اخذ السعة
المعروضة
مطلب
نعت
الى امرأته ستوب
وقال هو من
او كسوة وقول
مطلب
عليه
ديون مختلف
فادى شيئا
مطلب
احد
روحان في
مقدار المعروض
وفيما مضى من
الزمان
مطلب
ادان
المأمور اعقت
وصدقة المرأة
لا ترجع على الروح
مطلب
انا
طالب العدة
لها السعة
الى ان نصير
ايسة

المرأة انقضت العدة بالحيض كان القول قولها مع اليمين كل ذلك
 من فتاوى قاضين ان رجل تزوج امرأة فجات بولد فقال الزوج
 تزوجتك منذ أربعة أشهر كان القول قولها وهو ابن الزوج فاختلغا
 اذا اقر الرجل بحرية امرأته وقد دخل بها وفرق بينهما فلها المستمى
 ونفقة العدة واذا قال قد انقضت عدتك وقالت لم تنقض فالقول
 قولها مع يمينها فان حلفت اخذت النفقة وان نكلت صارت مقرمة
 انه لا نفقة لها واقرارها حجة في حقها انقع الوسائل للطرسوسى ولو
 ان مسأما تزوج ذمية في ديارنا ودخل بها وطلقها فلها النفقة
 في قول من يوجب على الذمية العدة ولو ارسل اليها بالنفقة رسولاً
 فقال الرسول قد اعطيتها اياها وقد جحدت هي كان القول قولها
 مع يمينها ولو قال الزوج اعطيتها نفقتها وانكرت هي الاستيفاء كان
 القول قولها مع يمينها انقع الوسائل ولو اختلفا في يسار الأب القول
 قول الابن والبينة بينة الأب وان انفق على نفسه من مال الابن
 ثم خاصمه الابن فقال الابن انت موسر وقال الأب انا كنت معسر
 نظر الى حال الأب ان كان معسراً في الحال فالقول قوله استحسننا
 في نفقة مثله وان موسراً فالقول قول الابن فلو اقاما بينة فالبينة
 للابن بزانية ولو فوضه اليها على انه لو غاب شهر او لم يصل اليها
 نفقتها نطق بنفسها متى شئت فبعت اليها عشرين درهما فلو لم
 يكن هذا قدر نفقتها هذه المدة يصير امرها بيدها ولو كانت نفقتها
 مفروضة فوهبت النفقة من زوجها فمضت المدة ولم تصل نفقتها
 لا يصير الامر بيدها وترتفع اليمين عندنا خلافاً لابي يوسف
 رحمه الله تعالى وهي مسئلة الكوز ولو لم يرب وقال وصلت النفقة
 وانكرت ينبغي ان يصدق الزوج لانه ينكر الحكم قال صاحب العدة
 هكذا سمعت الاستاذ ثم رجع بعلمه وقال لا يصدق وكذا في
 كل موضع يدعى ابقاء حق فيقبل قولها وهو الاصح (صط) ولو
 اختلفا في وصول النفقة واليا في محاله فالقول قولها ويصير الامر
 بيدها في رواية الاصل لارواية المتنى (ذ) القول قولها في عدم
 الوصول اليها والقول قوله في حق الطلاق ادعى وصى او قيم انه
 انفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال اليتيم والوقف ليس له

مطلب
 القول قولها
 في عدم انقضاء
 العدة
 مطلب تجب
 النفقة على
 المستأمن
 للذمية
 مطلب انكرت
 اعطاء الرسول
 او الزوج
 النفقة
 مطلب اختلفا
 في يسار الأب
 مطلب فوض
 اليها بشرط
 الغيبة شهر
 وعدم وصول
 النفقة فعرض
 اليها دراهم الخ
 وهبته النفقة
 الخ
 مطلب اختلفا
 في وصول
 النفقة
 مطلب ادعى
 وصى او قيم
 انه انفق من مال
 نفسه واراد
 الرجوع

ذلك اذ يدعى ديناً لنفسه على اليتيم والوقف ولا يصح كجهد الدعوى
 هذا الوادعى من مال نفسه فلو ادعى الاتفاق من مال الوقف واليتيم
 فلو ادعى نفقة المثل في تلك المدة صدق الملتقط لو اتفق على التتبع
 بامر القاضي وقال انفقت كذا وكذا وذلك نفقة متنها وكذبه
 رب الدانة وجمد الاتفاق عليها صدق مع يمينه على العلم اذ الواجد
 يدعى عليه ديناً وهو يتكر بخلاف الوصى اذا قال انفقت من مالى
 على الصبي نفقة مثله صدق الوصى مع يمينه لانه امين اذ لا يدعى
 ديناً وانما صرف الامانة الى موضعها لكن مع يمينه (فمن) فاضو
 يكي راوصى كرد بر نار سيدك را بر در نفقه كرد وبعد دام كرد
 و بر در نفقه كرد ار صبي بعد ان بلوغ تواند طلب كردن قال في
 وكذا الربا اذا استقرض وانفق على صبيه لا يرجع عليه بعد بلوغه
 (ح) اجبني اتفق على بعض الورثة فقال انفقت بامر الوصى واقر
 به الوصى ولا يعلم ذلك الا بقول الوصى بعد ما اتفق يقبل قوله
 الوصى لو كان ما اتفق عليه صغيراً جامع الفصولين وفي المحقق
 وبقبل قوله في اعساره عنها اى عن النفقة وهكذا الخصم فاجله
 الله تعالى لان العسر اصل واليسار طارئ والقول قول من يتسك
 بالاصل وقال محمد رحمه الله في الزيارات ان القول قول المرأة مع يمينها
 لان الاقدام على الدخول بها او العقد عليها دليل ليساره ومنهم
 من ينظر الى ترى المطلوب فان قامت البينة ولا يخلو اما ان قامت
 من حتمها على اليسار قبلت بينتها وان قامت البينة على الاعسار
 فيه روايتان وفي المحيط وحل شمع البينة على الاعسار قبل اليسار
 فيه روايتان على ما مر في فضل القضاء وان اقام جميعاً البينة فالبينة
 يسرها الانها مئة وبينة الزوج لا تثبت شيئاً فالحاصل ان القول قوله
 والبينة بينتها لسان الحكم لو اختلف الزوجان فقال الزوج
 انا معسر وعلى نفقة المعسرين وقالت امرأتى لا بل انت موسر وعليك
 نفقة الموسرين فالقول قول الزوج محيط بقله بن المؤيد. القول قول
 الانسان اذ صدق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت النفقة مفروضة
 بالقضاء او بفرض الاب ولو كذبته الام كما في نفقة الخانسة
 بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن ان

دطل اتفق
 على المقتطه
 بامر القاضي
 مظدر العوق
 الوصى من ماله
 على الصبي
 نفقة مثله
 صدق

المسب
 احصى اتفق
 على بعض
 الورثة
 بامر الوصى
 مطلق يقبل
 قوله في الاعسار
 عن النفقة

مطلب
 في سماع البينة
 على الاعسار
 مطلق الخلفاء
 في اليسار

مطلب
 يقبل قوله كذا
 في الاتفاق
 على الصبي
 الاتفاق على
 الروحه

يقال المديون اذا ادعى الا يفاء لا يقبل قوله الا في مسئلة اذا استأنع
 رجلان في عين ذكر العمدى انهما على ستة وثلاثين وجها وقلت
 في الشرح انهما على خمسمائة واثنى عشر اشباه اذا ادعت المرأة
 الطلاق فقال الزوج كنت قلت انت طالق ان شاء الله تعالى وكذب
 المرأة في الاستثناء وذكر في الروايات الظاهرة ان القول فوك
 الزوج وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الا ببينة ولو قال
 الزوج طلقك امس وقلت ان شاء الله تعالى في ظاهر الرواية
 القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافا بين ابى يوسف ومحمد
 فقال على قول ابى يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق على
 قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى
 احتياطاً لأمم الفرج في زمان غلب على الناس فيه الفساد قسنة
 نقله ابن المؤيد وان طالبت امرأته بالنفقة وقدمته الى القاضي
 فقال الرجل للقاضي كنت طلقتهما منذ سنة وقد انقضت
 عدتهما في هذه المدة وحجبت المرأة الطلاق فان القاضي لا يقبل
 قول الزوج انه طلقهما منذ سنة ولكن يقع الطلاق علمها
 منذ اقرب عند القاضي لانه يصدق في حق نفسه لا في ابطال
 حق الغير فان اقام شاهدين على انه طلقها منذ سنة والقاضي
 لا يعرفها امره القاضي بالنفقة وفرضها عليه النفقة لان الفرقة
 منذ سنة لم تظهر بعد فان اقام بينة عادلة او اقرت بانها قد حاضت
 ثلاث حيض في هذه السنة فلا نفقة لها على الزوج وان كانت
 اخذت منه شيئاً برده عليه لظهور ثبوت الفرقة منذ سنة وانقضاء
 العدة وان قالت لم احض في هذه السنة فالقول قولها وطالب النفقة
 لان القول في انقضاء العدة قولها فان قال الزوج قد اخبرتني ان
 عدتهما قد انقضت لم يقبل قوله في ابطال نفقتها لان غير مصدق
 عليها في ابطال حقها او اما نفقة الخادم فقد قيل ان الزوج الموسع
 يلزمه نفقة الخادم كما يلزم المعسر نفقة امرأته وهي ادنى الكفاية
 وكذا الكسوة ولو اختلفا فقالت المرأة له موسر عليه نفقة الموسر
 وقال الزوج اني معسر وعلى نفقة المعسر والقاضي لا يعلم حاله
 ذكر في كتاب النكاح ان القول قول الزوج مع بينة وكذا ذكر انكرخي

مطلب
 اذا ادعت الطلاق
 مكذبة له في
 الاستثناء
 اختلف
 فيه

مطلب
 طلبت النفقة
 منه فادعى
 طلاقها
 منذ
 سنة

مطلب اذا قال
 اخبرتني ان
 عدتهما قد
 انقضت لم
 يصدق في
 ابطال نفقتها
 مطلب ادعت
 يساره تريد
 نفقة الموسر
 وهو منكر

مطلب
اختلفوا فيها
ان اوقع
الاختلاف
في سائر المطلق
واشاره

مطلب ادع
انه اعطاهما
النفقة وتكرر
او ما نفقة
المهر وقالت
من النفقة
او هلوة

مطلب حاز
الزوج
ما عليها من
الدين من النفقة
ان رضى الزوج
مطلب
انفق الاب
من مال ابنه
ثم حضر وانك
ببصاره

مطلب
ادعت الحمل
وتشهدت
انقوا باليدك
والمضائق يكر

والخصاف وذكر محمد في الزبادات ان القول قول المرأة مع يمينها وحمل
هذا انه متى وقع الاختلاف بين الطالب والمطلوب في سائر المطلق
واعساره فالمشايخ اختلفوا فيه منهم من جعل القول قول الطالب
مطلقا ومنهم من جعل القول قول الطالب مطلقا ومنهم من حكم
فيه زى المطلوب ومحمد فصل بين دين ودين فجعل القول قول الطالب
في البعض وقول المطلوب في البعض وذكر في الفصل اصلا بوجوب ان
يكون القول في النفقة قول المرأة وكذا فصل الخصاف لكنه ذكر
اصلا يقتضي ان يكون القول في النفقة قول الزوج وذكر الحجابي
في كتاب الحيس ان شاء الله تعالى فان ادعى الزوج انه قد اعطاهما
النفقة وانكرت فالقول قولها مع يمينها اذ الزوج يدعي قضاء دين
عليه وهي تنكر فيكون القول قولها مع يمينها كما في سائر الديون
ولو اعطى الزوج مالا فاختلغا فقال الزوج هو من المهر وقالت هو من
النفقة فالقول قول الزوج الا ان تقيم المرأة البينة لان التملك
منه فكان هو اعرف بجهة التملك كما لو بعث اليها شيئا فقالت
هو هدية وقال من المهر ان القول فيه قولها الا في الطعام الذي يוכל
كما قلنا كذا هذا ولو كان للزوج عليه دين فاحتسبت من نفقة بجلاد
لكن برضاء الزوج لان التقاض بين الدينين المتماثلين الا يرى انه لا يقع
بين الجيد والردي ودين الزوج اقوى بدليل انه لا يسقط بالموت
ودين النفقة يسقط بالموت فاشبه الجيد بالردي فلا بد من المقاصة
بخلاف غيرهما من الديون فان انفق الاب من مال ابنه ثم حضر الابن
فقال للاب كنت موسرا وقال الاب كنت معسرا ينظر الى حال الاب
وقت الخصومة فان كان معسرا فالقول قوله وان كان موسرا
فالقول قول الابن لان الظاهر استمرار حال البسار والتغير خلاف
الظاهر فتحكم بالحال بدافع مسئلة اذا قالت المطلقة انا حامل وانكر
المطلق فشهدت القوابل بالحمل وانها في شهرين او ثلاثة قبل ثبت
هذا الحمل في هذه المدة الجلب اذ ادعت انها حامل فالقول قولها في ذلك
ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي سنتان فقالت كنت اظن اني
حامل وتبين لي خلاف ذلك فلها النفقة الى ان تحيض ثلاث حيض وان
طالت المدة قارى الهداية باب الحضانة

إذا اختلف الزوجان فادعى الزوج أن الام تزوجت بزوجه آخر
وانكرت المرأة كان القول قولها فإن اقرت انها تزوجت بزوجه آخر كتمانها
ادعت أن ذلك طلقها وما دحقها في الحضنة فإن لم يبين الزوج
كان القول قولها وإن عينته لا يقبل قولها في دعوى الطلاق
فاضيح أن صغير جات بمرامه فطلبت النفقة من الاب فقال الاب أنا
الحق به لأن امه في تكاحي نكحتها هربت مني وقالت الحجة لا بل ماتت امه
فألو ابترك الولد مع الحدة ويقال للاب طلب امرتك لأن الام اذ لم يفر
مكانها كانت بمنزلة المفقودة فإن احضر الاب امرأة وقال هذه ابنتك
وولدي هذا منها وصدقة المرأة في ذلك وقالت الحجة ما هذه ابنتي
وابنتي ماتت كان القول قول الاب والمرأة وهما اولا بالولد فاضيح أن في كتاب
الدعوى

كتاب العتق

رجل في يده غلام صغير لا يعرف عن نفسه وقال هو عبيدي كان القول
قوله فإن ادرك الغلام وقال أنا حر لا يقبل قوله وإن أقام البينة قبلت
بينته وإن كان الغلام كبيراً فقال الذي هو في يده هو عبيدي وقال الغلام
أنا عبيد فلا بد أن كان القول قول من في يده ولو لم يقبل أنا عبيد فلا بد ولكن قال
أنا حر الأصل كان القول قوله رجل باع غلاماً ما ثم ادعى أنه اعتقه أو دبره
لا يقبل قوله ولو ادعى أنه ابنه خلق من ما ثم يثبت النسب ويبطل
البيع رجل قال لا مولده يا حرة أو قال قومي يا حرة وقال لم اتوبه العتق يز
فما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء فاضيح أن وإن كانت
الحارثة ادعت انها حرة الأصل فإن كانت حين بيعت وسلمت انتقادت
للسبيح والتسليم فقد اقرت بالرق فإن لم تكن انتقادت ثم انتقادت لم يكن للبائع
الأول أن لا يقبل لأن القول في حرية الأصل قولها والصحيح أن إذا لم يسبق
منها ما يكون قراراً بالرق كان القول قولها وللمشتري أن يرجع على البائع
بالتن بقولها رجل اشترى جارية وجارية لم تكن حاضرة عند البيع
فقبضها المشتري ولم ترق بالرق ثم باعها للمشتري من آخر وجارية لم تكن
حاضرة عند البيع الثاني ثم قالت الحارثة أنا حرة فالقاضي يقبل قولها
ويرجع بعضهم على بعض من الفصل الخامس من دعوى الخلاصة وفي أول
عتاق الأصل الزوال لعبد انت حر من هذا العمل عتق قضا ولا يصدق في
الثاقيت قضا ويصهد في ديانة من طلاق الخلاصة ولو زعم ذواليد

مطابق
غلام صغير
فقال هو عبيدي
كان القول قوله
فإن ادرك الغلام
وإن كان كبيراً
مطلب
باع غلاماً ثم
ادعى أنه اعتقه
أو دبره أو ابنه
مطلب قال لا
ولده يا حرة ولم
يتوبه العتق
مطلب ادعت
انها حرة الأصل
مطلب القول لها
في دعوى الحرية وإن
بيعت ما لم تقرب
مطلب قال
لعبد انت حر
من هذا العمل

انه قن لفلان الثائب اودعه اياه وقال القن كنت قناله حررتني او قال
 كنت قناله فلان اخر حررتني لا يصح في بخلاف قوله انا حر الاصل فانه
 يصح في لانه في دعوى الحرير اقر برقيقته وادعى زوالها فلا يصح في
 الاصححة وفي دعوى حرية الاصل انكر الرق فالقول بالنكر الا يرى ان فلا
 لو حضر وادعى انه قنه وقال القن انا حر الاصل صدق لو قال اعتقته
 على مال فلم يتقبل فقال القن قبلت فالقول للمولى لان اعتاقه معلق بشرط
 القبول ولو اقر بتعلق عتقه بشرط اخر لا يقبل قول القن في وجود
 الشرط كذا لما مرض اوصى ومات فقالت الورثة حررت القن في مرضه
 وقال الموصي له حرره في صحته تصدق الورثة فلا شيء للموصي له الا ان
 يفضل شيء من الثلث او يبرهن وقامه في الهداية قلت هذا يدل على
 ان العتق في المرض مقدم على الوصية بمال (ص) اقر في مرضه بعتن
 بعينه لامرأته ثم حرره فلو صدق الورثة بطل عتقه وكذا لو كذب
 عتق من الثلث جامع الفصولين ولو اختلف المولى والمديرة في ولدها
 فقال ولديته قبل التدبير وقال بعده فالقول للمولى لانها ادعى حتى العتق
 لولدها ولو ادعته لنفسها كان القول له مع عتقه فلو ولدها كذا واليثة
 بينها لا يثبتها زيادة حتى العتق واعلم انه اذا اختلف المولى بخلاف على العلم
 لانه تخليف على فعل الغير وهو ما ادعته من ولادتها بعد التدبير بقتله
 المفتي من باب الشهادة في التدبير من المبسوط ان الامة اذا كانت في يده
 رجل فقال اتاها ولد فلان او مكاتبته له او مديرة وصدها فلان
 وانكر ذوال اليد قال ابو يوسف القول قولها لانها ادعت حقاً من حقوق
 الحرمة ولم تقرب الرق مطلقاً في الحال ولو ادعت انها حر الاصل كان القول
 قولها فكذلك اذا ادعت حقاً من حقوق الحرية وعن ابى حنيفة ومحمد رحمهما
 الله لا يقبل قولها وكذلك ابو يوسف رحمه الله تعالى في امة كانت في يده
 رجل ادعت انها معتقة لفلان وصدها فلان وانكر صاحب اليد
 فالقول قولها وقول المقر له وذكر في بعض الكتب ان قول محمد رحمه الله مثل
 قول ابى يوسف في هذه المسئلة والمعنى انها ادعت الحرية ولم يقر الذي
 في يده في الحال بالرق فالقول قولها انها حر وفرق محمد رحمه الله بين هذه
 وبين الاولى بان كان في الاولى قد اقر وكذلك قال ابو يوسف رحمه الله في غلام
 في يده رجل قال انا ابنك من ام ولدك هذه وانكر وكذب المولى فالقول

مطلوب
 لزعم ذواليد
 انه قن لفلان
 الثائب فقال
 القن حررتني لا
 يصح في بخلاف
 قوله انا حر الاصل

مطلوب
 معين لامرأة
 ثم حرره

مطلوب
 الامة انها امر
 ولد فلان او
 مكاتبته وانكر
 ذواليد

قوله وهو حر وهو ابنه تاسيس الدبوسي لوقال البالغ اعتقت واناصبي
فالقول قوله وكذا لوقال المعتق اعتقت واناصبون وجنونه كان ظاهرا
لوجود الاسناد الى حالة منافاة وكذا اذا قال الصبي كل مملوك املكه حر
اذ احتمل لا يصح لانه ليس باهل لقول يلزم ولا بد ان يكون العبد في ملكه حقا
لو اعتق عبيد غيره لا ينفذ لقوله عليه الصلاة والسلام لا تعتق فيما لا
يملكه العبد واذا قال لعبد او امته انت حر او معتق وعتيق او حر او حررتك
او اعتقتك فقد عتق نوابه العتق ولم ينول ان هذه الالفاظ صريحة بالعتق
ولو قال لعبدت به الاخير الباطل وان حر من العمل صديق ديانة لانه
يحتمله ولا يدين قضاء لانه نوى خلاف الظاهر ولو قال لا ملك لي عليك
ونوى الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق كذا في الهداية لسان التكامل قال العتق
يصح من الحر البالغ العاقل في ملكه بشرط الحرية لان العتق لا يصح الا في المملك
ولا ملك للمملوك والبلوغ لان الصبي ليس من امله لكونه ضرا ظاهرا
وهذا لا يملكه الولي عليه والعقد لان المجنون ليس باهل للتصرف ولهذا
لو قال اعتقت واناصبي فالقول قوله وكذا اذا قال غير المجنون اعتقت وانا
مجنون وجنونه كان ظاهرا لوجود الاسناد الى حالة منافاة وكذا لوقال الصبي
كل مملوك املكه فهو حر اذا احتمل لا يصح انتهى هداية لوقال كل مملوك لي
خيار فهو حر فادعاه عبده فأنكر المولى فالقول للمولى ولو قال كل جارية بكر فري
حرة فادعت جارية انها بكر وانكر المولى فالقول قولها لوقال العبد لغيره بعد
العتق قطعت يدك وانا عبد وقال المقر له بل قطعتما وانت حر كان القول
للعبد وكذا لوقال المولى لعبد قد اعتقه اخذت منك غلة كل شهر خمسمائة
درهم وانت عبد فقال المعتق اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى لو
اعتق امه ثم قال لها قطعت يدك وانت امتي وقلت هي قطعتما وانا حرة فالقول
قولها وكذا في كل شيء اخذه منها عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله
نقال اذا علق عتقه بما لا يعلم الا منه فالقول له على الاصح كقوله للعبد
ان احتملت فانت حر فقال احتملت وقم يا خارب كذا في المحيط لو اخذت المولى
مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل كل امه الى حرة الامه
خيانة الامه اشتربتها من زيد الامه تخيمها البارحة الامه تبسافني
هذه المسائل الاربعة اذا انكرت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلافه
ما اذا قال الامه بكر او لم اشترها من فلان او لم اطأها البارحة او الاخراسا

مطلب اسناد
العتق الى
صباه او جنونه

مطلب
الصريح من
الفاظ العتق
وفيما لا نوى
غير العتق
مطلب بيان
من يصح منه
العتق ومن لا
يصح

مطلب اعتق
كل خيار من عبيد
فادعاه عبده
فأنكر المولى
مطلب
قطعت يدك
وانا عبد فقال
له وانت حر

مطلب علق عتقه
على ما لا يعلم الا منه
واختلفنا في وجوب
الشرط
مطلب
كل امه في حرة الا
امه خائنة الا
امه الخ

مطلوب
قال هذا مولاي
او يا مولاي
لغته او منه
مولاي لامته

مطلوب
هذا العتق
على ذلك عتق

مطلوب
قال لامته
اول ولد له
غلاما فانت
حرة فولدت
غلاما وجارية
ولا يدري ايها
ولد اول

قال لقول له وثمame في ايمان الكافي اشياء ولوقل هذا مولاي او يا مولاي
عتق اما الاول فلان اسم المولى وان كان يشتمل المناصر و ابن العم والمولاة
في الدين والاعلاء والاسفل في العتاقة الا انه تعين الاسفل فصار كاسم
خاص له وهذا لان المولى لا يستنصر بمولوكه تارة وللعبد نسب معروف
فاشنى الاول والثاني والثالث فخرج مجازا والكلام بحقيقته والاضافة الى
العبد تنافي كون معتقا فعين المولى الاسفل فالحق بالصريح وكذا اذا قال
لامته هذا مولاي لما يتبين لوقل عتبت به المولى في الدين والكذب يصدق
فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء كما في الفقه الظاهر ولوقال
هذا ابني فثبت على ذلك عتق هداية ويبنى بقوله ثبت على ذلك لم يدع الكرامة
والشفقة كذا في شرح القدرى لان الفضل حتى لو ادعى ذلك لصدق
وقبل الثبات شرط النسب لكون الرجوع عنه صحيحا دون العتق وقبل هو
شرط اتفاق عتاية ومن قال لامته اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فولدت
غلاما وجارية ولا يدري ايها ولد اول عتق نصف الام ونصف الجارية
والغلام عند لان كل واحد منهما يتفق في حال وهو ما اذا ولدت الغلام اول مرة
الام بالشرط والجارية تبعها اذا الام حرة حين ولدتا وترق في حال وهو ما اذا
ولدت الجارية اول اول الغلام الشرط فيعتق نصف كل واحدة وتسعى في النصف
واما الغلام فيرق في الحالين فلذا يكون عندا فان ادعت الام ان الغلام هو المولى
اولا وانكر المولى والجارية صغيرة فالقول قوله مع اليمين لا ينكاره شرط
العتق فان حلف لم يعتق واحده منهم وان سكت عتقت الام والجارية لان دعوى
الام حرية الصغيرة معتبرة لكونها نفعا محضا فاعتبر النكول في حق حرية
فعتق هداية وكذلك اذا لم يخاصم المولى حتى مات وخوصم وارثه بعد
فاقر انه لا يدري وحلف بالله تعالى ما يبيع الغلام ولدا ولا رقوا ووجه
هذه الرواية ان الاحوال اثما تعتبر عند تقارر البيان والبيان ما هنا ممكن
بالرجوع الى قول الخالف فلا تعتبر الاحوال والجواب انه لا سبيل الى البيان
باليمين ما هنا لان الخصمين متفقان انهما لا يعلمان الاول منهما
فلا يجوز للقاضي ان يكلف المولى الحلف على انه لا يعلم الاول منهما مع
تصادقهما على ذلك وان اختلفا فالقول قول المولى ان الجارية هي الاولى
لا يشكر العتق ولوقل لامته ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة
وان كانت جارية فهي حرة فولدت غلاما وجارية فان علم ان الغلام كان

او لا اعتقت الام والجارية لا غير اما الام فلو جرد الشرط واما الجارية
 فلعنق الام واما رقب الغلام فلا انفصاله على حكم الرق فلا يورث فيه عتق
 الام وان علم ان الجارية كانت هي الاولى عتقت هي لا غير لان المعلق بولادتها
 عتقها لا غير وعتقها لا يورث في غيرها وان لم يعلم ايها اول فالجارية
 حرة على كل حال والغلام عبدا على كل حال ويعتق نصف الام وتسعى في نصف
 قيمتها انتهى وان اختلفا فالقول قول المولى لما بينا ولو قال لها ان كان اول
 ولدك لدينه غلاما فهو حروا ان كان جارية فانت حرة فولدت غلاما
 وجارية فان علم ان الغلام ولد اول عتق هو لا غير وان علم ان الجارية ولدت
 او لا اعتقت الام والغلام لا غير وان لم يعلم ايها اول فالغلام حر
 على كل حال لانه لا حال له في الرق سواء كان اول او اخر او الجارية رقيقة
 على كل حال لانه لا حال لها في الحرية تقدمت في الولادة او تاخرت لا الغلام
 ان كان اول لا يعتق الا هو وان كانت الجارية هي الاولى لا يعتق الا الام
 والغلام فلم يكن للجارية حال في الحرية فبقيت رقيقة والام يعتق
 منها نصفها وتسعى في نصف قيمتها انتهى وان اختلفا فالقول
 قول المولى لما ذكرنا هذا اذا اولدت غلاما وجارية فاما اذا اولدت
 غلامين وجاريتين والمسئلة بحالها فان علم اولهم انه ابن عتق هو لا غير
 انتهى ولو قال لامته ان ولدت غلاما ثم جارية فانت حرة وان ولدت جارية
 ثم غلاما فالغلام حر فولدت غلاما وجارية فان كان الغلام او لا اعتقت
 الام لوجود شرط عتقها والغلام والجارية رقيقان لان انفصالهما على حكم
 الرق وان كانت الجارية او لا عتق الغلام لوجود الشرط والام والجارية
 رقيقتان لان عتق الغلام لا يورث فيها وان لم يعلم ايها اول وانفصلا على انها
 لا يعلم ان ذلك فالجارية رقيقة لانه لا حال لها في الحرية لانه ترق
 في جميع الاحوال واما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه
 ويسعى في نصف قيمته لان كل واحد منهما يعتق في حال ويرق في حال
 فيعتق نصفه ويسعى في نصف قيمته واذا اختلفا فالقول قول المولى
 مع يمينه على علمه هذا اذا اولدت غلاما وجارية فاما اذا اولدت غلامين
 وجاريتين والمسئلة بحالها فان ولدت غلامين ثم جاريتين عتقت
 الام لوجود الشرط وعتقت الجارية الثانية بعتقها وبقي الغلامان
 والجارية الاولى ارقاء وان ولدت غلاما ثم جاريتين ثم غلاما عتقت الام

مطلقا لما
 ان كان اول ولد
 تلديه غلاما
 فهو حروا
 كان جارية
 فانت حرة قوله
 غلاما وجارية
 او غلامين
 وجاريتين

مطلقا لامته
 ان ولدت غلاما
 ثم جارية فانت
 حرة وان ولدت
 جارية ثم غلاما
 فالغلام حر
 فولدت غلاما
 وجارية

ان العبد لا يخلو اما ان يكون قائما وقت الخصومة واما ان يكون
 هالكا انتقا على حال المعتق او لختلفا فيها والاصل في هذه الجملة ان الحال
 ان كانت تشهد لاحدهما فالقول قوله لان الحال شاهد وان كانت لا تشهد
 لاحدهما فالقول قول المعتق وان انتقا على ان المعتق كان متقدما على زمن
 الخصومة لكن قال المعتق قيمته كان كذا وفي الشريك بل كانت اكثر ففهمنا
 لا يمكن تحكيم الحال بالرجوع الى قيمة العبد في الحال لانها تزيد وتنقص
 في المدة ويكون القول قول المعتق لان الشريك يدعي عليه زيادة ضمان
 وهو ينكر فكان القول قوله كالمثلف والغاصب وقالوا في الشفعة اذا
 احترق البناء واختلف الشفيع والمشتري في قيمته والارض ان المرح
 الى قيمة الارض في الحال والقول قول المشتري في البناء لان الشفيع يريد
 ان يملك عليه الارض بالشفعة فلا يجوز ان يملكها الا بقوله فاما
 المعتق فلا يريد ان يملك على شريكه وانما يشريكه يدعي عليه زيادة
 ضمان وهو ينكر وكذلك اذا كان العبد هالكا فالقول قول المعتق لما قلنا
 انه منكر للزيادة والله اعلم ولو قال عبيدي حر وليس له الا عبيد واحد عتق لانه
 معين بالايجاب فانصرف اليه فان قال لي عبيد عتقتك لم يصدق في القضاء
 لانه اذا لم يعرف له عبيد اخر انصرف بايجابه الى هذا العبد ظاهر افلا يصدق
 في العبد ولعن الظاهر لا يستحسنه تقوم الى ان له عبيد اخر ويصدق فيما
 بينه وبين الله تعالى بدائع في التدبير ولو اختلف المولى والمديرة في ولدتها
 فقال المولى ولدته قبل التدبير فهو رقيق وقالت هي ولدته بعد التدبير وهو
 مدبر فالقول قول المولى مع عينته على علمه واليتنة يتنة المدبرة لان
 المدبرة تدعي سراية التدبير الى الولد والمولى ينكر فكان القول قوله مع
 عينته ومختلف على علمه لان الولادة ليست فعله واليتنة يتنة المدبرة
 لان فيها اثبات التدبير ولو كان مكان التدبير عتق فقال المولى المعتقة
 ولدته قبل العتق وهو رقيق وقالت ولدته بعد العتق وهو حر حكيمه
 الحال ان كان الولد في يدها فالقول قولها وان كان في يد المولى فالقول
 قوله لانه اذا كان في يدها كان الظاهر شاهدا لها واذا كان في يده كان
 الظاهر شاهدا له مجتمعا للمدبرة لانها في يد المولى فكذلك ولدتها فكان
 الظاهر شاهدا له على كل حال وكان القول قوله بدائع رجل اعتق امته ثم خلاصته
 مولاهما ولد فقالت المولى اعتقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى

مطلب الخلفي
 التسمية في
 في قيمة البناء

مطلبة العبد
 حر ولم يملكه
 غيره وقال في
 عتق عتقته

مطلب المتلف
 مع المدبرة في
 ولدتها فقال
 ولدته قبل
 التدبير وهي
 تدعي العكس
 اولى ولد المعتق

مطلب
 ادعت الولادة
 بعد الاعتاق
 وادعي انها قبل
 الاعتاق يريد
 رقية الولد

رحمه الله في القرض لا يبحث اذ لم يقبل فقال في القرض اذ قال اقرضني فلان
 فلم يقبل او قال ولم يقبل يصديق وفي الحبة لا يصديق وعن محمد رحمه الله
 كما لا يصديق في الحبة لا يصديق في القرض رجل حلف ليخيطن هذه الثوب
 اوليسين هذه الدار فامر غيره بذلك ففعل حث الحالف سواد كان الحاكم
 يحسن ذلك ولا يحسن فان نوى ان يلبس ذلك بنفسه دين في القضاء وفيما
 اذ حلف لا يطلق فامر غيره وقال نويت ان لا اطلق بنفسى لا يدين في القضاء
 وهو الصحيح فاضحيان رجل حلف ان لا ياكل هذا الرغيف ونوى منه شي يسير
 في يمينه فان نوى كله صحت يمينه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصديق في القضاء
 في احدي الروايتين فاضحيان رجل حلف ان لا يتزوج امرأة على وجه الادب
 ونوى امرأة بغير ما دين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء وان نوى كونه
 او بصيرة لا يدين اصلا وكذا الرزى امرأة كان ابوها يعمل كذا ولو نوى عمرة
 او حبة دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى حنسا دون جنس والطلاق
 بمنزلة النكاح فيما ذكرنا فاضحيان امرأة ابتر يسكن مع اجنبى فقال
 زوجها ان لم يات ابنتك فلان يبتنا ويسكن معنا ففى اعطيت شيئا قليلا
 من مالى فانت كذا فجاء الابن يسكن معها سنة ثم غاب فقالت المرأة ان كنت اعلم
 ابني شيئا من ذلك فحنت في يمينك ان كذبتا كان القول قوله وان صدقهما
 الزوج فان كانت اعطته قبل ان ينجى الابن ويسكن معها ملقت رجل جالس
 في بيت من المنزل فحلف ان لا يدخل البيت فالعين على ذلك البيت الذي كان
 جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا وادعوا ان كانت يمين بالعمرة فان
 كانت بالقارسية فاليمين على دخول ذلك المنزل وتلك الدار كان قال عينه
 دخول ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانته لا قضاء لان في القارسية
 خانه اسم للكل والبيت اسم خاص كقولها يارخانه وفي هذا اذ لم يشر الى بيت
 دينه فالعبرة للاشارة رجل حلف ان لا يعلم صهرته فدخل على امراته
 ونسأجر معها فقالت له الصهره ما لك تفعل هكذا فقال الزوج غش
 في اورم ونوش في اورم ثم قال لم ادرب جواب الصهره وانما عنت امرأت
 قال هو مصدق لانه ليس في كلامه ما يجعله جوابا رضى الله عنه وبني
 ان لا يصديق قضا لان هذا الكلام على وجه الجواب صراحا كذا في الامم فتارة
 فاضحيان وفي الفتاوى رجل قال لامرأته ان فعلت كذا الى خمسين
 نصيري مطاوعة مني واديدك تحويها ففعلت قبل انقضائها المد

مطلب
 حلف ليخيطن
 اوليسين
 فامر غيره

مطلب حلف
 لا يتزوج امرأة
 ونوى منه
 او جنسا

مطلب
 على طلاقها
 على اعطائها
 شيئا قليلا
 من ماله لانها
 فادعته وهو
 يسكن

مطلب
 سلمه لا يدخل
 البيت وهو
 جالس في
 بيت من الدار

مطلب قال لها
 ان فعلت كذا
 الى كذا فانت
 طالق واراد
 نحو غيرها

يسأل الزوج ان اخبراته كان حلف بالطلاق يعمل بخبره وان اخبراته لم
 يحلف فالقول قوله مع عينه وفي جامع الكبير في باب على حدة رجل قال
 لامرأته ان دخلت الدار انت طالق طلقت للخال فان عني به التعليق دين فيما
 بينه وبين الله تعالى لو نوى الاضرار وكذا الوفا لان دخلت الدار وانت
 طالق وكذا الوفا لان طالق ان دخلت الدار غير الوفا وعن الخطيبشير عن ابي
 يوسف قال لامرأته ان قلت لك انت طالق فانت طالق ثم قال طلقتك طلقة
 اخرى فان قال عني ان يكون الطلاق معلقا بقوله انت طالق صدق في ديانته
 لا قضاء وفي الفتاوى رجل قال لكر فلان راخوام ازم من سه طلاق هذا
 منزلة قوله ان تزوجتها ولو قال عني هذه اللفظة الخطية لا يصدق في دينها
 لكن صدق في ديانته اما لو قال لكر فلان راخوام ازم من سه طلاق هذا
 ابن سماعه قال سمعت ابا يوسف فيمن قال لغزيمه والله لا افارقك حتى يعطيني
 حق اليوم فزيمه ثم فارقه قبل القضاء بحث لان الملازمة مما يمتد ولو قال
 عني الملازمة خاصة لم يصدق في قضاها ويصدق في ديانته رجل قال له قاتل
 انك اغتسلت الليلة في هذه الدار من الجنابة وقال ان اغتسلت فغدي حر فهو
 جراب حتى لو اغتسل من غير جنابة وقال عني به من جنابة لا يثبت ويصدق
 والمسئلة على ثلاثة اوجه اما ان اقتصر على حرف الجواب وقد ذكرناه الثاني انما
 زاد على حرف الجواب ونقص عن التمام بان قال اغتسلت الليلة فكذلك الاول يذكر
 الجنابة او ذكر الجنابة دون الليلة بان قال ان اغتسلت من جنابة فغدي حر
 فلم يذكر الليلة قال قد عني الليلة او الجنابة صدق في ديانته لا قضاء الثالث
 اذا اعاد جميع ما في الخطاب فهذا بمنزلة ما لو لم يزد على حرف الجواب وهو الجواب
 الاول حلف لا يكلم فلانا فمر على قوم هو فهم فسلم عليهم بحث الا ان ينوي غيره
 فيصدق في ديانته لا قضاء خلاصة رجل حلف ان لم يجد امرأته بكر اقول
 قوله ولا يثبت ولا يملكها اقامة البينة على ذلك الا اذا اقر وتكلم عند
 القاضي ولا يحرم البعان بهذا قال ابو يوسف في رجل حلف بطلاق امرأته
 ثلاثا على دارها له وهي في يديه فاقام رجل البينة ان الدار داره فقضى بها
 القاضي له فان الزوج بحث وتطلق امرأته في القضاء وان كان الزوج
 اقر فقال كانت لكن اشترى بها منه فان فلونا يحلف منابعا فان حلف
 قضى له بها والزوج يصدق في عينه ولا تطلق امرأته والمقر في هذا مخالف
 للجاحد لو قال انت طالق كره مراد شتم رادي بالكرت المراد القول قول الزوج

مطلب
 في هذا ما
 من الجواب
 او الاشارة
 بالواو ويحلف

مطلب حلف
 لا ينفرد
 عن غيره حتى
 يعطيه حدة

مطلب
 اذا قال ان
 اغتسلت من
 الجنابة فغدي
 حر فهو على
 ثلاثة اوجه

مطلب
 حلف بطلاق
 امرأته ان الذي
 له فادعها
 اخر واقام
 بينه

ولا تطلق والرفع والشم شرط البر وفي الفتاوى لو قال لامرأته ان سررتك
فانت طالق فضر بها ففعلت سررتي هذا لا تطلق وقوله ان كنت تحبين ان
يعذبك الله تخالف هذا ولو اعطاهما الف درهم فقالت لم تسررتي القول قولها
من خلاصة الفتاوى قال لي حلف اوق لحلف بالطلاق ان لا افعل كذا
ثم فعل طلقت وحث وان كان كاذبا وادب المفتي ان يصدق ديانته لانه يعلم
بل اذ به ان يقول لا يصدق بزانية ان ضحيت بالكوكة فكذا فعلى حقيقة
التضيعة بها وان عني كونه بها يوم الاضحى صدق لا يرى الهلال بالكوكة
فالمراد كونه فيها وقت الهلال وان غم الروية بها صدق بزانية ذكر
في طلاق قاضيتان رجل قال لامرأته لا تخرجي من الدار غير اذني فاني
حلفت بالطلاق فخرجت بفراذه لا تطلق لانه لم يذكر ان حلف بطلاقها
فعله حلف بطلاق غيرها وكان القول قوله مسئله في الحزينة امر غيره
ان يكتب له كتابا الى فلان فاملاه عليه ثم حلف الامر ما كتب اليه وحلف
الكا تبا ايضا انه ما كتب اما الامريدين في القضاء والكا تبا نوى انه
ليس صاحب الكتاب صدق ديانته لا قضاء قال لها عند خروجهما من الدار ان
رجعت الى داري فانت طالق فليست ولم تخرج زمانا ثم خرجت ورجعت
الى منزله والرجل يقول نويت للفور قال بعضهم لا يصدق وقال بعضهم
وهو الصحيح رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يخرج بيغداد الا باذنهما لم
خرج فقال الزوج فقد اذنت لي كان القول قول الزوج في فتاوى
قاضيتان قال لامرأته ان كنت تعرفين فلانا او تعلمين منزل فلان فانت
طالق فقالت انا اعلم او اعرف لا تصدق في شيء من ذلك لان هذا امر
ظاهر يقف عليه غيرهما بخلاف البغض والمحبة في الفتاوى قال لها
لا تخرجي من الدار الا باذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر
حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها فالقول له حلفت بطلاق
يعمل بحبره وان اخبرته لم يحلف بالطلاق فالقول له مع اليمين قال ان
فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان او اكثر طلقت واحدة والماله اليها
وان طلق احداهما بائنا او رجعي او مضت عدتها ثم وجد الشرط يتبع
الاخرى للطلاق وان كان لم ينقض العدة فالبيان له قبل اذا كان كذا في حجة
فاشار برأسه نعم بحث لوجود الاظهار قال لا يعلم بمكان فادن فاستار
برأسه نعم بحث وان عني في هذه الوجوه الاجابة بالكلية او الرسالة لا يصدق

مطلب
قال لي حلف
اوق لحلف
بالطلاق ان
لا افعل كذا

مطلب
امر غيره ان
يكتب الي فلان
ثم حلف ما
كتب اليه وحلف
الكا تبا
ايضا انه ما
كتب

مطلب
حلف لا يخرج
من بغداد
الا باذن امرأته
وادعى ادتها

مطلب
ان فعلت
كذا فامرأته
طالق وفعله
وله اكثر من
واحد

عامة المشايخ قضاء وذكر الحائض ان يضر ان يصدق وفي الباب الفاظ
كلام واخبار وقرار وشارة واقشاء واعلام وكناية وشارة ولا يكون
الا باللسان والاعخبار والقرار والشارة تكون بالكتابة ايضا والكلام
لا يكون الا بالشارة والاسماء والافشاء والاعلام والاطهارا والاعخبار
بالكتابة والكلام لا الاشارة صدق ديانة ذكر في القنية لو حلف
ان لا يضر بها الا من جرم ثم حضر بها فقال يضر بهما من جرم قال قول له مع
يمينه ولا يطل منه يدنة سواء كان اليمين بالله وبياطلاق حلف لا يضر
اليه فالروية على الوجه والراس والبدن جميعا وان اقل من النصف لا وان
راه فليترقبه وان راهما لمسة او قائمة او متقبعة او متقبعة فقد
راهما الا اذا عني رؤية وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق
في القضاء الا ان يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فحينئذ يدين في القضاء
خلاصة قال امرتكم ان خرجت الاباذني وبرزياي او على فهدا على كل
مرة وان قال اردت مرة صدق قضاء عندهما ان خرجت حتى اذا نيتي
اليمين بالاذن مرة فلا يشترط الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحتمال
لا قضاء وان اراد بكلمة حتى الا صدق ايضا لانه تغليظ والاول تخفيف
اكرى ان يوشى شتر وكتم فكذا ان لم يرد به الجماع يصدق ولا يكون مواليا
وان نوى الجماع يصدق في نية تراء قربان اربعة اشهر ولا يصدق في
صرف الطلاق عنها بدخوله في الفرائض بالاقربان لا اجعل لنفسى من كبر
فلانة ثوبا فلك فلانة ثوبا من رجل فباعه من الحالف واتخذ الحالف
ثوبا لنفسه بحث الا اذا نوى ان يجعل لنفسه من غزله اذا شبعه في
لا بحث ولو قال لم اعن هذا صدق ديانة لا قضاء لا يسكن هذا الدار
ونوى خروج نفسه عنه صدق وان لم ينو فخرج ونقل متاعه الى المحلة
لو باجارة او اعارة لا يدين تسليم الدار الى غيره معبر كان او موجرا وان لم
يسلم لا يدين من اتخذ دارا خروا والبحث كل امرأة اتزوجها فكذا ونوى امرأة
من يملكه لا يصدق في ظاهر الرواية وذكر الخصاف انه يصدق وهذا
بناء على جواز تخصيص العام بالنية والخصاف يجوز وفي الظاهر لا وعلى
هذا اخذ منه درهما وحلفه على انه ما اخذ منه شيئا ونوى الدنانير فالحلف
جوزه والظاهر خلافه والفتوى على الظاهر واذا اخذ بقول الخصاف فيما
اذ وقع في يد الظلمة لا باس به وقد ذكرنا عن السلف ان اليمين على نية الحالف

مطلب
فيما يخص
باللسان
وما لا
يخص
يكون
بالكتابة
ايضا
مطلب
فيما تقع
على الروية
في حلفه
لا ينظره
او لا يراه
مطلب
بشترط
لكل خروج
اذن في
حلفه لا
تخرج
الا باذن
مطلب
في حلفه
لا يسكن
كربا من فلانة
فليس ثوبا
اشترته
مطلب
في حلفه لا
يسكن ونوى
خروج نفسه
مطلب
اعتبار نية
الحالف
او المستحلف

ان مظلوما وعلى نية المستخلف ان كان الحالف ظلما وفي الدين انه يصدق
 في الاحوال كلها لا خلافا ومعناه ان المفتي يفتيه انك غير حائث في اليه
 بهذه النية لكن القاضى يحكم بالحث ولا يصدق بزيادة والخبرة بخيار
 البلوغ في حق اختيارها بنفسها بمثالة الشفع في طلب الشفعة فانها
 كما بلغت محض او من ينفي لها ان تختار بنفسها ان الشفع اذا بلغه
 الخبر ينفي له ان يطلب الشفعة وتشهد على اختيارها لو كان عندها من حق
 لذلك والا تخرج الى الناس وتختار ثانيا وتشهد ولو لم تختار في بيتها
 وخرجت الى الناس يطلب خيارها والاشهاد ليس بشرط لاختيارها بنفسها
 لكن شرط الاشهاد لثبت اختيارها بيينة فيسقط عنها اليمين والخلاف
 على اختيارها نظير تحلف الشفع على طلب شفعته فلو قالت القاضى قد
 اخترت حين بلغت اوقا لت حين بلغت طلبت الفرقة صدقت مع اليمين
 ولو قالت بلغت امس وطلبت الفرقة لا تصدق وتحتاج الى البيينة
 الشفع لو قال طلبت حين علمت تصدق لا لو قال علمت امس وطلبت
 فغلبه البيينة وهذا لانها اضافت الطلب والاختيار الى وقت
 ماض فحكما لا يملك ان استئنافه في الحال ومن حكى ما لا يملك
 استئنافه في الحال لا يصدق فيه بلا بيينة واذا لم يضمن الاختيار
 والطلب الى وقت ماض بل اطلق الكلام اطلاقا فقد حكى ما يملك
 استئنافه في الحال لانه لا يجعل الجاوية كانهما بلغت لان واختارت نفسها
 الا ان والشفيع علم بالشراء الا ان وطلب الشفعة الا ان فهذا اصدق
 اذا اطلق اقول ان اطلق عند القاضى ولا احد غيره يصدق على ما
 مع انه علم يقينا انه علمه في الماضي فقد حكى ما لا يملك استئنافه
 فينفي ان لا يصدق بلا بيينة وايضا قوله صدقت مع اليمين يدل على
 انها لا تجعل كانهما بلغت الا ان واختارت لان والا لما حلفت لانها
 تملك استئنافه على ما عرف ان قيل قوله يصدق فيه بلا بيينة الى ان
 يفتضى وجوب البيينة في طلب المواثبة اذا الكلام في طلب المواثبة
 حيث قال علمت امس وطلبت وهو طلب المواثبة فيكون في وجوب
 البيينة في طلب المواثبة روايتان بحجة رواية لا في رواية اقول
 لا يلزم ذلك لانه لما اضاف الطلب الى وقت ماض وجب فيه طلب
 المواثبة وطلب الاشهاد فايحاجب البيينة يحتمل ان يكون بالنسبة

مطلب
 في اختيار
 البلوغ
 وكيفية
 الاشهاد
 عليه

مطلب
 لو قالت
 بلغت امس
 وطلبت
 الفرقة
 لا يصدق
 وكذا
 الشفع
 وفيه
 تفصيل

الى طلب الاشهاد لا بالنسبة الى طلب المواثقة فلا يلزم ما قلتم والظاهر
 مما سبق من قوله والاشهاد ليس بشرط قوله نظير تخالف الشفيع
 انتهى ان تجري التخلف في الاطلاق والاضافة الى الماضي دفعا للخرج
 ادعت على زوجها نفقة العدة لا يخلف على الحاصل ما لها عليك تسليم
 النفقة من الوجه الذي تدعي اذ لا نفقة للبتوتة عند الشافعي فمن ياتى
 قوله فيخلف على السبب ما هي معتدة عنك من الوجه الذي تدعي
 ولو اختلفت بينهما وانكر الزوج فالقول قوله ويخلف لرواية ولو
 ادعى المضارب والشريك دفع المال وانكر رب المال والشريك القبض
 يخلف المضارب والشريك الذي كان المال في يده اذ القول قول الامين
 مع البمين جامع الفصولين لو قال لها ان لم اضربك فانت طالق فهو
 على اربعة اقسام فان كان فيه دلالة الغوريان قصد ضربها فمتنع
 انصرف الى الغوريان نوى الغوريين والدلالة يصدق ايضا لان
 فيه تغليب وان نوى الابداء لم يكن له نية انصرف الى الابد وان نوى التو
 او الغلام يعمل فقع على ان لبست من ثيابك وعنى به الثياب التي تصنع في المستقبل
 صدق في ديانة فان في البيت المشتوي خاصم امراته فقال ان دخلت
 هذا البيت الى الغد فالحلال عليه حرام ثم قال نويت ذلك البيت
 بعينه فيصدق دهم لا يصدق حكا حلف لا يضرب عبده فامر
 غيره حتى ضرب به حنث بخلاف ما لو حلف على حر لا يضربه لا يحنث
 بالامر لا نه بملك ضرب عبده فصح امره لغيره بخلاف الحر حتى لو ملك
 ضربه بان كان ساطانا او قاضيا يحنث بالامر وان نوى الضرب يبر
 دين ديانة احد وعشرون مسألة في ستة عشر منها يقع الحنث
 بالباشرة والامر جميعا وهي النكاح والصلح عن دم العمد والطلاق
 والعناق والهبة والصدقة والقرض والاستقراض والضرب للبعد
 والبناء والخاطة والابداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وفي
 خمس منها انما يقع الحنث على الباشرة وهو البيع والشراء والاحارة
 والاستيجار والصلح عن المال الا ان يكون الحالف شريفا لا يباشره
 العقود بنفسه فيحنث بالتفويض وان كان يباشرة ويفوض لغيره
 فيعتبر الغلبة وقيل يعتبر السلعة واذا نوى التكلم بنفسه في
 الطلاق بنفسه واخواته صدق في ديانة لا قضاء اكرامال كار

مطلب
 اذا ادعت
 نفقة العدة
 لا يخلف
 على الحاصل

مطلب
 قوله لها
 ان لم اضربك
 فانت كذا
 على اربعة
 اقسام

مطلب
 في حلقه
 لا يضرب
 عبده او لا
 يضرب حرا
 فامر
 غيره
 مطلب
 فيما يحنث
 بالباشرة
 والامر
 جميعا
 وما لا
 لا بالباشرة

فلان كنه فني كذا وقل له في وسط السنة يقع عيمته على بقية السنة
ولو قال أردت سنة كاملة يصدق ب لا يصدق في قضاء قالت ب
وجع البطن فأنكره قال أن كان بك وجع البطن فانت طالق لا يقع ثم
والقول قولها كما في الحيض إن لم تصل لعققي اليك إلى عشرة أيام فانت
طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول وأنكرت هي فالقول
له قال لها إن لم يكن بيننا موافقة إلى سنة فانت طالق ثم قالت بعد السنة
لم يكن بيننا موافقة فالقول للأمة وقدم خلافا في الاتفاق فنية
قال لها لا تخرجي من الدار إلا باذني فاني خلفت بالطلاق فخرجت لا يقع
لعدم ذكره حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها فالقول له وفي
القصة قال صاحب المحيط رجل دعته جماعة لشرب الخمر فقال اني خلفت
بالطلاق أن لا أشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت وقال الشريك
صاحب الحقة لا تطلق ديانته ولو خلف لا يدخل من باب هذه الدار
فدخل من غير الباب لا يحث وان نقب بابا آخر فدخله حث لا يدخل
من بابه وان نوى ذلك الباب بعينه لم يدين في القضاء لسان الحكم
وفي عيين وضع القدم لو نوى عيين وضع القدم صدق فلا يحث بدخوله
راكبا وانما يجعل مجازا عن الدخول إذ لم يكن له نية حديقة المفتي حلف
لا يفتح النكة بحال ولا حرما فجامع من غير النكة لم يحث أن لم ينو الجماع
ويصدق قضاء نقله صاحب حديقة المفتي لو حلف لا تخرج امرأته
إلا بأذنه فإذا ن لها مرة فخرجت ثم خرج مرة أخرى بغير أذنه حث ولا بد
من الأذن في كل خروج لأن المستثنى خروج مقرون بالأذن وما وراءه
داخل في الحظر العام ولو نوى الأذن مرة يصدق ديانته لا قضاه لا يحث
كلامه لكنه خلاف الظاهر ولو حلف لا يضرب عبده أو لا يذبح شاة
فامر غيره ففعل يحث في عيمته لأن المالك له ولاية ضرب عبده وذبح
شاته فمما كان تولية غيره لأن منفعتيه راجعة إلى الأمر فيجعل هو ماضرا
إذا لحقوق له ترجع إلى المأمور ولو قال لعينتي أن لا تولد لك بنتي دين
في القضاء بخلاف ما تقدم من الطلاق وغيره ووجه الفرق أن الطلاق
ليس الحكم بكلام يفرض وقوع الطلاق عليها ولا مريدك مثل
التكلم به واللفظ يتعلم ما إذا نوى التكلم به فقد نوى الخصوص العلم
فيندين ديانته لا قضاء أما الضرب والذبح ففعل حتى يعرف بآثره والنسبة

مطلب
وتعلق فلان
على عدم
نفقة الزوج
الوفاء إلى كذا
فادعت الدار
وادعت الزوج

مطلب
في حلفه لا بد
من التباذول
معي

مطلب
حلف لا يضرب
عبده أو لا يذبح
شاة ولو نوى
أن لا تولد
ذلك بنفسه

مطلب
اختلاف في طلاق
الحلقة لزوجها
بكل امرأة في طلاق
وفيه كلام

مطلب
اوتوى الى الف
فيما تخرج
فيه اليه او ما
لا حقوق له ان
يتولى ذلك بنفسه
يدين

مطلب
في حلفه لا يصلي
الجمعة مع الامام
قادر ركعة
لو فتح معهم
احد فذهب
فتوضأ الخ

الى الامور بالنسب مجاز فاذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى الحقيقة فيصير
ديانة وقضا واذا قالت المرأة لزوجها تزوجت على فقال كل امرأة في
طلاق ثلاثا طلقت هذه التي حلفته في القضاء وعن ابي يوسف
انها لا تطلق لانه اخرجه جوابا فينطبق عليه ولان عرضه ازساؤها
وهو بطلاق غيرها فيستقيد به وجه الظاهر عموم الكلام وقد زاد
على حرف الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون عرضه ايجاشا حين عرض
عليه فيما اخله الشرع ومع التردد لا يصلح مقيدا ولو نوى غيرها يصير
ديانة لا قضاء لانه تخصيص العام هداية المسائل مبنية على معرفة
معنى كل لفظ وكذلك النقض يقال فلان نقض بيته اي ازاله ولو نقض
بعض الخائط او هدم بعضه وقال عنيت بعضه يصدق فيما بينه وبين الله
تعالى لان نوى تخصيص العموم وانما لا يصح في القاضي لانه قد دل
عن الظاهر وان قال الخالف فيما لا يرجع حقوقه الى ابا بل الى الامر الكلي
والطلاق والعاق نويت ان اتولى ذلك بنفسى يدين فيما بينه وبين الله
تعالى ولا يدين في القضاء لان هذه الافعال جعلت مضافة الى الامر بوجع
حقوقها لله لا الى القاضي وقد نوى خلاف ذلك الظاهر فلا يصدق في
القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى المحتمل وان كان خلاف
الظاهر ولو قال فيما لا يحق له من الضرب والذبح عنيت ان اتولى ذلك
بنفسى فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء ايضا الضرب والذبح من الافعال
الحقيقية وان الحقيقة وجدت من المباشرة وليس تصرف حكى ليعتبر وقوعه
حكما بغير المباشرة فكانت العبرة فيه بالمباشرة فاذا نوى به ان يلى بنفسه فقد
نوى الحقيقة فيصير قضاء وديانة ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الامام
قادر منه ركعة فصلاها ثم سلم الامام واتم هو الثانية لا يحنث لانهم يصلي
الجمعة مع الامام اذهى اسم لكل وهو ما صلى الكل مع الامام ولو اتم
الصلاة مع الامام ثم نام او احدث فذهب فتوضأ فجاء وقد سلم الامام
فاتبعة الصلاة حنث وان لم يوجد اداء الصلاة مقارنا للامام لان كلمة مع
ههنا لا يراد بها حقيقة القرآن بل كونها بعباله مقتديا به الا يرى ان افعله
وانتقاله من ركن الى ركن لو حصل على التعاقب يكون مقارنا وتعدى صليامعه
عرفا كذا ههنا وقد علم مقتديا به متابعا له ولو نوى حقيقة المقارنة صدق فيما
بينه وبين الله تعالى وفي القضاء لانه نوى حقيقة كلامه بديان حلف لا يكلم

مطلب
ادخل فيكم
فلا ما فسلم على
قوله هو فسلم
يبحث

فلانا فسلم على قومه هو فيه فسلم عليهم حيث لا ان نوى غيره فيصدق ديانته لا قضاء
ولو قال اكرم من باي به يسترو فركم ان نوى القربان صدق ويبحث ايضا بدخوله
في فراشا ولو قال لامرأة كرسيم من برداشته بسبه طلاق هسم فقالت هسم
تم ظهر انها رفعت ان اراد الايقاع يقع وان اراد تخوفها لا يقع والقول قول
رجل ادعى على انسان ما لا خلفه العاضى ماله عليك كذا بعد ما انكر خلفه واثار
باضعه في كفه الى رجل اخر انه ليس عليه حق صدق ديانته لا قضاء وعن ابراهيم
الضبي قال المين على نية المستخلف ان كان مظلوما وان كان الخالف مظلوما
فعل ينه قال الكرخي هذا قول اصحابنا خزانة وصدق من ينوي بك الصبر
لا يلى وكذا العتق بروى ديانته انتهى اعلم انه ذكر في هذا البيت مسألة مهمة
فيما يتعلق بالمسائل المتقدمة هي ان هذه الافعال المتقدمة حسية
وغير حسية اما الحسية فكالضرب والقيل والذبح والبناء والهدم
والخاطلة واما غير الحسية فكالطلاق والنكاح والعتاق وما اشبه ذلك
ففي الحسية لو قال الخالف نويت ان لا اذ لك بنفسى صدق مطلقا قضاء
وديانته لا خلاف في ذلك بين اصحابنا واليه اشار بقوله من ينوي بك الصبر
ينهي الحسية لا يلى ان لا يتولى ذلك قلت وفي شرح الجامع الصغير لقاضيان
انه يدين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى في قول ابى يوسف ومحمد
ثم قال ذكر في هذه المسئلة قولهما ولم يذكر قول ابى حنيفة رحمه الله لانه لم
يحفظه انتهى وقد قد مناع القضية فيما رقمه رقم المحيط في مسألة الضرب
اذا كان مسلطا او قاضيا ان نوى الضرب بيده دين ديانته والله اعلم واما
غير الحسية ففيها روايتان انهما مثل الحسية واليه اشار بقوله كذا العتق
والرواية الاخرى انه يصدق ديانته لا قضاء وهو المشهور واليه اشار بقوله
والديانة اشهر قال وهذا مما اشار اليه في الكافي قلت وكذا انقله في القنينة
من المحيط قال واذا نوى التكلم بنفسه في الطلاق واخواته صدق ديانته
لا قضاء وفي وسط المحيط ان قال فيما يتعلق حقوقه بالعاقدين نويت ان
لا افعل ذلك بنفسى يصدق ديانته وقضاء وان قال ذلك فيما يتعلق
حقوقه بالامران كان فعلا حسيا يوجد من غيره بغير امره كالذبح
والضرب يصدق في القضاء لان الامر بالفعل الشرعي مثل التكلم في صبر
فاصلا لانه لا يوجد شرعا الا بامره فاذا نوى المباشرة بنفسه فقد نوى
الخصوص من العموم وفي ذلك خلاف فاما الفعل الحسي يوجد بالمباشرة

مطلب
في تقسيم الافعال
الى حسية وغير
وفي نية الخالف

مطلب
اذا نوى فيما
تعلق حقوقه
بالعاقدين
ان لا يلى ذلك
يدين

حقيقة لا بالامرافاد الربيا شر لم يكن فاعالا فقد نوى حقيقة كلامه
فصحت نيته والله تعالى اعلم فهذا كله من الكافي السابغ الضرب للاجنبى
وهو المراد بالغير اى غير من تقدم من الولد والزوجة والعبد اى لو حلف
لا يضرب اجنبيا فلو فعل بنفسه او بامر غيره له حنث ولو امر غيره ففعل
لا وهذا فى غير السلطان والقاضى فلو قال احدهما اردت الضرب بنفسى صدق وقضاء
وديانته شرح المنظومة الوهبانية لابن الشحنة ولو قال والله والرحمن يكون
يمينين الا ان يريد تكرار الاول وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله يكون يمينا
واحدة ولو قال والله والله يمينان ولو قال والله والله فيمن واحدة استميانا
ولو قال والله لا اكلمك فيمينان وروى الحسن ان نوى الخبز عن الاول صدق
ديانته وشرط البر فى الاحتجج الا بانه لكل خروج اذن لا فى الا ان اذن ولو
قال اردت الا ان اذن فى كل مرة صدق ديانته وقضالا فى ذلك تشديد
عليه وعقوب كل عملوك لى حنث امهات اولاده ومدبروه وعبيده لانه عملكم
رقبة وبدا فى المدسوط ولو قال نويت السوداء والبيض او بالعكس لايصدق
اصلا لانه نوى التخصيص بوصف ليس فى اللفظ ولا عموم لما لا لفظه فلو
يعمل فيه نية التخصيص ولو قال نويت النساء دون الرجال لا يصدق لان
المملوك حقيقة فى الذكر دون الاناث الا انه يتناول عند اختلاف طهره المذكور
بطريق العادة ولو قال نويت غير المدبر لم يصدق قضاء ويصدق ديانته
فى رقاية وفى رواية لا يصدق شئنى شرح مختصر الوقاية حلف لا يلبسه
اى هذا الثوب وهو لا يلبسه ونزع الثوب فانه لا يحنث ولو نوى ابتداء اللبس
مثلا يصدق لانه محبة كلامه فلا يحنث فى ليا تين مكة اى لو حلف ليا تين
مكة فلم ياتهما حتى مات حنث فى اخر جزء من اجزاء حياته لان البر قبل ذلك
سرحوا والباس حينئذ يحصل وحنث فى ليا تينه غير ان لم يات به بلا مانع يعتبر
ما ناعا كرضى وسلطان ودين فى نية الحقيقة اى ان قال اردت الاستطاعة
الحقيقية المقارنة للفعل كما تقر فى الكتب الكلامية صدق ديانته لا قضاء
لانها تطابق فى العرف على سلامة الاستنباء والالات والمعنى الاخر خلاف
الظاهر قال ان اكلت او شربت او لبست ولم يذكر مفعولا ونوى ما كولا
او مشروبا او ملبوسا معنا لا يصدق لان المنفى ما هيته هذه الافعال
دلالة لها على المفعول الا اقتضا وقد تقرر ان المفتى لا عموم له وعنده لا
يصح نية التخصيص اصلا اى لا قضاء ولا ديانته ولو ضم طعاما او شرابا او ثوبا

مطلب
والله والرحمن
يمينان الا ان
ينوى التكرار

مطلب
المملوك يتناول
اعدا الولد والمدمر

مطلب
فى حلقه لا يلبس
هذا الثوب وهو
لا يلبسه فترغ
ليا تين مكة
ولم ياتهما

مطلب
لا يصدق اصلا
وخلفه لا ياكل
او لا يشرب نوى
معينا فلو زعم
او شرابا يدين

دين اى صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ حينئذ يقبل التخصص لكنه خلا
الظاهر فلا يصدق قضاءه درر وعرض من حلف لا يدخل بيتا بحيث يدخل
صفة الا ان يتوى البيوت دون الصفات فيدين فيما بينه وبين الله تعالى لا يدين
في القضاء ذكره في المبسوط وحش في ليايته عدلان استطاع ان لم يات به لا ما أت
مكرض ومسلطان يعنى ان قوله ان استطاع محمول على استطاعة الصحة دون القدرة
ان لم يوجد منه النية وان وجد فعلى ما ذكر بقوله ودين في نيته الحقيقة يعنى
ان نوى استطاعة القضاء دين فيما بينه وبين الله تعالى لا نوى حقيقة
كلامه هذا متفق عليه ثم قيل يصح قضاء ايضا وقيل لا يصح والمصنف تركه
لمكان الاختلاف والمفهوم انما يعتبر اذا لم يظهر وجه التخصص بشرط البرق
لا يخرج الابادة لكل خروج اذن لان المستثنى خروج مقرون بالاذن وما
وراء ذلك دخل في الخطر العام ولو نوى الاذن مرة يصدق ديانة لا نه محتمل
كلامه لا قضاء لانه خلاف لظاهر في حلف النكاح والطلاق بمال او بغير مال
والكلم والعق والكتابة والضلع عن دم معد والهبة والصدقة والاقرض
والاستقراض والايداع والاستيداع والاعارة والاستعارة والذبح وصرة العبد
والقضاء والاقضاء اى قضاء الدين واقضائه والبنا والخياطة والكسوة والحلاقة
لان الوكيل في هذه الامور سفير ومعبور وهذا لا يضيف الى نفسه بل الى الامر وحده
ترجع الى الامر اليه ولو قال نويت ان لا افعل بنفسى يصدق الذبح والضرب والامر
وقضاء وفي الباقي ديانة لا قضاء الاصلاح والايقاض كتاب الحدود
وينبغي للقاضي ان يسأل الشهود عن الزنا وعن ماهية الزنا وكيفيته ووقته
ومكانه وقبالة في ذلك اقصى المصلحة وكذلك اذا اقرب بالزنا فاذا اوصف الزنا
يقول له لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة ثم ينظر في عقله فان كان صحيح العقل
يسأله عن الاحتضان فاذا افسره يقبل قوله ويقسم الحد عليه لو انكر الفأذ في حرية
نفسه وقال انا عبد وعلى حد العبد كان القول قوله قاصينان ولو قال يا زنى
او زنا بالهجرة يحد ولو قال عنيت به الصعود الى الجبل لا يصدق لان العوام
لا تفرق بين المهموز والمليين وكذا من العربيين همز المليون فبقى محرم النية فلا يعبر
ولو قال زنا في الجبل يحد وقال عنيت الصعود في الجبل لا يصدق في قولهما
وعند محمد يصدق وجه قوله ان الزنا الذى هو قاحشة ملين يقال زنا والزنا
الذى هو صغوم هو زنا يقال زنا بزنا زنا ولوا دعى المشهود عليه ان احد الشهود
الاربعة عدا فالقول قوله حتى يقيم البيعة انه حر لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال

مطلب
اذا حلف بالنية
عدا لا استطاع
ولم يات به
ان لم يكن مانع

مطلب
لو نوى الاذن
مرة في حلفه
لا يخرج الابادة
يدين

مطلب
فيما ينبغي القاضي
ان يسأله عنه

مطلب
لو قال نيت
يقول يا زانى
الفتوى الجبل

مطلب
ادعى المشهود
عليه بالزنا
ان أحد الشهود
عبد

الناس احرار الا في اربع الشهادة والقصاص والعقل والحدود والمعنى فيه ما ذكرنا
 في غير موضع ولو قد فوجئ رجل فقال يا ابن الزانية ثم ادعى الفاذف ان ام المقدوف
 امة او نصرانية والمقدوف يقول هي حرة مسلمة فالقول قول الفاذف وعلى
 المقدوف اقامة البينة على الحرية والاسلام وكذلك لو قد فانسانا في نفسه
 ثم ادعى الفاذف ان المقدوف عبد فالقول قول الفاذف وكذلك لو قال الفاذف
 انا عبد وعلى حد البصير وقال المقدوف انت حر فالقول قول الفاذف لان
 الظاهر هو الحرية والاسلام لان دار الاسلام دار الاحرار لكن الظاهر لا يصلح
 الا لزام على الغير فلا بد من الاتيان بالبينة بدافع يقبل قول المترجم في الحدود
 كغيرها فان قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم يدل عن عبارة العجمي والحدود
 لا تثبت بالابدال الا ترى انها لا تثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى
 القاضي اجيب بان كلام المترجم ليس يدل عن كلام العجمي لكن القاضي لا يعرف
 لسان ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته
 كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل بطريق الاصل لانه يصار الى المترجم
 عنده العجمي عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار كذلك في شرح
 الادب للصدر الشهيد من الثامن والثلاثين اشباه ونظائر في الحدود

كتاب السرقة

من رأى رجلا يريد ان يزني بامراته او جاريته او مع محرم له وهو مكرها فاقله
 ولو كانا مطاوعين قتل الرجل والمرأة جميعا والكلام في اثباته اذا انكر ورثته
 ففيه وجوه اصحها انه ان كان القليلون في فراش واحد وفي منزل واحد فاليمين على
 القاتل وقيل ان صدر القتل من سبيل منه ذلك وهو امتهان فالقول قول القاتل
 مع يمينه وقيل يحلف بالله خمس مرات كما لو قال ذلك في حياتهما ومع ذلك قتل
 الرجل والاصح الاول كما لو قاتل التجار مع قطاع الطريق لم يطلب منهم غير اليمين ولو
 قتل رجل منهم في المغالبة حلف بالله ما قتلناه الا في المغالبة على ما مر انفا وكذا
 المغالبة انكر لو ارث القاطع قتله في قطع الطريق جامع الفناوى يسقط القطع
 بدعوى السرقة ملكه وان لم يثبت وهو اللص الظريف وكذلك اذا ادعى ان الموطوءة
 زوجته ولم يعلم ذلك اشباه ونظائر

كتاب السير

ذكر في الزيادات لو ان سرقة رجعت الى دار الاسلام باسارى فقالت الاسارى نحن
 من اهل الاسلام ومن اهل الذمة اخذنا هؤلاء في دار الاسلام وقالت السرقة هم
 من اهل الحرب اخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاسارى لان ثبوت اليدين عليهم لم يعرف

مطلب
يقبل قول
المترجم في
الحدود كغيرها
وفيه اشكال
وتجيبه

مطلب
حل لمن رأى
رجلا يريد
ان يزني بامراته
مكرها فاقله ولو
مطاوعين
قتلها

مطلب
يسقط القطع
بدعوى السرقة
ملكه

مطلب
اذا ادعى
الاسارى انهم
من اهل الاسلام
فالقول لهم

الا في دار الاسلام وهي دار عصمة فكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا فان اقام
 السرية بينة على دعوائهم ان كان الشهود احياء جازت شهادتهم وان كان من السرية
 لا يقبل ان يخرج المحرمي كتابا يشبه كتاب الملك يصدق وان تزوج المسلم المشرك
 حرية في دار الحرب ودفع المهر الى ابنتها وفي قلبه يبيعها اذا خرجها الى دار
 الاسلام ذكر في السير الكبير ان خرجت طائفة فني حرة وان خرجت مكرها
 كما يخرج الاسير فني مرفوقة وان اختلفا فقالت المرأة خرجت طائفة وان احررت
 وقال اخرجهما مكرهة وهي رقيقة لي ينظر اليها ان جاء بها مرفوقة
 كما جاء بالاسير كان القول قول الرجل وان كان بخلاف ذلك كان القول
 قول المرأة فتكون حرة مسلم اسرى في دار الحرب ويخرج الى دار الاسلام
 ومعه امراته فقالت المرأة انك قد ارتدت في دار الحرب فان انكر الزوج
 ذلك كان القول قوله فان قال تكلم بالكفر مكرها وقالت المرأة لم تكن مكرها
 كان القول قول المرأة فان صدقته المرأة فيما قال فالقاضي لا يصدقه قاضيا
 سئل عن صغير اسلم فادعى ابوه النصراني ان عمره خمس سنين وانه غير مختص
 وادعت امته المسلمة ان عمره سبع سنين وانه ميمر فالقول لمن وما المراد بقول
 صاحبه الجمع ويصح اسلام الصغير القائل اجاب يعرض على اهل الخبرة ويرجع
 اليهم فيه والمراد بالصبي القائل الميمر وهو من بلغ سبع سنين فافوقها لا بالنسبة
 صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على علي رضي الله عنه وهو ابن سبع سنين فاجابه
 اليه قال في الهداية قال المولى بيرمجد المقتي باسكوب قدرده مفتي الانام
 استاذنا واستاذ العلماء الا سلام محمد بن ابي اس الشهير بنحو زاده بقوله لا
 شك انه يتبع امته المسلمة في الاسلام ميمرا كان او غير ميمر اسلم بنفسه
 فالاحاجة الى العرض على اهل الخبرة والرجوع اليهم كما لا يخفى ويتبع المولد
 خيرهما في الدين من الدرر والغرر في كتاب العناق قيل باب علق العقب
 يمكن الجواب والتوفيق نظردق فليتأمل هذا المقام كتاب اللقيط
 وان ادعى رجل اللقيط انه ابنه يتقبل قوله من غير بينة لان في قبول قول
 الرجل دفع الغار عن اللقيط وليس ذلك دعوى المرأة فالقول قولها الابينة
 ولو ان عندها وجد لقيط ولا يعرف ذلك الا بقوله وقال مولاه كذبت بل هو
 عبد فان كان العبد محجورا كان القول قول المولى وان كان هادونا في التجارة
 كان القول قول العبد لان المادون يد معتبرة في اكسابه قاضيا
 اللقيط حر ونفقته من بيت المال فان التقطه رجل لم يكن لغيره ان يأخذه

مطلب
 اذا تزوج المسلم
 المستامن ذمتها
 فانه اخرجهما
 طائفة فني حرة
 والا فني مكرهة
 وان اختلفا
 الخ

مطلب
 في صغير اسلم فادعى
 ابوه انه نصراني
 وادعت امته
 المسلمة انه ميمر

مطلب
 اذا ادعى ان اللقيط
 ابنه يتقبل قوله
 بينة

مطلب
 ليس لاحداث
 اللقيط من
 اللقيط

من يده لانه اختصر به يد بالسبق فان ادعى مدع ابنه قال القول قوله لان
الظاهر هو الصدق واذا بلغ اللقيط وصدق الملتقط فيما ادعى من الانفاذ
عليه رجع بذلك وان كذب كان القول قول اللقيط وعلى الملتقط البيعة
تأنا ركانية نقلها ابن المؤيد ادعى الملتقط انه عبده ان لم يقر بان له لقيط
فالقول قوله وان اقر بان له لقيط لا يصدق في دعواه الابينة من النوادر كذا
في مجموعة بن المؤيد فان التقطه رجل لم يكن لغيره ان يأخذه منه لانه ثبت
حتى الحفظ له لسبق يد فان ادعى مدع ابنه قال القول قوله معناه ان لم يدع
الملتقط نسبه وهذا استحسان والقياس ان لا يقبل قوله هدية لو هلك
فيها وصاحبها وصدر قرفا لاخذ له لا يجب عليه الضمان بالاجماع وان لم يشهد
لان جهة الامانة قد ثبتت بتصديقه وان كذب في ذلك فكذلك عند ابن
يوسف ومحمد اشهد ولم يشهد ويكون القول قول الملتقط مع يمينه وانما عند
ابن حنيفة قال اشهد لا ضمان عليه لانه لا يشهد بظهور ان الاخذ كالصاحبه
وظهر ان يد يد امانة وان لم يشهد يجب عليه الضمان ولو اقر الملتقط انه
اخذها لنفسه يجب عليه الضمان بالاجماع لانه اقر بالغصب والمغضوب
مضمنون على الغاصب وجه قولنا ان الظاهر انه اخذها لنفسه لان الشرع
انما مكه من الاخذ بهذه الجهة وكان اقدامه على الاخذ ليليا على ان اخذ
بالوجه المشروع فكان الظاهر شاهدا له فكان القول قوله لكن مع الحلف لان
القول قول الامين مع اليمين هذا اذا كان اخذها لصاحبها ثم ردها الى مكانها
فصاغت وصدره صاحبها فيه وكذبه لكن الملتقط قد كان اشهد على ذلك
فان كان لم يشهد يجب عليه الضمان عند ابن حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجب
اشهد ولم يشهد ويكون القول قوله مع يمينه انه اخذها لصاحبها عما ذكرنا
ثم نفسير الاشهاد على النقطة ان يقول الملتقط نسمع من الناس لتقطت نقطة
فاي الناس ينشدونها فدلوه على او يقول عندي شيء فمن رايتموه ليسا شيئا او يد
شسا فلو هو على فاذا فعل ذلك ثم جاء صاحبها فقال قد هلك كان القول قوله ولا
ضمان عليه بالاجماع بدائع **كتاب** النقطة رجل
سيده ابته فاخذها غيره واصطلحها قال الناطق في رحمه الله ان كان المالك
عند التسييب جعلها لمن اخذها لم يكن لصاحبها ان يأخذها لانه باع التملك
وان لم يكن قال ذلك كان له ان يستردها لانه لم يبيع المالك وكذا الرجل اذا رسل
صيدا فهو منزلة الدابة التي يبيعها وان اختلف الاخذ والصفاء فالاخذ لصاحبها

مطلب

اذا صدق

صاحب النقطة

الملتقط

انه اخذها

له لا يجب عليه

الضمان

مطلب

لواقر الملتقط

انه اخذها

لنفسه يجب

عليه الضمان

مطلب

في تفسير الدنيا

على النقطة

مطلب

فمن سيب

ذاته فاخذ

غيره وفيه

تقصير

قد قلت عند التسبب هي لمن أخذها وانكر صاحبها ذلك القول كان القول قول صاحبها
مع اليمين لانه ينكر اباية التملك قاضيه كان لو سبب رجل دابته فاحذها انسان
فاصلحها ملكها ان قال مالها وقت التسبب هي لمن أخذها ولا سبيل لي عكسها
لانه اباح تملكها وان لم يقل كان له ان يأخذها وكذلك من ارسل صيدا وان اختلفا
قال القول لصاحبها شئني ان اخذها ليردها على المالك واشهد على ذلك شاهدين
او لم يشهد لكن صدقه انه اخذها ليردها على المالك لا يضمن وان كذب المالك فالقول
قول صاحبها عندهما وعند ابى يوسف القول قول المتلفظ اذا رفع اللقطة ليردها
لم يضمن خلاصة تلفت في يده ان اقر انه اخذها لنفسه يضمن وان اخذها ليردها
واشهدا ولم يشهد وصدقه المالك فيه لا يضمن وان كذب فالقول لصاحب اللقطة
عندهما بزانة اخذ لقطة ولم يشهد ولم يسمع بانه عرفها وقال مالها اخذها
لنفسك ضمن عندهما لا عند ابى يوسف رحمه الله ان صدقه مالها انه لقطة
اذا الظاهر ان العاقل لا يعصى وفيه ان المتلفظ اقر بسبب الضمان وهو الاخذ
وادعى ما يريد وهو الاخذ للرد فعليه البيّنة وهذا كان متمكنا من الاشهاد
واما اذا لم يكن متمكنا لعدم من يشهد او تخوف من ان يأخذ ظالم فالقول له مع يمينه
وفاقا جامع الفصولين القول قول المتلفظ اذا رفع اللقطة ليردها الى مكانها ومعهما
في المكان الذي اخذها منه ان هلك او استهلكا غيره لم يضمن معين الحكم قال
الاخذ اخذها للمالك وكذب المالك يضمن عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال
ابو يوسف لا يضمن والقول قوله هذاية وان اختلفا بان قال المتلفظ اخذها ملك
وقال الصاحب اخذتها لك ضمن عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله لا عند ابى يوسف
بل القول له في انه اخذها للرد وروى عن ابى حنيفة انه اخذها للرد لا لنفسه
فعند ابى حنيفة ومحمد لا يقبل قوله الابينة وعند ابى يوسف يقبل مع اليمين جامع
الفناوي وهي امانة ان شهد على اخذها ليردها على ربهما الاشهاد ان يقول من سمعتموه
ينشد لقطة قد لوه والاى ان لم يشهد انه اخذ للرد ضمن ان يجحد المالك
اخذ للرد هذا عند ابى يوسف لا يضمن بل القول قوله في انه اخذ للرد
الاصلاح والايضاح وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن لان صاحبها
يُدعى سبب الضمان وهو ينكر فكان القول قوله كما في الغصب وهو قول مالك
والشافعي واحمد شئني كتاب

مطلب
اذا اخذ اللقطة
فلا يخلو ما
ان يشهد ولا
كذب المالك
اولا

مطلب
رفع اللقطة
ثم وضعها
في مكانها
فهلك او
استهلك

مطلب
في الاشهاد
على اللقطة

مطلب
رجل زعم ان
الابن عند غيره
فانما اشتره لا
يجوز

رجل قال عبدك فلان قبيح متى لا يجوز لان العبد باق في حق المتعاقد من
المية عن ابى حنيفة اذا باع الابن والمشتري يعلم مكانه جاز فان قال المشتري بعني

ولم أعلم مكانه ولا البائع عتيت فالقول للبائع وهو الصحيح جامع الفتاوى كثيرة
 يكره كقولهم وبازاد دست وى كرمحت أكون حينئذ محمداً كونه من كونه كونه
 كونه من أزيد من رها كرمش لو اشتهد عند الأخذ أنه اخذها لما اخذها صدق مع عينه
 ولو لم يشهد ضمن يات عند الأخذ أو أبق منه فلو اشتهد بالحق الأخذ أنه اخذها ليرد
 يبرأ ولا يجب تكرار الإشهاد ويكفي مرة بحيث لا يقدر على كتمه إذا سئل وكذا
 اللقطة ولو ترك الإشهاد مع إمكانه ضمن لا عند أبي يوسف رحمه الله ولو أنكر
 المولى بأقصدق يمينه وضمن الإخذ لجامع الظاهر من الإخذ سبب الضمان وهو
 الإخذ بلا إذن مالكه جامع الفصولين وإن أمسكه في أعانسان وادعى
 أنه عبده فإن أقام البينة دفعه إليه وأخذ منه كقبلا أن شاء ولو أن يجرى لغير
 فيدعى ويقيم البينة فله أن يستوفى بكفيل وإن لم يكن له بينة ولكن أقر العبد
 بذلك دفعه إليه أيضاً لأنه ادعى شيئا لا ينافي فيه له أحد فيكون له وبالأخذ
 كقبلا أن شاء لما قلنا بدائع إذا أنكر المولى وقال أن عبدي لم يكن أبداً فالقول
 قوله ولا جعل عليه خزانة نقله ابن المؤيد أما الأخذ إلا بقرعة ثلاثه أيضاً
 لمأخذها أخذه أفضل من تركه ثانية إن يشهد عند الأخذ أنه إنما أخذه ليرده
 لصاحبه فإن لم يشهد ثم هلك في يد أو وهبه ضمن في قول الإمام ومحمد رحمه
 الله تعالى ولا ضمان عليه في قول الثاني وإن عبده الله والقول له مع يمينه شرح
 المنظومة الوهبية لأن الشبهة وإذا أخذه عبداً أو جاء به إلى مولاه فقال هذا
 عبدي فقد وجب له الجعل عليك وقال المولى بل هو الضال أو قال أنا أرسلته
 في حاجة لي فالقول قول المولى لأن الراد يدعى لنفسه عليه الجعل والمولى متكر
 لذلك ولأنه يدعى أن ملكه تعيب بالإباق والمولى متكر لذلك فالقول قوله مع
 يمينه وإن لم يكن لما دعى العبد إلا بقرعة واحدة وأقر العبد أنه عبده فإنه يدفعه إليه
 ويأخذ منه كقبلا أما الدفع إليه فإن العبد في يد نفسه وقد أقر بأنه مملوك
 له ولو ادعى أنه حر كان قوله مقبولا فكذلك إذا أقر أنه مملوك له يصح إقراره في حقه
 ولأنه لا ينافي عليها قال وخبر الخبز محمول على الصدق مالم يعارضه مثله
 ولكن يأخذ منه كقبلا لأن الدفع إليه بما ليس بحجة على القاصي فلا يلزمه ذلك
 بدون الكفيل فإن أنكر المولى أن يكون عبداً أبقاها لقل قول له لأن السبب
 الضمان قل يظهر من الإخذ وهو أخذ مال الغير بغير إذنه فهو يدعى ما يسقطه
 وهو الإذن شرعاً يكون العبد أبداً ولو ادعى الإذن من المالك له في أخذه
 وأنكره المالك فإن القول قوله فكذلك ما هنا وعلى هذا الورود فإنكر المولى

مطلب
 إذا أنكر المولى
 أبداً فله ضمن
 الإخذ

مطلب
 إذا أنكر المولى
 أفضل من
 تركه

مطلب
 إذا أنكر المولى
 الإباق فلا
 جعل عليه

مطلب
 إذا ادعى
 أنه حر أو
 مملوك
 يقبل منه

ان يكون عبده ابقا فلا يجعل له الا ان يشهد الشهود بانه ابق من مولاه او ان مولاه
 اقر باقته فحينئذ الثابت بالبينة كالثابت معاينة فيجب له الجعل حد بقره
 المفتى قال المولى عبدي لم يكن ابقا فالقول له ولا يجعل عليه الا اذا شهدوا
 انه ابق او اقر المولى **كتاب المفقود** الا اذا اتفق
 مال ولده الغائب على نفسه فضره الا ان وادعى ان الاب كان موسرا وقت
 الاتفاق وانكر الاب يعتبر حاله وقت الخصومة فان كان الاب معسرا
 وقت الخصومة كان القول قوله والا فلا امرأة جاءه في القاضى وقالت
 انا فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجي فلان بن فلان بن فلان غاب عني
 وما خلف نفقة وطلبت من القاضى ان يفرض لها النفقة فهذا على وجهين
 اما ان يكون للغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدينار
 او الطعام او الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضى يعلم انها متكوحة
 الغائب فان القاضى يأمرها ان تتفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال
 من غير سرف ولا تقتير بعد ما يحلفها القاضى بالله ما استوفيت النفقة
 ولم يكن يشك اسبب منع النفقة كالنشوز وغيره وياخذ منها كفيلا لانها
 لو ظفرت على مال الزوج بشئ من جنس النفقة كان لها ان تأخذ ذلك سرا وجهرا
 وانكره الزوج فكان امر القاضى اعانة لها على استيفاء الحق ولم يكن قضيا
 الا ان يأخذ منها كفيلا ويحلفها بنظر الغائب وان كان القاضى لا يعلم
 نكاحها وليس للغائب مال حاضر فاقامت البينة على النكاح لا يقبل
 القاضى بينهما قال الحاكم الشهيد وهذا قول ابى يوسف الاخر وهو قول
 محمد وقال شمس الائمة السرخسى لا تقبل بينة المرأة عندنا بالاثبات وانما
 تقبل عند زفر قال وقرى ابو يوسف بينهما اذا كان للغائب مال حاضر
 ويثبت اذا لم يكن ان كان له مال حاضر يقبل القاضى بينهما وان لم يكن لا
 يقبل وقال شمس الائمة الكلاوي قال مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا يظن
 ان بينة المرأة على النكاح لا تقبل عند اصحابنا اذا لم يكن له مال حاضر ويقبل
 عند زفر وانما عرفنا قول ابى يوسف في هذه المسئلة كما هو قول زفر قال
 تقبل بينة المرأة على قول ابى يوسف وزفر في فرض النفقة على الغائب ولا يثبت
 في النكاح وليس في قول البينة على هذا الوجه ضرر بالغائب فان الغائب
 اذا حضر لو اقر بالنكاح كان لها ان تأخذ النفقة المفروضة وان انكر النكاح
 كان القول قوله وعليها اعادة البينة على النكاح ويجوز ان يقبل النكاح في

مطلب
 اذ اجازت
 الى القاضى
 وقالت
 زوجي غاب
 ولم يخلف
 لي نفقة
 فهو على
 وجهين

حكم دون حكم والمفقود في جميع ما ذكرنا بمنزلة غائب الخ والبيع على الغائب
عروضه في النفقة قاضيان في كتاب النكاح **كتاب الشركة**
إذا اشترك شركاء في شركة عنان بأموالها فاشترى لحد ما متاعا فقال الشريك
الأخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة اشتريته خاصة لنفسه
بمال قبل الشركة كان القول قول المشتري لأنه حرر يعمل لنفسه فيما اشترى
فيكون القول قوله مع عينه بالله ما هو من شركتنا ولو اشترى المتفاوضين
رجلين يشتريان عبدًا أو سمى جنس العبد والثلث فاشترياه وقد
اختلف المتفاوضان عن الشركة فقال الأمر اشتريناه بعد التفرق وهو
لي خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفرق فهو بيننا كان القول قول
الأخر مع عينه والبينة بينة الآخران أقام البينة ولا يقبل فيه شهادة
الوكيلين لأنهما يشهدان على فعل أنفسهما فإن قال الشريكان لا ندرى متى
اشترياه فهو للأخر وإن قال الأمر اشترياه قبل التفرق وقال الآخر اشترياه
بعد التفرق كان القول قوله الذي لم يأمره والبينة بينة الآخر ولو كان هذا
في شركة العنان فهو كذلك قاضيان سئل عن الشريك إذا خلط مال
الشركة بمال آخر بغير إذن الشريك أو المضارب بغير إذن رب المال وهلاك
المال هل يضمن الشريك أو رب المال إذا قال لشريكه اعمل فيه برأيك
فخلط مال الشركة أو المضاربة بماله أو مال غيره لا يكون متعديا وإذا
هلك لم يضمن وإن لم يقل له ذلك يكون متعديا بالخلط فيضمنه مطلقا هناك
أم لا وإذا اختلفا في الإذن فالقول قول المالك إلا أن يقيم الآخر بينة
على الإذن سئل عن بستان بين جماعة مشاعا وضع أحد الشركاء يده على
بعض الثمرة فاخذها مديعيًا إن القدر الذي يخصه أو دونه فهل يحتج به بآراء
القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه مع عينه إلا أن تقوم بينة عليه
بأكثر من ذلك مشترك بينهم فيخصصونه ثم يقسم الباقي بينهم على قدر
حصصهم أو يحيزون فعله سئل عن رجل أذن لشريكه أو لأجنبي في المضاربة
على عمارة فهل القول قولهما وهل لهما الرجوع لأجل القول قولهما في الصرف مع
بينهما إن وافق الظاهر والشريك يرجع بمصارف والأجنبي لا يرجع إلا إذا
قال له اصرف على أو اصرف لترجع علي سئل إذا ادعى أحد الشريكين على
الأخر أو رب المال على العامل في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم عينه
أنه ما خان في شيء وإنزاه الأمانة هل يلزم لأجل أن ادعى عليه خيانة

مطلب
اشترى
أحد الشريكين
شيئا فقال
الأخر من
شركتنا
والأخر
المشتري

مطلب
في خلط
الشريك
والمضارب
المال الآخر
بغير إذن

مطلب
أخذ أحد
الشركاء
بعض ثمر
البستان
المشترك
مديعيًا
أنه قد
ما خصه
مطلب
طلب الشريك
أو رب المال
اليمين من شريكه
المح

في قدر معلوم وانكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل تبث ما ادعى وان لم
يعين مقداره فكذلك لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان يبين مقداره ما كان فيه
والقول في مقداره الى المقر مع عينه لانه نكوله كالاقرار بشئ مجهول والبيان
في مقداره الى المقر مع عينه الا ان يقسم خصمه بینه على الأكثر سئل عن شئ
طلب من شريكه او من العامل في مال المضاربة حساب ما باعه وحضره
فقال لا اعلم حسابا وانما بعت واصرفت وبقى هذا القدر هل يلزم ان يعلم
بحسابه تجلب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسارة
مع عينه ولا يلزمه ان يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد
الى الشركة والاقرار قارئ الهداية وفي النوازل رجل له داران تسيل سطح
احدهما على سطح الدار الاخر فباع الدار التي عليها المسيل من انسان بكل حق
هو لها ثم باع الدار الاخرى من اخر فاراد المشتري الاول ان يمنع المشتري الثاني
من اسالة الماء على سطحه قال لا يمنع الا ان يكون اشترط عليه وقت ملاءه
ان لم يمنع منك مسيل الماء في الدار التي بعت وفي التجريد في كتاب الدعوى او في
انهم راوه يسيل الماء فليس بشئ ولو شهدوا انه يسيل ماء المطر فوكاء المطر
ولو شهدوا انه يسيل دائم للغسل والوضوء والمطر فهو جائز فان لم يبينوا فالقول
قول رب الدار وان لم يكره بینه يستخلف صاحب الدار ويقضي فيه بالنكول لاجل
الشركة في الاختطاب فاسدة ولكل منهما ما انحطب وان اخذاه منفردين وخطا
وباعا قسم الثمن على ملكها وان لم يعرف المقدار صدق كل منهما الى النصف وفيما
زاد عليه البينة لانها تعتمد الوكالة والتوكيل بالاختطاب لا يصح بزازية
ولو ادعى المضارب او الشريك دفع المال وانكر رب المال القبض بحلف المضارب
والشريك الذي كان المال في يده امانة لان المال في ايديهما امانة والقول قول
الامين مع اليمين لسان الحكم قال ويجوز ان يعقدهما كل واحد منهما ببعض ماله
دون البعض لان المساواة في المال ليست بشرط فيه اذ اللفظ لا يقتضيه
ولا يصح الإيماء بينا ان المعاوضة تصح به للوجه الذي ذكرناه ويجوز ان يشركا
ومن جهة احدهما دائره ومن الاخر دراهم وكذا من احدهما درهم ومن الاخر
سود وقال زفر والشافعي لا يجوز وهذا ابتداء على اشتراط الخلط وعدمه
فان عندهما شرط ولا يتحقق ذلك في مختلف الجنس وسببته من بعد انشاء
الله تعالى قال وما اشتراه كل واحد منهما للشركة طوبى بتمته دون الاخر لما
بيننا انه يتضمن الوكالة دون الكفالة والوكيل هو الاصل في الحقوق قال ثم رجع

مطلب
القول قول
الشريك
والمضارب
في مقدار
الربح والخسارة
ولا يلزمه
التفصيل

مطلب
الشركة
في الاختطاب
فاسدة
والقول قول
الشريك
والمضارب
في دفع المال

مطلب
ما اشتراه
احد الشريكين
بغضال بتمته
كل منهما

على شريكه حصته منه معناه اذا ادى من مال نفسه لانه وكيل من جهته في حصة
 فاذا تقدم من مال نفسه رجع عليه فان كان لا يعرف ذلك لا يقول له فعليه
 الحصة لانه يدعي وجوب المال في ذمة الاخر وهو ينكر والقول المنكر مع يمينه
 مذبذبة واما المفاوضة منها فالزم احدهما بسبب هذه الشركة يلزم
 صاحبه ويطلب به من ثمن صابون او اشتنان او اجر لحيروا حائوت ويجوز
 اقرار احد الشريكين عليه وعلى شريكه والمقر له ان يطلب به ايها شاء لان كل
 واحد منهما كفيل عن صاحبه فيلزم المقر باقراره والشريك بكامله ولو
 ادعى على احدهما ثوب في يدهما فاقربه احدهما او جحد صاحبه يصدق على حمله
 وينفذ اقراره عليه بدائع القول قول الشريك والمضارب ان لم يربح لان الاصل
 عدمه وكذا القول لم اربح الاكنا لان الاصل عدم الزائد لاختلاف ربا المال مع المضارب
 في التقييد والاطلاق فالقول قول المضارب وفي الوكالة القول قول الموكل
 ولو اختلف المولى مع غرضاء العبد فالقول لهم اشياء ونظائر كاد الوقف
 ولو ان رجلا جعل ارضه وقفاً على الفقراء والمساكين او على قوم سماهم ثم من
 بعدهم على الفقراء ثم ان الواقف زرعها بعد ما اخرجها الى التولى وقال زرعها
 نفسي وقال اهل الوقف زرعها للوقف كان القول قول الواقف ويكون
 الزرع له فان سأل اهل الوقف من القاضي ان يخرج الوقف من يده فان القاضي
 لا يخرج ولو كان فعل هذا متولى الوقف فان القاضي يخرج الوقف من يده بذلك
 وعلى الواقف والمتولى في هذا نقصان الوقف وتسرع عليهما اجر مثل الارض
 رجل اقر ارض في يده انها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز اقراره ونصير
 الارض وقفاً على الفقراء اه ولو ان هذا المقر بعد الاقرار اقر ان الواقف فلان
 لا يقبل ذلك منه ولو قال انا واقفها قبل قوله لا ينافي يده فيقبل قوله ولو اقر
 رجل ارض في يده انها وقف على قوم معلومين او سماهم ثم اقر بعد ذلك ان
 الوقف على غيرهم او زاد معهم ويقصرونهم لا يلتفت الى قوله الاخر ويعمل بقوله
 الاول ولو اقر رجل ارض في يده انها وقف ثم سكت ثم قال انها وقف على فلان
 وفلان وسمى عددا معلوما في القياس لا يقبل قوله الاخر لان بكلامه الاول
 صارت الغلة للفقراء فلا يملك الابطال وفي الاستحسان يقبل قوله في العادة
 قد يقر بالوقف ثم يبين الموقوف عليه ولو قال على ايتام قرأتي فكذلك لان اليتيم
 ينبي عن الحاجة واليتيم صغير او صغير ما تابوه وحياة الامم والجد لان زيل اليتيم
 اذا كان الاب ميتا واذا ادرك الصغير والضغيرة يزول عنه اليتيم واذا ادرك الغلام

مطلب
 بطالب
 كل الشريكين
 بما اقر به
 الاخر

مطلب
 دعي الوقف
 انه زرع
 ارض الوقف
 لنفسه
 وانكر اهل
 الوقف

مطلب
 اذا اقر بانها
 وقف على
 معلومين
 ثم اقر بانها
 على غيرهم
 او زادهم
 او نقصهم
 يعتبر الثاني

يكون بالإحلام وأدراك الجارية بالحض أو بالحمل فإن لم يكن شيء من ذلك
فهو ابن ستم خمسة عشر سنة في الغلام والجارية في قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الغلام حتى يحتلم أو يبلغ تسعة
عشر سنة وفي الجارية حتى تحيض أو تبلغ سبعة عشر سنة فإن احتلم الغلام
بعد مجي الغلة فله حصّة من هذه الغلة لأنّه كان ذكراً يوم مجي الغلة فلا يزول
استحقاقه بزوال اليم كما لا يزول للفقر فإن وقعت بينه وبين غيره من المستحقين
خصوصاً في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين إنما احتلت قبل مجي الغلة فلا
حصّة لك وقال هو إنما احتلت بعد مجي الغلة كان القول قوله مع اليمين
وكذلك في حض الجارية لأن الاستحقاق تعلق باليتم وصفة اليم كانت ثابتة
له فكان القول في عدم زوال الاستحقاق قوله كما لم يولد إذا ادعى الأبناء وصاحب
الذين يتكرران القول قول المتكرراً فاضحان لو وقف ضبعة له وقال شهر بن
نعمان عن محمد بن عبد الجاز الوقف ثم لوقا عن بعض قطع من الأرض أنها غرة خلة
في الوقف بنظر الحد ودها فإن كانت مشروقة وكانت تلك القطع دخلها كانت
وقفاً وإلا كان القول فيها قوله وهكذا الحكم لو وقف داراً وقال إن هذه الحجرة
لم تدخل في الوقف فإنه بنظر الحد ودها وتساأل الجيران عنها فإن شهدوا أنها من
الدار كانت وقفاً وإلا كان القول قوله فيما اشكل كونه وقفاً ولو أقر بها وقف
وسكت ثم قال هي وقف على جهة كذا يقبل قوله فيما قال لأن مرفق يده شيء
يقبل قوله فيه هذا استحسان وفي القياس لا يقبل قوله الآخر لأن باقره الأول
صارت للمساكين فلا يملك أبداً له ولو قال بعد الإقرار أنا وقفها على تلك الجهة
يقبل قوله أيضاً ما لم يقيم بيّنة تشهد بخلاف ما قال ولو أقر بها وقف عليه
وعلى ولده ونشله أبداً ومن بعدهم على المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف
لها لأن العادة جرت أن يكون الوقف عليهم من غيرهم لو قال هذه الأرض التي
في يدي موقوفة على ولد زيد وولد ولده ونشله عشرين سنة ومن بعدهم فهو
وقف على عمره ونشله أبداً ثم من بعدهم على المساكين كان إقراره بذلك جائزاً
ويكون وقفاً على ولد زيد المدة التي ذكرها وإذا مضت تكون وقفاً على ولده
فإذا انقرضوا تكون للمساكين لأنه يقول إنما وقفت على هذه الشروط التي ذكرتها
فإن قبل قولي في أنها وقف فهي وقف على ما ذكرت هذا إذا لم ينسبها إلى رجل
معروف وأما إذا ذكر لها واقفاً معروفاً فإن ذكره عند الإقرار بالوقف يرجع
إليه فبأن كان جياً وإلى ورثته أن كان ميتاً وإن ذكره بعد الإقرار به لا يصح

مطلب
إذا نال
اليم بالغ
بعد مجي
الغلة فله
حصّة
منها فلو
وقع الاحتلام

مطلب
في وقف
ضبعة
من شئ
محمد

مطلب
إذا أقر بها
وقف ثم
قال على
جهة كذا
يقبل

مطلب
قال هذه
وقف على
فلان عشر
سنتين
ثم قال إن
رغب على
المساكين

لاستلزامه احتمال بطلان ما صار وقفا بالاقرار الاول لكون القول قول المنسوب
 اليه في الوقفية وعدمها ولو قال **المتولى** قبضت الاجرة ودفعتها
 الى هؤلاء الموقوف عليهم وانكره اذ كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه
 كالمودع اذ ادعى رد الوديعة وانكر المودع لكونه منكر ما عني وان كان مدعيا
 صورة والعبرة للمعنى وببراء المستاجر من الاجر وكذلك لو قال قبضت الاجرة
 وضاعت معنى او سرفت كان القول قوله مع يمينه لكونه امينا ولو زعمها الواقف
 وقال زرعتها بنفسى بيدى وقال اهل الوقف زرعتها لنا كان القول قوله
 ويكون الخائن له وان لم يشترط استغلاها لنفسه لكون البذر من قبله
 ولو سألوا القاضي ان يخرجها من يدك لزعمه اياها لنفسه لا يخرجها من يد
 بل يامر بزعمها للوقف فان اعتل بعدم البذر والمؤمن المحتاج اليها اذن له
 بالاستدانة على الوقف وصرف ما يستدينه في ثمن البذر وما لا يدمنه للزرع
 فان ادعى العجز بام القاضي اهل الوقف بذلك مع بقائها في يد الواقف فان قالوا
 انه اذا صار ذلك في يده يأخذ ويجحدنا ولكن نزرعها نحن لنا وترفع يده عنه
 لا يجيبهم الى ذلك لانه احق بالقيام عليه الا ان يكون غير موقوف فينبذ نخرجه
 من يده ويجعله في يده من يوثق به واذا صار الخارج ضمن ما نقصت الارض
 بزراعتها واذا زرعها ثم اصاب الزرع افة فقال زرعتها لم يصدق في ذلك وله
 ان يأخذ ما استدان لكلفها من غلة اخرى ولو اختلف هو واهل الوقف فيما اتفق
 كان القول قوله فيه لان اليه ولا ينها وكذا لو زرعها غيره وادعى انه زرعتها
 للوقف وصهد قد الواقف على ذلك لكونه وكيل عنه في زراعتها وكذلك لو اختلف
 متوليها مع اهل الوقف فقال زرعتها بنفسى وقالوا انما زرعتها لنا كان القول
 قوله في ذلك لكون البذر له وما حدث منه فهو لصاحبه فصبار كالواقف
 رجل وقف ضيعة له وكتب صكها واشهد الشهود على ما في الصك ثم قال اني وقت
 على ان يبيع فيه جابر الا ان الكاتب لم يكتب ذلك الشرط ولم اعلم بالذي كتب الكاتب
 قال الفقيه ابو بكر رحمه الله تعالى ان كان الواقف رجلا فصحيحا بحسن العربية
 فقرأ عليه الصك فاقر بجميع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقبل قوله وان
 كان اعجميا لا يفهم العربية ولم تشهد الشهود على تفسيره فالقول قول الواقف
 ان لم اعلم ما في الصك واشهد الشهود على ما في الصك من غير ان اعلم ما فيه وان
 قال الشهود فري عليه بالفارسية فاقر به واشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا
 لا يختص بالوقف بل يجري في البيع وسائر التصرفات ولو اتى القاضي رجل وقال اني

مطلب
 اذا ادعى
 المتولى
 دفع الغلة
 الى الموقوف
 عليهم او
 ضياعها
 يقبل منه

مطلب
 لا يخرج
 الارض من
 يد الواقف
 بزراعتها
 لنفسه
 ولكن ضمن
 النقصان

مطلب
 وقف ضيعة
 وكتبها
 صكها ثم
 قال وقت
 على ان يبيع
 جابر

كت اميناً من قبلك وفي يدي ضبعة كذا وهي وقف زيد بن عبد الله على جهة
 كذا فان ترجع في امرها الى ورثة زيد فان ذكر واجهة تخالف قوله عمل بقولهم
 وان قالوا هي وقف علينا وعلى اولادنا ثم من بعدنا على المساكن او على النسب
 بوقف وانما هي ميراث لنا عنه عمل بقولهم وقفنا وملكنا ولم ينسب المقي
 الوقف الى احد ونسبه ولكن ليس للنسب اليه ورثة فينفذ بعمل القاض
 بقول الامين ما لم يثبت عند خلافه ورجوع القاض الى قوله الورثة وبيان
 مقيد بما اذا قبض القاض الوقف على انه كان ملكا للرجل الذي يدعى المتنازع
 فيه انه وقفه واما اذا قبضه على نزاع وقع بينهم ولم يقبضه على انه كان
 ملكا الذي يدعون انه وقفه فانه لا ينظر الى قوله الورثة وانما يرجع فيه الى
 ما يوجد من رسمه في ديوان القاض الذي كان قبله ويعمل به هذا الحقل
 ما ذكره الخصماف ولومات وترك امين وفي يدها ضبعة بنزع انها
 وقف عليه من ابيه والابن الاخر يقول هي وقف علينا قال الفقيه ابو جعفر
 القول قول الذي يدعي انها وقف عليها لانها متصادقا انها كانت في يديها
 وقال غيره القول قول ذي اليد والاول اصح فالقول بعض اهل الوقف للقاضي ان
 هذا اصاب ما الاصاب به غنيا وطلبوا امتنانا بحلفه على ذلك لحلف بالله ما هو
 غني اليوم عن الدخول معهم في الوقف ولا يحلفه انه اصاب ما الاصاب به غنيا
 لاحتمال انه اصاب به ثم افتقر واذا مات القاض الميث للفقر والقرابة او عزل
 بكفيه اقامة بيعة عند القاض الثاني ان الاول اثبت فقره وقرابته من الوقف
 ولو تعارضت بيعة الفقر والغنى تقدم بيعة الغنى لانها مثبتة ولو طلب
 معلومه عن مدة ماضية وهو غني وقت الطلب وقال انما استغيت الان
 لا يعطى عما مضى ما لم تقيم بيعة على ما قال من حدوث الاستغنا وهذا استسكان
 وفي القياس شغلان يكون القول قوله استعاف وينبغي للقاضي ان يحاسب
 امناه على ما في ايديهم من اموال اليتامى ليعرف الخائن فيستبدل به وكذا القوام
 على الاوقاف ويقبل قولهم في مقدار ما حصل من الغلات الوصي والقيم فيه سواء
 والاصل فيه ان القول قول القابض في مقدار ما قبضه وقيمائهم من الاتفاق على
 اليتيم وعلى الضبعة ومؤنات الاراضي ادا بالقاض للخصاف ويقبل قول الوصي
 في المحمل دون القيم لان الوصي من قرض اليه الحفظ والتصرف والقيم من قرض
 اليه الحفظ دون التصرف وكثير من مشايخنا سوايدين القيم والوصي فيما اياه
 فيه من الاتفاق وقا لو اقبل قولها فيه وقاسوه على قيم المسجد او واحد من

مطالب
 اذا اجبر
 امين
 القاض
 المعزولة
 ان ما في
 يده من
 الارض
 وقف
 فلان حج
 في ذلك
 الورثة
 مطلب
 في امين
 في يد
 احدهما
 ضبعة
 بنزع
 وقف
 عليه
 بنزع
 عليها
 مطلب
 مطلب
 معلومه
 عما مضى
 وقال انما
 استغيت
 وقت
 الطلب
 مطلب
 في الفرق
 بين الوصي
 والقيم

مطلب
المأثم
القاضي
الوصي
يحلغه

مطلب
ادعى من له
ولاية ففر
الغلة
ضياها
او ثمرها
على الوقف
عليهم

مطلب
قال وقف
جميع حصتي
من هذه
الارض
او المذار
ولم يبين

مطلب اذا
برهن المأثم
انه وقف
قل البيع
بغير عاقل
ما اذا التزم
الشريكة
وقف

اذا اشترى المسيد ما لا بد منه كالخصر والحشيش والدهن واجر الخادم
ونحوه ولا يضمن للاذن دلالة ولا يعطل المسجد كذا هذا وبه يفتي في زماننا
وان اتهمه القاضي بحلغه وان كان امينا كالمودع يدعى له ذلك في الوديعة
او رد ما قيل انما يستحلغه اذا ادعى شيئا معلوما وقيل يحلف على كل حال
وان اخبروا انهم انفقوا على البتيم والضبيعة من ائزال الارض كذا ونحوه في
ايدينا كذا فان عرف بالامانة يقبل القاضي الاجمال ولا يحجره على التفسير
شيئا فشيئا وان كان متهما بحجره القاضي على التفسير شيئا فشيئا ولا يحجره
ولكن يحضره يومين او ثلاثة ايام ونحوه ويهدده ان لم يفسره فان فعل
التفسير ولا يكتفي في التفسير باليمين ولو عزله القاضي ونصب غيره
فقال الوصي للنصب حاسبني المعزول لا يقبله الابينة وفي وقف المأثم
اذا اجره الواقف او قيمه او وصي الواقف والقاضي واميته ثم قال قبضت
الغلة فضاعت وفرقة على الموقوف عليهم وانكروا فالقول له مع عيمته
قنية ولو قال انا واقفها يقبل قوله لانها في يده ولو قال انا واقف ابني بائ
ميت صح اقراره فان كان على ابيه دين ولا مال له سوا اعيان منها فادله
والباقي وقف خاينة وان شهدوا على الواقف باقراره بالوقف ولم يعرفوا
مقدار ماله من الارض او من الدار اجره القاضي بان يسمى ماله من ذلك فماسي
من شيء فالقول فيه قوله وبحكم عليه بوقفه لذلك فان قال ارضي صدقة
موقوفة على ان انا ابيعها واستبدل بها فباعها وفض الثمن فضاها في يده
قال لا ضمان عليه والقول قوله مع عيمته وقد بطل الوقف ذكر الخصاف
في وقفه قال وفتت جميع حصتي من هذه الارض او قال من هذه الدار ولم
يسم ذلك قال لا شخصين ان اجيز ذلك اذا كان الواقف ثابتا على الاقرار بالوقف
وان جحد الواقف الوقف فان جحدت بينة تشهد عليه بالوقف وبمقدار
حصته من الارض والدار وهو ذلك قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف على
ما صح عنده فيه وان الشهود على الواقف باقراره بالوقف ولم يعرفوا مقدار
ماله من الارض او من الدار اخذ القاضي بان يسمى ماله من ذلك فماسي فالقول
فيه قوله وبحكم عليه بوقفه كذلك فان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم
مقامه في ذلك فما اقر من ذلك لزمه انفق الوسائل برهن انه وقفه قبل البيع
يقبل وبطل البيع وليس للشري جسد البيع بثمنه ولو لا يبيعه فالقول للشري
وفيه لو برهن اشترى انه كان وقفا على كذا لا يقبل لانه ساع في نقض ما تم بد

ولا ندرى من خصم في دعوى الوقفة عن الوقف عليه ولو شهدا بأقراره ولم
يعرفا حقيقة لجره القاضي بأنه يسمى حقهته والقول قوله فيما سماه وكما
بوقفته ولو مات الواقف فوارثه يقوم مقامه فيما اقر به فصولين كل
اجر منزلا كان والده ووقفه على اولاده ابدامات اسلوا فاجر هذا الرجل
اجارة طويلة فانفق المستاجر في عمارة هذا بامر المؤجر قال محمد بن الفضل ان
يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المؤجر غاصبا وكان له على
المستاجر الاجر المستحق ويصدق به ولا رجوع للمستاجر مما انفق في العمارة
على ائدة لانه متطوع وان كان المؤجر متوليا كان على المستاجر المسكن ان يثقل
اجر المثل او اكثر ويرجع المستاجر على الوقف مما انفق في عمارة الوقف فصول
عمادي نقله ابن المؤيد وفي الناصحي اذا اجر الواقف واقفه او وصى الواقف
او القاضي او امينه ثم قال فضبت الغلة فضناعت او فرقها على الوقف عليهم
وانكروا فالقول له مع كميته نقلها ابن المؤيد عن العمدة اذا مات المولى والحياتة
تسليم الغلة اليه في حياته ولا يثبت له فانه يصدقون باليمين لا بكارهم
الضمان نقلها ابن المؤيد من شروط الظاهرية وصى او قيم ادعى انه انفق من مال
نفسه واراد الرجوع في مال الوقف واليقيم ليس له ذلك او يدعي دينه لنفسه
على اليقيم والوقف لا يصح تجرد الدعوى هذا الوادعي من مال نفسه فلو ادعى نفقة
المثل في تلك المدة صدق نقله ابن المؤيد عن جامع الفصولين قيم الوقف انفق
من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع ان شرطه والا فلا وكذا الوصى
في مال اليقيم لكن لو ادعى ذلك يكون القول قوله لسان الحكم سئل اولاما
العلامة شيخ الاسلام ابو السعود فنفذ الله بغفرانه واسكنه فراش جناة
في ان المدرس المولى هل ياخذ الوظيفة من يوم تقليد التدريس ومن يوم
بلاغ الخبر الى المعزول ولا يهما القول اذ اختلفا في يوم بلاغه فاجاب نور
الله تعالى مرقدا بان الاصل انه انما ياخذ الوظيفة في يوم شروعه في الدراسة
حالا ان المدرسة اذا كانت جديدة يحسب الايام المعرفة الى ترتيب المبادئ
الضرورية للدراسة وتلحق بايام الدراسة في استحقاق الوظيفة هذا وان
المدرس لا ينعزل الا بعد بلوغ الخبر والقول قوله الى هنا عبارة الشريعة جزاء
الله تعالى خيرا نقل من خط المولى المرحوم ابو الياس من مصطفى المفتي في عصره بالديار
العثمانية باسم التسليم وانحاء المسلم اليه بنوف وانكر رب السلم
ان يكون الزوف من ذراهه فالقول قول المسلم اليه مع عيتمنا لان يكون قبض

مطلب
في دعوى
الوصى او
القيم
انفق من
مال نفسه
ليرجع

مطلب
في استحقاق
المدرس
هل هو من
يوم التدريس
او من وقت
الخبر ول

مطلب اذا
حاز اليه
اليه روي
منه عسا
اسلمه راس
الالة قبل
معه الخ

رأس ماله وأقرانه قض حقه أو أقرانه استوفى رأس المال فيئذ لا يقبل قول
 المسلم إليه ولو أقر بعض الدراهم ثم ادعى أنه وجدها زوفاً قبل قوله وإن ادعى
 أنها مستوفى لا يقبل وإن قبض ولم يقر بشئ ثم ادعى أنها مستوفى قبل قوله ولو وجد
 بعض المقبوض ستوفى فقال ربنا سلم هي دراهم لكنهما تلك رأس المال ولي علمك
 ثلثا السلم وقال المسلم إليه هي نصف رأس المال وعلى نصف التسليم كان القول قول
 المسلم إليه وإن وجد بعض رأس المال زوفاً بعد الافتراق فدها ثم اختلفا
 في قدر المردود على هذا الوجه كان القول قول ربنا سلم كما لو اشترى حطة بثمنها
 بدراهم وقبضها ثم وجد بالحطة عيباً وأراد استرداد الثمن وإن اختلفا في
 قدر رأس المال وأوجسه أوصفته واختلفا في جنس السلم فيه أو قدره أو قسمه
 أو ذرعان ثوب السلم فانهما يتخالفان وإن اختلفا في مكان الإيفاء قال أبو ج
 رحمه الله تعالى القول قول المسلم إليه ولا يتخالفان وقال أصحابه يتخالفان
 قيل الخلاف على العكس والأول أصح ولو اختلفا في أصل الإجل فادعى أحدهما
 شرط الإجل والآخر ينكر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إيهما يدعى الإجل فالقول
 قوله والعقد صحيح وقال أصحابه أن كان السلم إليه يدعى الإجل وربنا سلم
 ينكر كان القول قول ربنا سلم والعقد فاسد وإن اتفقا على شرط الإجل
 واختلفا في قدره كان القول قول ربنا سلم مع يمينه واليمين بينة المسلم إليه
 ولو اتفقا على قدر الإجل واختلفا في مضيه كان القول قول المسلم إليه
 واليمين بينة أيضاً فأضحخان وإن في مضى الإجل في السلم فالقول المطلوب
 ثم يتمض وإن أقاموا البينة قبلت بينة المطلوب لأنها تثبت زيادة أجل من ياد
 الاختلاف في السلم من الوجهين نقله غانم البغدادى وفي المحط في المشتق في باب
 القرض لا يجوز في الحنطة أن تقرض وزناً فإن أخذ وأكله قبل أن يكمله
 فالقول قول المستقرض إن كذا كذا أقيمنا خلاصته وإذا جاء المسلم إليه
 ببعض الدراهم وزعم أنه وجدها زوفاً فالقول قوله والتخلف في بيت السلم
 إليه بين المسلم إليه وربنا سلم تسليم عند الثلاث خلافاً لمحمد والسلم في الآية
 وشيخ البطن جائز وزناً وافى الفاضل والطي أو يجوز السلم في الحنطة وزناً
 وبه يفتى العرف العام والحاجة إليه وعن محمد لا يجوز إقرض الحنطة وزناً فإذا
 أخذ وأكله قبل الكيل فالقول للمستقرض أنها كذا أقيمنا بزاً زير قال ومن سلم
 إلى رجل دراهم في حنطة فقال المسلم إليه شرطت لك رد يثا وقال رب
 السلم نشترط شيئاً فالقول قول المسلم إليه لأن ربنا سلم متعنت في إنكار

مطلب في
 اختلافها
 في جنس السلم
 من المسلم
 فيه أو رأس
 المال أو قدره
 أو صفتهما
 أو في أصل
 الإجل
 أو قدره

مطلب في السلم
 في الآية
 والشحن
 والحنطة
 وزناً أو
 دعوى
 المسلم إليه
 الرادى أو النكاح
 ربنا سلم
 إذا جاء

الصحة لان المسلم فيه يربو على رأس المال في العادة وفي عكسه ولو اوجب
 ان يكون القول لرب المسلم عند ابي حنيفة رحمه الله لانه يدعي الصحة وان كانت
 صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم اليه لانه منكر وان انكر الصحة ومنكر
 من بعد ان شاء الله تعالى ولو قال المسلم اليه لم يكن له اجل وقال رب السلم بل
 كان له اجل فالقول قول رب السلم لان المسلم اليه متعنت في انكاره وحالة
 وهو الاجل والفساد بعد الاجل غير متيقن لمكان الاجتهاد فلا يوجب النفع
 في رد رأس المال بخلاف عدم الوصف وفي عكسه القول لرب السلم عندهما لانه
 ينكر حقا عليه ويكون القول قوله وان انكر الصحة كرب المال اذا قل المضارب
 شرطت لك نصف الربح الا زيادة عشرة وقال المضارب لا بل شرطت لي اربعة
 الربح فالقول لرب المال لانه ينكر استحقا في الربح وان انكر الصحة وعنده ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى القول للمسلم اليه لانه يدعي الصحة وقد انفقا على عقد واحد
 فكانا متيقنين على الصحة ظاهرا بخلاف مسألة المضاربة لانه ليس يلزم
 فلم يعتبر الاختلاف فيه فبقى مجرد دعوى استحقا في الربح اما السلم فلان
 ضهار الأصل ان خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان
 خرج خصومة ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدعي الصحة عنده
 وعندهما المنكر وان انكر الصحة هداية القول لمدعي الرذاعة والاجل اى ان
 اختلف عاقد السلم في شرط الرذاعة والاجل فالقول لمدعيها اما الرذاعة فان
 بقول المسلم اليه شرط الرذاعة وقال رب السلم لم نشتر شيئا لم يكن العقد
 فاسدا فالقول للمسلم اليه لان رب السلم متعنت في انكاره الصحة لان المسلم
 فيه زائد على رأس المال عادة ولو ادعى رب السلم شرط الرذاعة وقال للمسلم
 اليه لم نشتر شيئا فالقول لرب السلم لانه يدعي الصحة ويلجأه فالقول لمدعي
 الصحة عنده ولانكر عندها واما الاجل فادعيها ارعاه فالقول له عنده
 لانه يدعي الصحة ولانكر عندها درر وغرب البيع لا يبطل بموت البائع الا في
 الاستصناع فيبطل بموت الصانع اذ اختلفا في اصل التأجيل فالقول لنا
 فيه الا في السلم فان اختلفا في مقداره فالأحكام الا في السلم من الاشباه
 والنظائر **باب البيوع** رجل باع الف من من القطن ثم ادعى
 البائع انه باع القطن ولم يكن في ملكه يوم البيع فظن او قال انفتحت القطن
 الذي كان في ملكي يوم البيع وعند البائع يوم الخصومة الف من يقول لصحته
 بعد البيع في المشتري انه يقبل قول البائع مع ثبوت ثبوت منه هذا القطن اذ اختلف

مطلب في
 اختلافها
 في وجود
 الاجل

مطلب
 في اصل
 ما مع
 يكون
 القول له
 ومن له
 يكون
 هذا
 المسائل

مطلب اذا
 ادعى البائع
 ان البيع
 يكون
 ملكه وقت
 البيع وان
 الموجود
 اصحاب بعد
 البيع يقبل منه

المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والآخر يدعى الفساد بشرط فاسد أو لجل فاسد
 كان القول قول مدعى الصحة والبينة بينة مدعى الفساد باتفاق الروايات وإن كان
 مدعى الفساد يدعى الفساد لمعنى في حمله العقد بأن ادعى أنه اشتراه بالف
 درهم ورطل من خرو والآخر يدعى البيع بالف درهم فيه رواية عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبينة بينة
 الآخر كما في الوجه الأول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد ولو ادعى عبدا في يد
 رجل أنه اشتراه منه بالف درهم وقال البائع بعثك بالف درهم وشرط أن لا
 تبيع ولا تبا وادعى المشتري ذلك وأنكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط
 الفاسد والبينة بينة الآخر وكذا لو كان مكان الشرط الفاسد شرط النحر
 والخنزير أو الشئ الذي لا يحل مع الالف وإن اختلفا في أصل الثمن فقال البائع
 بعثك عبدي هذا بعبدك هذا وقال المشتري اشتريته بالف درهم ورطل
 من خمر نخل أو زادا فإن قامت لهما بينة يؤخذ ببينة البائع والأصل في هذا
 أنه إذا اختلف الثمن وانفقت بينة البائع والمشتري على ثمن واحد وزاد أحده
 البينتين على ذلك ما يفسد البيع فالقول قول من ينكر الفساد والبينة بينة
 البائع وإن كان الثمن من صنفين مختلفين وأحدهما يفسد البيع فالبينة بينة البائع
 إذا كان هو يدعى الصحة وإن ادعى أحدهما بيع الوفاء والآخر بيعا بائنا فالقول قول
 من يدعى البيع البات والبينة بينة الوفاء لأن بيع الوفاء إما يعتبر رهنا كما قال البعض
 أو بيعا فاسدا كما قال بعضهم فإن اعتبر بيعا فاسدا كان القول قول من يدعى الصحة
 وإن اعتبر رهنا كانت البينة بينة البيع إلا أن في الرهن والبيع إذا ادعى أحدهما
 البيع والآخر الرهن كان القول قول من ينكر البيع إن اختلف العاقدان فادعى البائع أن البيع
 كان بشرط الخيار للبائع والآخر يدعى أن البيع كان بائنا في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى القول قول من ينكر الخيار وعنه في رواية أنه إن كان البائع يدعى البيع
 بشرط الخيار لنفسه كان القول قوله وعند محمد رحمه الله تعالى القول قول من يدعى
 الخيار والبينة بينة الآخر وإن كان المشتري يدعى الخيار لنفسه والبائع يدعى
 البتات كان القول قول البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الروايتين جميعا
 وإن ادعى أحدهما البيع عن طوع والآخر عن إكراه اختلفوا فيه والصحيح أن القول قول
 من يدعى الطوع كما في الصحة والفساد وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح
 ولا قرار كان القول قول من يدعى الطوع والبينة بينة الآخر في الصحيحين
 وقال بعضهم بينة الطوع أولى وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تلخيعة

مطلب
 يدعى الثمن
 بكنا
 ووافقه
 البائع
 وادعى
 بشرط
 فاسد

مطلب
 في دعوى
 أحدهما
 كون البيع
 بائنا والآخر
 كونه وفاء
 وفي حقيقة
 بيع الوفاء
 وفي اختلافهما
 في اشتراط
 الخيار

مطلب
 في دعوى
 أحدهما
 البيع عن
 إكراه أو
 تلخيعة والآخر

والآخر ينكر الطينة لا يقبل قول من يدعي الطينة الابدية ويستخلف الآخر رجل
 باع عبدا من رجل وقصاد قال على انه كان ابقا فقال البائع بعته في اباقة وقال
 المشتري بعته بعد ما اخذته كان القول قول مدعي الصحة لهما يدعي الصحة وكذا
 لو اشترى خلا ثم ادعى انه اشتراه بعد ما صار خلا وقال البائع لا بل بعته حين كان
 خمر اكان القول قول مدعي الصحة وان اقاما البيعة كانت الشهادة على بيع العبد
 بعد الاحد وعلى بيع الخمر بعد ما صار خلا اولى رجل غصب عبدا وباعه من رجل
 فاجاز المقتضى منه بيع الغاصب ولا يعلم ما حال الغصب قال محمد رحمه الله تعالى
 يجوز البيع حتى يعلم انه كان هالكا وهو قول ابي يوسف الاول رحمه الله ثم رجع
 وقال البيع فاسد حتى يعلم ان العبد قائم فان قال المشتري كان العبد ميتا يوم
 الاجازة وقال البائع كان حيا وقت الاجازة كان القول قول البائع رجل باع
 جارية على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم اعتقها او دبرها او كاتبها او وجعها وسلم او
 وسلم او لم يكن كان ذلك نقضا للبيع علم الآخر بذلك او لم يعلم ولو كان الخيار للمشتري
 ففعل شيئا من ذلك كان ذلك امضاء للبيع وكذا في خيار الرقبة والعيب ولو قال
 المشتري قبلتها بغير شهود كان القول قوله رجل اشترى جارية على انه بالخيار ثلاثة
 ايام ثم جاء بخياره وقال لى التي قبضتها واكثر البائع كان القول قول المشتري
 وللبائع ان يملك الجارية ويطأها لان المشتري حين ردها على البائع قد ملك
 الجارية منه وللبائع ان يرضى بهذا التمليك رجل اشترى ثوبا على انه بالخيار يوما
 وقبضه ثم جله برده بالخيار وفيه عيب فقال البائع ليس هذا الذي قال للمشتري
 لا بل هو لثوبك قال ابو حنيفة وابو يوسف فرجها الله تعالى القول قول المشتري والبيعة
 للبائع وكذا اذا لم يكن في البيع خيار شرط واراد ان يرده بخيار الرقبة وان كان يرد
 الرده بالعيب فالقول فيه قول البائع وان كانت الحنطة او الشعير في الجولين
 او الزعفران في السلين والذمن في الزقين يختلف فيه المشايخ قال مشايخ بلزهم
 الله تعالى ما كان في وعائين فهو بمنزلة شيئين مختلفين وقال مشايخ الفراء
 كشيء واحد وهكذا ذكر في عامة الروايات وهو ان الصبي ان رويته احدهما تكون
 كرويتهما جميعا وانفقوا على انها كشيء واحد في حكم العيب حتى لو وجد في احد
 الوعائين عيبا ان كان قبل القبض تمسكها او يردها وان كان بعد القبض يرد
 المبيع خاصة كالوجود بلحد الثوبين عيبا بعد القبض لان خيار الرقبة يمنع علم
 الصنفه فكان الكمال فيه بعد القبض كالحال قبله لما خار العيب لا يمنع علم
 الصنفه هذا كله اذا كان غير المرئي على صفة المرئي فان لم يكن يتي خيار الرقبة فان

مطلب
 في اجازة
 بيع الغاصب
 من غير ان
 يعلم حال
 المقتضى

مطلب
 اراد رد
 المبيع بخيار
 او عيب
 وانكر البائع
 كونه المبيع

مطلب
 في الجنس
 الواجب
 ان اكان
 وعائين
 ورائي
 المشتري
 احدهما
 واراد
 الرد

قال المشتري لم اجد الباقي على تلك الصفة فقال البائع لا بل هو على تلك الصفة كان القول قول
 البائع والمينة للمشتري وان كان المبيع من العدييات المتفاوتة كما لو كان زمان وغير ذلك ما لم
 ير لكل لا يطل خياره فاصحان رجل رأى شيئا ثم اشتراه بعد زمان فقد قال قد
 وجدته متغيرا لا يضمنه لا يصدق وقال لشمس الأئمة المحضى رحمه الله ان كان الشراء
 بعد زمان لا يتغير في ذلك الزمان غالبا لا يصدق ويكون القول قول البائع وان
 اشتراه بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء في ذلك الزمان غالبا كان القول قول المشتري
 كما لو رأى جارية ثم اشتراها بعد عشر سنين او عشرين سنة وقال تغيرت كان القول قوله
 وعليه الفتوى اذ اختلف المتعاقدان في الزمنية فقال البائع بعثتك ما رأيت وقال المشتري
 لم اراه كان القول قول المشتري مع يمينه وكذا لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا
 ما بعثتك وقال هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب اذ اراد المشتري
 ان يرد المبيع بعينه بحث مثله عند المشتري فانكر البائع ان يكون العيب عنده كان
 القول قول البائع ولو اشترى جارية على انها بكر ثم قال هي ثيب فان القاضي يربها
 النساء فان قل هو بكر كان القول قول البائع ولا يمين عليه وان قل هو ثيب كان القول
 قول البائع مع يمينه ولو اشترى جارية وفيها عيب ثم ادعى ان لها زوجا واراد ان يرد ما
 فقال البائع كان لها زوج عندي ثم ابانها او ما عنيها قبل البيع كان القول قول البائع فلا
 يرد عليه ولو اقام المشتري المينة على قيام النكاح في الحال لا تقبل مينة ولو اقام المينة
 على اقرار البائع بذلك قبلت بمينته ولو قال البائع كان زوجها عندي فلا ناباها قبل
 البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البائع فان حضر لمقرله بالنكاح وانكر الطلاق
 كان للمشتري ان يرد ما ولو قال البائع كان لها زوج عندي يوم البيع فابانها او مات
 عنها قبل القبض او بعده والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري ان يرد لها ما ولو كان
 لها زوج عند المشتري فقال البائع كان زوجها عندي فبين هذا الرجل ابانها او مات
 عنها قبل البيع كان القول قول البائع رجل اشترى دابة فوجد بها عيبا وكما فقال
 البائع ركبتهما في حوائج فلم يبق لك حق الزدوق للمشتري لا بل ركبتهما لا رد ما عنيك
 كان القول قول المشتري رجل اشترى ثوبا فاره البائع فيه خرقا فقال للمشتري فقد
 ابرأتك من هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد ان يقبض الثوب من البائع فأن
 الخرق فقال المشتري ليس هذا مثل ما ابرأتك منه كان ذلك شيئا وهذا ذراع كان القول
 في ذلك قول المشتري وكذلك في زيادة بياض العين وكلما لو ابراه من كل عيب بها او ابراه
 عن عيوبها ثم قال المشتري هذا حدث بعد الابراء وكذلك لو قال ابرأتك عن هذا البصر ثم قال
 هذا غير ذلك حدث بعد الابراء ولو قال قد ابرأتك عن البصر او عن العيوب او قال لم يبرأ

مطلب
 رأى شيئا
 ثم اشتراه
 وادعى
 تغيره

مطلب
 اشترى
 جارية
 على انها
 بكر ثم
 ادعى انها
 ثيب
 او اشترى
 ثم ادعى
 ان لها
 زوجا

مطلب
 اشترى
 دابة
 فوجد بها
 عيبا
 وكما فقال
 ابرأتك من
 هذا الخرق
 ثم جاء
 المشتري
 بعد ذلك
 يريد ان
 يقبض
 الثوب
 من
 البائع
 فأن
 الخرق
 فقال
 المشتري
 ليس
 هذا
 مثل
 ما
 ابرأتك
 منه
 كان
 ذلك
 شيئا
 وهذا
 ذراع
 كان
 القول
 في
 ذلك
 قول
 المشتري
 وكذلك
 في
 زيادة
 بياض
 العين
 وكلما
 لو
 ابراه
 من
 كل
 عيب
 بها
 او
 ابراه
 عن
 عيوبها
 ثم
 قال
 المشتري
 هذا
 حدث
 بعد
 الابراء
 وكذلك
 لو
 قال
 ابرأتك
 عن
 هذا
 البصر
 ثم
 قال
 هذا
 غير
 ذلك
 حدث
 بعد
 الابراء
 ولو
 قال
 قد
 ابرأتك
 عن
 البصر
 او
 عن
 العيوب
 او
 قال
 لم
 يبرأ

أوة لمن كعب ولم يقل بما فيه ذراة عن كل عيب فإذا اراد المشتري بعد ذلك
 عيباً فقال ما كان هذا العيب بها يوم اشتريتها فقال البائع كان هذا العيب
 بها يوم اشتريتها ما كان القول قول البائع إلا أن يقيم المشتري البينة على ذلك
 ويكون له حق الرد في قول محمد لأن عيبه إذا قال المشتري أبرأك عن العيب
 أو قال البائع أنا برء من العيب لا يدخل فيه العيب الذي يحدث عند البائع إلا في
 ظاهر مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فإنه يدخل فيه العيب
 الموجود وقت العقد والذي يحدث قبل التسليم فيصح البراءة عن الكل رجل اشترى
 خلاصاً فخلية وجعله المشتري في جرة وجعلها إلى بيته فوجد فيها قارة ميتة فقال
 البائع للمشتري كانت القارة في جرتك وقال المشتري لا بل كانت في خابيتك
 كان القول قول البائع لأن المشتري يدعي عليه حق الرد وهو يترك ولو اشترى
 دهنًا في إناء ثم قبضه بأو أمر لإناء كان مشدوداً ففتحها فوجد فيها قارة ميتة
 وانكر البائع أن يكون ذلك عنده كان القول قول البائع لما قلنا رجل اشترى عبداً
 وقبضه ثم جاء به وروى عنه أنه مخلوق الحية وانكر البائع ذلك كان القول قول البائع
 لأنه متكرر للعيب فإن أقام المشتري البينة أنه مخلوق الحية اليوم فإن لم يكن إذا
 على البيع وقت يتوهم فيه خروجه الحية عند المشتري لا يبرده ما لم يقيم البينة أنه
 كان مخلوق الحية عند البائع أو يستخلف البائع في كل المشتري رجل اشترى
 جارية وقبضها فأعطاها من غيره ثم باعها الثاني من الثالث ثم ادعت الجارية أنها
 حرة فبذلها الثالث على رأسها يقولها وقبل البائع الثاني منه ثم الثاني ردّها على
 الأول فلم يقل الأولى لأن كانت الجارية ادعت الحق كان الأول أن لا يقبل لأن الحق
 لا يثبت بقول الجارية وإن كانت الجارية ادعت أنها حرة الأصل فإن كانت الجارية
 حرة بيعت وسلمت انقادت لذلك فهو معتز لقد عوى العتق لأنها لما انقادت إلى البيع
 والتسليم فقد اقرت بالرق وإن لم تكن انقادت ثم ادعت أنها حرة الأصل لا يمكن للبائع
 الأول أن لا يقبل لأن القول في حرية الأصل قولها فإذا استحققت نفسها بما عوى
 حجة على الكل لم يكن للبائع الأول أن لا يقبل وقال بعضهم إذا بيعت الجارية ثم
 ادعت أنها حرة الأصل لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع لأن الحرية لا تثبت بقولها
 وكل من اشترى جارية كان الاحتياط أن يتزوجها حتى تحل له أما بالمتكاح أو عكاز
 البعير والصحيح أن لا المرسوق منها ما يكون أقرار بالرق كان القول قولها في عوى
 الحرية والمشتري أن يرجع على البائع بالثمن يقولها ذكره في المتفق رجل اشترى
 جارية والجارية لم تكن عند البائع فقبضها المشتري ولم تقر بالرق ثم باعها

مطلب
 اشتريتها
 في خاصة
 وجميعه
 في جرة
 فوجد
 فيها قارة
 ميتة فقال
 البائع
 كانت
 في خابيتك
 كان القول
 قول البائع
 لأن المشتري
 يدعي عليه
 حق الرد
 وهو يترك
 ولو اشترى
 دهنًا في إناء
 ثم قبضه
 بأمر لإناء
 كان مشدوداً
 ففتحها
 فوجد فيها
 قارة ميتة
 وانكر البائع
 أن يكون ذلك
 عنده كان
 القول قول
 البائع لما
 قلنا رجل
 اشترى عبداً
 وقبضه ثم
 جاء به وروى
 عنه أنه
 مخلوق الحية
 وانكر البائع
 ذلك كان
 القول قول
 البائع لأنه
 متكرر للعيب
 فإن أقام
 المشتري
 البينة أنه
 مخلوق الحية
 اليوم فإن
 لم يكن إذا
 على البيع
 وقت يتوهم
 فيه خروجه
 الحية عند
 المشتري لا
 يبرده ما لم
 يقيم البينة
 أنه كان
 مخلوق الحية
 عند البائع
 أو يستخلف
 البائع في كل
 المشتري رجل
 اشترى جارية
 وقبضها
 فأعطاها من
 غيره ثم
 باعها الثاني
 من الثالث
 ثم ادعت
 الجارية أنها
 حرة فبذلها
 الثالث على
 رأسها يقولها
 وقبل البائع
 الثاني منه
 ثم الثاني
 ردّها على الأول
 فلم يقل الأولى
 لأن كانت
 الجارية ادعت
 الحق كان الأول
 أن لا يقبل لأن
 الحق لا يثبت
 بقول الجارية
 وإن كانت
 الجارية ادعت
 أنها حرة الأصل
 فإن كانت
 الجارية حرة
 بيعت وسلمت
 انقادت لذلك
 فهو معتز
 لقد عوى العتق
 لأنها لما
 انقادت إلى
 البيع والتسليم
 فقد اقرت
 بالرق وإن لم
 تكن انقادت
 ثم ادعت أنها
 حرة الأصل لا
 يمكن للبائع
 الأول أن لا
 يقبل لأن القول
 في حرية الأصل
 قولها فإذا
 استحققت
 نفسها بما عوى
 حجة على الكل
 لم يكن للبائع
 الأول أن لا
 يقبل وقال
 بعضهم إذا
 بيعت الجارية
 ثم ادعت أنها
 حرة الأصل لم
 يكن للمشتري
 أن يرجع على
 البائع لأن
 الحرية لا تثبت
 بقولها وكل
 من اشترى
 جارية كان
 الاحتياط أن
 يتزوجها حتى
 تحل له أما
 بالمتكاح أو
 عكاز البعير
 والصحيح أن
 لا المرسوق
 منها ما يكون
 أقرار بالرق
 كان القول
 قولها في عوى
 الحرية والمشتري
 أن يرجع على
 البائع بالثمن
 يقولها ذكره
 في المتفق رجل
 اشترى جارية
 والجارية لم
 تكن عند
 البائع فقبضها
 المشتري ولم
 تقر بالرق
 ثم باعها

المشتري من آخر والجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقضها المشتري
 الثاني ثم قالت الجارية انا حرة فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على
 بعض بالثمن مستأجر حانوت باع دار حانوت في يد وسمى الكر دار وقض الثمن
 ثم جاء صاحب الحانوت وزعم ان الكر دار له وحال بين المشتري والمبيع قال
 الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الكر دار من الالات التي يحتاج
 المستأجر اليها في صناعته وتجارته كان القول فيه قول البائع وهو المستأجر
 ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكر دار من الالات عمل المستأجر
 لكنه شئ لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك كان القول قول
 المستأجر بان كان علوا على سفل الحانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستأجر وان
 كان البنا شئ لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك كالبنا المتصل
 بالحانوت لا في الحانوت كان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول
 صاحب الحانوت والثابت بقول من يكون القول فيه قوله كالثابت بالبينة رجل
 اشترى دارا فجارجل واستحق العرصه وفيها بناء فقال المشتري للبائع اشتريت
 منك العرصه ثم بنيت البناء ولي حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرور
 وقال البائع لا بل بعيتك العرصه والبناء جميعا فليس لك ان ترجع على بقيمة البناء
 كان القول فيه قول البائع لانه منكر حق الرجوع رجل استولى بجارية كانت له ثم
 استحققت فقال المستولى اشتريتها من فلان بكذا وصدقه فلان وكذا المستحق
 كان القول قول المستحق لان المشتري يدعي عليه حرية الولد بحكم الغرور وهو ينكر
 فيكون القول قوله ولو انكر ذلك وصدقه المستحق كان الولد حرا بقيمة ولا
 يرجع لهما على البائع بشئ اشترى دارا واختلفا في باب الدار فقال البائع هو
 وقال المشتري لا بل هو لي فان كان الباب مركبا متصلا بالبناء كان القول قول
 المشتري سواء كانت الدار في يد البائع او في يد المشتري لانها كان مركبا يكون من جملة
 الدار وان لم يكن الباب مركبا وكان مغلوقا فان كانت الدار في يد البائع كان القول
 قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري لان الباب اذا لم يكن مركبا
 يكون بمنزلة المتاع الموضوع في الدار ولا يكون من جملة الدار فيكون القول فيه
 قول صاحب الدار من رجل باع دارا بجميع حقوقها والدار في سكة نافذة وباب
 هذه الدار في القديم كان في سكة غير نافذة الا ان صاحب الدار قد سد باب
 القديم فاراد المشتري ان يفتح باب القديم ومنعه جيران السكة عن ذلك ذكر محمد
 رحمه الله تعالى في النوادر فقال ان اقر احد تلك السكة بباب القديم كان له ان يفتح

مطلب
 اذا اختلف
 المستأجر
 مع مالك
 في الكر دار
 ففيه
 تفصيل

مطلب
 استولى
 جارية ثم
 استحققت
 فقال
 اشتريتها
 من فلان
 وكذا به
 المستحق

مطلب
 اشترى
 دارا وبها
 باب قديم
 فسد ذلك
 في سكة غير
 نافذة فاراد
 فتحه فنه
 أهل الدار

بابا في هذه السكة وان شاء يفتح بابين او اكثر وان جحد اصحاب السكة كان
القول قول اصحاب السكة مع ايمانهم اذ لم يكن له بيعة على ذلك فان نكلوا واصلوا
مقرين فينت له الطريق وان حلف واحد من اهل تلك السكة ليس له ان يفتح
بابا في السكة وسقط اليمين عن الباقيين وان نكل واحدا كان له ان يحلف
الثاني فان نكل الثاني كان له ان يحلف الثالث وهكذا اذا نكل الكل غير واحد
منهم ليس له ان يفتح بابا للحق هذا الواحد وان كانت السكة واسعة فاقربهم
بحق المدعى جميع انصبأوهم في ناحية ويجعل لهذا المدعى طريقا في ذلك الجانب
رجل باع ثلثي كرمه من رجل على ان لا يكون له الطريق في الثلث الباقي وكتب في
الصك وطريقه الذي هي له قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي رحمه الله تعالى
ان اتفق المتبايعان على انهما شرطا في البيع ان لا يكون له طريق في هذا الثلث كان
كذلك وان اترك البايع الطريق كان القول قول المشتري ولما ان يرضيه رجلا امر
غيره ببيع ارض فيها اشجار فباع الوكيل الارض باشجارها فقال الموكل وامره
ببيع الاشجار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القول قول
الموكل فيها امر والمشتري ياخذ الارض حصتها من الثمن ان شاء وكذا لو كان
مكان الاشجار بناء فاصيحان رجل له مشجرة جعل على بعض اشجارها علامة فلم
المشجرة الا الاشجار التي عليها العلامة فقطع المشتري الاشجار فادعى البايع
على المشتري انه قطع بعض الاشجار التي لم تدخل في البيع وافسد اغصنان بعضها
وانكر المشتري ذلك وقال لم اقطع شيئا من اشجارك ولم اكن متعلما في فساد
الاغصنان قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى القول قول المشتري في انكار
قطع الاشجار التي لم تدخل في البيع وفي نقصها ان لاغصنان ينظر الى نقصها في الشجر
ان كان مما لا يمكن الاحتراز عن ذلك فلا ضمان عليه ويكون ما ذواته بذلك دلالة
رجل اشترى التمار على رؤس الاشجار فترها حتى اخرجت ثمرة اخرى قبل التخلية
ولا يمكن التمييز بينهما ففسد العقد وان كان ذلك بعد التخلية لا يفسد وتكون
الثمرة بين البايع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري رجل اشترى ثمر
فقال للبايع سقمها الى منزلك حتى اجي خلقتك الى منزلك واسوقها الى منزلي
فماتت البقرة في بيت البايع فانهما ملك على البايع فان ادعى البايع تسليم البقرة
كان القول قول المشتري مع يمينه لو اشترى جارية على ان يبيعها ثلثة ايام
وقبض الجارية ثم ان المشتري رد على البايع في ايام الجارية لغيره وقبض
التي اشترتها او قبضتها كان القول قوله لانه انكر قبض غيرها فان رضى البايع

مطلب
باع الوكيل
بالسكة
مع الحق
والموكل
يقول بامره
ببيع الاشجار

مطلب
اشترى
الثمار على
رؤس
الاشجار
فترها
حتى اخرجت
ثمرة اخرى

بهاحل للبائع ان يطاها لان المشتري لما رد عليه غيره ما اشترى قد خفي بملاك
 البائع الثانية بالاولى واذا رضى البائع بذلك تم البيع بينهما بالتعاطى وكذا
 القضاة اذا رد على صاحب الثوب ثوبا غير ثوبه ورضى به صاحب الثوب وكذا
 الاسكاف وغيرهما رجل اشترى عبدا ثم ادعى انه باعه من البائع باقل مما اشتراه
 قبل نقد الثمن وفسد البيع وادعى البائع انه اقاله البيع كان القول قول المشتري
 في انكار الاقالة مع عيئنه ولو كان البائع يدعى انه اشتراه من المشتري باقل
 مما باعه والمشتري يدعى الاقالة يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه
 رجل اشترى جارية وباعها من غيره فقد اولتها الايدي فادعت عند المشتري
 الرابع انها حرة فردها الرابع على الثالث بقولها والثالث على الثاني والى البائع
 الاول ان يقبلها قالوا ان كانت الحارثة ادعت العتق فله ان لا يقبل الحارثة
 بقولها وان كانت ادعت انها حرة الاصل وقد انقادت للبيع والتسليم بان
 بيعت وسلمت الى المشتري وهى ساكنة فللبائع ايضا ان لا يقبلها لان ايقادها
 على هذا الوجه عملة الاقرار بالرق والوقت بالرقم ادعت العتق لا يقبل قولها الا
 ببينة وان اذكرت البيع والتسليم للبائع الاقوال ان لا يقبل لانها اذ لم تقرب اليه
 كان القول قولها فى الحرية وكان للمشتري ان لا يرجع على البائع بالثمن كما لو ثبت الحرية
 بالبينة وقال بعضهم اذا ادعت الحرية لم يكن له ان يردّها على البائع بقولها
 ولكن ينبغي ان يتروجها احتياطا حتى يحل له وطئها امام ملك اليمين ان كانت
 امة او يملك النكاح ان كانت حرة وكذلك كل من اشترى جارية ينبغي له ان يتروجها
 احتياطا مستأجرا حانوت يدعى انه له فباع الكر دار من رجل وسلم الكر دار
 وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وادعى ان الكر دار له ولم يكن للمستأجر وجال
 بين المبيع وبين المشتري قالوا ان كان الكر دار من الالات التى يحتاج المستأجر
 اليها فى صناعته وتجارته لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن ويكون
 القول فى ذلك قول المستأجر وان كان الكر دار بناء بان كان علوا على سفلى
 الحانوت وكان ذلك فى يد المستأجر كان القول فيه ايضا قول المستأجر فلا يرجع
 المشتري على البائع بالثمن لعدم استحقاق المبيع وان كان البيع بنا متصلا ببند
 الحانوت كان القول فيه قول صاحب الحانوت لان ما يكون متصلا ببند الحانوت
 لا يكون حاد ثافا لا يكون القول فيه قول المستأجر واذا جعل فى ذلك القول قول
 صاحب الحانوت صهار مبيعا مستحقا فيرجع المشتري بالثمن على البائع رجل باع
 عقارا الوضعة لولد الصغير كشل القيمة او بغير ميسر قالوا ان كان الاب محجورا

مطلب
 اشترى
 عبدا
 ادعى انه
 باعه من
 البائع
 مستأجرا
 اشترى
 قبل نقد
 الثمن

مطلب
 اقرب
 بالرقم
 ادعت
 العتق

مطلب باع
 مستأجر
 الحانوت
 الكر دار
 على انه له
 وانكر
 ذلك
 الموجر

مطلب باع
 الإقطاع
 ابنه يغيب
 يسير وفي
 دعواه وصيغ
 الثمن

عند الناس مستورا كما ينبغي ولا يكون للولد ان يبطل ذلك البيع بعد البلوغ
 لكن يطلب الثمن من والده فان قال لا يضمن الثمن وانفقت عليك
 وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله وان كان الاب فاسد البيع
 وللان ان ينقض بيعه اذا بلغ الا ان يكون البيع خيرا للصغير لان الاب اذا
 كان محجورا او مستورا كان الظاهر منه مباحرة البيع على وجه الخبر يتجلا
 ما اذا كان فاسدا رجل امر غيره بان يبيع ارضا بدون اشجارها التي فيها
 فباع الوكيل الارض باسجارها فالقول فيه قول المالك انه لم يامر ببيع الاشجار
 وللمشتري الخيار ان شاء اخذ الارض بحصتها من الثمن وان شاء ترك والبائع
 بمنزلة الشحرجل دفع الى رجل شيئا لبيعهه ويدفع الثمن الى زيد فجاءه
 المال وطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع الى البائع الثمن وقال البائع
 بعت وقد
 اليه الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان البائع
 باثنا بغير لجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان باثنا باجر فكذلك قول
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه لان الثمن بدل البيع كان امانة
 عند البائع عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده الاجر لم يشترط امانة
 الثمن فلا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه امرأة اشترت من رجل
 شيئا شرا خلتا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة
 وليس على الثمن وقال البائع بل بعتك منك ولي عليك الثمن كان القول قول المرأة
 في ذلك والبيعة للبائع ومن جملة البيوع من غير المالك بيع الفضولي وقدم
 ذلك في صدر الكتاب رجل امر غيره ببيع ارض فيها اشجارا وبناء فباع المأمور
 الارض ببنائها واشجارها ثم اختلفا فقال الموكل نهيمته عند التوكيل عن بيع
 الاشجار والبناء كان القول قوله لانه اكر التوكيل ببيع الاشجار والبناء وبان
 المشتري الارض بحصتها من الثمن ان شاء ولا يفسد البيع ومسائل الوكالة بخي
 في بابها ان شاء الله تعالى قاضحان في باب السلم والكل من فتاوى قاضحان
 وفي مجموع النوازل رجل قال لآخر ان الناس يشترون كرمك هذا بالدرهم
 فقال بعت منك بالدرهم وقال اشتريته صح ان لم يكن على طريق الهزل
 وان اختلفا في الهزل والجد القول قول من يدعي الهزل وان اعطاه شيئا من الثمن
 لا يسمع دعوى الهزل وفي مجموع النوازل لو سمع اهل المجلس وهو يقول ما سمعت
 وليس في اذنه وقر يصد في في القضاء وفي شرح القدوري وشرح الطحاوي
 والايضاح بيع الثمار بعد الوجود والظاهر وجاز ان لم يشترط الترك وان لم يبد

مطلب
 امر ببيعه
 ودفع ثمنه
 الى زيد
 فجاءه الامر
 يطلب ثمنه
 من زيد
 فادعى
 زيدا ان
 البائع لم
 يدفع له
 وادعى
 البائع
 الدفع

مطلب
 في اختلافها
 في الحد
 والهزل

مطلب
 في بيع
 الثمار

صلاحيها ولم يصبر منتقدا به هو الصحيح والحيلة حتى يجوز عند الكل ان يبيعه
 مع الشجر وفي التجريد بيع الثمرة والزرع اذا كانت موجودة جائزا وان كان قبل
 بدو الصلاوح اذ لم يشترط الترك فشر بدو الصلاوح بكونه منتقدا به ولو
 شرط في العقد تركها فالعقد فاسد ولو تناهى عظمها فاشترى بشرط الترك
 فالبيع فاسد عندهما وقال محمد يجوز استحسانا ولو اشترى مطلقا وتركه فان لم
 يتناهى عظمها والترك باذن البائع جاز وطالب له الفضل وان كان بغير اذنه تصدق
 بما زاد من ذاته وان تناهى عظمها لم يتصدق بشيء ولو اخرجت الشجرة في مدة الترك
 ثمرة اخرى فهي للبائع فان حلله البائع جاز فان اختلط الحادث بالموجود حتى لا يميز
 ان كان قبل التحلية فسد البيع وهما شركان فيه والقول قول المشتري في تقدير ذلك
 ولو اختلف المتبايعان فادعى المشتري ان البيع بات وادعى البائع ان البيع بيع الوفاة
 فالقول قول البائع هذا في فتاوى النسفي ولو اشترى جارية على انها حرة او كاتبة
 جاز ولو اشترىها على انها تجتر كل يوم كذا الوتكت كل يوم كذا لا يجوز الى اخره
 وفي المحيط فان قال لم اجد جبارا او كاتبا او قال البائع سلمته جبارا او كاتبا
 ولكن شئى عندك وقد كان ينسب في مثل تلك المدة فالقول قول المشتري وكذا
 لو قال هو الساعية كما شرطتك وقال العبد انا كذا لك الا انى لا اقول قول
 قول المشتري ولو اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع فوجده ثمانية اذرع فارد
 ان يرد فملك على هذا وعلى هذا لو اشترى جارية على انها بكر فادعى غير بكر
 عرفت ذلك باقرار البائع كان للمشتري الخيار فاذا انقذ والردع المشتري
 على البائع بحصة البكارة وهي بكر وغير بكر ولو شرط الميابة فهو حدها
 بكر الا خياره فان كان الاختلاف بعد قبض الثمن فقول المشتري لم اجد
 بكر افعال البائع بعتها وسلمتها وهي بكر فذهبت البكارة عنده فالقول
 قول البائع مع يمينه بالله لقد بعتها وسلمتها وهي بكر ولم يذكر انه ردها النساء
 لان وضع المسئلة هناك ان البائع يدعى انها بكر في الحال فيردها النساء وان
 قلن هي بكر يلزم المشتري من غير يمين البائع وان قلن هي ثيب تحلف البائع
 ان حلف لزوم المشتري ايضا وان نكل ردت عليه وكذا لو اختلفا قبل
 القبض فقال البائع هي بكر والمشتري يقول هي ثيب يرد بها النساء والامتنان
 ببيض الحام والديك قال رحمه الله تعالى هل يسمع لم لا قال وسمعت من ثيبة
 ان الامتنان ببيض الحامة المقشرة فان كان القاضي ليس بحضور من النساء متى
 بهن من الجارية المشتري من غير يمين البائع حتى يحضر من النساء من يثق بها

مطلب
 لو اشترى
 على انها
 حرة او كاتبة
 حاز بخلاف
 على
 انها
 تجتر كل
 يوم كذا
 مطلب
 في اشتراط
 البكارة
 والشوبة
 واختلافهما
 في ذلك

الكل في الجامع الكبير ولو اشترى جارية وتقا بضا فوجد بها عيبا فاراد ان يرد
وقال البائع بعثك هذه واخرى معها وقال المشتري بعثني وحدها قال القول
قول المشتري ولو قبلها المشتري وقال كان من غير شهوة صدق كذا في المتفق
وقال في الاجناس اذا اشترى شيئا قد رأى قبل ذلك عمدة ان تغير ذلك الشيء
له الخيار ولو ادعى المشتري انه تغير وانكر البائع لا يصدق والقول قول البائع
وفي شرح الطحاوي لو اختلفا في الرؤية قال البائع انه رأى قبل الشراء ولكن
المشتري فالقول قول المشتري مع عينه وفي الجامع الصغير رجل اشترى
عند بر فقبضها ثم مات احدهما ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري مع
اليمن الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحكي ولا يأخذ من ثمن البت شيئا واصل
المسئلة ان المتبايعين اذا اختلفا في الثمن انه درهم او دينار او في قدره انه
الف او الفان او في صفته انه صحاح او مكسرة او جيان او زوف في حال فلم
السلعة وجب التحالف قبل القبض او بعد بالحديث واذا هلكت السلعة
بعد القبض لم يجز التحالف ويحلف المشتري عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
واي يوسف ولو كان المبيع شئيين وهلك احدهما لم يجز التحالف الا عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى والقول قول المشتري مع اليمن والمسئلة طويلة
البائع اذا اقام البيعة ان الجارية التي باعها من فلان ماتت في يده واقام المشتري
البيعة انها ماتت في يد البائع فيبينة البائع اولى لانها تلزم الثمن ولو اذنا
فالتابن اولى ولو لم يقيم البيعة فالقول قول المشتري لانه منكر ولو قال البائع
قد بعت بالميتة وقال المشتري بالدرهم القول قول البائع لانه انكار للمبيع كما اذا
قال طلقنا وانا صبي امرأة اشترت شيئا وقالت انا كنت رسول زوجك عليك ولا
ثم على وقال البائع انا بعت منك والتمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البيعة
المشتري ما ارد المبيع وقال البائع ما بعت هذا بل غيره فالقول قوله بخلاف
خيار الشرط والرقية وفي الجامع المشتري اذا اراد ان يرد المبيع بالعيب
وقال البائع بعت منك هذا العبد ولزم معه وقال المشتري اشترت هذا
وحده القول قول المشتري باع طعاما ببعينه بعشرة وقال بعتك جزاها
بعشرة وقال المشتري اشترت مكابلة بخان وكذا كل ما يوزن ولو كان
هذا في ثوب قال بعت ولم اسم ذراعا وقال المشتري اشترت مزارعة القول قول
البائع ولو قال اشترت على انه كان ذراعا كل ذراع بدرهم وقال البائع لم اسم
ذراعا القول قول المشتري وبخان فان ويراد ان على قول ابي يوسف ومحمد

مطلب
اختلفا
عند الراد
بالعيب
في قدر
المبيع يقال
البائع
منه
ولغيره
مطلب
وأنكر المشتري
مطلب
المتبايعين
عند قيام
المبيع
التحالف

مطلب
اختلفا
في المبيع
مكابلة
او مزارعة

رحمهما الله تعالى وفي المحيط ادعى ملكا في يد اخرو قال هو ملكي باع ابني
 منك حال بلوغى وقال المشتري بل في حال الصغر لك القول قول الابن لانني كنت
 زوال الملك وقد قيل القول قول المشتري قال في المحيط وهذا القول اقرب
 الى الصواب عندي وان اقاما البيعة فبيعة الابن وفي الصغيرة اقل مدة
 يصديق فيه لوقالت انا بالغة تسع سنين رجل اشترى زهنا ببعيته في اية
 بعينها واتى على ذلك ايام وكانت مسدودة منذ قبض فلما فتح راس الابنة
 وجد فيها قارة ميتة فانكر البائع ان يكون في يده فالقول قول البائع
 لانه يتكر العيب وقت البيع ولو صب رجل خل انسان وقال وقوفه قارة
 فالقول قوله وتتمام المسئلة مع اخواتها ياتي في كتاب الاقرار واستلم اليه
 اذ اتى بشئ من الدراهم وقال وجدته زبوا فالقول قوله وسياتي في فصل
 الثمن المسائل في القتا وفي القتاوى الصغرى اذ اختلف البائع والمشتري في الطوع
 والكره فالقول قول من يدعى المحراز والصحة ولو اقاما البيعة فالبيعة بيعة
 من يدعى الكره فيها واصل هذا قدر في فصل البيع الفاسد وهو الاختلاف
 بين البائع والمشتري في صحة العقد وفساده ولو ادعى احد هما صحة العقد
 والاخر بطلانه بان قال البائع بعثتك بالميتة او بالدم فالقول قول مدعى البطلان
 لانه منكر العقد لان البيع بالميتة ليس ببيع الباطل اذ اكره الاجل فالقول قوله
 اذ اختلف البائع والمشتري في هلاك العقود عليه فقال البائع هلك بعد
 القبض وقال المشتري هلك قبل القبض فالقول قول المشتري وايهما اقام
 البيعة قبلت ولو اقاما البيعة فالبيعة بيعة البائع وكذا لو ادعى البائع ان
 المشتري استهلك المبيع وادعى المشتري ان البائع استهلكه فالجواب على ما ذكرنا
 هذا اذا لم يكن للبئتين تاريخ اما اذا كان لهما تاريخ تقبل بيعة الامسوق في الهلاك
 والاستهلاك وهذا كله اذا كان قبض المشتري المبيع غير ظاهرا فاما اذا قبضه ظاهرا
 ثم ان المشتري ادعى ان البائع استهلكه والبائع يدعى ان المشتري استهلكه
 فها هنا القول قول البائع وايهما اقام البيعة قبلت وان اقاما جميعا البيعة
 فالبيعة بيعة المشتري ثم ينظر ان كان في موضع للبائع حق الاسترداد للجنس
 صار بالاسم هلاك مستردا وينفسخ البيع بينهما وسقط الثمن عن المشتري وان
 كان في موضع لم يكن له حق الاسترداد للجنس فالمشتري ان يضمن البائع قيمة
 المبيع ولا ينفسخ البيع بينهما الكل في شرح الطحاوى كذلك من خلاصة القتاوى
 اقر باستقرار الف وقبضه واستهلكه وزعم زيافته وانكره لمقر له ان قول

مطلب
 اشترى
 دمنك
 انة ثم
 بعد ايام
 وجد فيها
 قارة فانكر
 البائع ان
 يكون في
 يد
 مطلب
 اختلف
 في الطوع
 والكره
 والصحة
 والبطلان
 مطلب
 اختلفا
 في هلاك
 المبيع فقال
 البائع بعد
 القبض
 وقال
 المشتري
 قبله وفي
 اسم هلاكه
 فادعى
 البائع ان
 المشتري
 الخ

مطلب
زعم
الرافعة
بعضها
بالاستغناء
والاستعلاء
ونكره
المقره

مطلب
ادعى
المشتري
البيات
والبائع
الوفاء

مطلب
اذا اراد
المشتري
رد المبيع
بالبائع
فانكر البائع
كم نهو
قال القول
قولهم وبالقصر
في الثمن

قال القول للمترع اليمن وان فصل لا يصدق اقترض طعاما او غصب ثم التقيا في
بلد الطعام فيه قال اورخيص يستوثق منه بكنيل حتى يوفيه في مكان لا يخاف
وقال الثاني وابيهما مطلب فتمته التي في تلك البلد حال الخصومة افضى بها
والقول فيها قول المطالب وان كان قائما في يده الزمه اخذه ولا افضى القيمة
استقرض منه عشرة وبعث عبده للقبض فقال المقرض دفعتم بالثمن
واقربه العبد وقال اوصلتمها الى مولاي وانكره المولى قال القول له ولا يمتنع
على العبد لانه اقرانه قضى حتى جاء صاحب حادثة الى العلامة وقال بنت
حانوتي ثم ادعى المشتري انه وفاة وطلب مني نقد الثمن ويسلم الحانوت وادعت
انه كان بائنا قال القول قولك قال كان من عزمي ان نقد واسترد ومن عزمه
الرجوع ان نقد فعمل الى ان اختلف قال كان ذلك قبل العقد باللفظ السابق وان
ادعى المشتري البيات والبائع الوفاء فالقول قول البائع لانه يدعي ذوالملكه
عليه وهو منكر وذكر صاحب المنافع والديناري ان القول لمدعى البيات اذا
شهد الظاهر للبائع بان يكون الثمن ناقصا كثيرا الا اذا ادعى المشتري تغيير السعر
فان تغيره يمنع عمل الحاكم فيثبت القول للمشتري لانه متمسك بالاصل
والظاهر وتقديره ان البيع ان يساوى الفايده يستمايه فالقول للبائع
وان تسمايه فللمشتري وكذا في الزيادة وافتي صاحب الهداية فيما اذا ادعى
البائع البيات والمشتري الوفاء في الاول ان القول لمن يدعي الوفاء ثم رج
الى ما افتي به ائمة بخاري من ان القول لمن يدعي البيات اراد رد المشتري بالبائع
فقال البائع المبيع غير هذا فالقول قول البائع وان اراد رد الثمن لكونه
ز يوافقا للمشتري الثمن غير هذا فالقول قول المشتري لانه غير متمسك
فكان متمسكا قبض الواجب بالعقد والمبيع متعين وهو يدعي فسخ هذا العقد
في هذه العين وهو منكر زعم المشتري له ان الشراء كان باعرا ووقع الملك له
والمشتري انه كان بلا امره ووقع الشراء للمشتري فالقول قول المشتري له
لان الشراء باقراره وقع له فيكون مأمورا بظواهر من المشتري ان المبيع ما
في يد البائع والبائع على انه مات في يد المشتري فيبينة البائع اولى لانه يلزمه الثمن
ولو ارجا فالاسبق اولى وان لم يكن لهما يئنة فالقول للمشتري لانه منكر ادعى
المشتري ان البائع كان اعتق المبيع قبل البيع يقبل ويسترد الثمن وكذا لو بره البائع
انه كان اعتقه قبل البيع يقبل لانه انكار للبائع لان بيع الحر لا يجوز فصار كاذبا
ادعى البائع انه باعه بالمئنة وادعى المشتري البيع بالدرهم وفيه القول للبائع لانه

ينكر البيع كما لو قال طلقت واناصي وقول المشتري بعد القبض اعتقه
 بانه اود بره او كان جرا الاصل يقتصر على نفسه لا يتعدى الى بائعه
 بالايينة وولاه موقوف اراد الرد بالعيب فقال البائع للمبيع غير هذا
 فالقول له بخلاف خيار الروية والشرط وان قال اشتريت هذا واحده واراد
 الرد بعيب فقال البائع بعته مع اخر فالقول للمشتري ان زعم البائع انه هلك
 بعد قبضه والمشتري انه قبل قبضه فالقول للمشتري فايهما برهن قبل
 وان برهننا فللبائع وكذا الوادي البائع ان المشتري استهلكه وكذا المشتري
 وان ارجا فيئنة الاسبق اولى في الهلاك والاسم هلاك وهذا كله اذا لم يكن
 قبض المشتري ظاهرا فان كان ظاهرا فادعي كل اسم هلاك الاخر فالقول
 للبائع وان برهن قبل وان برهننا فللمشتري ثم ان كان للبائع حق الاسترداد
 للبئس صار به مستردا وانفسخ البيع وسقط الثمن عن المشتري وان لم
 يكن له حق الجبس فللمشتري ان يضمه القيمة ولا يبطل البيع بينهما اشترى
 بقرة مريضة وخلاها في منزل البائع قائلا ان هلكت فابت من البائع لعدم
 القبض وكذا لو قال للبائع سقمها الى منزلك فاذهبت فاسلمها فمهلك
 في حال سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري اشترى هذا
 وقال للبائع ادفعه الى ابني في منزلي فاستاجر البائع الحمار فجعله الى منزله وقال
 دفعته الى ابنه واكثر الابن او كان المشتري قال له استاجر على حمارك الى منزلي
 ويدفعه الى ابني والمسئلة بخلاف الاجر في الاولى على البائع لاجل المشتري وفي
 الثانية على المشتري لانه من اجرائه لكنه في الاولى لا يكون قبضا حتى يدفعه
 الى الابن وفي الثانية يدفعه الى الاجير يكون قابضا ويرى البائع منه اذا علم
 ذلك فلا يصح الاخير في الدفع الى الابن الا فيئنة وان انكر المشتري استجار
 البائع عليه اود دفعه الى الاجير فالقول له مع اليمين وان باع الابن والمشتري
 بفهم بمكانه يجوز وان كان لا يعلم بمكانه فوجه البائع ودفعه اليه فاعتقه
 المشتري جاز اعتقه وان باعه من اخر او ملكه لم يحجز وان تد اولته الا بدى
 وان باعه وقضيه المشتري ثم اختلفا وقال المشتري ما كنت عالما بمكانه وقال
 البائع كنت عالما به فالقول للبائع في الصحيح كل ذلك من البرازية باع عبدا وملكه
 ووكل رجلا يقض منه فقال الوكيل قبضته فضاغ اود دفعته الى الامر
 الامر كله فالقول للوكيل مع يمينه ويرى المشتري من الثمن فلو وجد به عيبا
 فرده لا يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه

مطال المشتري
 عد لا قول
 له ادفعه
 الى ابني او قال
 له استاجر
 من حمارك
 الى ابني ففي
 الاولى الامر
 على البائع
 لو استاجر
 وفي الثانية
 على المشتري

مطال
 ادعى الوكيل
 بقبض الثمن
 ضاعه
 اود دفعه الى
 الامر

لا عقد بينهما وانما هو امين في قبض الثمن وانما يصدق في دفع الضمان عن نفسه
ولو لا البائع بعته منك معيابه هذا الميب وقال المشتري بل سلما قال القول للمشتري
استري غز لا منافوزة بعد ايام فتقص بان كان رطباً وبس فله الرد وان
صده قد البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لان منكر وجوب الرد
ولو نسج الغزل وجعل الفساق ابرسما ثم ظهرت لك يرجع بالنقصان بخلاف
ما اذا باعه استري عبد ثوبين ونقاينها ثم استحق العبد او رد بعيب
وهلك احد الثوبين ياخذ الباقي بقيمة المالك ولو هلكا ياخذ قيمتهما
والقول في القيمة قول الذي كان في يده ولو كان الثمن جارية فولدت عند
غير سيد هاتمه استحق العبد اخذها صاحبها وولدها والنقصان ان بقيت
ايضا استقرض عشرة دراهم وارسل عتده لياخذها من المقرض فقال المقرض
دفعها اليه واقرب العبد به وقال دفعتمها الي مولاي وانكر المولى قبض العبد
فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العتده لانه اقرانه قبضها
بحق قبضة شري دارا فاستحققت عرصتها ونقض الباء فقال المشتري انا
بينتها فارجع على بائني وقال ياتعه بعته مبيعة فالقول للبائع ولو دفع اليه
المال المشتري له شيئا بعينه فهلك الدراهم ثم شراه فهو للوكيل ولو هلك
في يده بعد الشراء فهو وارثه ويرجع بمثلها على موكله ولو اختلفا في الملاك
قبل الشراء او بعد فالقول للامر مع بيئته وسئل باع داره جائزا فاستأجر
من مشتريه قبل قبضه وسكنه هل يجب اجرا لمثل الطالب لا لانه لو شري
فناظيره من ياتعه قبل قبضه لم يجب الاجر واذا كان في البيع البات كذا
فاظنك في البيع الجائر ولو اختلفا في كون الاجارة قبل القبض ينبغي ان يكون
القول للمشتري لانه يدعي صحة العقد والاخر يدعي الفساد فالقول للمريضة
صحته هكذا قيل غير ان اللحن منقول ويعد قبل قبضه لم يجز فكذلك الاجارة
سئل بيكي خانه خريذ ان يكي بوفا ويدل لاجارة كودن بعد ان قبض وديكري
مال وفا قيل شد مضيا فالقول للفسخ بدل اجارة رافى بعد ان من مال باع
بمشتري داد وكفيل مي كوبركه اين ان يهاكي وي است ومشتري في كويدان تليز
داده است وعقد فسخ شده است ومال واجب شده قول قول كه بود كيدا
يرجع الى البائع فلو تعذر ان غلب او مات فالقول للطالب والاخذ ولو ائذ
شراه جائزا وذا اليد شراه با تا من واحد وادعي سبق بيع الوفا فصالح
المشتري با تا على بدل لا يجوز قال لو صالح عن انكار ينبغي ان يجوز ويلزم لانه

مطلب
استري عبد
ثوبين
فهلك
او رد بعيب
وهلك
احد الثوبين
او هلكا

مطلب
نقض الباء
لاستحقاق
العرصة
واستراد
الرجوع
وقال
البائع
بغيرها
مبيعة
مطلب
استأجر
البائع للبيع
قبل قبضه
لا يلزم
الاجر

مطلب في
صل المذبح
البيع البات
منذ البيع
الجائر

يمكن تصحيحه لأن ذلك لا بد فده لدفع اليمن وهو يقضه على ظن أنه يقضي من
غيره بلا امره إلى آخره تختلف المتبايعان فقال المشتري شريته بانا و قال
البائع بعته و فاء فالقول للبائع إذا المشتري يدعي زوال عيبه وهو متكرر في صدق
القول في هذه المسئلة عندنا قول المشتري لو لم يشهد عليه الظاهر وهو
نقصان الثمن نقصانا كبيرا إلا إذا ادعى تغير السعر فقد تغير السعر هل يمنع أن يكون
الحال حكما الجواب بعضهم بنعم والنقصان الكثير هو ما لا يتغير فيه الناس ويعتبر
في يوم البيع لما أمر أن تغير السعر يمنع أن يجعل الحال حكما شيئا ادعى البائع وهما
والمشتري بانا أو عكسا فالقول للمدعي البات قال وكنت أفق في الابتداء أن
القول للمدعي لو فاوله وجه حسن لأن أئمة بخارا هكذا الجواب أو افقهم لو خلفا
فقال المشتري له امرتك بشرائه لي و قال المشتري شريته لك بلا امرتك فهو لي
فالقول للمشتري له إذا المشتري لما أقر أنه شره له فقد أقر أنه شره بامر ولا حاجة
التعيين فله صورتان أحدهما شري بخارا فإرادته على حكم خيار الشرط فقال
ليس البيع هذا و قال المشتري هو ذلك فالقول للمشتري مع يمينه أو قال الأصل أن القول
في التعيين للملك حتى لو أراد ردّه يعيب فقال ليس البيع هذا و قال المشتري هو هذا
يصدق البائع مع يمينه فعلى هذا ينبغي أن يكون القول للبائع في مسئلة خيار الشرط
أيضا والأصل في الإختران القول للقايض فقد راجع القوض ويعينه في مقته فعلى
هذا ينبغي أن يكون القول للمشتري في مسئلة خيار العيب كما في خيار الشرط والحاصل
أن خيار الشرط وخيار العيب ينبغي أن يتحد في هذا الحكم قال ولو لم يقض البيع فإراد
المشتري أن يبيع أو يأخذ البيع من يد بائعه فقال البائع ليس البيع هذا و قال
المشتري هو هذا لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وقالوا ينبغي أن يكون القول للبائع
كما لو ادعى بيع هذا الشيء وانكر البائع البيع لهذا إذا كان الخيار للمشتري فإن
كان للبائع فإن كان مقبوضا فإراد البائع أخذه فقال للمشتري هو هذا و قال
البائع ليس هذا فالقول للمشتري مع يمينه ولو لم يكن مقبوضا فإراد البائع الزام
الزام البيع في عيب فقال المشتري ما اشتريت هذا فالقول للمشتري فإن قال
المشتري لم أجدا ليا في على تلك الصفة و قال البائع هو على تلك الصفة فالقول
للبيع واليمين للمشتري ولو كان مما يحدث مثله في تلك المدف فالقول للبائع
أن العيب لم يكن عنده لأنه حادث في حال إلى أقرب الأوقات إلا إذا برهن المشتري
على قدمه والأفله تخليفه بالله بعته وسلمته وما به العيب فإن نكل رده لا
لو حلف ولو شري برذونا في أحدي رجليه جرح أقدام وتبت عليه شعر ولم يعلم

مطلب
تغير
السعر يمنع
كون الحال
حكما والنقصان
الكثير مالا
الخ

مطلب في
خيار
التعيين

مطلب في
اختلافها
في تعيين
البيع

مطلب
اختلافها
في حدوث
العيب
وقدمه

المشتري ثم جاء بعد ايام وسيل منه دم فان كان لا يحدث مثله في المدة فله رده
والا فالقول البائع ان يحدث عند المشتري راي عيب رابته فركبها فقال البائع
ركبها في حاجتك فليس لك الرد وقال المشتري ركبها لا ردها اليك فالقول
للمشتري ابرء غاصبه سنين ومضت ثم قال مالكة كنت اجزت عقده لا يقبل
الا بيينة ولو قال كنت امرته بقيل كالبغلة زوجها ابوها فقال كنت اجزت
عقده الاب لا يقبل الا بيينة ولو قال كنت كان بامري قبل ولما الارثي اجراضا
عنصمها فقال المالك اجزتها منك وقال المؤجر غصبتكها منك واجزتها منك
ربا الارض ولو باع ملك غيره وسله فلهك البيع فقال مالكة كنت امرته قبل فله
لا لوقول كنت اجزتها بيعة حين بلغتني الا بيينة جامع الفصولين اشترى حانوتا
او دارا فوجد في جذع منه دراهم فان قال البائع انها لي فالقول قول البائع يجمع
التساوي وفي التساوي العتائية ولو كان البائع في الدار المبيعة مسيل وغيره
لداره اخرى يحنها وقال بكل حق فذلك وله ان يمتعه ولو كان الطريق لا يجني
حق لازم يملك او ياجارة فهو عيب لانه ليس له ان يمتعه وان كان باعارة لا خيار
له لانه ليس لازم ولو قال البائع استثنيت ذلك فالقول قوله وفي التساوي
العتائية اذا اختلفا في مقدار الخيار فالقول المراءى لا فالقول لغيره في مضيه فالقول
للمتكر المضي ولو ادعى احد ما شرط للخيار شهرا او مطلقا والاخر ثلثا فالقول
يدعي ثلثا اذ اسمع الخصومة فان كان العيب قبل ما او جازا لا يجزم وقت البيع
الوقت المخصوص كان للمشتري ان يرد لا عرفنا قيامه للحال بالمعانة ونهقنا
بوجوده عند البائع اذا كان لا يحدث مثله او لا يحدث في مثل هذه المدة فيرده
المشتري الا ان يدعي البائع سقوط حق المشتري في الرد بالقضاء كالبراء وغيره
ويكون القول قول المشتري فيه مع يمينه عند طلب البائع يمين المشتري بخلاف
المشتري باتفاق الروايات وعند عدم طلب المشتري عامة الشايع على انه لم يخلف
في ظاهر الرواية ثم وان كان عيبا يحتمل الحد في هذه المدة وتحتمل التقدم عليه
او كان شكلا فالقاضي يسأل البائع كان به هذا العيب بعد فان قال نعم كان
للمشتري حق الرد الا ان يدعي سقوط حق المشتري في الرد بالرضا او بالبراء وثبت
ذبالقول او بالبيينة فان اكره فالقول قوله مع يمينه ان لم يكن للمشتري بينة على كونه
هذا العيب عند البائع رجل اشترى من رجل غلاما بجاوية ووجد به الجارية
عيبا وردها واختلفنا في القلام فالقول قول الذي في يد القلام رجل باع من
اخر جارية فقال بعها وفيها قرحة في موضع كذا وجاء المشتري بالجارية وبها قرحة

مطلب
اجزتها منك
مدع ثم بعد
مضت سنين
مالكة كانت
اجاز عقده
الاجارة

مطلب
المسل
او الطريق
هل هو
عيب او

مطلب
في العيب
الذي به
الرد ونحو

مطلب اتفقت
على الترجمة
الحاقه فارد
المشتري رد
فادعى البائع
البراء وانعذر
حادثة

في ذلك الموضع واراد ردھا فقال البائع بعت وهذه القربة التي اقررت بها فقد
برئت وهذه قربة واحدة عندك فالقول قول المشتري وكذلك لو قال البائع
بعتم واحدتي الفينين بيضا وجاء المشتري بالحارية وعينه باليسريضا
واراد ان يردها فقال البائع كان اليباض بعينها اليهم وقد ذهبت وهذا
بياض جادث بعينها اليسري فالقول قول المشتري وفي الحانية والصحيحة
اذ لم يسبق منهما ما يكون اقربا لارق كان القول قولها في دعوى الحرية وكشتر
ان يرجع على البائع بالثمن بقولها حديقة المفتي ان اختلفا في الاجل او شرط
الخيار واستنفذ بعض الثمن كان القول للمتكرم مع بيمينه اذ اختلف المتبايعان
في قدر الثمن بعد قبض المبيع وهلاكه لا تخالف عند ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله تعالى بل القول للمشتري مع بيمينه وقال محمد والشافعي رحمهما
الله تعالى يتخالفان ويختصم البيع على قيمة المالك وعلى هذا الخلاف في الرجوع
المبيع عن ملكه او تغير وصار حاله لا يقدر على رده بالعيب اذ المشتري عديم
صفتة واحدة وفيضمهما اشتمات احدهما واختلفا في مقدار الثمن فقال
المشتري اشتريتها بالف درهم وقال البائع اشتريتها بالف درهم قال
ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يتخالفان الا ان يرضى البائع ان يترك حصة المالك
ويكون القول قول المشتري مع بيمينه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يتخالفان
في الحي وينسخ العقد في الحي والقول للمشتري في حصة المالك من الثمن مع بيمينه وقال
محمد رحمه الله تعالى يتخالفان عليهما ويرد الحي وقيمة المالك لسان الحكم ولو
وجد المشتري بالمبيع عيبا في امواله بده بعد ما وقع الشرط بشرط البراءة من كل عيب
فاختلفا فقال البائع كان هذا العيب موجودا وقت البيع ودخل في البراءة
وقال المشتري هو حادث لم يدخل في البراءة فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف
لا فائدة لهذا الاختلاف لانهم يراعيها جميعا عند ما يفسد هذا الاختلاف
على قول محمد فعلى قوله القول قول البائع مع بيمينه على العالم انه حادث ولو ان رجلا
قال لرجل بعت منك هذا العبد على انه ابق او على اني نرى من اياقه وقال الاخر
قلت بطلت خصومته مع يانعه في الاياق ولو اختلف البائع والمشتري وادعى
البائع ان البيع كان بشرط البراءة من كل عيب وانكره المشتري فالقول قول المشتري
مع بيمينه ولو اقام المدعي على ما ادعى بطل حق المشتري في الفسخ ولو كانت البراءة
عامة واختلفا في عيب فادعى المشتري انه حادث وقال البائع كان يوم العقد القول
قول البائع في قول محمد وقال زفر والحسن القول قول المشتري ولا يمتنع في هذا على قول ابي يوسف

مطلب
اختلف
المتبايعان
في قدر
الشرط
هناك المبيع
بعضه
او كله

مطلب
في الكاظم
على البراءة
من امواله

لان البراءة العامة تتناول القديمة والحديثة فلا يفيد هذا الاختلاق ولو شرط
 برئ من كل عيب يدخل الحادث اجماعا ولو اختلفا في حد وثق فالقول قول المشتري
 وكذا في البراءة العامة عند زفر والحسن خلاف الفالح وكذا اذا اختلفا في ان يدا العيب
 فالقول قول المشتري ولو ضمن برئ من العيب صحيح التخصيص اعلم ان البراءة من العيب
 صحيح عندنا كما تقدم نقله الى اخره فالمشتري متمسك بالاول وهو ايجاب الضمان
 على البائع في العيب كلها والبائع يدعي عليه الاجرة وهو منكر والقول قول المنكر
 وتتبع كتب اصحابنا فيما عندي فلم اجد هذه الصورة اضرارا وهذا الذي قلته
 هاهنا فهو على سبيل البحث والراجح عندنا انه يكون في حكم البراءة الى اخره
 وان اختلف البائع والمشتري في حلاك البيع فقال البائع هلك بعد القبض وقال
 المشتري قبل القبض فالقول قول المشتري مع عيئه ولو اقاما البيئتين يقضى بيئته
 البائع وكذلك دعوى الاستهلاك انتقم الوسائل سئل اذا اشترى شخص مكانا
 او مزرعة فاحضر البائع القباي ووزن البضاعة بحضور المشتري ثم ادعى انها
 ناقصة فهل تسمع دعواه لم لا اجاب ان لم يقر المشتري انه قبض جميع البيع لانه
 استوفى جميع ما وقع العقد عليه فالقول قوله في مقابلة ما قبضه مع عيئه ولا
 يسمع قول القباي وحده الا ان يشهد معه اخره قبض العقود عليه وهو كذلك
 وكذا سئل عن رجل اشترى شيئا واقر به وبيته عند الشهود ثم بعد القبض ادعى انه
 لم يكن راءه واراد رده اجاب ان ادعى المشتري بعد اقراره برفقة البيع ورويته عي
 انتاقرت بذلك ولم تكن رأيت البيع وكذب البائع حلف البائع ان اقر به بذلك كان
 بعد الرقبة والمعرفة به فان حلف لم يلتفت الى انكار المشتري وان نكل فليأخذ
 الرد سئل عن المتبايعين اذا اختلفا في وصف البيع فقال المشتري للبائع كرهت ان يها
 المتسلعة شامية متلاو ولا البائع ما قلت لك الا انها بكدية فالقول لمن اجاب
 القول قول البائع مع عيئه لا بد من كسح الفسخ والبيئتين للمشتري لانه مدع
 قارئ الهداية ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن وقال للدلال من الاجرة قال
 للمشتري اختلف التبايعان في العصة والبطان فالقول للمدعي البطان كذا في الحكمة
 والظهيرية الا في مسئلة في اقالة فخر القدر لو ادعى المشتري انه باع البيع من البائع
 ما قل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعي هداية
 ولو كان على القلب تحالفا لو اختلفا في قدم العيب فانكره البائع فالقول له ولو
 في تحليله فقول لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها
 لو اختلفا في اشتراط الخيار فقول لان نقاء عملا بان الاصل عدمه وقيل ان

مطلب
 من المجهول
 صحيح

مطلب
 اشترى
 مكلا
 او مزرعة
 ووزن
 كل
 ثم ادعى
 نقصانه
 مطلب
 اقر بالرقبة
 ثم انكر

مطلب
 اختلفا في
 وصف البيع

مطلب
 ادعى ان يباع
 المبيع من
 البائع باقل
 من الثمن قبل
 النقد وانها

ادعاه لانه منكر لزوم العقد وقد حكينا القولين في الشرح والمعمد الاول اشباه
وفي الملتقط لاختلاف البيع جدا وهزل فالقول للمدعي الجدة الان يدل دلالة على
الهنل وقد مر في اول الكتاب خزانة ومن اشترى سمنا في رقة فرد الطرف وهو عسرة
ارطال فقال البائع الرق غير هذا وهو خمسة ارطال فالقول قول المشتري لانه
ان اعتبر اختلاف في تعيين الرق المقبوض فالقول قول القابض ضمت كان وانما
وان اعتبر اختلاف في السمي فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول
للمشتري لانه ينكر الزيادة قال ومن اشترى عبدا فاذا هو حر وقال العبد للمشتري
اشترى في عبدي فان كان البائع حاضرا او غائبا غيبة معروفة لم يكن على البه
شي وان كان البائع لا يدري ان هو رجع المشتري على العبد ورجع هو على البائع
وان ارتمى عبدا متهما بالعبودية وجده حر لم يرجع عليه على كل حال وعمر بن
يوسف رحمه الله تعالى انه لا يرجع فيهما لان الرجوع بالمعوضة او بالكمالة
والموجود ليس الاختيار كما ذبا فصار كما اذا قال الاجنبي ذلك او قال لا تمنحني
فاني عبدي وهي المسئلة الثانية ولما ان المشتري شرع في الشر او معتمدا على امره
واقراه باني عبدا ذال قول له في الحرية فيجعل العبد بالامر بالشر او ضامنا للثمن
له عند تعدد رجوعه على البائع دفعا للغرور والضرب ولا تعدد الا فيما لا يفسد
مكانه والبيع عقد معاوضة فامكن ان يجعل الامر به ضامنا للسلامة كما هو
موجبه هداية ولو كان المال في ايدي الاولي ببطريق الامانة لكان لاحاجة
الى الاشهاد لان القول قول الولي اذا قل دفعتم المال الى اليتيم عند انكاره وانما
الحاجة الى الاشهاد عند اخذ قرضا لياكل منه لان في قضاء الدين القول قول
صاحب الدين لا قول من يقضى الدين اذا اختلفا فادعى أحدهما التلجئة وانكر
الاخر ونعم ان البيع بيع رعية فالقول قول منكر التلجئة لان الظاهر شاهد
له فكان القول قوله مع يمينه على ما يدعيه صاحبه من التلجئة اذا اطلب الثمن
وان اقام المدعي البيعة على التلجئة تقبل بينته الاخر وذكر القاضي في شرح
مختصر الطحاوي الخلاف بين ابني حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبه فقال لا على قول
ابني حنيفة القول قول من يدعي جواز العقد وعلى قولهما القول قول من يدعي التلجئة
والعقد فاسد ولو اختلف البائع والمشتري في قبض البيع فقال البائع قبضته
وقال المشتري لم اقبضه فالقول قول المشتري لان البائع يدعي وجود القبض
وتنكر الثمن وهو منكر ولا نعلم القبض اصل والوجود عارض فكان المشتري
متمسكا بالاصل والبائع يدعي امر عارض فكان الظاهر شاهدا للمشتري فكان

مطلب
قال اشترى
فانما عتد
فاذا هو حر
في الرجوع
بالتم تفصيل

مطلب
شاهدنا
فادعى الجدة
التلجئة

مطلب
اختلفا
في قبض
المسم او في
قد تم القبض

القول قوله مع عيمته وكذا اذا قضى بعضه واختلفا في قدر القبض في القول
قولا المشتري كما قلنا ولو اختلفا في قبض الثمن قال القول قول البائع لما قلنا في قبض
المبيع ولو تصرف البائع في أحدهما قصر في موقوفات تعين ما تصرف فيه كبيع
لم ينفذ تصرفه لانه تبين انه تصرف في ملك غيره وان تعين ما تصرف فيه لم ينفذ
تصرفه لانه ظهر انه تصرف في ملك نفسه فننفذ وأما الضرر ونحوه
ان يهلك أحدهما بعد القبض فيبطل الخيار لان المال كونهما تعين البيع وان
ثمنه وتعين الآخر للأمانة لان أحدهما بيع والآخر أمانة والأمانة منها مستمرة
الرد على البائع وقد خرج المال عن احتمال الرد فيه فيستعين بالباقي للرد ويتعين للمالك
البيع ضرورة ولو هلكا جميعا بعد القبض فلا يتحملون هلكا على التعاقف وأما
ان يهلكا جميعا فان هلكا على التعاقف فالاول يهلك مبدعا والآخر أمانة لما ذكرنا
وان هلكا معا لزمه نصف عن كل واحد منهما لانه ليس أحدهما بالتعين اولى من
الآخر فشاع البيع فيهما جميعا ولو هلكا على التعاقف لكنهما اختلفا في ترتيب
الهلاك فان كان ثمنهما متساويا فلا فائدة في هذا الاختلاف لان ايهما هلك
فثم الآخر مثله فلا يبعد الاختلاف وان كان متغايرا ومشابها كان ثمن أحدهما
أكثر فادعى البائع هلاك أكثرهما ثمنه وادعى المشتري هلاك أقلهما ثمنه كان ثمن
اولا يقول يتخلفا وبهما نكل لزمه دعوى جهاجة وان حلفا جميعا يجعل كانهما
هلكا معا ويلزمه ثمن نصف كل واحد ثم يرجع وقال القول قول المشتري مع عيمته
وهو قول محمد لانهما اتفقا على أصل الدين واختلفا في قدره والأصل ان الاختلاف
مضى وقع بين صاحبي الدين وبين المديون في قدر الدين وفي جنسه او نوعه
او صفته كان القول قول المديون مع عيمته لان صاحب الدين يدعى عليه زيادة
وهو متكرر وكان القول قوله مع عيمته وانهما اقام البيئتين فليست بيئته سليمة
اليقين وان اقام البيئتين فالبيئتين بيئته البائع وروى عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى ان فيما لا يطلع عليه الا النساء يرد بثوته عند المشتري ولا يحتاج الى
الاثبات عند البائع والمشهور من مذهبي أبي يوسف ومحمد وجهه الله تعالى انه
لا يكتفى بالشئ عند المشتري بل لابد من اثباته عند البائع بالبيئتين وهو الصحيح
لان قول النساء في هذا الباب حجة ضرورية والضرورية في القول في حق
ثبوت عند المشتري لتوجه الخصومة وليس من ضرورة بثوته عند المشتري
ثبوت عند البائع لاحتمال الحدوث وقيل قولها في حق نوحه للمشتري لان قول
علي البائع ولا كان البثوث عند البائع فيما يحدث مثله شرط البثوث حتى الرد فيقول

مطلوب
بتعين البيع
من المتعين
المشروط
الخيار
أحد
لذلك
أو هلكا
واحد
أو ثنوا

مطلوب
اختلف في
عالم لا يطلع
عليه الا
النساء من
العيوب
وقيل لابد
مراشاة
عند البائع
وقيل لا

القاضي هل كان هذا العيب عندك فان قال نعم رد عليه الا ان يدعي الرضا ولا يرد
وان قال لا كان القول قوله الا ان يقيم المشتري البينة لان المشتري يدعي عليه
حق الرد وهو ينكر اختلاف في التعديل وعدمه فقال البائع لم يتغير وقال قد تغير فالقول
قوله البائع اختلاف فقال البائع للمشتري رايته وقت الشراء وقال المشتري لمرارة
فالقول قول المشتري ولو اختلفا في الفسخ والاجازة فقال احدهما ففسخنا البيع
وقال الاخر بل اجزنا جميعا البيع فاختلا ففهمنا لا يخلو من ان يكون في مدة الخيار
او بعد مضي المدة فان كان في المدة فالقول قول من يدعي الفسخ لان احدهما ينكر
بالفسخ واحدهما لا ينفرد بالاجازة ولو قامت لهما بينة فالبينة بينة من يدعي
الاجازة وان كان بعد مضي المدة فقال احدهما مضت المدة بعد الفسخ وقال الاخر
بعد الاجازة فالقول قول من يدعي الاجازة لان الحال حال الخيار وهو ما بعد
انقضاء المدة فترجح جانبه بشهادة الحال فكان القول قوله ولو قامت لهما بينة
فالبينة بينة مدعى الفسخ والاجازة لانها تثبت امر بخلاف الظاهر والبينات
شرعت له وان كان الخيار لاحدهما واختلفا في الفسخ والاجازة في مدة الخيار
فالقول قول من له الخيار سواء ادعى الفسخ او الاجازة ولو اختلفا في عيب فقال
البائع هو كان موجودا عند العقد فدخل تحت البراءة وقال المشتري بل هو حادث
لم يدخل تحت البراءة فان كانت البراءة مطلقة فهذا لا يتفرع على قول أبي يوسف
لان العيب الحادث داخل تحت البراءة المطلقة عنده فاما على قول محمد رحمه الله تعالى
فالقول قول البائع وقال زفر والحسن بن زياد القول قول المشتري وجه قوله ان
المشتري هو المبرئ لان البراءة تستفاد من قبله فكان القول فيما ابراه قوله وهو
قول محمد ان البراءة قامة والمشتري يدعي حق الرد بعد عموم البراءة عن حق الرد
بالعيب والبائع ينكر فكان القول قوله دون المشتري لما قلنا كذا هذا ولو كانت
مقيدة بعيب يكون عند العقد فاختلف البائع والمشتري على نحو ما ذكرنا فالقول
قول المشتري لان البراءة المقيدة بحال العقد لا تتناول الا الموجود بحال
العقد والمشتري يدعي لاقرب الوقتين والبائع يدعيه لا بعدهما فكذا الظاهر
شاهد للمشتري وهذا لان عدم العيب اصل والموجود محارص فكان اسكارة
الموجود الى اقرب الوقتين اقرب الى الاصل والمشتري ينكر ذلك فكان القول
قوله بالبائع (كتاب الصرف) واذا اشترى دينار
بغشيرة دراهم وتقا ايضا ثم جاء ثمن الدينار بدراهم زيوف وقال
وجدتها في تلك الدراهم وانكر مشتري الدينار ان تكون هذه الدراهم من دراهم

مطلب
اختلاف
في تعديل
بعد مضي
واجازة
الخيار
لا بعدهما
في المدة
بعد

مطلب
اختلاف
كون العيب
موجودا عند
العقد او لا
بعدا فاقام
على البراءة
العيب مطلقا
او مقيدة
بعيب موجود
عند العقد

المطلب
اذا اشترى دينار
بدرهم ثم جاء
بدرهم زيوف
وقال وجدها
في تلك الدراهم
وانكر مشتري
الدينار

فهذه المسئلة على وجوه اما ان اقر بائع الديار قبل ذلك فقال قبضت الجهاد
او قال قبضت حتى او قال قبضت رأس المال او قال لا استوفيت الدراهم او قال
قبضت الدراهم او قال قبضت ولم يزد عليه كفى الوجه الاول والثاني والثالث
والرابع لا يسمع دعوى بائع الديار حتى لا يستحلف المشتري على ذلك ثم
الوجه الخامس وهو ما اذا قال قبضت الدراهم قال القول قول بائع الديار
مشتري الديار البينة على انه اعطاه الجهاد استحسنا وكذا الجواب في الوجه
السادس وهو ما اذا كان بائع الديار قبضت ولم يزد على ذلك ولو قال وجدها
ستوفة او رصاصا لا شك انه لا يقبل قوله في الوجوه الاربعة وكذلك
في الوجه الخامس لا يقبل قوله وفي الوجه السادس يقبل خائفة بقلمها صاحب
الحديقة سئل اذا قبض صاحب الدين دينه ذهب او فضة ونقده صير في
ثم ادعى انه زبوف او ينفقها وقال الدافع ليست هذه فضتي اجاب القول قول
مع يمينه انه هو وان كان بعد النقد ما لم يكن اقرانه استوفى دينه او حقه
قارئ الهداية ولا يجوز فرض الخبز والديق في قول ابي حنيفة رحمه الله
تعالى وقال لا يجوز وزنا وقيل الى الثلاث يجوز عدد او لا يجوز الزيادة
وان اقرض الخطة وزنا لا يجوز فان استقرضها واكلها قبل الكفاك على المشتري
مثلا من الكيل فان اختلفا في مقدارها كايلا وقفز كان القول قول المستقرض
مع يمينه قاضيان رجل اقر فقال استقرضت من فادن الفاز يوفى او قال
القابض يقرضها وادعى المقرض لها كانت جيا اذا قال ابو يوسف رحمه الله
تعالى القول قول المستقرض في البهريجة والزبوف اذا وصل ولا يصدق اذا
وصل قاضيان اذا قبض البائع الثمن والموجب الاجرة ورب الدين دينه من
المديون ولم ينقد الثمن ولا الاجرة ولا الدين ثم جاء بعد ذلك وذكر ان في ما قبضه
ردى وهو الذي يقول له العامة تخاس ورفعته الى الحاكم وطلب منه الحكم بقية حقه
من الثمن ورد ذلك على خصمه والخصم ينكر ويقول دراهم جيا بما اعاهل هذا ما
فهل يكون القول قول الدافع او الدافع ونحو الكلام في ذلك ذكر في القصة
ص لكارى دابة الى بغداد بعشرة ودفعها اليه فلما بلغ بغداد رد بعضه
وقال هي زبوف وستوفة قال القول لرب الدابة لانه منكر استيفاء حقه
وان اقر قبض الدراهم يقبل قوله في الزبوف لانه من جسد حقه فلا يكون تناقضا
ولا يقبل في الستوفة للتناقض وان اقر باستيفاء الاجرة او باستيفاء حقه
او الجهاد قال القول له هذه عبارة القصة وذكر في البسوط قال واذ كان اجر الدار

مطلوب
اذا قصر فيه
مستوفى استوفى
انه زبوف ويشك
فيه

مطلوب
المطلوب في
رياسة المقر
به وحرة
مطلوب
وجاءت فعن
القاضي او
الاجرة او
الدين من
نقد حقه
مطلوب
فيل المرداة

عشرة دراهم او قفيز خنطة موصوفة واشهد المؤجر انه قبض من المستاجر خنطة
عشرة دراهم او قفيز خنطة ثم ادعى ان الدراهم بتهرجة وان الطعام معتق بالقول
قوله لانه منكر استيفاء حقه لان ما في الذمة يعرف بصفة ويختلف باختلاف
الصفة فالأما قضية في كلامه قاسم الدراهم يتناول اليتم حجة واسم الخنطة يتناول
المعيب وان كان حين اشهد قال قبضت من اجر الدار عشرة دراهم او قفيز خنطة
لم يصدق بعد ذلك على ادعاء الزيف والعيب وكذلك لو قال استوفيت اجر
الدراهم قال وجدته زيوفا لم يصدق ببيته ولا غيرها لانه قد سبق منه الاقرار
بقبض الجياد فان اجر الدار من الجياد فيكون هو منافقضا في قوله وجدته زيوفا
ولما قضى لا قوله ولا يقبل الابنية ولو كان ثوبا بعته فقضيه ثم رده بعيب
فقال المستاجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المستاجر لانها تضاد قاضا انه قبض المقر
عليه فان كان شيئا بعينه ثم ادعى الآخر لنفسه حق الرد والمستاجر متكرر لذلك
فالقول قوله فان اقام ربه التدار البينة على العيب رده سواء كان الثوب
يسرا او فاحشا على قياس البيع قلت تحركنا من كلام شمس الأئمة السرخسي
ان المؤجر متى قال استوفيت اجر الدار ثم قال وجدت فيه زيوفا لم يقبل
قوله ولا بيته ولو قال قبضت من المستاجر كذا من الدراهم ولم يقبل ثم تجاوز
وقال هذا الدراهم بتهرجة فالقول قوله فصا رجواب المسألة ان القاضى متى
اقر يقض الحق ثم ادعى انه زيوفا لم يصدق لانه ناقض كلامه لان اقراره يقض
الحق اقراره يقض الجياد واذا قال بعد ذلك هو زيوفا او بعينه فقد ناقض
كلامه ولما قضى لا يقبل كلامه ولا بيته بخلاف ما اذا قال قبضت عشرة
دراهم مثالا ولم يقبل من اجرة ذارى ثم ادعى انه زيوفا فانه يقبل قوله لانه في
القول الثانى منكر استيفاء الحق وما سبق لائنا نقض هذا القول فيكون القول
قوله هذا خلاصة ما قاله في المبسوط واما ما ذكره في القنية ورمزه بالصا
وهي علامة كتاب الاصل فهو موافق لما قررناه لانه قال ودفعها اليه ولم يقبل
واقرنا باستيفاء الاجرة في هذه الصورة ليس القاضى بمننا قضى قوله فيقبر
وبقية ما ذكره في القنية هو من المبسوط فانه رزم بالسين وهو علامة
المبسوط ومعنى ما ذكره انه اقر يقض الدراهم بان قال مثالا قبضت منه
عشرة دراهم ثم ادعى انه زيوفا صدق ولو قال لم يستوفى لم يصدق وذلك
لانه في الزيوفا ما ناقض كلامه لان الزيوفا من جنس حقه وفي السوقة ما ناقض
لانه اقراره بالدراهم وثانيا ادعى انه سئوفى والمستوفى ليس من الجنس فكان

مطلب
اجر بمشقة
دراهم او قفيز
خنطة واقر
بقبضها او
باستيفائها
ثم ادعى عيبا
فيه

مناقضا على ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى من تعيين الزبوف والسوقه واليه
وقوله وان اقربا استيفاء الاجرة تقديره والمسئلة بما لها حتى يتم الكلام
واذا كان كذلك فيبقى تقدير الكلام مكارى اجر دابة الى بغداد بعشرة
دراهم واقرا الاجر بقبض الاجرة ثم ادعى انها زبوف او سوقه فيقبل
قوله في ذلك وهذا خلاف ما ذكره شمس الائمة في المبسوط فانه قال اذا
اقربا استيفاء الاجرة ثم قال هي زبوف لم يقبل قوله والفرق قد بيناه وهو
الموافق للفتة لانه يناقض كلامه بعد والمناقض لا قول له فكيف يقول
في الفتية القول له فهذا والله اعلم سهو فانه زيف كلام المبسوط وما بقوله
محررا الى اخره فالذى يجب ان يعمل به هو ما ذكره في المبسوط اعني في هذه
الصورة الخاصة واما بقية الصور فكلها موافقة لما ذكر في المبسوط
واذا انقررت لنا هذا في الاجارة والاجرة عد بناء الى استيفاء الاثمان في الكاء
والديون في المعاملات فان العلة بجمع الكل فنقول اذا دفع اليه دواهم
وهي ثمن متاع ثم جاء البائع واراد ان يرد عليه شيئا يزعم انه مردود في المعاملة
بين الناس وانكر المشتري ان ذلك من دراهمه التي دفعها فلا يخلوا ما ان يكون
البائع اقرب قبض الثمن ولا فان اقرب قبض الثمن لم يقبل قوله في ذلك ولا يلزم
المشتري بان يدفع عوض ذلك المردود ولو اختار البائع بين المشتري ان يراي
ان هذا المردود من دراهمه التي اعطاها له ينبغي ان يجاب الى ذلك ويحلفه
الفاضل على العلم فان حلف انقطع الخصومة ولم يبق له معه مناصرة وان نكل
ينبغي ان يرد ما عليه لانه اقربا ادعاه بطريق النكول وان كان البائع لم يقرب
بقبض الثمن ولا الحق الذي على المشتري من جهة هذا البيع وانما اقرب قبض الثمن
مثلا ولم يقل هي الثمن والحق قال في هذه الصورة يكون القول قول البائع لانه
ينكر استيفاء حقه ولم تقدم منه ما يناقض هذه الدعوى فيقبل قوله مع
يمينه هذا اذا انكر المشتري انها من دراهمه ايضا وكذلك الديون ايضا ينبغي
ان يكون الجواب فيها كاجواب في الاجرة والتمن في باب البيع وهذا كله اذا كان الذي
يرده زبوا او سهرجة فان كان سوقه فلا يقبل قوله ولا يرد لانه ناقض كلامه
اما في صورة اقراره بقبض الدراهم فظاهر لان السوقه ليس من جنس الدراهم
وقد اقرب قبض الدراهم ولا ثم قال هي سوقه فكان مناقضا وكذلك في اقراره
بقبض الاجرة والحق بالطريق الاول وعبارة المبسوط خالية عن ذكر السوق وليس
فيها ما يمنع ما قاله في الفتية بل يوافقه من حيث المعنى واما تفسير الدراهم

مطلوب
اذا قبض الثمن
ثم جاء ليرده
بعب وانكر
المشتري
على وجه

مطلب
في تعريف
البنهرجة
والزئوف
والستوق

البنهرجة والزئوف والستوق قد ذكر في الصحاح قال البهرجة الباطل
والردى من الشيء وهو معروف وقال في المغرب البهرجة الدراهم الذي فضته
ردية وعن ابن الاعراب المبطل السكة وقد استعمل الكل ردى باطل وقال اللخاني
بهرجة اي بنهرج واحده بالنون الالة هذه عبارة المغرب والزئوف المردودة
يقال زافت عليه دراهم اي صارت مردودة عليه لغش فيها وقد زيفت اذا ردت
ودهرم زيف ودرهم زئوف وزيف وقيل هودون البهرج في الرادة لان
الزيف ما يرد به بيت المال والبهرج ما يرد به التجار والستوق بالفتح ارداد
من البهرج وعن الكرخي الستوق عندهم ما كان الخاس هو الغالب الاكثر
وفي الرسالة اليوسفي البهرج اذا غلب الخاس لم ياخذ واما الستوق فخرام
اخذها لانه فلوس بهذه عبارة المغرب وحاصل ما قالوه في تفسير الزئوف والبهرج
والستوق ان الزئوف لجود من الكل وبعد الزئوف البهرجة وبعدها الستوق
فيكون الزئوف بمنزلة الدراهم التي يقبلها الصيارف وبعض البنهرجة ما يرد
الصيارف وهي التي تسمى معرة ولكن الفضة فيها اكثر والستوق بمنزلة الرغل وهي التي
مخاسها اكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا فالزئوف والبنهرجة يكون القول قول
القائض فيها اذا لم يقربا استيعاء الحق او الاجرة او الجياد بل يكون اقربض كذا
من الدراهم ثم يدعى ان بعضها زئوف او بنهرجة كما قدمنا فيقبل قوله ويردها
واما اذا قال انها ستوق بعد ما اقربض الدراهم لا يقبل قوله ولا يردّها انفع
الوسائل

كتاب الكفالة غاب المكفول عنه
قادمي الكفيل على الطالب ان الالف التي كتبت بها عن فلان من ثمن خمر وقال لا بل
من ثمن عبد قال القول للطالب فلوس برهن الكفيل لا يقبل ولا ينصب الطالب خصما له
فيه بخلاف ما لو كان المطلوب حاضرا وبرهن على الطالب ان الالف التي تدعى عليه
من ثمن خمر حيث يقبل كذا اقول ينبغي ان يقبل بينة الكفيل ايضا على ما نقل قبل من
فرض حيث قال لو طالب الدائن كفيله بدينه فيرهن الكفيل على ادائه المديون الغائب
تقبل وينصب الكفيل خصما عن المديون اذ لا يمكنه دفع الدائن الا بهنفا كذا
نقول ها هنا جامع الفضولين رجل كفل بنفسه رجل الى الليل وقال اف لم
او فاك به غدا فعلى المال الذي لك عليه ثم اختلفا فقال الكفيل واقتك به
وقال الطالب لم يوافق به كان القول قول الطالب والمال لا يرضى الكفيل وان اقام
كل واحد منهما البينة على الموافاة في المسير ولم يفتهد وان الكفيل دفع المكفول
به كانت الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم للمال على الكفيل لان الموافات شرط

مطلب
كفيل عن آخر
بالف ثم ادعى
الكفيل انها
من ثمن خمر
وادعى المكفول
له انها من ثمن
عبد
مطلب
كفيل بنفسه رجل
الى الليل وقال
اف لم او فاك
المال اختلفا
في الموافاة به

عليه شيء وكان هذا اقرار الطالب بمائة درهم وقال الطالب كان لي عليه مائة
درهم وقد كفلت لي عليه بذلك معلقا بعد الموافاة فالقياس ان لا يلزم
الكفيل شيء ويكون القول قول الكفيل وبما اخذ محمد رحمه الله تعالى وهو قول
ابي حنيفة واني يوسف الاخر وليس القاضي ان يحبس المدعي عليه اذا قل الاكفر
لومن القضاة المتأخرين من اوجب الحبس في هذه الصورة فان اعطاه كفلا
نفسه وقال المدعي ان هذا الكفيل ليس بثقة فالقاضي بامره كفلا ثقة والثقة
من يكون معروفا بالدار ومعروف الخاوث لا يمكنه ان يخفي نفسه ومن
يسكن حجرة اوميتا فليس بثقة فان قال لا احد كفلا ثقة فالقول قوله وبما
المدعي ان يلازمه كما يلازم الغريم غريمه اذا غصب رجل عبدا من رجل او امة
او شيئا من الحيوان او من المروض وكفل به كفيل صحت الكفالة ووجب على
الكفيل رد عينه مادام قائما وورد قيمته ان هلك كما يجب على الاصل مقدار
قيمه اذا وقع الاختلاف فيما بين الطالب والكفيل فالقول قول الكفيل قال
اقر الغاصب كثر ما اقر به الكفيل تزمه ولم يلزم الكفيل ولو اغتصب رجل عبدا
وضمنه لضاحيه فهو ضامن له حتى ياتي به فان هلك فعليه قيمته والقول قول
الكفيل في قيمته فان اقر الغاصب باكثر من ذلك لزمه الفضل باقراؤه ولا نصيب
على الكفيل بجله على رجل الف درهم دين فامر الغريم رجلا ان يقضي صاحب المال
ماله فقال المأمور قد قضيت صاحب المال ماله فلما ارجع بذلك عليه وصدر
لغريم في ذلك وقال صاحب المال ما قضيت شيئا فالقول قول صاحب المال مع
سنة ولا يرجع المأمور على الامر بشيء وان صدق الامر صدقة للمفتي فان قال
كفلت بمالك عليه فقامت البيعة عليه ضمنه الكفيل لان الثابت بالسنة
لثابت معاينة فتحقق ما عليه فصح الضمان به وان لم تعد البيعة فالقول قول
كفيل مع ثبته في مقدار ما يعترف به لانه منكر للزيادة فان اعترف المكفول
كثرا من ذلك لم يصدر على كفيله لانه اقرار على الغير ولا ولاية له عليه وبما
حق نفسه ومن قال لا خير لك على مائة الى شهر فقل المتقر له
حالة فالقول قول المدعي وان قال ضمننت لك عن فلان مائة
شهر وقال المقر له حالة فالقول قول الضامن ووجه الفرق
المقرا قربا لدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو تأخير المطالبة الى
جل وفي الكفالة ما اقربا لدين لانه لا دين عليه في الصحيح لما اقر محمد
طالبة بعد الشهر ولان الاجل في الديون قاصر حتى لا يشب الاكبر طرفة كان

طلب
المستأجر
في حبس
المديون
ادخاله
للاكل

لا يستحق الزم الكفا المال وهو فوقه

مطلب
قال
علي الفاضل
شهر وقيل
المعروف

القول قول من انكر الشرط كما في الخيار هداية ادعى على رجل مائة دينار ولم يسبها
بانها حبة اوردية او اشرفية او افريقية لتصح الدعوى فكفل بنفسه لغير
على ان لم يسبها غدا ف عليه المائة سمحت اى الكفاية ان عندهما وقت لم يجد رجه
الله تعالى لا تصح الكفاية بالمال لا يستأتمها عليها ولها ان المال ذكر معرفنا
فينصرف الى ما عليه فتصح الدعوى على اعتبار البيان فان بين الحق باصل الدعوى
وظهر صحة الكفاية الاولى فيترتب عليها الثانية والقول له اى الكفيل
في البيان اذا اختلفا في وجوده وعدمه لانه يدعى الصحة درو غير
كتاب الحوالة رجل له على رجل الف درهم قال له صاحب الدين
رجلا على المديون بالالف التي عليه فقبض المحتال له المال من المحتال عليه
فقال المحتال للقابض ما كان لك على شئ وانما امرتك بقبض المال منه بطريق
الوكالة وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال القابض بل كان لي عليك الف درهم
فاحلفني بها عليه كان القول قول المحتال لان القابض يدعى عليه ديناه وهو
يتكر ولو كان المحتال عليه ادى مال الحوالة وقال للمحتال ما كان لك على شئ وقبضت
دينك باسمك ولى ان ارجع عليك وقال المحتال لا بل كان لي عليك الف كان القول
قول المحتال عليه ولو كان المحتال له غائبا واراد المحتال ان يقبض ماله من المحتال
عليه وقال احيله بوكالة ولم يكن له على دين قال ابو يوسف رجه الله تعالى لا تصدقه
ولا اقبل بيئته لانه قضاء على الغائب وقال محمد رجه الله تعالى يقبل قول المحتال
وكله رجل عليه دين فاحال الطالب يتقاضى دينه وقال المطلوب قد احلتك بها
على فلان وفلان غائب وقت الخصومة وقال الطالب لم اقبل الحوالة كان القول قول
الطالب والبيئته على المطلوب وهو المحتال فان اقام المطلوب بيئته على ما ادعى ذكر
في الاملا ان الفاضل يقبل البيئته ويؤخر الامر حتى يحضر الغائب فانه خصم
مع الطالب فاذا قدم الغائب وانكر الحوالة امر المطلوب باعادة البيئته في حمله
ولا يقضى عليه بتلك البيئته وان لم يكن للمطلوب بيئته على ذلك وطلب المطلوب
يدين الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فان نكل الطالب برى المطلوب
عن الدين رجل احال رجلا على رجل مال فغايب المحتال عليه بعد ذلك ثم جاء المحتال
له وقال لمحمد في المحتال عليه ان يكون لي شئ قال ابو يوسف رجه الله تعالى لا يطلب
المحتال له وان اقام البيئته انه محمد لا تقبل بيئته لان المشهود عليه غائب وان
كان المحتال حاضرا ومحمد الحوالة وليس للمحتال عليه بيئته كان جوده فسمي الحوالة
فيكون القول قوله في ذلك رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ثم اشترى

مطلب ادعى
على اخر مائة ولم
يصفها فاقفل
به انسان على
انه ان لم يسبها
غدا ف عليه
المائة

مطلب اختلف
المحتال من المحتال
فقال المحتال ما لك
على شئ وما
قبضته بطريق
الوكالة وقال
المحتال الخ

مطلب قال
المطلوب للطالب
قد احلتك
بدينك على
فلان الغائب
وقال الطالب
لم اقبل

مطلب اذ جاء
المحتال وقال لمحمد
المحتال عليه غدا
يحول اما ان يكون
المحتال عليه غائبا
ام حاضرا ولكل
حكم

الحال البائع بالتمن على رجل ليس للمشتري عليه ما لم يتم المشتري نقداً فمن عنده
عن المحال عليه جاز ولم يكن المحال عليه ان يرجع بذلك على المشتري، وكذا لو قضاه
اجنبى عن المشتري وان قضاه اجنبى عن المحال عليه كان المحال ان يرجع على المشتري
لان قضاه الاجنبى عن المحال عليه بمنزلة قضاء المحال عليه ولو قضاه الاجنبى
ولم يبين كان القول قوله بعد ذلك فان كان الاجنبى ميتاً او غائباً كان القضاء
من المحال عليه وهو نظير ما قلنا ان رجل اشترى من رجل دابة بعمية وقضاه
واحال البائع بالتمن على رجل ثم ان المشتري وجد بالدابة عيباً فردها بقضاء
قاصر لم يكن للمشتري ان يرجع بماله على البائع ولكن البائع يجيبه به على الخلل
عليه شامداً كان المحال عليه او غائباً ويكون القول قول البائع ان لم يأخذ
المائة من المحال عليه وكذا لو كان الرديف قضاء فانه لا يؤخذ المال من البائع
من فتاوى قاضيه ان قوله وكذا لو كان الرديف قضاء فانه لا يؤخذ المال
من البائع فيه نظراً وقد ذكر في المتن هذه المسئلة بعينها وهي ما اذا اشترى
من رجل دابة بمائة درهم واحاله بها على رجل ثم ردها بعيب بقضاء
كجانبى ما هنا ثم قال في المتن فان كان رده بغير حكم فانه يؤخذ البائع بالمال
وان كان البيع فاسداً فابطله القاضي ورد الدابة ربح المشتري بما كان له
على المحال عليه قاضيه ان وفي الجامع الصغير لو قبض المحال له من المحال
عليه فقال ما قبضت مالى وانت وكل في القبض فالقول قول المحل ولو قبض
المحل مع المحال عليه وقال المحال عليه ادبت دينك بامر الله على ان ارجع عنك
وقال المحل انما ادبت من المال الذى لى عليك فالقول قول المحال عليه واذا
اختلف الطالب والمطلوب بغير موت المحال عليه فقال الطالب بترك شيئاً
وقال المطلوب ترك فالقول قول الطالب مع بيمينه خلاصة قال المحال قبضت
مالى لافك حلتني يدين لى عليك وقال كنت وكل في القبض فالقول للمحل
ولو قال المحال عليه ادبت دينك فلى الرجوع وقال المحل ادبت ديني لى عليك
فالقول للمحال عليه قال الطالب مات المحال عليه بلا تركه وقال المحل مات
عن تركه فالقول للطالب مع حلفه قال المحل مات المحال عليه بعد اداء
الدين اليك وقال المحال بل قبله وتوى حتى فلى الرجوع فالقول للمحال لا تمسكه
لا اصل حال المشتري بالتمن على اسنان فبصر اجنبى بقضاء التمن عن
المشتري لم يرجع المحال عليه على المشتري فان تبرع عن المحال عليه يرجع
وان لم يبين فالقول للتبرع من فتاوى البرازية ولو مات المحال عليه فقال

مطلب
اذا حال
المشتري
بشئ الدابة
على آخر فوجد
بها عيباً
وردها على البائع
لم يرجع المشتري
على البائع ولكن
الح

مطلب
ان المحال على
المحال عليه
ان ما ادبته
من ماله عليك
وهو يسكر

مطلب القول
للمحال اذا تم
ان المحال عليه
مات قبل اداء
الدين

الخيال له توى المال عليه فارجع عليك ايها المحيل فقال المحيل ما توى قال لقول
 الخيال له ويرجع لانه متمسك بالاضل جامع الفتاوى قال الطالب مات الخيال
 عليه بلا تركه وقال المحيل مات عن تركه قال لقول الطالب مع حلقه المحيل والخيال
 بمكان النقد وبالنقد يبرأ الخيال عليه قال المحيل مات الخيال عليه بعد اداء
 الدين اليك وقال الخيال بل قبله وتوى ولم الرجوع عليك قال لقول المحيل
 لتمسكه بالاضل لسان الحكماء قال المحيل الخيال انت وكل في قبض الدين من
 الخيال عليه وقال الخيال احلتي عليه يدني لي عليك قال لقول الخيال مع يمينه
 الا ان يقول المحيل ضمن هذا المال عني انتهى لسان الحكماء ولو اختلفا فقال الخيال
 مات مغلصا وقال المحيل بخلافه في المتوسط القول للخيال مع اليمين على العلم لانه
 متمسك بالاضل شفى شرح مختصر الوقاية ولو مات الخيال عليه ووقع الاختلاف
 بين الخيال له وبين المحيل فقال الخيال له انه مات مغلصا وعاد الدين الى المحيل
 وقال المحيل لا بل مليتا ولم يعد الدين الى قال لقول الخيال له وعلى المحيل البيعة
 رجل حال رجلا على رجل بالالف درهم وقبض الخيال له الالف من الخيال عليه
 فقال المحيل الخيال له لا شئ لك على وانما انت وكل في قبض دين كان لي عليه وقال
 الخيال له كان لي عليك الف وقد احلتي بذلك عليه على ان يؤدبها الى فاقول قول
 المحيل فان كان الخيال له غائبا فاراد المحيل ان يأخذ المال من الخيال عليه وقال
 انما احلته بوكالة لا بد من محكم بذلك له حتى يحضر المحيل له اذا طال الخيال
 عليه من المحيل بمثل مال الكوالة فقال احلتي بيدني كان لي عليك قال لقول للدا فم
 اذا طالب المحيل الخيال بما حال به وقال انما احلته لك فقبضه لي وقال الخيال لا
 بل احلتي بيدني كان لي عليك قال لقول المحيل رجلا على رجل بالالف درهم فقضى الخيال
 له الالف من الخيال عليه فقال المحيل للخيال له هو مالي ادفعه الي فلم يكن لك على
 شئ وكنت وكل في قبض الالف من غريمي وقال الخيال له هو مالي فانه كان لي
 عليك الف درهم احلتي بها على غريمك فليس على شئ ان ارد عليك قال لقول المحيل
 ويؤسر الخيال براد الالف الى المحيل فان اراد الخيال عليه ان يرجع على المحيل ما اراد
 الى الخيال له فقال الخيال عليه قضيت دينك يا امرئ ولم يكن لك على شئ على
 ان ارجع عليك وقال المحيل لي عليك الف درهم احلتي طالبي عليك فادرتها
 من مالي فلا رجوع لك علي قال لقول الخيال عليه فله ان يرجع الا اذا انت
 المحيل الدين على الخيال عليه رجل حال رجلا بالالف درهم على رجل فقضى الخيال
 له المال من الخيال عليه ثم اختلفا فقال المحيل هو مالي وقال الخيال عليه هو مالي

مطلب
 ادعى الخيال
 ان الخيال عليه
 مات بلا تركه

مطلب
 اختلف الخيال
 مع المحيل في موت
 المحيل مغلصا

مطلب اذا طالب
 الخيال فاراد
 المحيل ان يأخذ
 المال من الخيال
 عليه مادعي
 ان الغائب
 ويملك لآخرين
 له عليه ليس له
 ذلك

مطلب قبض
 الخيال المال
 من الخيال عليه
 ثم اختلف مع
 المحيل مدعي
 كل منهما انه مال

فالقول قول المحيل واختلاف المشايخ في تصوير هذه المسئلة ومعناها بعضهم
قالوا المراد من المحال المحال له ومعناه ان المحال يقول للمحيل بل كان لي عليك
دين فاحسنتي به على فلان ليؤديني من الدين الذي عليه وقال بعضهم المراد المحال
عليه ومعنى المسئلة المحال عليه اذا أدى الدين الى المحال له واراد الرجوع
على المحيل فقال المحيل انما احلته بما كان لي عليك على ان تؤدى دين المحال له من
مالى فليس لك على الرجوع وقال المحال عليه لم يكن لك على شىء انما قبلت الحوالة
بأمرى وايدت دينك على ان ارجع عليك فالقول للمحيل والصحيح هو القول الاول
واذا مات المحال عليه فقال الطالب بقى المال وقال المحيل بل ادعنى فالقول قول
الطالب المحال عليه اذا مات فقال المحال له توى المال عليه فارجع عليك
ايها المحيل فقال المحيل ادى فالقول للمحال له ويرجع على المحيل نقلاً عن الخانية
صاحب الحد بقة قال واذا طالب المحال عليه المحيل بمثل مال الحوالة فقال
المحيل احلت بدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين لان سبب الرجوع
قد تحقق وهو قضاء دينه بأمرى الا ان المحيل يدعى عليه ديناً وهو ينكر والقول
قول المنكر واذا طالب المحيل المحال بما احال به فقال انما احلتك لتقبضه لي وقال
المحال بل احسنتي بدين كان لي عليك فالقول قول المحيل لان المحال يدعى عليه
الدين وهو ينكر ولنفعلة الحوالة مستعملة في الوكالة فيكون القول قوله مع
بمبنة هداية وان يقل المحال مالى توى اذا توى صح القول والمخصم ينكر الضمير
في توى للمحال عليه ومراده من قوله صح القول انه يكون القول للقاتل توى
ومسئلة البيت من المينة قال مات المحال عليه فقال المحال للمحيل توى المال
عليه يعنى هلك بموته مفلساً فارجع عليك وقال المحيل ما توى فاقول
قول المحال لانه متمسك بالاحصل شرح المنظومة الوهبانية لابن الشحنة
لا يقبل قول المحيل احلت بدين لي عليك للمحال عليه اذا طالب مثل ما احال بقى
رجل احال رجلاً على اخى بالكف قد فعه المحال عليه الى المحال ثم طلب الدفع
الالف من المحيل فقال المحيل احلت بالف كات لي عليك والمحال عليه
انكره فالقول له لا للمحيل ولا يكون الاقرار من المحال عليه بالحوالة اقراره
بالدين عليه ولا قوله الحوالة دليل على ان له عليه ديناً لان الحوالة نص
وان لم يكن للمحيل على المحال عليه دين ولا قول المحال للمحيل اذا طلبه لخطئ
بدين لي عليك يعنى اذا قال المحيل للمحال اعطيتى ما قبضت من فلان فاقبلت
لتقبضه لي وكنت وكفى في قبضه فقال المحال احسنتي بدين لي عليك فالقول

مطلب
لا يقبل دعوى
المحيل على المحال
انه حال بدين
له عليه

مطلب
ادعى المحال
على المحال عليه
توى المال
المحال عليه
مفلساً

مطلب الافراد
بالحوالة وقبوا
لغير اقرار من
المحال عليه
بدين للمحيل

للجمل لان الخيال يدعى عليه الدين وهو ينكر والقول للتكر ولا يكون الاقرار
من الجمل بالحوالة واقداً عليه اقراراً منه بان عليه ديناً للخيال لان لفظ
الحركة يستعمل في الوكالة دون غيره ولا يقبل قول الجمل للخيال عليه عند
طلبه اى طلب الخيال عليه من الجمل مثل ما الحال مثلاً افعال عليه بمثابة ثم
طلب منه المانة فقال احلت يدين لي عليك وعرضه من ذلك القول دفع رجوعه
عليه لا يقبل وانما لا يقبل قوله عليه عند انكاره لان سبب الرجوع عليه متحقق
وهو قضاء دينه بامرهم وقبول الحوالة لا يكون اقراراً بالدين لانها تصح من
غير ان يكون للجمل على الخيال عليه شيء ولا قول الخيال للجمل عند طلب ذلك
اى طلب الجمل ذلك المال من الخيال احلتني يدين لي عليك ويومر الخيال له برمي
اخاه الى الجمل لا ينكر ان عليه شيئاً والقول للتكر ولا تكون الحوالة اقراراً من الجمل
بالدين للخيال على الجمل لانها مستعملة للوكالة ايضاً الاصلاح والايضاح

كتاب القضاء

وفي الجامع الضعيف لا يمين في الحد الا السارق يستخلف فان نكل ضمن ولا
يقطع ولا يمين في نكاح ولا رجعة ولا ايلاء ولا ارق ولا ولاء ولا ادعاء
نسب ولا لعان بناء على ان الاستخلاف لا يجري في الاشياء الستة والقول
المدعى عليه من غير يمين وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى في ذلك كله اليمين الا اللعان فان نكل حنبل حتى يقر او يحلف
ولا يقضى عليه بالنكول وهذا بناء على ان النكول بذل والبلد لا يجري في هذه
الامشأ وعندهما اقرار والاقرار يجري في هذه المواضع وهذا كله لم يقصد
به المال فان قصده به المال يستخلف بالاجماع لوقوله في علي قالون الف درهم
ثم قال قضاني زيوفاً وقال اودعني الف درهم زيوفاً قال غضبت منه الف
درهم زيوفاً يصدق وصل ام فصل رجل غضب جارية وعينه با فاقام المقصود
منه بينة انه قد غضب منه جارية فانه يحبس حتى يجني بها ويردها على صاحبها
وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجبالة للضرورة وفي دعوى الغصب من الاضحية
يحلف ما لهذا عليك عند ولا قيمة عنده وهو كذا درهمه ولا اقل من ذلك
ولا يحلف ايمان قال المدعى العبد المتصوب قائم في يده او هالك اقول لا ادري
ان قال قائم في يده يامر القاضى باحضار العبد من غير ذكر القيمة وهكذا
في سائر المنقولات وفي التدوير لا بد من ذكر القيمة والصفة وفي الدابة
يذكر سننها وقيمتها ثم اذ حضره يحلف بالله ما هذا العبد ملك هذا المدعى

مطلب

طلب الخيال

عليه المال

من الجمل

بعدا ذاته فاذا

ادعى الجمل ان الخيال

يدين لي عليه

لا يقبل

مطلب

في المسائل التي

لا يمين فيها

مطلب

اذا غضبت عاتق

وفيهما عجب

يجني بها وان لم

يثبت ذلك يحلف

مالي هذا عليك

كن او لا قيمة

من الوجه الذي ادعاه ولا شيء منه فان ذكر القيمة فهو لحوط على ما اشار
 محمد رحمه الله تعالى وعلى رواية الخصاص لازم فان ذكر بحلف بالله ما لهذا
 المدعى في يده هذا العبد الذي يدعيه ولا شيء منه من الوجه الذي يدعيه
 ولا له عليك ولا قبلك قيمة ولا شيء منه فان اقام المدعى البيينة ان هذا
 العبد في يده جلس حتى يجئ به فان مضى زمان ولم يحضره وقال لا اقدر
 عليه او قال لهك فانه يتلوم القاضي ومدة التلوم موكولة الى راي القاضي
 ان وقع في قلبه انه صادق وبين الشهود قيمة العبد في شهادتهم قضى القاضي
 عليه بقيمة العبد فان لم يكن له بيينة القول قوله مع يمينه وفي ادب القاضي
 للصد والشهيد اذ اكبر اليتم فقال الوصي ضاع المال مني فالقول قوله مع يمين
 ولو قال انفتحت عليك كذا صدق في نفقة مثله ولو اختلفا فقالا لا نبيات
 ابي منذ عشر سنين وقال الوصي منذ عشرين سنة فالقول قول الابن ولم يذكر
 الخلاف قبل هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعند ابي يوسف رحمه الله القول قول
 الوصي واما ما اربع مسائل احلها هذه الثانية اذ اتوا اليك رقيتا وانفق
 عليهما ان كان العبد موجودين فالقول قول الوصي بالاجماع وان لم يكونا
 موجودين فعلى هذا الخلاف الثالثة اذ ادعى الوصي انه ابني واعطى الجعل
 اربعين درهما وانكر الابن فعلى هذا الخلاف الا ان يأتي بيينة على ما ادعى
 ولو قال استأجرت رجلا حتى رد الغلام بصدد في الرابعة اذ قال الوصي
 ادبت خراج ارضك عشر سنين وقال الغلام خمس سنين فعلى هذا الخلاف
 وهل يقرض القاضي مال اليتم مع لغواتها تاتي في كتاب الوصايا وفي الجامع
 الصغير للصد والشهيد قال لا يصدد في انه معسر في المهر المجل اما في المهر
 فيصدد في وفي الاقضية وكذا يصدد في نفقة الاقارب والزوجات وارث
 الجنابات وخيمان المتلفات في انه معسر وفي تكاح الاصل لا يصدد في المهر من
 غير فصل بين المهر والمهر المجل خلاصة في القضاء لا يمين في هذا الا في السرقة
 في حق خيمان المال ان يكل لا القطع ولا يمين في الاشياء الستة والقول قول
 المدعي عليه وقال لا يحلف في كله البائع اذ اقرب يقض الثمن قال لم اقرض عند
 الامام يصدد في ويحلف بالله ليس عليك هذا القدر من الثمن كذا قاله القاضي
 الامام وهو الاستحسان والقياس عدم قبول قوله للتناقض وان طلب المدعي
 عليه يمين المدعي بحلفه بالله ما يعلم ان فلانا اودعه لانه على فعل الغير ولا ينفذ
 به شيء ويحلف في الدعوى الصحيحة لا الفاسدة اذ انكر وزعم المدعي عدم

مطلب
 في مسائل
 يقبل فيها قول
 الوصي

مطلب
 اذا اقرض
 الثمن ثم قال
 لم اقرض

الشهود او علم حضورهم او ادعى غيبة الشهود عن التلوة حلف الحاكم المدعى
 عليه فحلف وأشار بأصبعه وكمد الى رجل اخر بالله ماله علي كذا صدق
 ديانة لا قضاء الكل بالبيع اذ باع وسلم الى المشتري ثم قال البائع ان الموكل
 قبض الثمن وانكر الموكل فالقول قول الوكيل مع غيبته ولو قال من يتوجسري
 وادى نيسبت فليس بجواب عند بعضهم لانه يصدق على الموكل اذا ادعى
 المدعى انها غير مخدرة وزعم وكيلها انها مخدرة ان كان من رأى القاضى حضرا
 ليخلفها في وقت وجوبه لا فائدة في الدعوى واقامة البينة على انها مخدرة
 او لا فيحضرها وانكره اولياؤها وان كان من راها ان لا يحضرها ان مخدرة
 فان كانت بكر او من بنات الاشراف فالقول قول وكيلها بلا يمين انها مخدرة
 وعلى المدعى البينة وان من بنات الاوساط وهي ثيب فالقول قول
 الخصم على انها غير مخدرة مع اليمين فعلى الوكيل البينة على انها مخدرة والتبديل
 فيه على العادة واذ اخبر الوصي بالدخل والخرج صدق فيما يحتمل ويخلف
 على كل حال فلو اجبرته انفق على اليتيم او على العقار جميع انزاعها ولم يفسرها
 ولا في القاضى الا ان يبين شيئا فنشأ ان كان الوصي معروفا بالامانة
 وقال بقي في يدي هذا القدر قبل قوله وان لم يكن معروفا بالامانة يجبر
 على التفسير ومعناه يحضره يومين او ثلاثة ويخوفه فان لم يفسره
 اكتفى باليمين ولا يجبره ويحاسبه سنة فسنه بلغ اليتيم فقال الوصي
 ضاع ماله متى صدق باليمين ولو ادعى الاتفاق عليه صدق بالحلف الى بقية
 مثله ولو خلتا فقال الابن مات ابني منذ عشرين سنة وقال الوصي منذ عشرين
 سنة فالقول للابن ولم يذكر القاضى الصدق فيه خلافا قيل هذا قول مجروح
 الله تعالى وعند الثاني القول للوصي وكذا لو قال الوصي اديت مخرج ارضه
 الى اخره فالقول قول الوصي برازية (م) قضى القاضى عليه بالمال فقال انا
 معسر والمدعى يعلم اعساري وهو مستكر للقاضى ان يحلفه على ذلك قال
 استاذنا رحمه الله تعالى وهو اختيار حسن (ط) فيه اختلاف ان القول
 قول المدعيون في اعساره ام قول ربا الدين ولو اشترى جارية من رجل فادعت
 امرأتها انها اشترتها منه قبل هذا ولا يثبت لها قلها ان تخلف المشتري على العلم
 (ح) اختلاف المتبايعان في صحة العقد وفساده بحيث يكون القول قوله
 ولكن مع اليمين قال استاذنا رحمه الله تعالى وانما كتبت هذا لانه لا يلزم ان
 يكون القول قول الانسان مع اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدني

مطلب
 ادعى المدعى
 انها غير مخدرة
 ووكيلها انها
 مخدرة

مطلب
 ان الوصي
 معروف بالامانة
 لا يجبر على
 التفسير

مطلب
 ادعى الخصم
 والمدعى يدعي
 عدمه

مطلب
في مسائل
يقر فيها
القول
بدون يمين

اليمن منها (ط) قال الوصي لليتم انفتحت عليك كذا من مالك وذلكت
نفقة مثله او قال ترك ابوك رقيقا فانفتحت عليه من مالك كذا شتمات
او انقودة الصغیر ما ترك ابی رقیقا او قال الوصي اشترت لك رقيقا
واديت الثمن من مالك وانفتحت عليه كذا فهو مصدق في ذلك كله مع اليمين
قال (دلم) الا ان مشايخنا كانوا يقولون لا تستحسن ان تخلف الوصي اذا لم
يظهر منه خيانة ومنها (سظم) عن محمد رحمه الله تعالى فاحض باع مال
اليتم فزده المشتري عليه ببيع فقال القاضي ابراهيم من قال القول قوله بلا يمين
وكذا لو ادعى رجل قبله ارضي اليتيم واراد تخليفه لان قوله على وجه الحكم وكذا
في كل شيء يدعى طلبة عن ابي يوسف ادعى الموهوب له هادك الموهوب عند ارادة
الواهب الرجوع فالقول له بدون اليمين ومنها لو قال الواهب شرطت في عتق
وقول الموهوب له لم اشترط فالقول قوله بدون اليمين ومنها اشترط اليتيم
شيا فقال البائع انت مجبور وقال العبد انا ما ذون فالقول له بدون اليمين ومنها
اذا اشترى عبد من عبد شيا فقال لخدما انه مجبور وقال الاخر انا وانت ما ذون
فالقول له بدون اليمين (حسن) ومنها اشترى لابنه الصغیر دارا ثم لعله
مع السفيع في الثمن فالقول قول الاب بدون اليمين ومنها اذا اشترى دارا بقاء
التسليم وانكر المشتري وقال انها لابني الصغیر ولا يئنه للتسليم لا يحلف
المشتري ومنها في ادب القاضي اقر وصي بالنفقة على اليتيم او القم على الوقف
ومال القبي والوقف في يده او نحو ذلك من الامناء مثل ما يكون في ذلك
الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان نفقة لان في اليمين تنفير الناس عن الرصاية وان
اتهم قبل يستخلف بالله ما كنت بخت في شيء مما اخذت وقيل ينبغي للقاضي ان يقدر
شيا فيستخلف عليه وكذا هذا فيمن ادعى خيانة مطلقة على مودعه قيل لا يستخلف
حتى يقدر وقيل يستخلف بالله ما خان فيما التفت فان حلف برئ وان لم
يجبر على بيان قدر ما حلف عنه فنية لا يقبل قول المعزول الا ان يعترف بالذي
بيده بان المعزول سلمه اليه فينبذ يقبل قوله لان الذي في يده اذا ادعى انه
ملك يقبل قوله وحكم له به ظاهرا فكذلك اذا اقران فلا ناسم له الله الا ان تقوم اليه
على خلاف الظاهر ولو عزل وقال كنت قضيت لفلان بقصاص اوجع واذا شهد
عليه لم يصدق حتى يشهد اثنان سواه لانه حكمي امر لا يملك استثنائه
وفي الجامع الصغیر قاض عزل فقال لرجل اخذت منك الف درهم وبيعته لى
هذا قضيت بهالك عليك وقال الاخر لم اخذها ظلم فالقول قول القاضي ولا

مطلب
لا يقبل قول
المعزول الا
ان يعترف ذو
اليد بانه سلمه
اليه

مطلب
قال القاضي
المعزول لرجل
قضيت بكذا
بالحلف
واخذها منك
ودعها اليه
وقال الرجل بل اخذتها ظلم

ضمان على الاخر لان الماخوذ منه صدقة في انه فعله حالة القضاء وقول القاضي
 في حال قضائه حجة ودفعه صحيح بخلاف ما اذا قال الماخوذ منه اخذته قبل تقليد
 القضاء او بعد العزل فالقول قول القاضي في دفع الضمان عن نفسه دون
 ابطال الضمان عن غيره وكذا اذا قال قضيت بقطع يده لا يجزى واهم بقطع
 يده لا يجزى من الايضاح معين الحكام التساؤل ان ينكر المحكوم عليه الخصم عند
 القاضي وقال القاضي كنت خاصمت عندي واعتذرت اليك فلم تأت بحجة وبك
 عليك فالقول قول القاضي ان كان باقيا على ولايته ولم يعزل معين الحكام
 لو قال القاضي بعد عزله لرجل اخذت منك الفاد دفعتمها الي زيد قضيت
 بها عليك فقال الرجل اخذته ظلما بعد العزل فالقول ان القول للقاضي
 مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب وقاته وهو وقت
 العزل وبه قال البعض واختاره السرخسي لكن المعتمد الاول لان القاضي
 استنده الى حالة منافية للضمان وكذا اذا اذعم الماخوذ منه انه فعله قبل
 تقليد القضاء اشياء في شهادان القاضي قضى له على فلان بكذا وقال
 القاضي لم اقض ترد شهادتهما وتقبل عند محمد رحمه الله تعالى اقول ينبغي ان
 يعني بقول محمد رحمه الله تعالى لمعنى ظاهر في اكثر قضية زماننا اصل الله
 شأنهم ويؤيد ما ذكر في آخر كتاب القضاء من الهداية انه لو قال القاضي قضيت
 على هذا الرجم او بقطع فافعله وسنك ان تفعله وعن محمد رحمه الله تعالى
 انه يرج عنه وقال لاناخذ بقوله حتى يعاين الحجة واستحسن المشايخ هذه الرواية
 لفساده اكثر القضية في زماننا الا في كتاب القاضي للحاجبة اليه وقال الامام
 ابو بصير لو كان عدلا لما يقبل قوله لعدم تهمة الخطا والخيانة ولو كان عدلا
 جاهلا لا يستفسر فان احسن يعني لو بين مثلا شرط الرجم والقطع كما هو
 معروف وجب تصديقه والا فلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا
 الا ان يعاين سبب الحكم لتهمة الخطا جامع الفصولين ولو اتى الكتاب الى
 المكتوب اليه فقال المدعي عليه لست على هذا الاسم والنسب فالقول قوله
 وعلى الذي اتى بالكتاب ان يقيم البينة انه فلان بن فلان الغلاتي جامع الفتاوى
 اني بكتاب القاضي فقال المدعي عليه لست على هذا الاسم والنسب فالقول
 وعلى الذي جاء بالكتاب البينة انه فلان بن فلان فان قال انا فلان بن فلان
 وفي قبيلة الحى غيري بهذا الاسم والنسب فالقاضي يا مرد باشات ذلك
 وان برهن انه دفعت الخصومة بزاريه نقله ابن المؤيد وان قال قاض عزك

مطلب شهيد
 ان القاضي
 قضى له على
 فلان بكذا
 وقال القاضي
 لم اقض

مطلب جاء
 الكتاب من
 القاضي فقال
 المدعي عليه لست
 على هذا الاسم
 والنسب

رجل اغذت منك الفا ودفعت الى تيد قضيت به عليك فقال الرجل اخذته ظلاما
 فانقول للقاضي وكذا لولة قضيت بقطع يدك حتى اذا كان المقطوع يده والمخو
 منه المال مقرانه فعله وهو قاض لان المقضى عليه لما اقرانه فعله في حال
 قضائه صبارا معتبرا في تهاداة الظاهر للقاضي لان فعل القاضي على سبيل الفقه
 لا يوجب الضمان بحال فعمل القول قوله ولا يجبر عليه اليمين لانه ثبت انه فعل
 في حال قضائه لتصادقهما ولا يمين على القاضي كشف الحقائق لكثرة الدقائق
 نقله ابن المؤيد ولو زعم المقطوع يده او المأخوذ منه المال انه لم يكن قاضيا
 يومئذ وانما فعل ذلك قبل التقليد او بعد الغزل فالقول قوله ايضا في الصحيح
 متى عرف انه كان قاضيا صححت اضافة الاخذ الى حالة القضاء لانها المعهودة
 وهي منافاة للضمان فصبارا القاضي بالاضافة الى تلك الحالة مكر للضمان
 فكان القول قوله واما اذا لم يقرب كونهما في زمان قضائه بل قال انما فعلت
 هذا قبل التقليد او بعد الغزل فان اقام بيته على هذا فالقاضي يكون مطراد
 في هذا الفعل فان لم يكن بيته فالقول للقاضي من الفتاوى نقله ابن المؤيد
 ولا يقبل قول القاضي المعزول حتى لا يبيته لانه حكمي امر لا يمكن استئثاره
 للحال ولو ادعى رجل على القاضي المعزول انه قتل ابنه فالناظر او اخاه في مال
 بعينه حتى يدفعه الى هذا وقال المعزول انما قضيت به بيته او باقرار الخصم
 فالقول له باليمين ولا ضمان عليه لانها انتفاء فعله وهو قاض فصا كالتا
 بالمعانة محط السرخسي نقله ابن المؤيد وفي جامع الفتاوى عن ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى القضاة ثلاثة قاض يقبل قوله مجازا ومقتضاه وهو الفقيه الاور
 وقاض يقبل قوله مفضلا لا مجازا وهو الورع غير الفقيه وقاض لا يقبل قوله
 لا مجازا ولا مفضلا وهو ان لا يكون فقيها ولا ورعا تارة خائنه فقله صاحب
 الحديث ان قضى رجل على رجل بقود في النفس او فيما دون النفس او حذ من
 حذو الله بيته ينبغى للقاضي ان يشهد على ذلك انه ثبت عنده بيته فله
 عنده على الرجل وعد لو اسر او علانية وانه قبل شهادتهم وانقذها وقضى
 بذلك على الرجل ثم يعيده بعد ذلك او يحكم لانه لو لم يشهد بيمينهم فيكون
 محتاط في ذلك وان ثبت ذلك عنه باقراره شهد على ذلك ايضا انه قضاه عليه
 باقرار لان البيبة تخالف الاقرار وان الشهادة بعد تقادم العهد على حقوق
 الله تعالى غير مقبولة والاقرار مقبول ثم قال صاحب الكتاب لانه لا يومن
 ان يعزل القاضي عن القضاء فيدعى المدعى عليه ذلك فيقول فقلت في كذا وكذا

مطلبه اذا قل
 المأخوذ منه
 المال والمقطوع
 يدك للقاضي
 ان يبول
 ذلك
 ظلاما فلا يخلو
 اما ان يقربانه
 فعله في حال
 قضائه او قبله
 او بعد الغزل

مطلب
 اذا قيل للقاضي
 المعزول فقلت
 واخذت ظلاما
 طلاما وقال
 قضيت بيته
 او اقراره الغزل
 له ولو لا حال
 ان كان فيها
 ورعا وان
 ورعا

فان قل فقلت ذلك وانا قاض لم يؤمن ان يقدمه الى قاض لا يرى ان يقبل قوله
فيؤخذ بذلك ويلزمه فان هذا فصل مجتهد فيه مختلف فيه ان في مثل هذه
الصورة هل يصدق القاضى اجموعه لا يصدق في الاشياء القائمة واختلفا
في الاشياء الهالكة قال اكثر الفقهاء يصدق وقال بعضهم لا يصدق وفيما
يقدمه الى قاض يرى قول اوليك انهم لا يصدق في القائمة والهالكة
جميعا فينبغي ان يشهد على قضائه عد ولا يكتب بذلك ذكر او بعده الى وقت
الحاجة قال واذا قال القاضى ان فلانا هذا اقر عندى ان هذا الرجل عليه دين
كذا وكذا او اقر انه قتل فلانا ولى هذا عمدا او خطأ او اقر بحق من الحقوق
قال القاضى مصدق في ذلك متبول قوله ما مؤمن عليه له ان يحكم بذلك وينفذ
والمسئلة على وجهين اما اذا خبر القاضى عن اقراره بشئ يصح رجوعه كالحد
في باب السرقة والزنا وشرب الخمر ونحوه او لا يصح الرجوع كالقضاء بحد
الغذف والاموال والطلاق وسائر الحقوق ففي الوجه الاول لا يقبل قول
القاضى بالاجماع لانه انما يحتاج الرجوع الى قول القاضى عند حجه والخصم
فاذا كان الخصم جاحدا كان ذلك رجوعا عن الاقرار وفي الوجه الثاني يقبل
قوله لان القاضى امين وليس يمتهم بدلالة انه ينفذ قضاؤه الا يرى ان في حق
نفسه وولده لما كتمه لم ينفذ قضاؤه وقول الامين مقبول اذا خبر القاضى عن
شئ الحق بالبينه فقال قامت بذلك بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم على
ذلك يقبل قوله في الوجهين اللذين ذكرناهما وله ان يحكم بذلك بخلاف الاقرار
لانه رجوع الخصم وهنا رجوع الخصم لا يعمل ولو ان قاضيا عزل من القضا
فقدمه رجل الى القاضى الذى ولى بعده فقال ان هذا قتل ابى وهو قاض وفعل
به ما ذكر في الكتاب وانه فعل ذلك فكل او قال القاضى للعزول انما قضيت بينة
قامت عندى على ذلك او باقرار وجد الخصم فان القول في ذلك كله قول القاضى
العزول ولا ضمان على القاضى ولا يمين عليه اما الاضمان عليه فلو جهين
احدهما ان القاضى اضاف فعله الى حالة معهودة تنافي تلك الحالة وجوب
الضمان فيكون هذا انكار للضمان اصلا فيكون القول قوله كالصبي اذا
قال طلقت امرأتى او اعتقت عبدي في حالة الصبي يقبل قوله ولا يقع الطلاق
والعتاق كذا هتا والثاني ان القاضى امين ومن ضرورة كونه امينا ان يكون
قوله مقبولا واما لا يمين عليه لانهما اتفعا انه فعل وهو قاضى قضائيات
باتفاقهما كالثابت معاينة ولو انه فعل وهو قاض وادعى انه فعل بحق كان القول

مطلب
في قول القاضى
ان فلانا هذا
اقر عندى ان
هذا الرجل عليه
دينا او اقر
انه قتل فلانا
عمدا او يريد
الحكم بذلك

مطلب
الدعوى على
القاضى العزول
انه قتل فلانا
فقال قضيت
بينته وكذا لار
المان

قوله ولا يمين عليه فكذا اذا ثبت بانفاقها قول وكذلك لو حضر المذني قال لا القضي
ان حكمت له بالمال فقال ما حكمت لي على هذا بشي او قال ما ائت عليه بيته بشي
ولاد فعت الى شيئا ولا اخذت من هذا شيئا فقول قول القاضي ولا ضمان عليه
لما قلنا من هذين الوجهين وهذا كله اذا كان ذلك الشيء مستهلكا فان كان نقاشا
في يد المقتضى له فقال المقتضى عليه ان القاضي المعزول اخذ هذا مني بغير حق
ودفعه الى هذا الاخر وقال القاضي المعزول بل فعلت ذلك بيينة قامت على
ذلك او باقرارك لا ضمانا على القاضي المعزول بكل حال لما قلنا من الوجهين وهل
يترفع من يد المقتضى له القاضي المعزول فيما يقول او كذب وقال المال مالي اخذ من هذا
ولا احكم لي به هذا القاضي المعزول على هذا الوجه ففي الوجه الاول يترفع من يد
ويُدفع الى المقتضى عليه حتى يقيم المقتضى له بيينة تشهد بان القاضي المعزول
كان حكر له بذلك لانهم تصادقوا ان العبد وصل الى يده من يد المقتضى عليه
وان المالك كان له ثم المقتضى له ادعى التملك وهو يتكبر فيؤمر بالتسليم اليه حتى
تقوم البيينة على ما يدعى وقول القاضي المعزول في الحال مقبول في دفع الضمان
عن نفسه لافي الزام الحكم على الغير وفي الوجه الثاني القول قول صاحب اليد
لان المال في يده واليد دليل على الملك حتى يقوم الدليل حذيقه بقا على ادب
القاضي للخصم في ذلك لو قال الحكم لاحد ما قد اقررت عندي هذا بكذا او قامت
عندي عليك بكذا بيينة عادلة بقبل قوله لان اخباره في زمان ولا بيته قام
مقام شاهدين بخلاف ما ان الخبر بعد زوال الولاية لانه لا يتحقق بواحد من الشاهدين
فلا بد من الشاهد الاخر ويخلاف ما اذا الخبر بانته قد حكم لانه اذا حكم الغزول
فلا يقبل اخباره حذيقه بقا على النفس يسل شرح لطايف الاشارات اعلم ان اخبار
القاضي عن اقرار رجل بشي لا يخلو اما ان يكون الاخبار عن اقراره بشي يصح
عنه كالحمد في باب الزنا والسرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي
بالاجماع واما ان الاخبار عن اقراره بشي لا يصح رجوعه عنه كما لقها صرح
القدق ومآثر الحقوق التي هي للعباد وفي هذا الوجه يقبل قوله في الروايات
الظاهرة عن اصحابنا وروى ابن سماعه عن محمد بن ابي يعقوب قوله قال شمس الائمة
الحلواني ما ذكر في ظاهرها رواية قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وابي يوسف و
جمهورهم انه تعالى ولا وماروي ابن سماعه في قوله اخرا تم في بعض النسخ وقع
رواية ابن سماعه مطلقة وفي بعضها مقيدة وفي بعضها لا يقبل عالم يصح
اليه عدل اخر وهو الصحيح وكثير من مستأخنا اخذوا بهذه الرواية في زماننا وذكر

مطلبة
اخبار القضاة
المعزول
بافراد رجل
بشيء ومثل
مراتب

بعض مشايخنا يرجع محمد عن هذه الرواية بزواوية هشام وكان الشيخ الامام
 ابو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى يجعل هذه المسئلة على وجود ان كانت
 القاضى عالما عاد لا يقبل قوله وان كان عاد لا غير عالم يستفسر ان احسن ذلك
 قبل قوله وان جاهلا فاسق غير عالم لا يقبل قوله الا ان يدعى السبب وانكر
 بعض مشايخنا ذلك وقال مع جهله وفسقه لا يقبل قوله اصلا هذا اذا خبر
 القاضى عن ثبوت الحق بالافرار واما اذا خبر عن ثبوت الحق بالبينه فان قال قمت
 بذلك بينة عندي وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك قبل قوله وله الحكم بها
 بخلاف الاقرار اذا قال القاضى المزعول لرجل قضيت عليك لفلان بالف واخذها
 منك ودفعتها اليه حين كنت قاضيا وقال الرجل لابل اخذته مني بعد العزل علما
 قال قول قول القاضى على الروايات الظاهرة وهل ينزع ذلك الشئ من يد القاضى
 له ان كان قائما فهو على وجهين ان كان صاحب اليد يقول هذا العين ملكي في
 الاصل لم اخذ من هذا ولم يقض القاضى المزعول له لا ينزع من يده وان كان
 صاحب اليد يقول هذا العين ملكي الا ان القاضى المزعول قضى له به على هذا
 الرجل حال كونه قاضيا ينزع من يده ويسلم الى المقضى عليه ولو قال القاضى المزعول
 على يدي فلان وفلان كذا وكذا من المال دفعته اليه وهو لفلان بن فلان
 فان صدقه الذي في يده المال في جميع ذلك اعترف بالتسليم الى المقر له وهذا ظاهر
 وان قال دفع الى القاضى المزعول هذا القدر من المال لكن لا ادري ان له هو
 وفي هذا الوجه يومر بالتسليم الى المقر له ايضا وان كان صاحب اليد كذب
 المزعول في جميع المال قال قول له وهذا ظاهر ايضا واذا اتجاها حكم الحكم
 وقال لا يحكم بيننا وقال الحكم لابل حكمت بينهما فانه يصدق الحكم مادام في
 مجلس الحكومة وبعد ما قام عن مجلس الحكم لا يصدق حديقه للمفتى وينفرد
 في الودائع وارتفاع الوقوف فيمل به على ما تقوم به البيعة او يعترف به
 لان كل ذلك حجة ولا يقبل قول المزعول لما بينا الا ان يعترف الذي هو في يده
 ان المزعول مسلم اليه فيقبل قوله فيها فحصل اخرازا قال القاضى قد
 قضيت بالرجم فارجه او بالقطع فاقطعه او بالضرب فاضرب به وسعدك
 ان تفعل وعن محمد رحمه الله تعالى اصرح من هذا وقال لا فاخذ بقوله حتى نعلم
 الحجة لان قوله يحتمل الغلط والخطا والتدارك غير ممكن وعلى هذه الرواية لا
 يقبل كتابه واستحسن المشايخ هذه الرواية لفساد حال اكثر القضاة في زماننا
 الا في كتاب القاضى للحاجة اليه وجه الظاهر انه اخبر عن امر عمك انشا فيقبل

مطلبي
 اخبار القاضى
 المزعول عن
 ثبوت الحق
 بالبينه في
 اقراره بان
 ما دفعته
 لفلان هو
 لفلان

مطلبي
 تخاذلا
 حكم الحكم
 وهو كونه

مطلبي
 حل الفعل
 وعدمه اذا
 قال القاضى
 قضيت بالرجم
 فارجه
 او بالقطع
 فاقطعه
 الخ

الخلو عن التهمة ولأن طاعة أولى الأمر واجبة وفي تصديقته طاعته وقول
 الإمام أبو منصور إن كان عدل العالم لا يقبل قوله لا نكفاه تهمة الخطأ والخيانة
 وإن كان عدل لأجل أهله يستفسر فإن أحسن وجب تصديقته والافتقار
 وإن كان جاهلا فاستأوهما لا يقبل إلا أن يعاين سبب الحكم لتهمة الخطأ
 والخيانة قال وإذا عزل القاضي فقال لرجل أخذت منك الفأود فعتبها إلى
 فلان قضيت بها عليك فقال الرجل لخذتها ظلما قال لقول قول القاضي وكذا
 إذا قال قضيت بتقطع يديك في حق إذا كان المذنب قطع يده والذي أخذ منه
 المال مقر أنه فعل ذلك وهو قاض ووجهه أنه لما توافقا أنه فعل ذلك في
 قضائه كان الظاهر شاهدا له إذا القاضي لا يتنزه بالجور ظاهر ولا يمين
 عليه لأنه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضي ولو أصر
 القاطع والأخذ بما أقر القاضي لا يضمن أصلا لأنه فعله في حالة القضاء وفي
 القاضي صحيح كما إذا كان معاينا ولو زعم المقطوع يده أو المخدوم أنه فعل
 قبل التولية أو بعد العزل فالقول للقاضي أيضا هل يصح لأنه أسند فعله
 إلى حالة معهود متنافية للضمان فصار كما إذا قال ملكت غنما وعنت وبالحجر
 والحجر منه كان معهودا ولو أقر القاطع أو الأخذ في هذا الفصل بما أقر
 القاضي بضمين لأنهما أقر بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان
 عن نفسه لا في إبطال سبب الضمان على غيره بخلاف الأول لأنه ثبت فعله في
 قضائه بالتصادق ولو كان المال في يده الأخذ قائما وقد أقر به القاضي
 والمأخوذ منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضائه أو ادعى فعله وغير
 قضائه يؤخذ منه لأنه أقر أن اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه
 إلا بحجة وقول المعزول فيه ليس بحجة هداية **كتاب الشهادة**
 ولو ادعى الشهود عليه أن أحد الشهود الأربعة عدا فالقول قوله حتى يقيم
 البينة أنه حرما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال الناس أحرار إلا في أربع الشهادة
 والقصاص والعقل والمحدود بدائع في الحدود ولو شهد اثنان أن فلانا قاتل
 امرأته والزوج غائب فإن شهدا عند المرأة حلما أن تقتد وتزوج بزوجه
 وكذا إذا شهد عند المرأة رجل عدل صدق وإذا خرها وأحد بموته جازما
 أن تتزوج فإذا سمع اثنان منه يحلما أن يشهدا لأن الشهادة في باب الموت
 تثبت بحكم الواحد وإن لم يوجد لفظ الشهادة ولو قال الشاهدان سمعنا منه
 أنه حالف أو طلق امرأته ولم يستس لم يقبل قول الرجل في الاستسنا وطلق ولو

مطلب
 إذا ادعى
 المشهود
 عليه أن
 أحد الشهود
 الأربعة
 عدا فالقول
 قوله

قال لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان القول للزوج إلا ان يظهر منه
امارات على صحة الخلع ولو كان الزوج انى استثبت خفية ولم يسمع احد غيري
يقبل ديانته لا قضاء جامع الفتاوى اذا شك الرجل ان طلق امرأته واحدة
او ثلاثا فهي واحدة حتى يستيقن او يكون أكبر ظنه على خلافه فان اخبره عدول
حضر واذ لك المجلس وقالوا كانت واحدة قالوا اذا كانوا عدولا لصده قهرا
واخذ بقولهم خلاصة في الطلاق اذا شهد الشهود على اقرار الغاصب
والاقرار بالمجهول جائز ويوفر بالبيان في صورة الاقرار لوجوب جارية
وقال هذه تلك الجارية كان القول قوله رجل طلق امرأته ثلاثا فشهد عنده
عدلان انك استثبتت موصولا وهو لا يذكر ذلك قالوا ان كان الرجل في
الغصب يصير بحال تجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جائز له ان
يعتمد على قولهما والا فلا قاضيهما في الطلاق ولو طعن المشهود عليه في حق
الشاهدين وقال انهما رقيقان وقال لا نحن حران فالقول قوله حتى تقوم لهما
البينة على حريةهما لان الاصل في بني ادم هي الحرية لكونهم اولاد ادم وحر
عليهما السلام وهما حران لكن الثابت بحكم استحباب الحال لا يضر الاصل
على الخصم فلا بد من اثباتها بالدليل والاصل فيه ان الناس كلهم احرار الا في أربعة
الشهادتك والحدود والقصاص والعقل هذا اذا كانا مجهولين بالنسب لم يعرف
حرية ما لم تكن ظاهرة مشهورة بان كان من الهند او من الترك او غيرهم لانه
لا تعرف حرية او كانا عربيين فاما ممن يجري عليهم الرق فالقول قولهما ولا يثبت
رقهما الا بالبينة بدائع وفي الكنز ويقبل قول الكافر في الحل والحمة وتقبه
الزبلي بانتهى وهو لا يقبل قوله فيها وجوابه انه يقبل فيها ما ضمن للتمام لا
لا مقصودا وهو مراده كما افصح به في الكافي اشباه وتقبل شهادة الفرد
في هلال رمضان اذا كان في السماء علة وفي المرح والتعديل والرسالة
بدر رسول القاضي للسؤال عن الشهود وترجمة الكلام اذ المير في القاضي
لسانه وتقدير الارش والمتلف والسلم انه جيد او ردى وهذا مذهبا
وعن محمد وفي الحج والتعديل والترجمة لا تقبل الا شهادة رجلين او رجل وامرأة
مسئلة اذ الخبر واحد ثقة باعسا والمسيون يخرج من السجن وخبر الفرد قد
قد يلحق بالشهادة متى انضمت اليه قرينة قلما اثر في ايجاب الصديق والاشنان
احوط معين الحكام في الباب السادس من القضا يقبل قول الواحد العدل في احد
عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي الحج والتعديل

مطلب في
الشك في
عدد الطلاق
وفي الاقرار
بمجهول وفي
الشهادة
بالاستئنا

مطلب
الاصل في
بني ادم
الحرية
الا في أربعة

مطلب في
شهادة الفرد
في هلال
رمضان
وفي مسائل
يقبل فيها
خبر الواحد

والترجم وفي جوده المسلم فيه ورد آية وفي الإخبار في الفلاس بعد معنى البر
 وفي رسول القاضي إلى الترك وفي إثبات العيب ورواية رمضان عند الاعتلال
 وفي إخبار الشاهد بالموت وفي تقدير ارش التلث وزدت أخرى يقبل قول ابن
 امين القاضي إذ الخبر بشهادة شهود على عين تعد بحضور كما في دعوى القينة
 بخلاف ما إذا بعته لتخلف المندرة فقال حلفت بالم يقبل الإبتداء مدعة كما
 في الصغرى استباه في الدعوى قال مشايخنا يقبل قول الألباء الكفر في نقله
 ابن المؤتد عن خبراته ولو شهد رجل بموته ولغيره بما في المرأة تأخذ بقول
 من كان عدلا منهن ابهما كان ولو كانا عدلين تأخذ بقول من يخبر بموته لانه
 يثبت العارض جامع الفصولين رجل صب نيتا أو سمنا أو خلا لغيره بمعا
 الشهود وقال مات فيها فارة كان القول قوله في إنكاره استمهالا لا الظاهر
 ولا يسمع الشهود أن يشهدوا عليه أنه صب نيتا غير نجس ولو أن رجلا عهد
 إلى ملوك لم يسمهم بملكه بمعاينة الشهود ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله
 في ذلك ولا يسمع الشهود أن يشهدوا عليه أنها كانت زكية لأنها في المسئلة
 الأولى لا يعلم الشهود بعدم وقوع الفارة فيها وفي المسئلة الثانية يعلم
 أنها كانت زكية قاضيان يجوزن شهادة النسوة وحدهن فيما لا يعلم عليه
 الرجال كالولادة ونحوها ولا يشترط العدد ويكتفي بشهادة امرأة واحدة
 مسئلة عندنا والمشي أحوط ويشترط الحيرة والعقل والبلوغ ولغظة الشئ
 عند مشايخ بلج رحمه الله تعالى خلافا لما يقوله مشايخ العراق رحمه الله تعالى
 والقدر مما عتمد على الأول وعليه الفتوى لأن النص وسره بلفظ الشهادة
 وفي لغظة الشهادة زيادة تأكيد في الخبر بخلاف الديانة حيث لا يشترط
 لغظة الشهادة وأما شهادة رجل واحد على الولادة والعيب في هذا الموضع
 فقد اختلف المشايخ فيه رحمه الله تعالى والأصح أنها تقبل ويحمل على أنه وقع بغير
 علم من غير قصد أو قصد بتحميل الشهادة فلا يضر كما في الشهادة على الزنا
 وفي استمهالا الصبي لا يقبل شهادة النساء إلا في الصلاة عليه وفي الميراث
 لا تقبل إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما تقبل في ذلك كله شهادة
 الحرة المسئلة والشهادة على حرته بعد الولادة على هذا الخلاف على العذر
 والرقلة وعلى هذا المرأة المنكحة إذا جاءت بولد وقالت تزوجها أنت منك
 فأنكر الزوج ولا دعيها لا يقبل قولها بدون شهادة القابلة فإن شهد بها يقبل
 ويثبت النسب والشبهة لغو وتاويل المسئلة إذا كان زوجها يكد بها

مطلب
 إذا أصيب
 به غير
 مدعي
 بخبر
 قبل عدل
 ما إذا شهد
 طوفى
 كونه ميتة
 مهلب
 في شهادة
 النساء ولو
 واحدة فيما
 لا يعلم عليه
 الرجال وفيما
 يشترط
 لذلك

اما اذا كان يصمد فيها ولم يكن لها زوج ثبتت الولادة بمجرد قولها بدون القابلة
 خلاصة مسئلة لو قال ان زوجتي ان ولدت فانت طالق وقالت ولدت فانكر
 فشهدت به القابلة يقبل قولها عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان شهادة
 حجة في ذلك قال عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطلع الرجال
 اليه ولا فيها ادعت الحث فلا يثبت الا بحجة قائمة وهذا لان شهادة من ضرورة
 في الولادة فلا يظهر في حق الطلاق لانه يثبت عنه معين للحكام يقبل قول
 المرأة في ارسال الهدية ويجوز قبولها والاقدام على الاكل بقولها ويقبل قولها
 في الاذن في دخول الدار والنجي على العيال اذ النكر الزوج ما ادعته عليه المرأة
 من الاعتراض وكانت بكر انظر النساء البها فان كل من يثبت بالقول له مع غيره
 لان قول النساء ليس بحجة فوجب تخليفه وانما يثبت بقوله الثابتة لا الوصل
 وفي الاصل ان المرأة الواحدة تجزي والتثنيان احوط معين للحكام وفي
 الزبادات عدم البكارة لا يثبت الا بقول البائع لانه اما يقربها نوطي وانتهى
 الرد او يقول النساء وانه لا يكون حجة في حق الرد وان كان يعلم بقول النساء
 فالواحدة تكفي والتثنيان احوط فان خبرت بعدم الغيب فلا خصومة لان
 وجوده شرط توجه الخصومة ويرجع في الداء الى الاطباء وفي الجبل الى النساء
 وفي دعوى الجبل انما يصدق في رواية اذا كان من جن شرها اربعة اشهر
 وعشرا وان كان اقل لسان الحكم

مطلبة
 مسائل يقبل
 في قول
 العدل الواحدة

ويقبل عدل واحد في تقوم
 وترجمة والسلم اهل حميد
 وصوم على ما امر الله علة وموت اذ ثلثا هدين بخمس
 اشتملت الابيات على احدى عشر مسئلة يقبل فيها قول العدل الواحد الاول
 التقوم لو انكر شخص شخص شيئا وادعى ان قيمته مبلغا فانكر المدعى عليه ان يكون
 ذلك لقد ركن في اثبات قيمته قول العدل الواحد الثانية والثالثة للخرج
 والتعديل يقبل فيهما قول عدل واحد وهذا في تركية التسرو فان محمد لا يد
 من اثنين الرابعة تقدير ارش المتلف الخامسة المترجم العدل علم لا يعرف القاضي
 لغته من الاختصاص وقال محمد لا يكتفي فيه باقل من اثنين السادسة ادعى المسلم
 اليه جودة المدفوع وانكر المسلم او عكسه يكتفي فيه قول العدل الواحد السابعة
 اذ انكر القاضي عدل بافلاس الجبوس بعد مضى المدعى اطلقه مكفيا له الثامنة
 الرسالة من المتاضي الى المزكى التاسعة يكتفي قول واحد في اثبات الغيب الذي يختلف

فيه البائع والمشتري العاشرة الصوم بروية هلال رمضان وقوله على ما لم
يعني في كتاب الصوم من رواية الحسن انه يقبل العدل الواحد في الصوم
بالادلة او على ظاهر المذهب من قوله عند وجود عدة من عجم او عيار ونحوه
الحادية عشر اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعها ان يشهد على
موته وقال ان اصحاب الفوائد نظروا منها تسعة ولم يفسرها في الشرح وراى
هو في الكافي مسألة في التزكية والرياسة والترجمة في خزائن ابى الليث
زيادة هلال رمضان والافلاس ومسئلة الشهادة على الموت والمسائل
مذكورة في غالب الكتب شرح منظومة بن وهبان لابن الشحنة رحمه الله تعالى
الرجوع عن الشهادة

مطلب في الرجوع
عن الشهادة
في غير مجلس
القاضي والتمسك
على ذلك

ولو قال الشاهد لقوم اشهد وان الشهادة التي شهدت بها عند القاضي
لقلان على فلان كذا زور وباطل لا تبطل شهادته بذلك لكونه في غير مجلس
القاضي ولو رجع في مجلس قاض اخر صح رجوعه حتى لو اقام المشهود عليه
البينة على رجوعه في غير مجلس القاضي لا تقبل وعند قاض اخر تقبل ولو
ادعى رجوعه مطلقا لا يقبل وان لم يكن له عي الرجوع بينه وارا د استناده
الشاهد ان ادعى رجوعه مطلقا وفي غير مجلس القاضي لا يستعمل وان ادعى
في مجلس القاضي يستعمل جامع الفتاوى كتاب الوكالة

مطلب
وكلا القاضية

رجل قال لامرأته شئتو وكيل من وهرجه خوافي كن وقال امر وكيل
توام خويشتن راسه طلاق بازداشته فقال الزوج لم ارد به الطلاق
كان القول قوله اذا لم يوجد ثم ما يدل على الطلاق وان كان ذلك في حال
مذاكرة الطلاق رجل قال لآخر وكيلك حضر في وادي رسالتك وقال
ان المرسل يقول بعث الى ثوب كذا يمين كذا وبين ثمنه فبعثته وانكر المرسل
وصول الثوب اليه والوكيل يقول اوصيت قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان اقر المرسل بقبض الرسول للثوب منه وانكر
الوصول اليه يضمن المرسل قيمة الثوب وان انكر قبض الرسول فالقول بقوله
ولا ضمان عليه رجل وكل رجلا بشرا شي بغير عينه ودفع اليه الثمن فاشترى
الوكيل فهو على وجهه ان كان وكيله بالشرا شي بمائة درهم فاشترى بمائة درهم
ولم يضيف الى درهم الامر ولا الى غيره كان البان اليه ان قال نويت بالدرهم
الدرهم التي دفعها الامر الى الصدق الوكيل ويلزم الشرا الامر وان قال نويت
غيرها لم الوكيل اذا قال الوكيل نويت الشرا وان قال نويت الشرا لا امر كان الشرا

مطلب
اذا نكر بضاعة
بشرا شي
بغير عينه
وهو على وجهه

للأمر وإن كان الوكيل اضناف الشراء إلى دراهم الأمر يكون الشراء للأمر نقد
 منها الوكيل أو من غيرها ولا يصدق الوكيل أنه اشتراه للوكيل نقد تلك الدراهم
 أو غيرها إلا إذا صدقة الموكل وهذا كله إذا تنازعنا فقالوا اشتريت لي أو على الكسر
 وقال الوكيل اشتريت لنفسي أو على العكس وإن تصادقا على أنه لم يحضر البينة
 قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقدان نقدا الثمن من الأمر كان الشراء
 للأمر سواء اضناف العقد إلى نفسه أو إلى حال الأمر وقال محمد رحمه الله تعالى
 الشراء يكون للوكيل لو قال بعه وخذ كنيلا أو قال بعه وخذ رهنا لا يجوز إلا
 كذلك ولو قال الوكيل يا أمرني بذلك كان القول قول الأمر يستفاد من قبله
 رجل وكل رجلا بأن يشتري له أخاه فاشتري الوكيل فقال الموكل ليس هذا بل
 كان القول قوله مع عيئنه ويكون الوكيل مشتريا لنفسه ويعتق العبد على
 الوكيل لأنه زعم أن أخ الموكل واعتق على موكله رجل تحت أمة لرجل فوكل الزوج
 رجلا يشتري له امرأته من ماله فاشتراها الوكيل فإن لم يكن الزوج دخل بها
 بطل النكاح وسقط المهر عن الزوج لأن هذه فرقة جاءت من قبل من له المهر
 فيبطل المهر كما لو قبلت المرأة ابن زوجها قبل الدخول وكانت أمة اعتقها موكها
 فاختارت نفسها قبل الدخول أو قبلها المولى قبل الدخول فإنه يسقط المهر
 عن الزوج في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا إذا علم المولى أن الوكيل يشتريها
 لزوجها ولو باعها المولى من رجل ثم أن الزوج اشتراها من الثاني قبل الدخول
 بها كان على الزوج نصف مهرها المولاها لأن الفرقة ما جاءت من قبل من له
 المهر هاهنا لأن المهر لم يصير ملكا للبائع من الزوج بخلاف الأول هذا إذا علم
 المولى أن المشتري كان وكلا من قبل زوجها أو عرف ذلك بالبينة فإن لم يعرف
 وكالته إلا باقرار الوكيل بعد الشراء كان القول قول البائع مع عيئنه على العلم
 إلا أن يقيم الزوج البينة على الوكالة رجل وكل رجلا أن يشتري له أمة بالف
 درهم فاشتري أمة بالبي درهم وبعث بها إلى الأمر فاستولدها الأمر ثم قال
 الوكيل بعد ذلك اشتريتها بالبي درهم فإن كان الوكيل حين بعث بها إلى الأمر
 قال هذه الجارية التي امرتني بشرائها فاشتريتها لك ثم قال اشتريتها بالبي درهم
 لا يصدق وإن أقام البينة على ذلك لم يقبل ولو كان الوكيل حين بعث بها إلى
 الأمر لم يقبل شيئا ثم قال اشتريتها بالبي درهم قبل قوله وله أن يأخذ الجارية
 من الأمر وعقرها فله ولدها لأن الأمر صحر مغرور من جهته رجل وكل
 رجلا يبيع عبده ثم قال للوكيل قد أخرجتك عن الوكالة فقال الوكيل قد بعته

مطلب فيما لو
 وكله بشراء
 لحيته ثم بعد
 شراء الوكيل
 أنكره ثم أخاه
 وفيما لو وكله
 بشراء زوجته

مطلب في كل
 أن يشتري له
 أمة بكذا
 فاشتريتها
 بأكثر وبعث
 بها إلى الموكل
 ثم بعد أن
 استولدها
 ادعى الوكيل
 شراها لأكثر

امس لا يصدق الوكيل ولو اقر الوكيل او لا يبيع لاشان بعينه فقال الامر
 قد اخرجتك عن الوكالة جاز البيع ويقبل قول الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك
 ذلك الوكيل ببيع العبد اذا باع ثم اقر الوكيل ان موكله قبض الثمن من المشتري
 كان القول قول الوكيل مع بعينه وكبره المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل زعم
 عليه فان نكل ضمن الموكل كله من قاضيه ان الوكيل بقضاء الدين اذا قضاه
 بالكتابة براءة وشهود لا يضمن الا انا كافي لا نقض الا بشهود وان زعم الوكيل
 الاستهاد فكلذبه الموكل فيه فالقول للوكيل لدعواه الخروج عن العهدة
 براءة الوكيل بقضاء الدين اذا دفع الدين بغير بيعة ولا كتابة براءة لا يضر
 الا اذا قال له لا تدفع الاستهود ولو قال الوكيل اشهدت وانكر الموكل فالقول
 قول الوكيل ولو وكل رجلا بقضاء دين له على اب الوكيل وابنه او عتبه او وكيل
 من لا يقبل شهاده له اذا قال قضيت وهلك عتدي فالقول قول الوكيل
 ولو امره بان يبيعه برهن ثقة او يكتفل ثقة فباعه بغير برهن او كفل
 لم يجز ولو اختلفا في اشتراط الرهن والكتابة فالقول قول الموكل وكذا
 لو قال له الامر امرتك بغير هذا الثمن فالقول قول الامر الوكيل ببيع العبد
 اذا قال بعته من هذا وقبض الثمن وهلك في يدي وادعاه المشتري صح فان
 مات الامر فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته وقبض الثمن وهلك
 عندي وصدقه المشتري ان كان العبد هالك فالقول قول الوكيل استحسانا
 وان كان قائما لا يصدق الا بيعة تقوم على البيع في حياة الامر والوصي
 اذا اقر بالبيع وقبض الثمن وبلغ اليتم وانكر البيع او قبض الثمن فهو مضطرب
 في حق البراءة دون الزام اليتم شيئا الكلي والجامع الكبير وفي وكالة الجامع
 الصغير رجل امر رجلا بان يشتري له جارية بالف درهم فاشترى جارية
 فقال الامر اشتريتها بخمسماية وقال المأمور لابل اشتريتها بالف فالقول
 قول المأمور اذا كانت الجارية تساوي الف درهم فان ساوت خمسماية فالقول
 قول الامر هذا اذا دفع الثمن اليه فان لم يدفع فالقول قول الامر مطلقا ولو امر
 بان يشتري له هذا العبد بالف درهم ولم يذكر الثمن فقال الامر اشتريته
 بخمسماية وقال المأمور اشتريته بالف وصديق البائع المأمور قال القول قول
 المأمور وفي بيع الجامع الصغير الوكيل يشترى العبد مع الموكل اذا اختلفا
 فقال الموكل اشتريت العبد لنفسك وقال الوكيل اشتريته لك ان كان الثمن
 منقوبا فالقول قول الوكيل سواء كان العبد قائما او هالك وان لم يكن منقوبا

مطلب في الوكيل
 بقضاء الدين
 اذا دفع بغير
 بيعة

مطلب
 امر الوكيل
 بالبيع بقضاء
 الثمن ومطلوب

مطلب
 القول للمأمور
 في مقدار
 الثمن

مطلب
 اختلاف الموكل
 فقال الموكل
 اشترت العبد
 لنفسك وقال
 الوكيل اشترته
 لك

ان كان هالكا فالقول قول الامر وان كان قائما ان كان بعينه فالقول قول الوكيل
وان كان يغير عينه فالقول قول الموكل وعندهما القول قول الوكيل في الوجهين
جميعا في شركة الفتاوى رجل قال لا خراشترى لي جارية فلان فلم يقل
المأمور نعم ولم يقل لا وذهب واشترى ان قال اشترى بها الامر فمضى الامر
وان قال اشترى بها نفسي فمضى له ولو قال اشترى ولم يقل بالامر ولنفسه
ثم قال اشترى بها فلان وان قال قبل ان تهلك او يحدث بها عيب يصدق
وان قال بعد الهلاك او حدوث العيب لا يصدق وفي الاصل لو وكله رجل
بان يشتري له عبدا وسمى جنسه وثمانه ووكله اخر عمل ذلك ودفع
اليه الثمن فاشترى على تلك الصفة وقال ثوبت فلان فالقول قوله وان
مات في يده فعلى الذي سمي وان كان الثمنان مختلفين فالذي قال اشترى به
بالدناين ثمنه دراهم فالشراء للوكيل الوكيل بالبيع لو قال بعته امر وكذا
الموكل فالقول قول الوكيل رجل وكل اخر بان يكاتب عبدا ويقبض بدل الكاتب
فقال الوكيل كاتبت وقبضت المبدل وانكر المولى فالقول قول الوكيل في الكاتب
دون قبض بدل الكاتب ولو كاتبه ثم قال قبضت بدل الكاتب ودفعت اليك
فهو مصدق خلاصه ووكله يقبض ودبعة فقال المودع دفعت له الموكل
او الى وكيله صدق وكيل يقبض ودبعة وعارية ينزل بموت موكله فلو قال قبضته
في حياته ودفعته الى الموكل صدق وكيل يقبض ودبعة قال له المودع دفعته
اليك والوكيل انكر صدق في حق دفع الضمان عن نفسه لا في التزام الضمان
على الوكيل التوكيل بالضمان والقبض جائز سواء كان الطالب حاضرا او غائبا
صحيحا او مريضا بخلاف التوكيل بخصومة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
فالوكيل ينزل بموت موكله لا بموت المطلوب فلو قال كنت قبضت في حياة
الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذا اخبر عن ما لا يملك انشاءه وكان متما
في اقراره وقد انزل بموت موكله اقر على قياس هذا ينبغي ان لا يصدق الوكيل
بقبض ودبعة او عارية لو اقر بعد موت موكله اني كنت قبضت في حياته ودفعته
في حياته وقدم ان يصدق جامع الفصولين ولو ادعى ما لا يملك ان يصدق
ينسب لا في دفعته اليه ويملك فلم يقدر على اثباته فقال دفعته اليك لا يقبل
قوله بلا توفيق فلو وفق وقال دفعته اليه فملك ثم انكر التوكيل فدفعت
اليك يقبل ولو قال دفعته اليك ثم قال دفعته اليه فملك قيل قوله ولم يكن
متناقضا وان لم يوفق جامع الفصولين ولو دفع اليه ثوبا لبيعه ويعطى ثمنه

مطلب
قال الوكيل
لرجلين يشترى
عند اشترى
لفلان دون
فلان

مطلب
اذا ادعى الوكيل
بقبض الدبعة
الدفع الى الموكل
صدق وكذا
لو ادعى الفضل
في الحياة والدفع

مطلب
المالك الوكيل
بالبيع ان يدفع
الثمن في يده فادعى
الدفع وانكر
زبيد

زيد او طلب الثمن من زيد فانكر قبضه وادعى البائع اعطاه له فان باع بلا اجر
 فالقول له ولا ضمان عليه قال الوكيل بالخصوصة قبضت الحق من الغريم فضاء
 متى او قال دفعته الى الطالب صح اقراره ويرى الغريم وانما يعتبر قوله في دعوى
 الضياع او الدفع الى الطالب يمينه وكذا الوكيل بالبيع لو ادعى هلاك الثمن او الخلل
 الى الموكل يعتبر قوله مع اليمين قال امرتك ببيع عبدي بالمتد فبعت بالنسيئة
 فقال امرتني مطلقا فالقول للامر جامع الفتاوى الاصل في الوكالة للحصر
 وفي المضاربة المهر فان باع اى الوكيل نسيئة فقال امره امرتك بنقد وقال
 اطلقت صدق الامر بناء على كون التقييد أصلا في الوكالة درر وعسر
 اختلف ربا المالا مع المضارب في التقييد والاطلاق فالقول للمضارب وفي
 الوكالة القول للوكيل ولو اختلف الموكل مع غيره ما عدا العبد فالقول لهم المأمر بالبيع
 الى فلان اذا ادعاه وكذبه فلان فالقول له في بركة نفسه الا اذا كان غاصبا
 او مدبونا كما في منظومة ابن وهبان الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا
 الوكيل يقبض الدين اذا ادعى عدم موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له
 فانه لا يقبل قوله الا بيمينه وفي الواقعات الحسامية الوكيل يقبض القرض اذا
 قال قبضته وصدد قد المقرض وكذبه الموكل فالقول للموكل وفي الدفع قل قول الوكيل
 مقدم كذا قول ربا الدين والكفم بحجر مسألة البيت من البدائع دفع الى اخر الف
 درهم وقال اقض بها ديني لفلان فقال المأمر بفعلت وقضيت بها دينك
 له وفي اصحاب الحق لم تقضى شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الشئان
 قال وهذا معنى قولى وفي الدفع قل قوله الوكيل مقدم يعنى على قول الموكل انه ما دفع
 وعلى قول ربا الدين انه ما قضى في حق البراءة فقط لا في سقوط حق الطالب حتى
 كان القول قوله انه ما قبض ولا يسقط دينه عن الموكل وهذا معنى قول كذا
 قول ربا الدين يعنى يقدم على قول الموكل والوكيل في عدم سقوط حقه وللمهم
 يعنى الموكل بحجر على الدفع اليه والله سبحانه وتعالى اعلم ولو قال وصاحب دين
 ان هو القبضيت كذا كان احسن واصح والله لموفق ثم الموكل ان كذا الطالب وصلة
 الوكيل حلفه فان حلف لم يظهر قبضه وان نكل ظهر وسقط حقه وان عكس
 حلف الوكيل وكذا الواويع رجلا ما لا وامره ان يدفعه الى فلان فقال الموجع
 دفعت وكذبه فلان فهو على هذا التفصيل ولو كان المال مضمونا على رجل
 كالنصيب في يد الغاصب والدين على الغريم فقال الطالب والمغصوب منه ادفعه
 الى فلان وكذا المأمر قد دفعت اليه وقال فلان ما قبضت فالقول قول فلان

مطلقات
 رت المالا مع
 المضارب
 في التقييد
 والاطلاق

مطلقات
 دفع الى اخر الف
 وامره بقضا
 دينه فادعاه
 وانكر صاحب
 الحق وكذا
 الوكيل ان امره
 بدفعها الى
 فلان

انه لم يقبض ولا يصدق الوكيل على الدفع الا ببينة او بتصدق الموكل فان صدق
الموكل فانه يبرأ عن الضمان ولكنه لا يصدق ان على القابض ويكون القول قوله
انه لم يقبض مع يمينه كذا نقل عن البدائع من شرح منظومة ابن وهبان لان
الشبهة ولو قال الوكيل بعت ما امرتني ببيعه بكذا قبل قبل الغزل وكله بحق
عبد بعينه فقال الوكيل اعتقته وقد وكله قبل امس فانه لا يصدق من غير
بينة ولو كان ذلك في بيع او نكاح او عقد من العقود فانه يصدق قال رحمه الله
تعالى والفرق مشكل فنية قال محمد رحمه الله تعالى باع عبداً لرجل من رجل اخر
ثم اختلفا فقال البائع ان صاحب العبد لم يأمرني بالبيع وقال المشتري بل اوتيتك
بالبيع او ادعى المشتري عدم الامر وادعى البائع الامر فالقول قول مدعى الامر
لان معاقدهما وهما عاقلان اعترافا منهما بصحة العقد ونفاذه فمدعى
خلاف ذلك صار منافضاً وفي نوادر مشاهير عن محمد رحمه الله تعالى دفع الى
رجل درهم وامره ان ينفق على اهله كل شهر كذا فقال الوكيل انفقت كذا شهراً
وقال الموكل انفقت كذا دون ما قال الوكيل فالقول قول الدافع ولا يشبه هذا
الوصي اذا اختلف في كونها مخدرة قال لا يخلو اما ان كانت من بنات الاشراق
الاساط او الاسافل ففي الاول يقبل قولها بكذا او ثانياً لان الظاهر من
حالتها ذلك وفي الاساط يقبل قولها بكذا لا ثانياً وفي الاسافل لا يقبل قولها في
الوجهين والخروج للحاجة لا يفتح في التخدير ما لم يقع في حد الكثير بان نصير
باردة ونخرج كثيراً بعين حاجة جمع الفتاوى زوج اخته بدون رضاها
فقال وان الزفاف فلهل اجزت ما فعلت وكان ايضاً باع املاكها بلا رضاها
فقال اجزت وزعمت ان الاجازة كانت للنكاح فقط لانها ما كانت عالمة
بالبيع وادعى الاخ عموها فالقول لها بقرينة اقتران الاجازة بحال الزفاف
قال الوكيل قبضت من المديون المال فضايع مني او دفعته الى الطالب صح افراه
وبرئ الغريم بخلاف قراره بقبض الطالب لان قبض الطالب يبطل حق الوكيل
في القبض وذا خارج عن الوكالة اما قبض الوكيل بقدر الوكالة فصحيح ثم القول
له في دعوى الضيايع والدفع قال استند وانفق على زوجتي كل شهر عشرة
او على اولادي الصغار فقال فعلت فصدقه المرأة وكذب الامر المأمور
لم يصدق الا اذا كان الحاكم فرض لها ذلك لاخذها ذلك باذن الحاكم ولو كثر
الامر واراد المأمور ثمين الامر حلف الامر بالله ما تعلم انه انفق على اهله كذا والادعى
الامر ان انفق دون ذلك فالقول للمأمور ولا يشبه هذا الوصي دفع المديون

مطلب في دعوى
الوكيل بالبيع
او العتق بالبيع
او العتق

مطلب في امره
ان ينفق على
اهله كل شهر
كذا فادعاه
وادعى الامر
اقل منه وفي
الاختلاف في
كونها مخدرة

مطلب
زوج اخته
وباع املاكها
بلا رضاها
فاجازت ثم
ادعت انها
للنكاح وادعى
ايضا

الى دايه عند اوفسته وقال به او اصره وعند حقا قناع ولخذ العور
 وحلك في يد فعلى المديون ما لم يحدث قبضا بعد القبض من المشتري ولو قل
 به تحقق فتعمل حصار قابضها والمالك عليه لا على المديون في التحا في اوله
 بكر البيع مثلا الى الوكيل بالبيع فقال الوكيل بعته من هذا وقصص ان كل منه
 من المشتري وستاق هذه المسئلة باسطة من هذا ولدك كرت او قل
 قبضته ودفعته الى الموكل او حلك عندي وكذا بالموكل في البيع وقبض الثمن
 او قبض الثمن وحده في الوكيل في البيع لا قبض الثمن فان شاء المشتري دفع
 الثمن ثانيا الى الموكل وقبض البيع وان شاء فسخ البيع كما مر وله الثمن على الوكيل
 في الحالين الا في قوله قبض الموكل الثمن من المشتري وان قصد قهر الموكل في البيع
 وقبض الثمن لكن كذبه في حلاك الثمن او الدفع اليه فالقول للوكيل يده مع بجه
 ويحجر الموكل على تسليم الثمن الى المشتري بلا فقد الثمن ثانيا فان كان العقد مثالا
 الى الوكيل فالوكيل يصدق في كل ما ذكر ويسلم المبيع الى المشتري والثمن على الوكيل
 لا المشتري لاقرار العاقد على براءة الشاري فان حلف الوكيل على ما قاله يرى
 هو ايضا وان نكل ضمن الثمن للموكل ولوان الموكل هو الذي باعه وكنه بقبض الثمن
 فزعم الوكيل القبض والدفع او المالك عنده فالقول له مع بجه ويرى المشتري
 من الثمن فان وجد به عيبا وده على البائع لا يرجع على البائع لعدم ثبوت القبض
 في حقه ولا على الوكيل لعدم العقد بينهما وصد في دفع الثمن عن نفسه
 لكونه امينا امره بشراء جارية بالثمن فاشترى فقال الامر استرمتها بجنسه
 وقال بالثمن ساوت الالف فلما امر بالقول وان ساوت نصفه فالقول
 للامر وان كان لم يدفع الثمن فالقول للموكل في الحالين امره بشراء هذا النبد
 له وذكر الثمن او لا فقال استرمت بالثمن وقال بنصفه فالقول للموكل
 فقال كنت استرمتك لك والموكل يقول لنفسك ان الثمن منقود فالقول للموكل
 وكذا ان كان قائما والامر ان كان مائكا فالقول للموكل وان قائما ان بعته في كل
 وان بغير عينه فالقول وقال لا للوكيل في الوجهين قال استرمت جارية فلان فتك
 وذهب واشترها ان قال لا اشتريها الى فله وان قال للموكل فله وان اطلق ولله
 يصف ثم قال كانت لك ان قائمة ولم يحدث بها عيب صدق وان هالكه
 او حدث بها عيب لا يصدق باع ثم اختلفا فقال احدهما كان ملاك العشر
 باع بالا امره وقال الاخر مل كان ملاك البائع او قل باعه فالقول للمدعي العاد
 لانه الاصل في العقود ومدة على خلافه فاقض وكيل العتيق قال استنقت اس

مطلب
 فيما لو دفع
 الى المشتري
 عند اوفسته
 وقال به
 وحصر له
 وخضع حقا
 فتعمل به ذلك
 في يد قبل
 حله وثقبض
 وفيما لو دفع
 الوكيل بالبيع
 قبض الموكل
 الثمن من المشتري
 او قبضه
 ودفعه
 اليه

مطلب امر
 بالشراء المالك
 ثم ادعى الامر
 الشراء بنصفه

مطلب
 امره بشراء
 جارية ولا
 اشتراها
 وادعى ان
 الشراء للامر

وكذبه الموكل لا يعتق وكيل البيع قال بعتة امس وكذبه موكله قال قول للوكيل
ولو اعتقه اجني وطلق فاجاز وكيل العتق او الطلاق لا يقع لان المطلوب
عبارة وكذا الوكيل الموكل رجلا وطلقها الثاني محضرة الاول لا يجوز الوكيل
بالكتابة وقبض بدلها اذا قال كاتب وقبضت بدلها قال قول له في الكتابة
لا في قبض بدلها اما لو قال كاتبته ثم قال قبضت بدلها ودفعت الى المولى فهو
صحيح مصدق لانه امين كله من فتاوى البرازية سئل عن شخص عليه دين
لشخص وللمديون وكيل يتصرف له فاذن المديون لو كيله ان يعطي ربا الدين دينه
وغاب فطلب ربا الدين الوكيل بالبلغ فادعى انه ليس تحت يدك شيء لموكله فهل يفتد
بقوله بلا يمين او لا واذا اقام ربا الدين بيئته ان تحت يدك ما لا لموكله هل يسمع
اولا اجاب لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الى من وكله بقضيه منه وان انكر
ان الموكل ليس له تحت يدك شيء لا يبرئ منه شي ولا يمين عليه لان اليمين انما يجب
بالخضم والوكيل يقبض الرديعة والعين ليس خضم فادعى المداينة سئل عن شخص
دفع الى اخر مبلغا وامر به فقه له زيد وان ياخذ من زيد رجعة ان المبلغ وصل
له ففعل ذلك وادعى الما ذون ضياع الرجعة منه وانكر زيد القبض فهل القول
قول زيد مع يمينه ام القول قوله مع يمينه اجاب القول قول الما ذون مع يمينه في
انه دفع الى زيد واذا انكر زيد القبض قال قول قوله مع يمينه ايضا في اصل الجواب
ان الما ذون لا يدفع الا برجعة تشهد على زيد بالقبض فلم يخض رجعة بذلك
وانكر زيد القبض كان الما ذون له ضامنا ولا ينفعه قوله ان شهدت وضاعت
الوشعة ولا يبرأ ما لم يخض رجعة او يقر زيد بالقبض سئل عن رجل
اذن لآخر ان يقبض له من زيد ديننا او عينا وكله في ذلك فقبض الوكيل ذلك
وادعى انه دفعه لموكله فهل يقبل قوله اجاب القول قول الوكيل انه دفع
ما قبضه لموكله مع يمينه سئل عن شخص اذن لآخر ان يعطي زيدا الف درهم من
ماله الذي تحت يدك فادعى الما ذون دفع وغاب زيد وانكر الاذن وطالبه
بالبينة على الدفع فهل يلزم ذلك اجاب ان كان الما لا الذي عنده امانة فالقول
قول الما ذون مع يمينه وان كان تعويضا او ديننا لم يقبل قوله الا بيمينه سئل
عن رجل وكيل لرجل ادعى عليه رجل يدين في ذمة موكله فاجاب الوكيل بانكره
بالقبض والمطالبة لا في التصرف وقضاء الدين او في الدعوى له لا في الدعوى
عليه فهل يسمع قوله اجاب القول قوله في ذلك مع يمينه لان المال الذي
في يد الوكيل وديعة فلا يجب على المودع ان يقتض ما ثبت على المودع من المديون

مطلب لا يلزم
الوكيل بقضاء
الدين بالدفع
لواذعى ان المال
للموكل تحت يدك
ويصدق بلا
يمين

مطلب
يقبل قول
الوكيل في دفع
ما قبضه لموكله
مع يمينه

مطلب الوكيل
لواذعى انه وكيل
بالقبض والمطالبة
لا في قضاء الدين
يصدق مع
يمينه

لانه لم يثبت التوكيل من ربا المال للدين بقبض دينه من وكيله او موذعه ولا
 الوكيل كغيبيل بل يلزمه دفعه سئل عن رجل قال لرجل وكيله هات لي من صندوق
 خمسين دينارا فذهب واتى بها ثم بعد مدة تخاسبا فقال الوكيل لعنده لك
 ثلاثة وعشرون دينارا فاني ما كنت وجدت في الصندوق سوى مائة
 وعشرين دينارا ودفعت لك الباقي من عندي لم يجاب بالقول قول الوكيل مع
 يمينه انه لم يجد في الصندوق سوى مائة وان البقية من ماله قارئ الحديث
 اذا قال الموكل امرتك ببيع عبدي بالف وقال المأمور لم تسم شيئا والقول
 للامر بقله ابن الزيد من الخباية ومن قال لآخر امرتك ببيع عبدي بنقد
 فبعته نسيئة وقال المأمور امرتني بنسيئة او لم تقل شيئا فالقول للامر لان
 الامر يستغادر وجهته ولا دلالة له على الاطلاق وان اختلف في ذلك
 المضارب ورب المال فالقول قول المضارب لان الاصل في المضاربة
 العموم الا ترى ان رب المال التصرف بذكر لفظة المضاربة فقامت دلالة
 الاطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب في نوع
 اخر حيث يكون القول لرب المال لانه يستقطب تصادقها فتنزل الى الوكالة
 المختصة ثم مطلق الامر بالبيع ينتظمه نقدا ونسيئة الى اى اجل كان عبدا
 حسيقة وعندهما يتقيد باجل متعارف والوجه قد تقدم نقله عن الحديث
 باع عبدا وسلمه ووكلا رجلا بقبض منه فقال الوكيل قبضته ودفعتما لي
 الامر ومحمد الامر كله فالقول للوكيل مع يمينه ويرى المشتري نقله عن الصنفى
 الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل فالقول قوله مع يمينه لانه
 امين اخبر عن تنفيذ الامانة من حيث لا يلزم الموكل ضمما بخلاف الوكيل بالامانة
 اذا وقع تنازع بينه وبين الموكل فالقول قول الموكل لان الوكيل يريد ان يلزم
 موكله فلا يلزم بقوله نقله من القنية رجل ادعى ان فلانا وكله بطلب كل حق
 له على هذا الرجل وان له عليه الف درهم فاق المذمى عليه بالوكالة وانكر المال له
 اد يستحلفه ولم يكن خصما في اقامة الدينة ان هذا المال عليه ولو حلفه وجاء
 الغائب وانكر الوكالة فالقول قوله فكذلك هذا بخلاف الوكالة الثابتة بالينة
 لان الينة حجة مطلقة فالتقضاء بها يتعدى الى الكافة والاقرار حجة
 قاصرة فالتقضاء به يقصر على المقضى عليه واما اذا اقر بالمال ومحمد الوكالة
 فان اقام الينة على الوكالة خصما مطلقا فيؤمر بتسليم المال اليه واولم
 يكن له بيته واراد استخلافه بحلفه على ما قلنا فان حلف انتهى وان نكل ثبت

مطلب امر
 وكيله ان ياتي
 له بخمسين دينارا
 من صندوق
 قاضي الوكيل
 بعد دفعها الى
 الموكل انه وجد
 كذا والبقية
 من ماله
 مطلب اطلاق
 الامر ببيع عبده
 والمأمور بالتسليم
 فالقول الامر
 بخلاف المضاربة

مطلب الوكيل
 الوكيل بالبيع
 او القرض
 التمر والدين
 الى الموكل بمدة
 مع يمينه

مطلب
 ادعى ان فلانا
 وكله بطلب كل
 حق له على هذا
 الرجل فاق المذمى
 عليه بالوكالة
 وانكر المال

الوكالة في حق اخذ المال لا في حق الخصومة ونقله عن المحيط للسرخسي في كتاب الاستيلاء
 اشترى شيئا فقال كنت رسول فالان ولا تمن لك على قط وقال البائع بعته منك
 قال لقول قول المشتري نقله ابن المني عن المنية ولو وكله بقبض وديعته ثم مات
 الموكل فقال قبضت في حياته وهلك وانكر الورثة او قال دفعت صدق ولو كان خينا
 لم يصدق نقله من الولي الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضته وهلك عندى او قال
 دفعت الى الموكل وكذبه الموكل بصدق في حق براعة المديون لا في حق الرجوع على
 الموكل على تقدير الاستحقاق لو استحق انسان ما اقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق
 الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل ولو وكل بقبض دين له تم ان المطلوب مات فان
 الوكيل على وكالته يتقاضى ذلك من مال الميت ولا ينزع حكم الموت المطلوب
 وان مات الموكل خرج الوكيل عن الوكالة علم به او لم يعلم فان قال الوكيل قد كنت قبضت
 الدين في حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق الا بيمينه وان كان المقوضها الكافر
 بين هذا وبين الوكيل بقبض الدين لو قال بعد موت الموكل كنت دفعت الدين الى
 الطالب قبل ان يموت الموكل والورثة قالوا دفعت بعد موت ابينا والمالك للقول
 قول الوكيل نقله عن التاتار خانية امرأة وكلت رجلا بانه يزوجه من رجل من
 اربعمائة درهم فزوجه الوكيل واقامت المرأة سنة ثم زعم الزوج ان الوكيل قد زوجه
 منه بدينار وصدقه الوكيل ينظر ان اقر الزوج ان المرأة لم تؤكله بدينار والمراة
 بالخيار ان شاءت اختارت النكاح وليس لها غير ذلك وان شاءت ردت وطأ
 عليه مهر مثلهما بالغا مبالغ ولا نفقة لما في العدة لانها الماروت تعين ان الزوج
 حصل في نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون النفقة وان انكر الزوج فكذلك
 لان القول قولها مع عينها ويجب الاحتياط في مثل هذا الامر لانه ربما يقع مثل
 هذا وحصل له منها اولاد تنكر المرأة قد رماها زوجها الوكيل فيكون القول قولها
 ونرد النكاح وهكذا في سائر الاوليا اذا كانت المرأة بالغة ونقله عن المحيط للسرخسي
 قال ومن امر رجلاه بشراء عبده بالف فقال قد فعلت ومات عندى وقال الامر
 اشتريته لنفسك قال لقول قول الامر فان كان دفع اليه الالف قال لقول قول
 الامر لان في الوجه الاول اخبار عما لا يملك استثناءه وهو الرجوع بالثمن على
 الامر وهو ينكر والقول للمكر وفي الوجه الثاني امين يريد الخروج عن عمدة
 الامانة فيقبل قوله ولو كان العبد حيا حين اختلفا ان كان الثمن منقودا والقول
 للامور لانه امين وان لم يكن منقودا فذلك عند ابى يوسف ومحمد رحمهما الله
 تعالى لانه يملك استثناء الشراء فلا يتم في الاخبار وعند ابى حنيفة رجلاه

مطلب دعوى
 المشتري الى
 رسول فالان
 عند طلب الدين
 منه وفي دعوى
 الوكيل بقبض
 الدين او
 الدين القبض
 والدفعة او المالك
 في حياة الموكل

مطلب وكلت
 رجلا بانه يزوجه
 باربعمائة درهم
 الوكيل ثم بدسسه
 زعم الزوج انه
 زوجه بدينار

مطلب اختلف
 الموكل والوكيل
 بعد هلاك
 المبيع فقال الموكل
 اشترت لنفسك
 وقال الوكيل
 لا

تعالى القول للامر لا نه موضع التهمة فان اشتراه لنفسه فاذا اراد ان يعقده
 خاسرة الزمها الامر بخلاف ما اذا كان الثمن منقودا لان امر امين فيه فيقول قوله
 تبعنا لذلك ولا تخن في يدك هاهنا وان كان امر بشراء عبد بعينه ثم اختلفا ولابد
 حتى قال القول للامور سواء كان الثمن منقودا او غير منقود وهذا بالايجاب لانه لا خير
 عما عملنا استثناءه ولا نهمة فيه لان الوكيل يشترى شي بعينه لا يملك شراء نفسه
 بمثل ذلك الثمن في حال غيبته على ما عدا خلاف غير المعين على ما ذكرنا وان كان العبد
 هالكا والثمن منقودا فالقول للامور وان كان غير منقود قلنا امر كما في غير المعين
 على ما ذكرنا قال ومن دفع الى اخر القاي امره ان يشتري بها جارية فاشترى لها فلما
 الامر اشترى بها بخسامة وقال المأمور اشترى بها بالالف فالقول قول المأمور
 ومراعاة اذا كانت تساوى القاي لا نه امين فيه وقدا دعى الخروج عن عمدة الامانة
 والامر يدعي عليه ضمانا خسامة وهو منكر فان كانت تساوى خسامة فالقول
 للامر لانه خالف حيث اشترى جارية لتساوى خسامة والامر تناول ما يساوى
 القاي فيضم قال فان لم يكن دفع اليه الالف فالقول قول الامر اما اذا كانت قيمتها
 خسامة فلان القاي وان كانت قيمتها القاي فاعتاد انهما يتحالفان لان الموكل
 والوكيل في هذا ينزلان منزلة البائع والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن
 وموجبه المتخالف ثم ينضم العقد الذي جرى بينهما فلتزم الجارية المأمور قال
 ولو امره ان يشتري لنفسه هذا العبد ولم يسم له ثمن فاشتراه فقال الامر اشترى به
 بخسامة وقال المأمور بالالف وصديق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع
 عينه قال ومن ادعى انه وكيل الغائب قبض ديون موصد قرة الغريم امر بتسليم الدين
 اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يقبضه خالص ماله فان حضر الغائب فقبض
 والا دفع اليه الغريم الدين ثانيا لان لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة
 والقول في ذلك قوله مع عينه فيفسد الأدلة ويرجع به على الموكل ان كان باقيا
 في يد لان غرضه من الدفع براءة دمه ولم يحصل قبله ان ينقض قبضه وان
 ضاع في يدك لم يرجع عليك لانه يتصدق بقره اعترافه بحق في القبض وهو مظلوم
 في هذا الاخذ والمظلوم لا يظلم غريم هداية فان قال الرسول انما امرتني
 ان ارجع اليك بخمسة عشر وقال رب الثوب بل امرتك بعشرة او قال علي
 العكس فالقول قول المرسل وهو صاحب الثوب مع عينه رجلا امر رجلا ان ياتي
 على اهله كل شهر عشرة دراهم فقال انفقته وكذبه الامر فاراد المأمور بعين
 الامر حلفه القاضي باقه ما تعلم انه اتفق على اهلك كل شهر عشرة دراهم

مطلب امره
 بشراء جارية
 بالالف ودفعها
 اليه فقال
 الامر اشترى بها
 بتصفهها قال
 المأمور بها

مطلب ادعى
 انه وكيل الغائب
 في قبض دينه
 ومصدقته
 الغريم

مطلب في القاي
 الرسول في المتك
 ما امره ان
 يرجع به

اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم واعلم ان يشتري له بها جارية او شيئا اخر
 بعينه فهلك الدرهم في يده الوكيل قبل ان يتقدمه فهذا على وجهين ان هلك الدرهم
 قبل الشراء ثم اشترى الوكيل بعد ذلك ما امره بشرائه نفذ الشراء على الوكيل
 وان هلك الدرهم بعد الشراء فالشراء لو يكون واقعا للوكيل ويرجع بمثل
 ذلك على الامر هذا اذا انفق على الهلاك قبل الشراء او بعده فاما اذا اختلفا
 في ذلك فالقول قول الامر مع عيئنه على علمه ولو لم تهلك الدرهم حتى نقدها
 الوكيل فجاء رجل واستحقها عن يد البائع رجع المانع على الوكيل وكسج الوكيل
 على الموكل وهذا افضل الهلاك سواء رجل دفع الى رجل الف درهم وامره
 ان يشتري له بها عبدا فوضع الوكيل الدرهم في منزله وخرج الى السوق
 واشترى له عبدا بالف درهم وجاء بالعبد الى منزله واراد ان ياخذ الدرهم
 ليدفعه الى البائع فاذا الدرهم قد سرق وهلك العبد في منزله وجاء
 البائع وطلب منه الثمن وجاء الموكل يطلب منه العبد كيف يفعل قالوا لا يملك
 الوكيل من الموكل الف درهم يدفعها الى البائع والعبد والدرهم هلكا في يده على
 الامانة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا علم بشهادة المشهود
 انه اشترى العبد وهلك في يده اما اذا لم يعلم ذلك لا يقول فانه يصدر
 في نفي الضمان عن نفسه ولا يصدر في ايجاب الضمان على الامر هذا اذا كان الامر
 دفع الدرهم الى المأمور قبل الشراء اما اذا دفع اليه بعد الشراء فهلك في يد
 المأمور لم يرجع على الامر بشئ وكيل قال بعت وسلمت وقبضت الثمن وهلك
 او دفنته الى الامر صدق ولو قال بعه وخذ كنفلا او قل خذ رهنا لا يجوز
 الاكذلك ولو قال الوكيل تأمرني بذلك كان القول قول الامر لان الاذن
 يستفاد من قبله اذا اوكل الرجل رجلا ببيع عبده فقال الامر قد اخبرتك
 عن الوكالة فقال الوكيل قد بعت امس لم يصدر في الوكيل وقد خرج الوكيل عن
 الوكالة قال هذا اذا كان الشئ قائما بعينه اما اذا كان هالكا فالقول قوله
 الوكيل وفي المنتقى قال لغيره اعتق عبدي على الف درهم واقبضها وادفعها
 الى او قال اخلع امرأتى على الف درهم واقبضها وادفعها الى وقال الوكيل بعد
 ذلك قد فعلت ذلك وقبضت الالف ودفعتها الى الامر وكذب الامر فان
 الوكيل يصدر في قوله اعتقت وخالعت ولا يصدر في قوله قبضت الالف
 وان قال بعد اثبات العتق والخلع قبضت ودفعت اليك فاني اصدقه رجل
 وكل بان يكتب عبده ويقبض بدل الكتابة فقال الوكيل قد فعلت ذلك وانكر

مطلب في
 هلاك
 الدرهم
 في يد الوكيل
 قبل الشراء
 او بعده

مطلب وجد
 في الشراء
 بعد شراء
 العبد فجاء
 ما بعد بطل
 ثمنه وجاء
 الموكل يطلبه

مطلب اذا
 وكله بالبيع
 واخذ وكيل
 او رهن ثم
 انكر الوكيل
 ذلك فالقول
 للامر

مطلب وكلمة
 العبد وفيه
 البذل فقال
 الوكيل فقلت ذلك
 وانكر الموكل

الذي قال محمد رحمه الله تعالى يسمع قول الوكيل في الكتابة ولا يسمع في قبض بل
 الكتابة ولو كاتب ثم قال بعد اثبات الوكالة قبضت بل الكتابة ودعت
 اليك فهو مصدق وفي مختلفات القاضي بن عاصم العامري ولو وكله
 بقض ودعته فقال الذي كانت في يده قد دفعتها الى الموكل اوالى وكيله
 والقول قوله وهو مصدق في براءة نفسه ولو وكله بقض ودعته او عارية
 فوات الموكل فقله خرج الوكيل من الوكالة فان قال الوكيل قبضتها في حياته ودعا
 الى الموكل بمصدق على ذلك الايبنة ولوكله بكل حق له وبمخصصه في كل حقه له
 ولم يعين المخاصم به والمخاصم فيه جازا اذا وقعت المنازعة بين الوكيل بالاستئجار
 وبين موكله القول قول الموكل لان الوكيل يريد ان يفرمه ما قبضه من القرض
 وليس للموكل بالخصوصية ان يمس ولا يصالح لانها ليستا من الخصوصية في شيء
 فلم يدخل تحت التوكيل وفي الاول الحى ولو ان جعله لرجل اقضت فلا فاء
 الف درهم وقد وكلتك بقضها منه وقبضت وقال المستقرض قد قبضتها
 الى الوكيل وانكر الوكيل فالقول قول الموكل وعنه ابى يوسف القول قول الوكيل لانه
 اقرانه امين والقول قول الامين ولا يستحلف الوكيل بالله ما يعلم ان رب الدين
 قد استوفى الدين لان البينة لا تجزى في الاعمان بخلاف الوارث حيث يستحلف
 على العلم لان الحق يثبت للوارث فكان الحلف بطريق الاصله دون البينة
 حديقة للمغنى بقوله من لنا تاخرانية ان المقبوض في يد الوكيل بحجة التوكيل
 بالبيع والشراء وقبض الدين والعين وقضاء الدين امانة بمنزلة الوديعة
 لان يد يابنة عن الموكل بمنزلة يد المودع فيضمن بما يضمن في الودائع ويبرأ بما
 يبرأ فيها ويكون القول قوله في دفع الضمان عن نفسه ولو دفع اليه مالا
 وقال اقصه فلا داعي دعي فقال الوكيل قد قضيت صاحب الدين ما دفعته
 الى وكذبه صاحب الدين فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان
 والقول قول الطالب في انه لم يقبضه حتى لا يسقط دينه عن الموكل لان الوكيل
 امين في صدقة في دفع الضمان عن نفسه ولا يصدق على الغريم في ابطال حقه
 وتجب اليمين على احداهما لانه لا بد للموكل من تصديق احدهما وتكذيب
 الاخر فحلف المكذب منهما دون المصدق فان صدق الوكيل في الدفع يحلف
 الطالب بالله عز وجل ما قبضه فان حلف لم يظهر قبضه ولم يسقط دينه وان
 كذب لم يظهر وسقط دينه عن الموكل وان صدق الطالب لانه لم يقبضه وكذب الوكيل
 حلف الوكيل بالله تعالى لقد دفعته اليه فان حلف برئ وان نكل لزمه ما دفع اليه

مطلب ادعي
 الموكل ان قوله
 بقبض القرض
 قبضه ولاقته
 المستقرض
 وانكر الوكيل

مطلب دفع اليه
 مالا وقال نفسه
 فلا داعي دعي
 ذلك وانكر ولا
 عليه تفصيل
 وتصري فيما لو
 امره يدفع
 الوديعة

وكذلك لو اودع ما لا رجلا وامره ان يذفع الوديعة الى فلان فقال المودع
 دفعت وكذب به فلان فهو على التفصيل الذي ذكرنا ولو دفع المودع الوديعة
 الى رجل وادعى انه قد دفعها اليه بامر صاحب الوديعة وانكر صاحب الوديعة
 الامر فالقول قوله مع عيمته انه لم يأمره بذلك لان المودع يدعى عليه الامر
 وهو ينكر والقول قول المنكر مع عيمته ولو كان المال مضمونا على رجل كالمضتوق
 في يد الغاصب او الدين على المطلوب فامر الطالب والمضتوق منه الرجل
 ان يذفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان ما قبضت
 فالقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصدق الوكيل على المدفع الا بيينة او بتقيد
 الموكل لان الضمان قد وجب عليه وهو يدعى المدفع الى فلان يريد ابراء
 نفسه عن الضمان الواجب فلا يصدق الا بيينة او تصديق الموكل فان
 شهد به الموكل ببراءة ايضا لانه اذا اصدقته فقد ابراه عن الضمان ولكنهما لا
 يصدقان على الغاصب ويكون القول قوله انه لم يقبضه مع عيمته لان قولها
 حجة في حق انفسهما الا في ابطال الحق الغير مع عيمتين الطالب لانه منكر للقبض
 والقول قول المنكر مع عيمته ولو كذب الموكل في المدفع وطلب الوكيل عيمته فانه
 يحلف على العلم بالله تعالى ما يعلم انه دفع فان حلف اخذ منه الضمان وان نكل
 سقط الضمان عنه ولو ان الوكيل المدفع الى المالك قضى الدين من مال نفسه
 وامسك ما دفع اليه الموكل لانه لو لم يدفع اليه الدراهم اضرار وقضى الوكيل
 من مال نفسه جازت على الموكل لان الوكيل يقضاه الدين في الحقيقة وكيلا
 بشراء الدين من الطالب والوكيل بالشراء اذا اتقاه الثمن من مال نفسه جاز
 فهذا اولى ولو لم يدفع اليه شيئا ولكنه امره بقضاء دينه فقال الوكيل
 قضيت وكذب الطالب والموكل فاقام الوكيل البيينة انه قد قضى صاحب
 الدين قبلت بيئته وبرئ من الدين ورجع الوكيل على الموكل بما قضى عنه لان
 الثابت بالبيينة كالتأنيب حقا ومشاهدة وقد ثبت قضاه الدين فيرجع
 الوكيل على الموكل بما قضى عنه ولو لم يكن له بيينة وكذب الطالب والموكل فالقول
 قولها مع العيمين لان الوكيل يدعى القبض يريد ايجاب الضمان على الطالب لانه
 يريد استقاط الدين عن الموكل وذلك بطريق المقاضاة وهو ان يصير المقبوض
 مضمونا على الطالب ديناً عليه وله على الموكل دين مثله فيلتقيان
 قضاهما والطالب منكر وكذا الموكل منكر لوجوب الضمان عليه فكان القول
 قولها مع العيمين او يقال ان الوكيل بقوله قضيت يدعى على الطالب بيع دينه من

مطلب امر
 الطالب او
 المضمون
 المدبر
 او الغاصب
 ان يدفع الدين
 او المضمون
 الى فلان فاذكر
 ذلك وانكر
 فلان

مطلب قضى
 الوكيل الدين
 وقد دفع له
 الموكل ما لا
 وامسكه
 او لم يدفع
 وتصادقا
 او تكاذبا

القريم وعلى المشتري الشره منه وهما منكران فكان القول قولهما مع البيوع
 ويحلف الموكل على العلم لانه يحلف على فعل غيره وهو قبض الطالب وان صدق
 الموكل في القضاء وكذا به الطالب يصدق على الموكل دون الطالب حتى يرجع
 على الموكل بما قضى ويغرم القاضى للطالب لان الموكل صدق في دعوى
 القضاء بامر وهو يصدق على نفسه في تصديقه فثبت القضاء في حقه
 فكان القول قوله مع اليمين هكذا ذكر المقدورى وذكر في الجامع ان الوكيل لا
 يرجع على الموكل وان صدق الموكل لان حق الرجوع يعتمد وجود القضاء ولو لم
 يوجد لان الطالب منكر الا اننا نقول انكار الطالب يمنع وجود القضاء في حقه
 لانه منكر ولا يمتنع وجوده في حق الموكل لانه مقروا فكل مقترحة في حقه فكل
 الاول اتسبه الوكيل جميع العبد اذا قل بعث وقبضت الثمن وهلك هذا على
 اما ان كان الموكل سلم العبد الى الوكيل او كان لم يسلم اليه فان لم يكن سلم العبد اليه
 فقال الوكيل بعته من هذا الرجل وقبضت منه الثمن وهلك الثمن في يدي او قل
 دفعته الى الموكل فهذا لا يخلو اما ان صدق في ذلك او كذبه فان كذبه في البيع
 او صدق في البيع وكذبه في قبض الثمن او صدق في قبض الثمن وكذبه في الهلاك فان صدق
 في ذلك كله هلك الثمن من مال الموكل ولا شيء على الوكيل لانه يهلك امانة في يده
 وان كذبه في ذلك كله بان كذبه في البيع او صدق في البيع وكذبه في قبض الثمن
 فان الوكيل يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن في حق الموكل لان اقرار
 الوكيل في حق نفسه جائز عليه والمشتري بالخيار ان شاء نقد الثمن ثانيا الى
 الموكل واخذ منه المبيع وان شاء فسخ البيع وله ان يرجع في الحالين جميعا على
 الوكيل بما نقد وكذا لو اقر الوكيل بالبيع وزعم ان الموكل قبض من المشتري الثمن
 وانكر الموكل ذلك فان الوكيل يصدق في البيع ولا يصدق في اقراره على الموكل
 في القبض لما ذكرنا ويجوز المشتري على ما ذكرنا الا ان هناك لا يرجع المشتري
 على الوكيل بشئ لانه لم يوجد منه الا اقراره قبض الثمن وان صدق الموكل في البيع
 وقبض الثمن وكذبه في الهلاك او الدفع اليه فالقول قول الوكيل في دعوى الهلاك
 او الدفع اليه مع اليمين لانه امين ويجوز الموكل على تسليم العبد الى المشتري لانه ثبت
 البيع وقبض الثمن بتصديقه اياه ولا يؤثر المشتري بنقد الثمن ثانيا الى الموكل
 لانه ثبت وصول الثمن الى يده ويكفيه تصديقه ووصول الثمن اليه ويكفيه كونه
 اليه هذا اذا لم يكن العبد مسلما الى الوكيل فاما اذا كان مسلما اليه فقال الوكيل
 بعته من هذا الرجل وقبضت منه الثمن فهلك عندى لوقال دفعته الى الموكل او قل

مطالبا
 ادعى الوكيل
 بالبيع وكفى
 الثمن وادعى
 هلاكه فثبت
 تفصيل

مطلب
اذا ادعى المأمر
الشراء للمأمر
وكذب فقيه
تقصيل

قبض الوكيل الثمن المشتري فان الوكيل يصدق في ذلك كله ويسبل العبد الى
المشتري ويبرأ المشتري من الثمن ولا يمين عليه بدافع قال اي اما مور يشتر
العبد شرب العبد للامر فمات اي العبد وقال اي الامر يشرب لنفسك
فان كان العبد ميتا فلو كان حيا فالقول للمأمر مطلقا اي سواء كان الثمن منقوبا
اولا ولوميتا فان كان الثمن منقودا فكذلك القول للمأمر والا اي وان لم يكن الثمن
منقودا فالامر اي القول وان كان غيره اي ان كان العبد غير معين فكذلك اي
القول للمأمر وان كان اي الثمن منقودا سواء كان العبد حيا او ميتا والا اي واذ
لم يكن الثمن منقودا فلا امر سواء كان العبد حيا او ميتا قال في الكافي هذه المسئلة
على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون ما مور اشراء عتد بعينه او بغير
عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا اولاً وكل وجه على وجهين
اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل بالشراء او ميتا فان كان ما مور
يشراء عتد بعينه فان اخبر عن شرائه والعبد حي فالقول للمأمر بغير
منقودا كان الثمن او غير منقود لانه اخبر عن امر مملك استثنافه وبغير
به في التحقق والتبوت يستغنى عن الاشهاد فيصدق وان كان العبد
ميتا حين اخبر فقال هلك عندي بعد الشراء وانكره الموكل فان كان الثمن
غير منقود فالقول للامر لانه يخبر عما لا يملك استثنافه وغرضه الرجوع
بالثمن والامر منكر وان كان الثمن منقودا فالقول للمأمر بغيره لان الثمن كان امانة
في يده فقد ادعى الخرج عن عهدة الامانة من الوجه الذي امر به فالقول له وان
كان العبد بغير عينه فان كان حيا فقال للمأمر اشترته لك فقال الامر لا بل
هو عتد لك فاد كان الثمن منقودا فالقول للمأمر لانه يخبر عما يملك استثنافه
فان لم يكن منقودا فالقول للامر مع بعينه لانه اخبر عما لا يملك استثنافه وغرضه
الرجوع بالثمن والامر منكر وان كان الثمن منقودا فالقول للمأمر لانه امانة
ادعى الخرج عن عهدة الامانة فيكون القول قوله قال في الهداية من امر رجلا
بشراء عبد بالف فقال قد فعلت ومات عندي وقال الامر قد اشترته لنفسك
فالقول قول الامر فان كان دفع اليه الالف فالقول قول الامر لانه
في الوجه الاول اخبر عما لا يملك استثنافه وهو الرجوع بالثمن على الامر ومن
منكر فالقول للمكر وفي الثاني امين يدعى الخرج عن عهدة الامانة فيحصل
قوله وقال صدقك الشريعة كل واحد من التعليق شامل للصورتين فلا يميز
به الفرق اقول الامر ليس كما قال لان التعليق الثاني لا يجري في الصورة الاولى

اذ لا يجوز ان يقال للمأمور امين يدعي الخروج عن عهدة الامانة لانه انما يكون
 امنا اذا كان قابضا للثمن والغرض انه لم يقبضه قال الوكيل شرهته بالف وقال
 الامر بنصفه فان كان اي الامر لغيره اي اعطاه الالف صدق والمأمور ان ساواه اي
 المشتري لالاف يعني اذا وكل رجلا بشراء عبد بالالف فقال اشتريته بالالف
 وقال الامر اشتريته بنصفه فان كان الامر اعطاه الالف وهو يساويه
 قال القول للمأمور لانه امين فيه وقد ادعى الخروج عن عهدة الامانة والامر يدعي
 عليه خمسمية وهو يتكرر والاى وان لم يكن يساويه بل يساوى خمسمية
 قال الامر اي يصدق الامر بلاديين لانه امره بشراء عبد بالالف والمأمور لثمن
 بعين فاحش فيضمن خمسمية وان لم يؤلفه وسأوى نصفه اي خمسمية
 صدق اي الامر بلاديين وان ساءى بخلافه لان الموكل والوكيل هنا كاللماثع
 والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن فجاء التحالف وبفسخ العقد فيلزم
 المشتري الوكيل لا يصح توكل كقبول مال يقبضه صورته كقبول من رجل بمالك
 فوكله صاحب المال بقبضه من الغريم لم يصح لان الوكيل من يعمل لغيره ولو صح
 هذا صار عاملا لنفسه في براءة ذمته فانعدم الركن بخلاف الرسول وقيل
 الامام يبيع الغنائم والوكيل بالتزويج حيث يصح ضمانهم بالثمن والمهر لاني كل
 واحد منهم سفير ومعي ذكره الزبلي الوكيل بقبض الدين اذا اكمل صح وبطلت
 الوكالة لان الكفالة اقوى من الوكالة لكونها لازمة فتصلح تامة لها بخلاف
 العكس والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز لانه يصير
 عاملا لنفسه كما مر ولو ادعى الحكم الضمان يرجع لطالته وبذره وان بدون
 حكم الضمان لاى لا يرجع لكونه متبرعا مصدقا الوكيل بقبض دينه لو غزى
 امره دفع دينه الى الوكيل يعني اذا ادعى رجلا انه وكيل فلان الغائب بقبض دينه
 فصدقه الغريم امره دفعه اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يادفعه خالصا لغيره
 اذا الدينون تقضي بامثالها حتى لو ادعى انه اوفى الدين الى الدين لا يصدق اذ لزمه
 الدفع الى الوكيل باقراره فلم يثبت الايقاع بحج دعواه فان حضر الغائب
 وصدقه تم الامر وان كذبه اي الغائب دفع اي المصدق اليه اي الغائب ثانيا
 اذ لم يثبت الايقاع لانكاره الوكالة والقول فيه قوله مع يمينه فيفسد الاداء
 ورجع به على الوكيل ان بقي في يده لان غرضه من الدفع براءة ذمته
 ولم يحصل ثلثه ان ينقص قيمته وان ضاع لاى لا يرجع لانه بتصدقته اعترف
 انه محقق في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمظلوم لا يظلم غيره الا اذ تضمنه

مطلق ادعى
 المأمور بشراء
 بالالف وادعى
 الامر شراء
 بنصفه

مطلق
 الكفيل بمالك
 لا يصح توكله
 بقبضه بخلاف
 العكس

مطلق
 ادعى انه وكيل
 فلان الغائب
 وصدقه
 الغريم

أي شرط على مدعي الوكالة الضمان عند الدفع أي دفع ما ادعاه أو لم يصدق
أي في دعواه التوكيل ودفع اليه على رجاء الإجازة أي بإجازة الغائب فإذا
انقطع رجاءه رجع عليه أو دفع اليه مكذبا له في دعواه التوكيل وروى غيره

كتاب الدعوى

الأصل في الدعوى أن يكون القول قول من يشهد له الظاهر مع يمينه إذا ثبت أن
القاضي يأخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه بطلب المدعي يميني أن لا يجبره
على إعطاء الكفيل لو امتنع فإن أعطاه كفيلا يميني أن يكون الكفيل معروفا
الدار ومعرفة الزارة وشرطه أن لا يكون كجوامع مصر وفابا المخصوصة
وأن يكون من أهل مصر ولا يكون غريبا وإذا كفله مدة مرفوعة لاختلاف الروايات
في تلك المدة والصحيح أنه يكفي له القاضي إلى المجلس الثاني فإن كان القاضي مجلس
كل ثلاثة أيام أو أكثر فذلك المدة وقال شمس الأئمة ذلك بغرض إلى رأي القاضي
هذا إذا كان المدعي عليه رجلا من أهل مصر وإن كان مسافرا لا يكفيه
ولكن يوجب المدعي إلى آخر المجلس فإن أقام بينة والإخلى سبيله وإن ادعى الخصم
أنه مسافر وانكر المدعي ذلك كان القول قول المدعي لأن الإقامة في الأمصار
أصل يدل عليه مشكلة ذكرها في النوادر رجل دخل مسجد أقام قوما في صلاة
الظهر والعصر فلما أصلى ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف أنه كان
مسافرا أو مقيما فحدث صلاة القوم وعليهم الإعادة لأن الإقامة
في مصر أصل فيبقى الحكم على ذلك كذلك هنا وقبل القول قول المدعي مع يمينه
على علمه إذا توجه الحبس على المدين فإن القاضي لا يسأل المدينون التماس
ولا يسأل المدعي له مال في ظاهر الرواية فإن سأل من القاضي أن يسأل أصحاب
الدين له مال سأل القاضي بالاجماع فإن قال الطالب هو مقصر لا محسنة لأنه
لو أقر بعشرته بقدر الحبس أخرجه وقبل الحبس لا محسنة فإن قال الطالب
هو مقصر فأرسله على القضاء وقال المدينون أنا مقصر بمكمل إفنه قال بعضهم
القول قول المدينون أنه مقصر وقال بعضهم إن كان الدين واجبا بدلائلها
مال كالقرض وثمن المبيع القول قول مدعي اليسار مروي ذلك عن أبي حنيفة
وعنه الفتوى لأن قدرته كانت ثابتة بالبدل فلا يقبل قوله في زوال تلك
القدرة وإن لم يكن الدين بدلائلها هو مال كان القول فيه قول المدينون والذي
يؤيد هذا القول مسئلتان أحدهما أحد الشرطين إذا اعتق العبد المشتري ولو
أنه مقصر كان القول فيه قوله لأنه الغنمان وجب بدلائلها ليس بمال فالأصل

مطلب
لا يجبر المدعي
عليه على إعطاء
الكفيل

مطلب
إذا ادعى المدعي
عليه السفر
وكرر المدعي
قال قول للمدعي

مطلب
ادعى انه غصب
منه جارية
وبرهن على
ذلك او ان فلا
الميت غصبه
شيئا وبعضه
في يد وارث
وبعضه في يد
وكل وارث
آخر

مطلب ادعى
ان هذا العبد
الذي في يده
فلا ن وهبته
له ولم امره
بقبضه

مطلب
تنازع الرجل
مع اولاده
في متاع دار
سكنها
معهم

في الادعى العشرة والثانية المرأة اذا طالت نفقة المرسى والزوج يدعى الغصب
كان القول قول الزوج ادعى انه غصب منه جارية وعينها قائمة واقام البينة
على ذلك فقبلت بحبس حتى يحضر بها ويردها على صاحبها وان لم يبين قيمتها فان
قال الغاصب بعد ذلك ماتت الجارية او بيعتها ولا اقدر عليها قال تلوم القاضي
في ذلك ومقدار ذلك الزمان مفوض الى رأي القاضي فان لم يقدر عليها
فغنى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب رجل ادعى ان فلانا
الميت غصب منه شيئا وبين واحضر بعض ورثة الميت واقام عليه البينة
بذلك وبعض ذلك الشيء في يد الوارث وبعضه في يد وكيل الوارث اخرجوه من
الحاضر ممرات ميراث لم من قبل ايهم فانه يقضى على هذا الوارث الحاضر يدع
ما في يده الى المدعى ولا يكون خدما في يد وكيل الغائب ولو كان كره في يد
الوارث الحاضر فانه يقضى بكل ذلك عليه ويدفع الى المدعى فاذا قدر الغائب
وقال كان هذا في يدي انا من غير الوالد بها يقبل قوله عبث في يد رجل
ادعاه رجل وقال كان العبد لي وهبته لذي اليد وهو غائب ولم امره بقبضه
وقبضه بغير امرى وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته منك فان القول
يكون قول الموهوب له لانه مقبوض في يده ولو قال الموهوب له حين وهبته
لي كان العبد في منزلك ولم يكن بحضورنا فامرني بقبضه فقبضته لا يقبل
قوله ولو قال المدعى كان العبد لابي وهبته لك فاقبضته في حياته وانما
قبضته بعد موته كان القول قول الوارث اختلف ارباب المال مع المضارب فقال
المضارب ردت عليك رأس المال بقدر ما اقتسمنا وانكر رب المال ان كان القول
قول رب المال جارية في يد رجل ادعت انها حرة الاصل وانكرت انها اقرت بان
وادعى وبالدانها اقرت بالرق كان القول قول الجارية ويقضى بحريةها اذا
تنازع الرجل مع بنيه الخمسة وهم في دار ابيهم كلهم في عياله فقال البنون
المتاع متاعنا والاب يدعى لنفسه فان المتاع يكون للاب وللبنين اثباتا في
عليهم لا غير فان قال البنون اوقات امرأة الميت بعد موته متاع بعينه ان هذا
استندنا بعد موت الاب والزوج كان القول قولهم وان اقر ان المتاع كان في البيت
يوم مات الاب اوقات الميتة على ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل قوله رجل
اعتق امته ولها ولد فقال اعتقتي قبل الولادة والولد حرقا للمولى لا يدل اعتق
بعد الولادة والولد عبث ذكر في البنون ان الولد اذا كان في يد حاكم القول قولها
وقال ابو يوسف ان كان الولد في ايديهما فكذلك يكون القول قولها وان اقاما

مطلب
ادعت على
سيدتها
ولدت بعد
عقها وعكس
السيد

المبينة فيمنها أولى لانيها تثبت العتق في زمان سابق وكذلك في الكتابة فاما
في التمسك بهير فالقول قول المولى وفي المتفق عن محمد رحمه الله تعالى ان كان الولد يبيع عن نفسه
فالقول له وان كان لا يبيع فالقول لمن هو في يده وان قاما المبينة فيمنها أولى وكذلك
في الكتابة ولو اعتق جارية ثم احتلفا بعد حين في ولدها فقات ولدته بعد عتق
فاخذته مئى وقال المولى ولدته قبل العتق واخذته منك والولد لا يعبر في المولى
ان يرد الى الامم وكذلك في الكتابة وفي المدبر وام الولد القول قول المولى رجل ادعى
على رجل انه رهن عنده ثوبا وبين محمد المدعى عليه فشهد الشهود انه رهن عنده ثوبا
ولم يسموه ذكر في الاصل انه يجوز هذه الشهادة ويكون القول قول المرفوع اذا اتى
بشوب مع يمينه وكذلك في الغصب وقد ذكرناه امارة مع رجل في منزله بطاؤها ما
منه اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال ابو يوسف اذا اتت ان هذا الولد ولد لها
منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما وكذا كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة
رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك وات صغيرة وقالت بل زوجنيك وانا كبيرة لم افر
كان القول قولها والمبينة بينة الزوج امرأة طلقها زوجها ثلاثا فجاءت الى الاول
بعد مدة فترجها الاول ثم ادعت ان زوجها الثاني لم يكن دخل بها قال ابو حنيفة
ان كانت المرأة عالمة بشرائط الحمل الاول وقالت عندك نكاح حملت للثاني فترجها الاول
لا يقبل قولها بعد ذلك وان كانت جاهلة لا تقبل بشرائط الحمل قبل قولها الا اذا كانت
اقر ان الثاني قد دخل بها ولو انها لم تقبل شيئا عند نكاح الزوج الاول حين تزوجها
الاول ثم قالت ما تزوجت بزواج اخر او قالت تزوجت ولم يدخل بي كان القول قولها
امارة طلقها زوجها ثلاثا في ائتت بقدمة فاخبرته انها تزوجت فلانما معها
وانكر الزوج اجماع ذكر الشافعي رحمه الله ان القول قولها ويجوز الاول نكاحها ولو اقر الزوج
الثاني بجماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا تحمل الاول ولو قال الزوج الاول بعد ما
تزوجها ما دخل الزوج الثاني فقالت قد وطئني فرقي بينهما وعليه نصفه الصداق
ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائك عندك من الزوج الاول وقالت اسقط بعد
طلاق الاول سقط استبانه خلقه فرقي بينهما ولا مهر لها وان قالت ولا اسقطت
كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها ويفرق بينهما ولو المهر اذا كانت
المرأة تزوجت بغير شهود او في العدة او في حال ما كنت محبوسة او امارة وانكر الزوج ذلك
كان القول قول الزوج اجماعا وان اقر الزوج بشئ عمن ذلك وكذبته المرأة يكون طلاقا
حكما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا كان لامرأة زوج معروف وطلقتها فترجى
باخره فقالت تزوجت وانا في العدة ان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني اقر من

مطلب
جاءت مطلقة
الثلاث الى
الاول ليرجى
فترجها
ادعت ان
الثاني لم يدخل
بها

مطلب ان ادعت
انها تزوجت
بغير شهود
او اقر وانكر
الزوج فالقول
له

شهرين كان القول قول المرأة وان كان مقدار شهرين لا يقبل قولها عند ابن حنبل
 رحمه الله قال هذا بخلاف المعلقة اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهر وشهرين
 لم تزوج غيرك كان القول قولها وليس هذا كالعدة رجل قال لامرأته تزوجا
 وانا صبي فتاكت بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله الا ان القاضي لا يفرق
 بينهما بل يشأله هل اجاز وليك لم لا ان قال لا يقبل هل اجزت بعد البلوغ
 ان قال لا يقبل له تجزى الا ان قال لا يفرق بينهما امراة وهبت مهرها من
 الزوج وفات انا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركة وكذبت فيما
 قلت قالوا ان كان قدرها قدر المدركات في ذلك الوقت وكان لها علامة
 المدركات لا تصدق انها لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك كان القول
 قولها رجل زوج ابنته البالغة فبلغها الخبر ثم اخضعت الى القاضي فاذه
 الزوج انها سكنت حين علمت فقالت لا بل بددت حين علمت كان القول قولها
 وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا فرددت فقال الزوج لا بل سكنت كان القول قول
 الزوج وهو نظير ما ذكر في السفعة اذا اختلف التسفيع مع المشتري على هذه الزمة
 ان قال التسفيع علمت السفعة حين علمت كان القول قوله وان قال علمت بالتمراء
 يوم كذا فطكت لا يقبل قوله صفيق زوجها غير الاب والجد واخضعت
 مع زوجها بعد البلوغ وهي بكر وفات اخبرت الفرفة حين بلغت وكذبها
 الزوج لا يقبل قولها الا ببينة وان اختلفا في الحال فقات بلغت الام
 واخبرت الفرفة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول قول
 مطلقة طلبت نفقة ولدها من الزوج المطلق وقال المطلق تزوجت بزوج
 اخر ولم يبق لك حق الخصانة وانا اخذ منك الولد فقالت لم تزوج اوقالت
 تزوجت رجلا فطلقني كان القول قولها اما اذا انكرت الفروج فظاهر وكذا اذا
 تزوجت رجلا لانها اقرت بنكاح مجهول فلا يصح اقرارها وان قالت تزوجت
 فلانا فطلقني لا يقبل قولها ويكون للاب ان يأخذ منها الولد الا ان صدقها
 المتبرل بالطلاق صغير جاءت ام امه تطلب النفقة من الاب وقال الاب لا حق
 برلان امه في نكاحي اكهما هربت مني فقالت لجدد لا بل ماتت امد قالوا براءة الولد
 مع لجدد ويقال للاب طالب امرائك لان الام اذا لم يعرف مكانها كانت بمنزلة
 المفقودة فان احضر الاب امرأة وقال هذه ابنتك وولدي ملها وصدقتم المرأة
 في ذلك وفات ما هذه ابنتي وابنتي ماتت كان القول قول الاب والمرأة وهما
 اولى بالولد وكذا لو قال الاب والابن خاضعت لجدد هذا ابني لا من جنات

مطلب
 ادعى انه
 تزوجها وهو
 صبي وادعت
 انه كان بالغاً

مطلب
 قالت وفدت
 حين علمت
 وكذبها الزوج
 قال قولها
 بخلاف بلغت
 يوم كذا فرددت
 الخ

مطلب ادعت
 ام الام موت
 الام وادعى
 الاب انها
 جنة لكنها
 هربت

فما لقول قوله لأن الحجة اقترنت له بالنسب والاب ينكر حق الحجة رجل مات وترك
 ما لا فادعى بعض الورثة عيناً من تركته ان المورث وهبته منه في صحته وقبضه
 وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول قول من يدعى الحجة في المرض وان
 أقاموا البينة فالبينة بيينة من يدعى الحجة في الصحة كذا ذكره في الجامع الصغير
 وذكره النسفي في الفتوى امرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان
 عليه فادعى الزوج انها وهبت منه في صحتها وادعى الورثة ان الحجة كانت في مرض
 موتها قال القول يكون قول الزوج لا من ينكر استحقاق ورثة المرأة للمال على الزوج
 واستحقاق الورثة ما كان ثابتاً فتكون القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجليل
 الصغير والاعتماد على تلك الرواية لا ينهم تصديقاً قواعلي ان المهر كان واجباً عليه
 واختلفوا في السقوط فكان القول قول من ينكر السقوط ولأن الحجة حادثة واصل
 في الحوادث ان حاله الى قبل الاوقات رجل في يديه ارض لغيره اجرها فقال رب الارض
 اجرها بامرني والاجري وقال الآخر غصبته فاجرتها فاجري قال القول
 لرب الارض لانهما اختلفا في بدل منفعة الارض والاصل ان بدل ملك الانسان
 يكون له ولو كان الاخرى في الارض ثم اجرها فقال رب الارض امرتك ان تبني فيها
 ثم تخرجها وقال ذو اليد غصبته بامتك وبنيت ثم اجرت فانه يقسم الاجر على
 الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية فما اصحاب البناء يكون
 للاجر وما اصحاب الارض يكون لصاحب الارض لان الاصل ان البناء يكون
 للباقي فلا يقبل قول صاحب الارض وان قال رب الارض غصبته بامني مبنية
 كان القول قوله وان اقاما البينة كانت بينة الغاصب ولي ذكره في المنتقى
 ولو قال الآخر غصبتك الفاء ورحت فيها عشرة الاف وقال المقر له بل امرتك بترك
 القول قول المقر ولو قال المقر له لا بل غصبتي الالف وعشرة الاف كان القول
 قول المقر ولو قال غصبت منك ثوباً فقطعته وخطته بغير امره فبعضاً
 وقال المقر له بل غصبتي القميص وقال بل امرتك ببيعها طه كان القول للمقر له
 ولو ان ميراثاً لرجل في دار رجل فتمعه صاحب الدار عن تسهيل الماء فيه كان
 له ان يمنعه الا ان يشهد الشهود ان له حق تسهيل الماء في هذه الدار من هذا
 الميزاب وقال بعض المتأخرين ان عرف ان الميزاب قد يرم ومصب السطح
 اليه يترك وان شهد وان كان يسيل فيه الماء لا يقبل وان ذكر واستبدل
 مطلقاً واختلفوا في انه للوضوء والاطر كان القول فيه قول صاحب
 البيت مع اليمين دار في يد رجل ادعاهما رجل فانكر فطلب الماء عن يمينه

مطلب ادعى
 الزوج بعد
 موت المرأة
 انها وهبت
 المهر في صحتها
 والورثة انها
 وهبت في
 مرضها
 مطلب
 ادعى صاحب
 الارض ان من
 هو في يده اجرها
 بامرني وانكر
 صاحب الامر
 وادعى انه غصبها
 منه ليجرها

مطلب يمين
 ادعى انه غصب
 دراهمه وروح
 فيها وفيمن ادعى
 انه خاطط القبر
 بغير امر وادعى
 المقر له انه
 يامر

فان كانت الدار في يده بميراث خلفت على العلم وان كانت بهبة او سراً
او نحو ذلك خلفت على البتات وان اختلفا فقال المدعى عليه الدار في يدي
بميراث عن ابي واراد ان يحلف على العاقل المدعى انها وصلت اليه لميراث
ولي عليه اليمين بالبتات كان القول قول المدعى مع يمينه على علمه بالله مانعاً
انها وصلت اليه بميراث عن ابيه فان حلف المدعى على ذلك يحلف المدعى عليه
على البتات فان ابى المدعى ان يحلف يحلف المدعى عليه على العلم وذكر في الجامع
الصغير عين في يد رجل يقول هو ليس لي ثاء رجل وادعاه فقال ذو اليمين
لي كان القول قوله لما قلنا رجل ادعى على رجل كناية بنفس رجل واقام البينة
فتشهد الشهود انه بنفس رجل لا بغيره جازت تشهداتهم ويكون القول قول
المرئيين في اي ثوب كان وكذلك في الغصب رجل ادعى داراً في يد رجل فجد فصله
على الف درهم على ان يسلم الدار للذي في يده ثم ان المدعى عليه اقام البينة انها
له واراد ان يرجع في الالف ليس له ذلك وكذلك لو اقام البينة انها كانت له
اشتراكاً منه وكذا اذا اقام البينة انها كانت لابييه مات وتركها ميراثاً
له لاقتل بيينة لانه حين جحد دعوى المدعى كان القول قوله مع اليمين في
انكار حقه فكان الصلح اقتداً عن اليمين فلا يستطيع الرجوع في الالف ولا في
ما لا سبب وانكر فقال المدعى انه كتب لي بخطاً فانكر المدعى عليه ان يكون
خطه فامران يكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة تدل على ان كاتبهما
واحد لا يحكم عليه لانه لا يكون اعلى مما قال هذا خطي واقاكتبته لكن ليس
على هذا المال واثم القول قوله ولا شيء عليه ولجأ بئمة بخار انتم حجة بغيره
وذكر ابو العلاء النيسابوري في فتاواه في هذه المسئلة قال اذا كتب خطاً يدبر
باسم رجل يحكم به عليه اذا كتبه على الوجه الذي يكون مثله حجة بين الناس
ولو انكر خطه يشتمل عليه ولو نكل عن اليمين يحكم به عليه كذا في جامع الفصولين
جامع امير رجل ادعى على رجل ما الا وخرج بالمال خطاً وادعى انه خط المدعى عليه
فانكر المدعى عليه ان يكون الخط خطه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة
ظاهرة تدل على انها خط كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقضى
بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله الا ان يكون الكات
صراً او سمساراً او نحو ذلك مما يؤخذ بخطه فهما هنا اوليان لا يؤخذ بالخط
رجل ادعى على رجل ما الا فقال المدعى عليه قد احلته بهذا المال لفلان وقبل فلان
لكوالة في الجاس واقام البينة على ذلك فقال صاحب الدين ان المال عنيته مات

مطلب
اذا وجد
يد المدعى
خط بشبه
خط المدعى
عليه لا يحكم
خلافاً لآلة
بخاري

مطلب
ادعى المحتال
موت المحتال
عليه مغلطاً

منساق قبل اداء الدين كان القول قوله مع يمينه ولا يقبل قول المحيل انه مات
 ملنا وكان له ان يرجع على المديون بدينه وكذا ذكر في الاصل ذكر في الجامع
 ادعى انه غصب منه جارية ولم يذكرونها تسمع دعواه ويومر بردها جارية
 وان عجز عن ردها كان القول في مقدار القيمة قول الغاصب ذكر في الجامع
 رجل قال ما في يدي من قليل او كثير وعبد او متاع لقفلان صح اقاربه لانه عام
 وليس بمجهول فان جاء المقر له ليأخذ عندي يدا المقر واختلفا وقال المقر له كان
 في يديك وقت الاقرار فهو لي وقال المقر لا بل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول
 قوله كل ذلك من فتاوى قاضيان ولو ادعى على آخر حق المروور ورقبة الطير
 في داره القول قول صاحب الدار ولو اقام المدعي البينة انه كان يمر في هذه
 الدار لم يستحق بهذا شيئا لو قال هذا الولد ليس مني فتلاعنا ثم قال هو ابني
 يصدق رجل ادعى على آخر انه ابوه لا يصدق الابيئة او تصديق من
 المدعي عليه ولو ادعى انه ابنه ان كان يعبر عن نفسه فكذلك وان كان صغيرا
 لا يعبر عن نفسه يصدق استحسانا والبينة شهادة رجلين او رجل وامرأة
 وفي الزيات في كتاب الاقرار ان من قال لعبد هو ابني ان كان يعبر وكان بالغا
 يرجع الى تصديقه ان لم يعبر بالرق على نفسه لانه يحكم الاقرار فيشترط
 التصديق اما اذا اقر بالرق فهو بمنزلة من لا يعبر حتى لا يشترط التصديق
 لو قال لآخر الاصل كان القول قوله حكم الاصل ولو قال العبد لآخر الاصل
 فالقول له حكم الاصل ما لم يسبق منه اقرار بالرق ويعد لا يقبل قوله الا
 بيئته بزازية امة في يد رجل قالت انا ام ولد لغلان او مدبرته او مكاتبته
 او اعتقني فقال ذو الميديا ملكي فالقول قول ذي اليد عاوم في يد رجل
 قال لآخر وقال الذي في يده هو عبدي ان كان لا يعبر فالقول قول ذي اليد
 وهو كمتاع وان كان بالغا او صغيرا يعبر فالقول قول الغلام ولو اقام
 البينة هذا على الرق وهذا على الحرية فبينة الغلام اولى هذا في الافضة ويجوز
 ان يكون القول قوله والبينة بيئته كالمودع اذا قال ردت الوديعة كان
 القول قوله ولو اقام البينة فالبينة بيئته وكذا الرجل اذا قال للظن اصبت
 ولدي بلبن البقرة قلت لا بل يبنى فالقول قولها ولو اقام البينة فالبينة
 بيئتها ومسألة اخرى من مسائل السلم في بيع الجامع الصغير اذا قال راس السلم
 اجلتن شهرا وقد مضى وقال المسلم اليه لم يمسس انما اخذت السلم منك
 الساعة فالقول قول المطلوب وعلى الطالب البينة ولو اقام البينة فالبينة

مطلب
 اذا ادعى على
 اخر انه غصب
 منه جارية
 تسمع دعواه
 ولا يشترط
 ذكر قيمتها
 والقول في
 مقدار القيمة
 للغاصب

مطلب
 فمن اقر بغير
 الغيبة ويؤنه
 او بستوة عبد
 نفسه

مطلب
 قال انا ام ولد
 لقفلان او مدبر
 او مكاتبته
 وصاحب اليد
 يدعى ملكيته

مطلب ادعى
 راس السلم مضى
 بالجلل وارضى
 المسلم اليه عدم

مطلب
اذ اغترلها
فلم يزوجها
فهذا هو

سنة المثلوي ايضا في الكافي وفيه ايضا في كتاب النكاح اذ ابعث الزوج اليها ثوبا
فقاتلته هذا حديث وفي قول الزوج من الكسوة فالقول قول الزوج والبينة
بينهما فلو اقاما البينة فالبينة بينتهما ايضا وفي بيوع النواذر من رجل
استأجر قطنا ففقرت له المرأة باذنه او غير اذنه كان ذلك للزوج قالوا
الامام ظهير الدين المرعشي رحمه الله تعالى كتب هذه المسئلة بخطه وبها
الى فقال اذ اغترلت المرأة قطن زوجها هذا على وجهه اما ان اذن لها زوجها
بالغزل او بها ما عن الغزل او لم ياذن لها ولم يمنحها او لم يعلم بغزلها ان اذن لها
بالغزل فهذا على وجهه ان قال اغترليه لي او لنفسك او ليكون الثوب اولا
او اغترليه مطلقا او قال اغترليه لي فالقول للزوج ولها ما سمي من الاجر ولم
يذكر الاجر فهو استكانة وان اختلفا وقاتل المرأة غترلته باجر وقال الزوج
لم اسم شيئا فالقول قول الزوج مع البين وان قال اغترليه لنفسك فالقول
لها ويكون ذلك حجة للقطن منها فلو اختلفا فقال الزوج انما اذنتك لغترليه
وقالت لا بل قلت اغترليه لنفسك فالقول قول الزوج ولو قال اغترليكون
الثوب لي ولك فالقول للزوج لانه صاحب المثل وللمرأة عليه اجر المثل
لان هذا استيجار فاسد لانه استيجار ببعض الخارج وان قال اغترليه مطلقا
فالغزل لها وانماها عن الغزل فالغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لانها
للقطن مستهلكة له بالغزل كمن غصب خنطة فطبخها ان الدقيق للغاصب
وعليه مثل تلك الخنطة لما لك عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يمنحها
ولم ياذن لها ان كان الزوج بائع القطن فالغزل لها وعليها مثل ذلك القطن
لان الظاهر انه استأجر للتجارة لا للغزل وصارت مستهلكة بالغزل
وان لم يكن بائع القطن فالقول للزوج كما اذا خبزت دقيق الزوج او طبخت
الزوج فلم يخبز والخبز والمرق للزوج كذا هذا رجل استأجر رجلا لبيع التمر
او ليخيط له ثوبا فادعى الاجير الثوب الذي في يده وادعاه المستأجر ان كان في
حانوت المستأجر فهو له بخلافه وان كان في السكة او في منزل الاجير فالقول
قول الاجير كان او عندما ذونا او مكاتبها كاس في بيته رجل على عنقه قطنة
فادعاهما الكناس وصاحب البيت فهو لصاحب البيت جمال عليه كارة وهو في
دار رجل فادعى صاحب الدار ان الكارة ملكه وقال الكمال ملكه فالقول قول
الكمال ان كان الكمال يحمل البز والكارة مما تحمل والقياس ان تكون لصاحب الدار
كما في المسئلة الاولى كلهما من خلاصة الفتاوى اذ قال كل ما في يدي لفلان

مطلب
ادعى الاجير
الثوب الذي
في يده وادعاه
المستأجر

مطلب
اقرار فلان في
يد فلان ثم
اختلاف في شيء
فقال للمقر له
دخل في الاقرار
وقال المنكر
ملكته بعد

مطلب من
ان مولده اعتق
في مرضه وادعى
الوارث ان الحق
كان يهذي

مطلب اقر من
في يده المار ان
هذا اخ الميت
او ابنته او انه
اوصى من ماله
بالف فلان

مطلب في
استحقاقها
الارث اذا
ادعته بعد
موت زوجها
وقد رجع
الاسب
تغصير

فخصر فلان لما اخذ ما في يده فادعى ان هذا ايضا دخل في الاقرار وادعى المقر له
ملكته بعد الاقرار فالقول قول المقر الا ان يبرهن المقر له على قيامه وقت الاقرار
وهذا التفريع على اصل الرواية واما اختيار مشايخ خوازم وعليه الفتوى
فهذا الكلام مجرى على البر والكرامة فلا يتأتى النزاع كان الزوج يتصرف في
اموال زوجته فماتت المرأة فزعم ورثتها ان تصرفه كان بلا اذنها وادعى الزوج
اذنها فيه فالقول له بشهادة الظاهر له زعم الوارث ان الهبة كانت في المرض
وادعى الموهوب له ان الهبة كانت في الصحة فالقول للمدعي الصحة ولو قال بعته
في صغره وقال بل بعته في الكبر فالقول للمدعي الصغر لانه الاصل والبيضة للمدعي
الكبر لا لثباته العارض ادعى بان الوصي باع التركة بالنين وزعم الوصي ان البيع
كان بالعقد فالقول قول الوصي لمتسكه بالاصل برهن على اعتاق مولاه في المرض
فادعى الوارث ان المعتق كان يهذي وقت الاعتاق فان لم يقر الوارث بالعق
فالقول للوارث الا ان يصرح الشهود بانه كان صحيح العقل وقت الاعتاق
فان كان اقر بالعق فالقول للعبد الا ان يبرهن الوارث على انه كان يهذي وقت
الاعتاق وفي اول كتاب اللقيط ادعى على اخراجه ابوه لا يصدق في البيضة او يفتق
الخصم اعني المدعي عليه ولو ادعى تصديق المدعي عليه يصدق استحسانا فاما من
مال في يد رجل فقال هذا ابن المتسلم اليه المال ولو قال هذا اخو الميت لا يجزى
الحاكم في الامر بتسليم المال اليه لان الابن لا يحجب حجب حرمان غائبه ان يظهر
شريك والاخ يحجر ما لا ين فلم يكن وارثا على كل حال ولو اقر انه اوصى بالف
من ماله لفلان فلولم القاضي فان لم يحضر له وارث اعطاه للوصي كما في
الاخ يتلوم فان لم يظهر وارث اخر اعطاه الاخ وان ظهر له وارث دفع للمال
اليه وكان القول قوله في الوصية وان لم يظهر له وارث اخر اعطى كل ذي حق
حقه واخذ منه كغير لا ثقة وان لم يجد كغير اعطاه المال وضمنه ان كان
لغيره يهلك امانة بالعتة زوجها ابوها في مات تدعى الارث بعد موت الزوج
ان قالت كنت امرت ابى بالتزوج ولها الارث فان قالت لم امره ولكن لما بلغني انه
زوجني اجزت النكاح لا ترث ما لم تبرهن على الاجازة عبد لموسى في عنقه
درة تساوي ديرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيل ادعى مالك
العبد ان الدرة له ومالك المنزل انها له فالقول لمالك العبد لاني الظاهر
يشهد له كلها من الزانية لو اقر لو ارث فقال المقر له اقر في الصحة وقالت
الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والبيضة بيضة المقر له وان لم يقر بيضة

واراد استخلا وهم له ذلك له كيف في طريق العامة فرغم غيره انه محذو
ورغم صاحبه انه قد يم واقاما البينة فالبيسة بيعة من يدعي انه محذو تم
القول في هذا قول المدعي الكوسر متمسكا بالاصل ادعى عليه محذو وادفاه
استتريته من امك ولحزته وانكرتم قال احرت ولكني كنت غير بالغ والقول
قوله رجل كان يتصرف في علات امراءته ويدفع دهرها بالمرحمة ثم ماتت فادعى
ورثتها انك كنت تتصرف في مالها فغير ادنىها فعليك الصمان وقال الروح
بل ما دعيها والقول قول الزوج قال استاد تارجه الله تعالى وهذا حسن بشي
الربح فادعى التمسك الموجب للصمان غير موجود الا اذا انت نصرته بغير ادنى
ومع هذا القول له لان الطاهر ان الرجل لا يتصرف بهذا التصرف في مال
امراته الا بامرها والطاهر اني للدفع لاختلاف الوهوب له مع وارثه لحران
المسنة كانت في الصحة او في المرض والقول قول من يدعى الصحة لان قصره
المرضى باقية وانما تنقص بعد الموت وقد احتلما فيه والقول من يكره القصر
وهكذا في (فتر) وقيل القول من يدعى المرض لانه يكره لروم العبد
مات عن روجه واح وابنه مات ايضا فقال الاخ مات احي بعد موت امه
وقال الروجة بل مات لحوك قبل موت امه والقول للمرأة والاصل في هذا
الحسن ان الورثة متى لحقت في تاريخ موت الاقارب فالبيسة بيعة من يدعى
ريادة الارث والقول قول من يكره قال لآخر استترت منك هذا العبد
المسنة وقال المانع بنت لي بهذه المدوحة والقول للمشتري لانه كالمكر
للعقد اضلا وكذا الوفا المانع بعته منك في صغري وقال المشتري بل
بعد بلوعك والقول لمدعي الضمان يكره اضل العقد والمبيسة بيعة من يدعى
البيع ادعى عليه دارا فقال د والبيسة استترت بها من امك حال صغر لك من
المثل وقال المدعي بل كنت نال عالم ولم ارض به والقول للمشتري وان اقاما اليه
بيسة مدعي البيع اولي قال استاد تارجه الله تعالى في الاول نظر بدل علقه
ما ذكر في (ط) ان رجلا ادعى على امرأة ان وليها روجه ما حاكم صغرها
وادعى هي ان روجه ما حاكم صغرها مدعي البيع يكره رصاها فالبيسة بيعة المراد
والقول قولها ايضا على اصح الروايتين وكذلك البيع على هذا القياس والقول
للاس على اصح القولين قال المانع بعته هذا الربع وهو غير متعنه وقال
المشتري كان متعنا والقول له لانه يدعى الصحة باع الوصي من المزرعة شيا
فقال الورثة ما عهدهم فاحسروا المشتري بل بعدل والقول قوله ولو

مطلد ادعى
ورثة الروجة
على الروح بعد
موتها انك كنت
تتصرف في مالها
بغير ادنى
وادعى عليه مادتها
والقول له

مطلد
ادعى الاخ
الاحياء مات
بعد موت امه
وادعى الروجة
انه مات قبله
والقول لها

مطلد
ادعى عليه دارا
فقال د والبيسة
استترت بها من
اسك حال
صغر لك وادعى
الامر ان كان
بالعنا
مطلد القول
هو ان الوصي باع
باع بعدل ادعى
ادعت الورثة
العس

ولو ظهر جنونه وهو مفقود بحكم الإفاقة وقت بيعه قال قول له وبينه
 الإفاقة أولى من بينه الجنون اذ اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده
 فانما يجعل القول لمدعى الصحة مع اليقين في شرح الأصل اختلف المولد والمالك
 في صحة الكتابة وفسادها قال قول لمن يدعى الصحة والبيته بينة من يدعى الفساد
 ولو جرح عليه بعد صلاحه واختلف هو مع المشتري فقال اشترت مني حال البحر
 وقال المشتري لا بل حال صلاحك قال قول للمحجور لأن الشرع يحدث في حال إلى
 اقرب الأوقات فالمشتري يدعى السبق وهو ينكر وإن أقام البيته في بيته المشتري
 أولى أمة ولدت عند المشتري فقال البائع هو ولدي ولدت لأقل من ستة
 أشهر من البع وقال المشتري دعوا لي باطل لأنها ولدت لأكثر من ستة أشهر
 قال قول للمشتري بخلاف ما إذا قال المشتري لم يكن العلوق عندك والبائع
 يقول كان عندي قال قول له فإن أقام أحدهما بينة يقضي له فإن أقام البيته
 فعند أبي يوسف بينه المشتري أولى وعند محمد بينة البائع أولى لإثباته
 الكمية امرأة انفقت على زوجها عشرة دنانير حالة الصحة ثم ماتت فادعها
 ورثتها على الزوج وقال الزوج كانت متبرعة قال قول له كل ذلك من القسنة
 ادعى دارا في يد انسان انهما ملكه وان اباه باعها منه في حال بلوغه بغير رضاه
 وقال صاحب الدار لك اباك باعها في حال صغرك قال قول قول الابن وإن أقام
 صاحب اليد البيته ان اباك باعها في حال انصغر بتمثل مثل قبلت بيته والتلف
 عنه خصومة الابن وإن أقام صاحب اليد بينة ان اباك باعها في حال صغر
 بتمثل مثل وإقام الابن بينة انه باعها بعد بلوغه بغير رضائي يجب ان تكون
 البيته بينة صاحب اليد امرأة أقرت بعد وفاة زوجها ان كان طلقها
 ثلاثا في مرض موته وأنه لم تنقض عدتها حتى ماتت وقالت الورثة طلقك في
 حال الصحة قال قول قول المرأة ولو أقام البيته ووقتها وطلقا وشهد
 بينة الورثة انه كان صحيحا يومئذ اخذ بينة الورثة اذ الخدم له الدراهم
 دراهمه ممن عليه وانقلها الناقلة ثم خرج بعض الدراهم زوفا واستوفى
 فلا ضمان على الناقلة ولكن يرد القابض الزئوف على الدافع فان أنكر الدافع
 فقال هذا ليس هذا من دراهمي قال قول قول القابض كذا في الفضل السابع
 والعشرين من لجارة المحيط وقال في فتاوى قاضين خان في فصل ما يجب
 البحر وما لا يجب القول قول الأخذ مع غيبته لا نفي نكر اخذ غيرها إلى الخبز ان جاد
 المسلم إليه بالزئوف وأنكر رب السلم ان يكون الزئوف من دراهمه قال قول قول

مطلب
 ولدت الحماة
 البعثة فأدله
 البائع قائلا
 أنها ولدت
 لأقل من ستة
 أشهر وعكس
 المشتري

مطلب ادعت
 الطلاق في
 المرض وادعت
 ورثة الزوج
 انه في صحة

مطلب
اقرضني
التمني
لم اقبض
الاستحلاف
المشتري

المسلم اليه مع يمينته الى اخره اذا اقرضني التمن ثم قال لم اقبض فاراد استحلاف
المشتري هل يصح في وهل يحلف للمشتري قال في كتاب الاستحلاف لمخو امر
زاده لا يحلف قياسا وهو قولهما للتناقض وعند ابى يوسف رحمه الله
تعالى يصح في ويستحلف بالله ما ليس للبائع عليك هذا القدر من التمن
ولو ادعى المضارب والشريك دفع المال وانكر رب المال والشريك القرض على
المضارب والشريك الذي كان المال في يده لان المال في ايديهما امانة
فالقول قول الايمين مع اليمين الخ اما المال فمضمون على المشتري والمستقر
فلا يفتقر يمين الضمين انما يفتقر عليه البيعة والحاصل ان في كل موضع كان
المال امانة في يده فالقول له في الدفخ مع اليمين وكذا البيعة بينته وان كان
المال مضمونا عليه فالبيعة بينته على الايضاء ولا يكون القول قوله مع
اليمين وان كان من رأي الحاكم ان لا يحضر المخدرة نظرا في حالها ان كانت
بكر القول قول وكيلها بغير يمين وعلى خصمها البيعة وان اخبر انها تب
ان كانت من بنات الاشراف فكما في البكر وان كانت من الاوساط القول
قول خصمها مع اليمين بالله انها غير مخدرة وعلى وكيلها البيعة والتقدير
في هذه على العادة الخ في مجمع الفتاوى سئل عن رجل يأخذ المكوس من شهود
عليه انه لا يستحق عند زيد مكس فصب ولا ملي ولا غيره ذلك ثم بعد
ذلك ادعى على زيد بمبلغ من حديد وبضاعة واقام به بيعة وادعى زيد
عدم الاستحقاق وتمسك بقول المكاسر في الاشهاد عليه ولا غيره ذلك
وادعى ان هذا المدعى به دخل في عموم هذا اللفظ وقال المكاسر المراد بقوله
ولا غيره ذلك من المكوس خاصة فايهما يقبل قوله المحلل القول قول اللفظ
مع يمينه ان الذي ادعى به غير المكس وان قوله غيره ذلك بيان للمكس لانه
هو المحل والمرئ سئل عن رجل عليه ديون كثيرة لشخص قد دفع له مبلغا
وقال له هذا عن الدين الغلاني وقال ولي الدين لا احسبه الا من غير ايجاب
اذا عين المديون احد الديون ان كان في تعيينه فائدة بان كان احد هـا
بكتيل والاخر لا او برهن او احدهما قرض والاخر ثمن مبيع صح التحين من
الديون وان كان جنسا واحدا لا يصح سئل اذا ادعى شخص على اخرا انه سله
عينا او مبلغا ولم يفتقر في دعواه سبب التسليم فأنكر المدعى عليه ولجلد
انه لا يستحق عليه تسليم ما ادعاه واقام المدعى بيعة شهدة على المدعى عليه
انه تسلم العين ولم يبين الاى سبب تسليمها هل تقبل هذه البيعة واذا قال

مطلب
مكاسر
اشهد على
انه لا يستحق
عند زيد
مكس ولا
كنا ولا شتر
ذلك ثم ادعى
عليه مبلغا

مطلب ادعى
عليه انه سله
عينا او مبلغا
وم يبين سبب
التسليم واقام
بيعة كذا لك

المدعى عليه تسليمها وديعة لا وصلها الى زيد واوصلتها له وزيد ميت
 فكذب المدعى وقال بل اشتريتها مني واقرضتها فالقول لمن الجواب اذا
 ادعى عليه انه تسلم شيئا وطلب منه رده اليه فالجواب لا يستحق عليه رد ما ادعى
 وحلف على ذلك برئ من الدعوى فان اقام المدعى بيته على انه سلمه ما ادعى
 به لا تعتبر هذه البيعة لانه لم يتكر التسليم وانما انكر استحقاق الرد
 فاذا حلف عليه برئ واذا اعترف بما ادعى عليه به وان سلم اليه وديعة
 وقد ردها عليه قبل قوله مع يمينه وان قال سلمها الى لادفعها الى فلان وقد
 دفعها اليه ان صدقه المدعى فالقول قوله مع يمينه في ان دفعها لفلان
 سواء صدقه فلان او كذبه وسواء كان ميتا او حيا وان كذب المدعى وقال
 لم اسلمها لك الاقرضا او بيعا ان صدقه المدعى عليه فيها وان كذبه فالقول له
 مع يمينه لان المسلم يدعى عليه التملك وهو يتكر فوجب عليه رد المدعى به
 ان كان قائما وضمانه ان كان فانما سئل اذ كتب شخص ورقة تحظه ان في
 ذمته لفلان ابن فلان الفلان كذا وكذا الجواب موافق اذ يلزم به وان لم يكتب
 على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه سئل عن رجل كتب عليه مسطور للحضر
 يالف درهم واقر بيا للدين انه قبض منه خمسمائة درهم ثم ادعى المقر انه حال
 عليه مبلغ وقبضت زوجته مبلغا فادعى المقر له ان هذين المبلغين دخلا في
 الخمسمائة وان لم يكن القابض ذكر ذلك او لا حين اقر القول له او المقر الجواب
 اذا اقر قبض خمسمائة من الدين ولم يبين وجه القبض فالقول قوله في بيان انه
 من جهة الحوالة وما قبض على يده زوجته مع يمينه الا ان يقيم المدين بينة
 انه غير ما الحال به وغير ما قبضته الزوجة فاري لهداية ادعى على اخر عرصة
 كرم يارث وبرهن فقطى بالعروة ثم اختلفا في الاشجار والسكنى ولا بينة
 قيل القول للقطى وقيل للقطى عليه ولو قال ذوا اليد ليس هذا الى اوليس ملكو
 او لا حتى في فيه او ما كان في او نحوه ولا منازع له حين ما قال ثم ادعاه احد فقال
 ذوا اليد هو لي فالقول له والتناقض لا يمنع لان اقراره هذا لم يثبت حقا لحد
 اذ الاقرار بالجهل باطل ساكن دارا فانه كان يدفع الاجر الى زيد ثم قال الدار لي
 فالقول له ولا يكون اقرارا بانها لزيد وذكر المتأطى انه اقرار المدعى عليه جاء
 بخط البراء فقال المدعى كنت صبيا وقت البراء فالقول له لانه استند
 الى حالة معهودة منافية للضمان اقر بنسب مجهول بولد مثله او بولد
 او زوج او مولى او اقرت بهم غير الولد صح للحاجة الاصلية ولا تحجیل للنسب

مطلب اقر القول
 بالمانة وصله
 منها خمسمائة
 ادعى المقر انه
 وصله كذا وكذا
 ايضا قمارا فادعى
 انه دخل في
 الخمسمائة

مطلب فمناقر
 بالمان كان يدفع
 اجر الدار الى زيد
 ثم ادعى ملكتها
 وفي سند البراء
 الى وقت جهاد

على الغير (كما) وفي الجلب انما ثبت نسبه لوجهه في مولده والا فلا (في)
وقيل انما ثبت لواحد او لآخر لا لاختلاف كون المولى تركيا وعبد هندية
(هذه) ولا بد من ان يقر بنسبه من الغير والا فهو على تفصيل متروك تنازعا
في انه مجهول النسب اجد فيه رواية فاقول يحتمل ان يكون القول للمقلد
بأنه ان يكون اب غير المقر ويحتمل ان يكون القول لمن ينكر بنسبه من المولى لان
الظاهر ان للعند نسباً معروفا في مولده كما اشير اليه في كتاب العتق من الكافي
ونحوه والله اعلم ولو ادعى قرضا وشهد ان المدعى دفع اليه كذا ولم يقول لا قض
المدعى عليه ثبت قبضه كتمهاده بيع وسمهاده بشرا فالقول قول ذي اليد
ان قبضته امانة فلا بد من بيعة على القرض راق هو اوهى واشكل الامر
فقال بلغت يصدق وحكمه حكم البالغ لانه معنى لا يعرف الا من جهته فلو
غيره ولم يكذبها الظاهر صدقاً كما تصدق المرأة في الجحش صبي اقرانه بالغ
فتاسم الرضى فلو مراهما جاز قسمته ولم يقبل قوله بعده انه كان غير مائة
ولم يكن مراهما ويعلم ان مثله لا يحتمل لم يجز قسمته ولم يصدق انه بالغ
(فت) وبهذه المسئلة تبين ان بعد ثنتي عشرة سنة بشرط شرط الخلف
الاقرار ببلوغه هو ان يكون بحال يحتمل مثله (فت) في هذه المسئلة انه لم
يكن مراهما بان لا يحتمل مثله لا يصح اقراره ببلوغه وقبل ثنتي عشرة سنة لا يصح
اقراره برابته وبعد ثنتي عشرة سنة ويحتمل مثله يصح قلتين مسئلة (فت) ان
المراهق صدق انه بالغ ولم يشترط لصحة اقراره احتلام مثله وانما شرط
ذلك اذا لم يكن مراهما فقول صاحب (فت) تبين انه بعد ثنتي عشرة سنة بشرط
الح لا يستقيم فانه بعد ثنتي عشرة سنة مراهق وقد عرف انه لا يشترط لصحة
اقراره ذلك ولو ذكر لفظة قبل مكان لفظة بعد لاستقام لانه قبل ثنتي عشر
سنة ليس مراهق وقد تبين انه لا بد لصحة اقراره احتلام مثله والا لم يصح اقراره
كما صرح وقد ثبت في النصولين بلفظة بعد وكأنه وقع بسم هو الكتابة فم
اصطحو اوفهم مراهق على ما اقر المراهق انه بالغ ثم قال بعض الورثة بعده انه
لم يكن بالغاً ولم يصح الصلح قال صدق في الصبي بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة
سنة اذا قل من ذلك نادى حكى عن قاض ان مراهما اقر في مجلسه ببلوغه فقال
القاضي بما ذا بلغت فقال بالاحتلام فقال ما ذا رايت بعده ما انتهت فقال
الماء فقال لاى ما افان الماء يختلف فقال للمنى فقال ما للمنى فقال اب مردانكه
فرزندان زوى شود فقال على من احملت على ابن اوبنت او اتان فقال على ابن فقال

مطلب شهد
انه دفع اليه
ولم يقول لا
قبض
مطلب
اذا راق وانه
البالغ يصدق
او لم يكذب
الظاهر

مطلب صلح
المراهق وهو
يدعى البلوغ
ثم ادعى في عصر
الورثة انه لم
يكن بالغاً والصلح
باطل

القاضي لا بد من الاستقصاء فقد يلحق الاقرار ببلوغ كذا قال شيخ الاسلام هذا
 من باب الاحتياط وانما يقبل قوله مع التفسير وكذا جارية اقرب بجيش سئل محمد
 رحمه الله تعالى عن غلام وجارية منهما اقل من خمسة عشر سنة وهو اخضر شابه
 وبنيت عانته وهو في خلق تام فقال لا فدا حلتا قال لا اصدقهما فيه عن (ي)
 يقبل قولهما فيه (خ) تصدق الجارية لا الغلام (ي) له املة وغلام منها
 اربعة عشر سنة فقال لها ان حضت فانت طالق وقال لها ان احتلمت فانت حرة
 فقالت حضت وقال لا احتلمت تصدق المرأة لا الغلام (ط) عن (ح) وهو فولد
 ابني يوسف من اشكل امرء في الاحلام فقال قد احتلمت صدق فيما له وعليه كما
 تصدق الجارية في الحيض فعلى هذا القول له اذا احتلمت فانت حرة فقال لا احتلمت
 كذا شي فبعض عنه من مشتره فرده عليه فتلف لو كان الرد على سبيل فتح القبض
 هناك على المشتري والرد على سبيل فتح القبض ان يقول خذ مني قبض غدا فقبض الميثر
 بتلك الجهة ينتقض القبض السابق وكذا سائر الديون ولو اختلفا فقال الدائن
 رد دت بجهة فتح القبض وقال مديونته وديعة صدق المديون اذا اتفقا على قبض
 الدين فبعد ذلك ان يدعى فتيته فهو ينكر فيصدق له عليه ديناً من جنس واحد
 فأدى المديون شيئاً من المال صدق انه دفعه باي جهة فيسقط ذلك من ذمته ولو
 من جنسين كذهب وفضة او بر وشعير فأدى فضة وقال ديت عوضاً عن الذهب
 لا يصدق في الدعاوضة تتم بالطرفين شري من دلال شيئاً فدفع اليه عشرة دراهم
 ويقول هي من الثمن وقال الدال دفعته الدلالة صدق الدافع يمينه لانه مملك
 دفع الى ابنه ما لا فاراد اخذ صدق انه دفعه قرضاً لانه مملك رجل ادعى على امته
 القافر من وارثه ان الابعاطاه القاي قبيل والوارث يصدق ان الابعاطاه
 بجهة الدين لقيامه مقام مورثه فيصدق في جهة التملك الملتقط لوافق
 على اللقطة بامر القاضي فقال انفق كذا وكذا وذلك نفقة مثلاً وكذب رب
 الذابية ومحمد الانفاق عليه باصدق مع يمينه على العلم اذا الواجد يدعى عليه ديناً
 وهو ينكر بخلاف الوصي اذا قال انفق من مالي على الصبي نفقة مثله صدق الوصي
 مع يمينه لانه امين اذا لا يدعى ديناً وانما صرف الامانة الى موضعهما لكن مع يمينه
 اجنبي انفق على بعض الورثة فقال انفق بامر الوصي واقربه الوصي ولا يعلم ذلك
 الا بقول الوصي بعد ما انفق يقبل قول الوصي لو كان من انفق عليه صغير اجمع
 الفصولين غلام في يد رجل قال لآخر الاصل وقال الذي في يده هو عبث
 ان كان لا يعبر عن نفسه قال قول قول ذي اليد وهو كالمنازع وان كان بالغاً

مطلب
 ادعى الغلام
 او الجارية
 البلوغ وهو
 اقل من خمسة
 عشر سنة

مطلب
 ادعى الاحلام
 ليعتق او ليمس
 قبض الثمن وامر
 مشكل

مطلب عليه
 ديناً من جنس
 او جنسين
 فقال لا يمين
 ادته الدين
 كذا

مطلب
 انفق على اللقطة
 بامر القاضي
 فقال انفق
 كذا وكذب به
 ربهما

مطلب في دعوى
 العبد خرية
 الاصل تقييل

او صغير اعتبر فالقول قول الغلام ولو اقاما البينة هذا على الرق وهذا على الحرية
 فبينة الغلام اولى ويجوز ان يكون القول قوله والبينة بينته كالموع اذا قول
 ردون الوديعة كان القول قوله ولو اقام البينة فالبينة بينته ولو عسر عذر
 او امة على رجل وهو ساكت او هو ساكت ولم يبيع ثم قال لا يخرج ان صدق عليه
 انتهى لسان الحكم رجل دخل بيت رجل ومعه مال او خرج من داره وعلى عاتقه
 مناع فقال رب الدار هذا مالي اخذته من منزلي قال ابو يوسف رحمه الله تعالى
 ان كان الداخل والخارج يعرف بضاعة شيء من الاشياء كالحمل الزيت ونحوه
 قد دخل وعلى رقبته زيت او من يبيع ويحطوف بالاسقاط فالقول قوله في ذلك
 لان يده اظهر لان الظاهر يشهد له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار وقال
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول رجل الدار في ذلك كله ولا يصدق الداخل في
 شيء مما خلا شأبه التي عليه ان كانت النشاب مما تلبس من محيط الشتر في كتاب
 الدعوى نقله مفتي الاسكوب اذا كان المدعى عليه مسافر الا يكفله القاضي
 ولكن يؤجل المدعى الى اخر المجلس فان اقام بيته والاخى القاضي سبيله ان اكد
 الختم انه مسافر وانكر المدعى ذلك كان القول قول المدعى لان الإقامة في الاما
 الاصل وقال بعضهم القول قول المدعى عليه انه مسافر لانه ينكر اعطاء الكيل
 وقال بعضهم يعرف القاضي من رفقاؤه فينتقله ابن المؤتد ولو قال دفعته
 اليك حم قال دفعته الي وبك يكفله قوله ولا يكون مناقضا وان لم يوفق اعلم ان
 الاصل في دار الاسلام هو الحرية فمن ادعى انه حر الاصل فاقام بيته لا تنقل اذ
 القول قوله فلا حاجة الى البينة لكن لو ادعى عليه احد الرقية فاقام بيته فالان
 تقبل بينته على حرية الاصل دفعا لبينة الرق والناس حرار بالبينة رجل احضر
 بشار في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال صاحب الارض انا امرته بذلك وانكر ذلك
 الواقع فالقياس ان لا يصدق صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق لانه اخبر
 عما ملك انشاء غيبة نقله ابن المؤيد رجل اشترى من رجل جارية وقبضها في رجل
 فادعاهما وقر المشتري انها لهذا المدعى وصدق البائع المشتري انها لهذا المدعى فادعى المشتري
 ان يرجع على البائع بالتمس فقال البائع المشتري انما قلت انها لمدعى لانك ومنه ماله فالقول قوله
 ولا يبيع المشتري بالتمس عليه نانا وراعيه نقلها صاحب الحد بقة في الخالف قال ابو يوسف
 يقول ولا يبدل بيمين البائع لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان فالقول
 ما قاله البائع خصه بالذكر واقل فائدة التقدم قال والقول قول من ينكر الحار
 والاجل مع غيبته لانها يشهد بعرض الشتر والقول لمنكر العوارض قال فان هلك

مطلق
 دخل بيت
 رجل وخرج
 منه ومعه
 مال فادعى
 الرجل

مطلق
 اذا ادعى المدعي
 اليه ثم اؤتمنت
 لم يكن مناقضا

مطلق
 اشترى جارية
 فادعاهما
 فادعى المشتري
 والبائع انها له
 مطلق
 المتبايعون في
 التمس حال قيام
 المدعي يسع لهما
 خلافة او هلاك
 بعضه

المبيع ثم اختلفا لم يتحا الفاعل الى حنيقة واني يوسف رحمها الله تعالى والقول قول
المشتري وقال محمد رحمه الله تعالى يتحا الفاعل ويشترى المبيع على قيمة المالك قال فان
هناك احد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يتحا الفاعل الى حنيقة الا ان يرضى المانع ان
يترك حصته المالك وفي الجامع الصغير القول قول المشتري مع يمينه عند ابي حنيفة
الا ان يشاء المانع ان يأخذ الحى ولا شيء له وان اختلفا في قيمة المالك يوم القبض
قال القول للمانع وابهما اقام البينة تقبل بينته وان اقاما فبينة المانع اولى وهو
قياس ما ذكر في بيع الاصل اشترى عبيدين وقبضهما ثم رد احدهما بالعيب
وهناك الاخر عنده سقط عنه ثمن ماردته وينقسم الثمن على قيمتهما فان اختلفا
في قيمة المالك قال القول قول المانع لان الثمن قد وجب باتفاقهما ثم ان المشتري
يدعى زيادة السقوط ينقصان قيمة المالك والمانع ينكره والقول للمنعون
اقاما البينة فبينة المانع اولى من اسلم عشرة دراهم في كرخطة ثم تقابل اشهر
اختلفا في الثمن قال القول قول المسلم اليه ولا يعود المسلم لان الاقالة في بان السلم
لا تحتمل النقص لانه اسقاط فلا يعود السلم بخلاف الاقالة في البيع وان اختلفا
في الاجارة قبل استيفاء المعقود عايندهما الفاعل وراوا وان اختلفا بعد الاستيفاء
لم يتحا الفاعل وكان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه
تحا الفاعل وضيع العقار فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر قال واذا اختلف
الزوجان في متاع البيت فبايضم للرجال فهو للرجل كالعمامة لان الظاهر شلده
له وما يضم للنساء فهو للمرأة كالوقاية بشهادة الظاهر لها وما يضم لهما كالاية
فهو للرجل والمرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعوى لصاحب المنة
بخلاف ما يخص بها الا انه يعارضه ظاهر اقوى منه ولا فرق بينهما اذا كان
الاختلاف في حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الفرج فان مات احدهما
واختلف ورثته مع الاخر فبايضم للرجال والنساء فهو للباقي منهما لان
اليد للحى دون الميت وهذا الذي ذكرناه قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف
رحمه الله تعالى يدفع الى المرأة ما يجهز مثلها والباقي للزوج مع يمينه لان الظاهر
ان المرأة تأتي بالجهان وهذا اقوى الخ قال واذا كان الصبي في يد رجل وهو يعتبر
عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله لانه في يد نفسه ولوقال انا عبد فلان فهو
عبد للذي في يده كلها من الهداية (فصل) في دعوى النسب جملة الكاظم
فيه المدعى من لا يحجر على الخصومة والمدعى عليه من يحجر عليهم او منهم من قال المدعى
من يلمس خلاف الظاهر ولا يلزم ان يكون امرا حاد ثاو المدعى عليه من يتسك

مطلب
اختلافهما
في الاجارة قبل
الاستيفاء
او بعده وفي
اختلاف الزوجين
في متاع البيت

مطلب
تعريف المدعى
والمدعى عليه

بالظاهر ولا يلزم ان يكون عدما اصليا وقال محمد رحمه الله في الاصل المدعى
عليه هو المتكر وهذا صحيح لكن الشان في معرفة المتكر والاعتبار في هذا المعنى
حتى ان المدعى اذا لم يرد ذلك الوديعة يكون القول قوله مع اليمين لانه يتكرار
وان ادعى الرد بصورة الاصلاح والايضاح فحصل في دعوى النسب حتملة
الكلام فيه ان المدعى نسبته اما ان يكون في يد نفسه واما ان لا يكون فان كل
في يد نفسه لا يثبت نسبته من المدعى الا اذا صدقه لانه اذا كان في يد نفسه
فاقراره يتقهر بابطال يدك فلا يبطل الا برضاه وان لم يكن في يد نفسه فاما ان
يكون مملوكا واما ان لم يكن فان كان يثبت نسبته بنفس الدعوى اذا كان في ملك
المدعى وقت الدعوة وان كان في ملك غيره عند الدعوة وكان علوقه في ملك
المدعى ثبت نسبته بنفس الدعوى ايضا وان لم يكن علوقه في ملكه لا يثبت نسبته
الا بتصديق المالك على ما ذكرنا وان لم يكن مملوكا فاما ان لم يكن في يد احد لا ويد
غيره ولا في يد نفسه كالصبي المنبوذ واما ان كان في يد احد كالقط فاما ان
يكن في يد احد يثبت نسبته بنفس الدعوى استحسانا والقياس ان لا يثبت الخ
فحصل في حكم تعارض الدعويتين لا غيرا ما في حكم النسب فقد مر ذكره في أثناء
مسائل النسب واما حكمه في الملك فالكلام فيه في موضعين احدهما في حكم
تعارض الدعويتين في اصل الملك والثاني في قدر الملك اما الاول فسيبيل تعارض
الدعويتين في اصل الملك ما هو سبيل تعارض اليمينين فيه من طلبك لترجيح العلم
بما لم يرح عند الامكان وعند تعذر العلم بهما بقدر الامكان تصحيح الدعوى
ما قدر المتكر وبيان ذلك في مسائل رجال ان ادعى اذبة احد هما راكبين
متعلقين بلامها فمضى للراكب لانه مستعمل للاذبة فكانت في يده وكذا اذا كان
لاحد هما عليها حمل والاخر كوز متعلق او مخلدة معلقة فحصل الحمل والى المعلقة
ولو كانا جنيتم راكبين لكن احدهما في السرج والاخر يد يده ففيها في ظاهر الرواية
وروى عن ابي يوسف انها راكبت السرج لقوة يد وجه ظاهر الرواية انها جنيتم
استويا في اصل الاستعمال فكانت للذابة في ايديهما فكانت لهما ولو كانا جنيتم
غير راكبين في السرج ولو ادعى اذبة صغير لا يعتبر عن نفسه وهو في ايديهما
فهو بينهما لانه اذا كان لا يعتبر عن نفسه كان بمنزلة العروس والبهائم فمضى
اليدهما لا يريانه لو ادعى صبيتا صغيرا مجهول النسب في يده انه عبد فمضى
كثير الضمير فادعى الحرية فالقول قول صاحب اليد ولا يسمع دعوى الحرية الا
ببينة لانه كان في يده وقت الدعوة فلا نزول يده عنه الا بدليل وعمله

مطلب
في المدعى
سبب تفصيل

مطلب
حكم تعارض
الدعويتين
اصل الملك
او غيره

مطلب
دعوى
الرجلين بعدا

لو ادعى غلاما كبيرا انه عبده وقال الغلام انا حر فالقول قول الغلام لانه
ادعاه في حال هو في يد نفسه فكان القول قوله وان ادعى عبدا كبيرا فقال العبد
انا عبده لاحدهما فهو بينهما ولا يصدق العبد في ذلك وكذا اذا كان العبد
في يد رجل فادعى انه لرجل اخر فالقول قول صاحب المالك ولا يصدق العبد في قوله
بانه لغيره لان اقراره باقرار اقرار بسقوط يده عن نفسه فكان في يد صاحب
اليده فلا يسمع قوله انه لغيره لان العبد لا يقول له ولو قال كنت عبدا فلان فاعتقني
فانا حر فكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
ان القول قول العبد وتحتكم بحريته لان العبد متمسك بالاصل اذ الحرية اصل
في بن آدم فكان الظاهر شاهدا له والصحيح جواب ظاهر الرواية لانه في يده اذا اقر
انه كان عبدا فقد اقر بوزوال حكم الاصل وتحتكم للمعارض وهو الرق فصار الرق
فيه هو الاصل فكان الظاهر شاهدا للمولى لانه لما اقر انه كان عبدا فقد اقر
بوزوال حكم الاصل وتحتكم للمعارض وهو الرق فصار الرق هو الاصل فكان الظاهر
شاهدا له ولو ادعى ابنا ثوبا واحدهما لابسته والاخر متعلق بذيله فالابن اولى
لانه مستعمله ولو ادعى ابنا باسطا واحدهما جالس عليه والاخر متعلق به فهو بينهما
ولا يكون الجالس مجلسه والنوم عليه اولى لاستوائهما في البدل عليه ولو ادعى
دارا واحدهما ساكن ففيه للساكن وكذلك لو كان احدث فيها شيئا من بناء اخص
فله صاحب البناء والحفر لان سكنى الدار واحداث البناء والحفر تصرف في الدار
فكانت في يده ولو لم يكن شيئا من ذلك ولكن احدهما دخل فيها والاخر خارج
منها فهي بينهما وكذا اذا كانا جميعا فيها لان البدل على العقار لا تثبت بالكون
فيه ولم يوجد خياط بخط ثوباني دار انسان فاختلغا في الثوب فالقول لصاحب
الدار لان الثوب وان كان في يد الخياط صورة فهو في يد صاحب الدار معنى
لان الخياط وما في يده في داره والدار في يده فما فيها يكون في يده حال خراج من
دار رجل وعلى عاتقه متاع فان كان ذلك الكامل يعرف ببيع ذلك وحمله فهو له
لان الظاهر شاهدا له وان كان لا يعرف بذلك فهو لصاحب الدار لان الظاهر
شاهدا له وكذا حال عليه كارة وهو في دار رجل فاختلغا في الكارة فان كانت
الكارة مما يحل فيها فالقول قول الجاهل لان الظاهر شاهدا له وان كانت مما لا يحل
فيها فالقول فيها قول صاحب الدار لان الظاهر شاهدا لصاحب الدار رجل
اخطا دحاشا في دار رجل واختلفا فيه فان اتفقا على انه على اصل الاباحة لم يستول
عليه قط فهو للصلحان دسواد اصطاده من الهواء او من الشجر والحابط لانه لا يملك

مطلب
عند قسده
رجل فاقراه
لرجل اخر

مطلب
ادعى دارا
واحدتهما
ساكن او حفر
فيها شيئا

مطلب
خرج من دار
رجل وعلى عاتقه
متاع فادعاه
صاحب الدار

مطلب اصطاد
طائر في دار
رجل واختلفا
فيه فان اتفقا

دون صاحب الدار اذا الصيد لا يصير ما خوذ ا يكونه على حائطه او شجره وقد
قال صلى الله عليه وسلم الصيد لمن اخذه وان اختلفا فقال لصاحب الدار سلمة
قبلك او ورشته وانكر الطائفة فانه ينظر ان اخذه من الجو له فهو له لانه الاخذ
اذ لا يد لاحد على الهواء وان اخذه من جداره او شجره فهو لصاحب الدار لان
الجدار والشجر في يده وكذلك اذ اختلفا في اخذه من الهواء او من الجدار فالقول
قول صاحب الدار لان الاصل ان مافي دار انسان يكون في يده هكذا روى
عن ابى يوسف مسألة الصيد على هذا التفصيل ولو ادعى حائطا بين دارين
ولا حدهما عليه جذوع فهو له لانه مستعمل الحائط ولو كان لكل واحد منهما
عليه جذوع فان كانت ثلاثة او اكثر فهو بينهما انصفان سواء استوت جذوع
كل واحد منهما او كانت لاحدهما اكثر بعد ان كان لكل واحد منهما ثلاثة جذوع لانهما
استويا في استعمال الحائط فاستويا في ثبوت اليد عليه ولو اراد صاحب البيت
ان يتزع على الاخر ما راد على الثلاثة لبشره ذلك لكن يقال له زدت ايضا في تمام
عدد خصب صاحبك ان لحاق الحائط حائطا والا فليس لك الزيادة ولا التزع
ولو كان لاحدهما ثلاثة جذوع وللآخر جذوع او جذعان فالقياس ان يكون الحائط
بينهما انصفان وفي الاستحسان لا يكون ولو كان الحائط متصلا ببناء واحد
الدارين اتصال التزاق وارتباط فهو لصاحب الانصاف لانه كان كالمعتق به
ولو كان لاحدهما اتصال التزاق وللآخر جذوع فصاحب الجذوع اولى لانه شجر
الحائط ولا استعمال من صاحب الانصاف ولو كان لاحدهما اتصال التزاق والآخر
وللآخر اتصال التربيع فصاحب التربيع اولى لان اتصال التربيع اقوى من اتصال
الاتزاق ولو كان لاحدهما اتصال التربيع وللآخر جذوع فالحائط لصاحب التربيع
ولصاحب الجذوع حق وضع الجذوع لكن الكلام في صورة التربيع فقوله ذكر
الطحاوي ان التربيع هو ان يكون انصاف البيان الحائط المدعى به مداخله حائط
احدى الدارين بني كذلك كالانج والطاقيات فكان بمعنى الساج فكان صاحب
الاتصال اولى وذكر الكرخي ان تفسير التربيع ان يكون طرفا هذا الحائط المدعى
مدخلين حائط احدى الدارين وهذا التفسير منقول عن ابى يوسف رحمه الله
فصير الحاصل ان المداخله اذا كانت من جانب الحائط كان صاحب الاتصال اولى
بلا خلاف وان كانت من جانب واحد فعلى قول الطحاوي صاحب الاتصال اولى
وعلى قول الكرخي صاحب الجذوع اولى ولو كان لاحدهما عليه ستره او بناء وجعله
مقربا للستره والبناء له فالحائط لصاحب الستره لاستعمال الحائط بالستره

مطلب ادعاء
حائط او اخذ
عليه جذوع
او كان بينهما
وفي الحكم تفصيل

مطلب
فيما يكون
مخرج الجذوع
الدعوتين

فكان في يده ولولم يكن عليه غيره ولكن لاحدهما ارادى وهو القصب الموضوع
على رأس الحدار فهو بينهما ولا يستحق صاحبا المرادى والبوارى شيئا لان وضع
المرادى على الحائط ليس بامر مقصود لان الحائط لا يثبت له فكان ملحقا بالعم
فلا يتعلق به الاستحقاق ولو كان وجه الحائط الى احدهما وظهره الى الآخر
او كان انصاف اللبن والطافات الى احدهما فالاحكم لشي من ذلك عند ابي حنيفة
والحائط بينهما وعندهما الحائط لمن اليه وجه الباب وانصاف اللبن والطافات
وهذا اذ جعل الوجه وقت البناء حين ما بنى فاما اذ جعل بعد البناء بالنشر
والطين فلا عثرة لذلك اجماعا وعلى هذا الخلاف اذا ادعى ابا بامعلقا على حائط
بين دارين والعلق الى احدهما فالباب لهما عنده وعندهما من اليه العلق ولو كان
للباب غلقان من الجانبين فهو لهما اجماعا وعلى هذا الخلاف خص بين دارين او بين
كرمين والقط الى احدهما فالخص بينهما عنده ولا ينظر الى القط وعندهما الضر
من اليه القط وعلى هذا اذا اختلفا في المرو في دار ولا احدهما باب من دار الى تلك
الدار فلصاحب الدار منع صاحب الدار عن المرو وفيها حتى يقيم البيعة ان له في داره
طريقا ولا يستحق صاحب الباب بالباب شيئا لان فتح الباب الى دار غيره قد يكون حتى
لازم وقد يكون بغير حق اضلا وقد يكون حتى غير لازم وهو الاباحة فلا يضل
دليلا على حق المرو في الدار مع الاحتمال وكذا لو شهد الشهود ان صاحب الدار كان
يمر فيها لم يستحق بهذه الشهادة شيئا لاحتمال ان مروه فيها لمكان غضب
او اباحة ولان ذلك قلل على انه كان له حق المرور لكن في الزمان الماضي لان الشهادة
قامت عليه فلا يثبت بها الحق للحال ولو شهد وان له فيها طريقا فان وجدوا
الطريق فضموا طولها وعرضها قبلت شهادتهم وكذلك اذ لم يجدوه كذا ذكر
في الكتاب وعلى هذا اذا كان لرجل ميزاب في دار رجل فاختلفا في مسيل الماء فقصده
الداران بمنعه عن المسيل حتى يقيم البيعة ان له في هذه الدار مسيل ماء ولا يستحق
صاحب الميزاب بنفس الميزاب شيئا لما ذكرنا وذكر الفقيه ابو الليث ان الميزاب اذا كان
قد سماه حق المسيل وذكر محمد في كتاب الشرب في نهر في ارض رجل يسيل فيه الماء فاختلفا
في ذلك فالقول قول صاحب الماء لانه اذا كان يسيل فيه الماء كان النهر مشغولا
بالماء فكان النهر مستعملا به فكان في يده بخلاف الميزاب فان موضع المسئلة
فيما اذا لم يكن في الميزاب ماء عند الاختلاف حتى لو كان فيه ماء كان حكمه حكم النهر
والله اعلم وحمل اعلم ولو شهدوا النهر او الماء يسيل في الميزاب فليست هذه الشهادة
بشي لان التسييل قد يكون بغير حق وكذا الشهادة ما كانت حتى كائن على ما مر ولو شهدوا

مطلب
في اختلافهما
في المرور

مطلب
ميزاب لرجل
في دار آخر
اختلفا في
مسيل الماء

ان له حقا في الدار من حيث التسبيل فان بينوا انه لاء المقل يتقبل شهادتهم
وان بينوا لتسبيل ماء دائم للفصل والوضوء فهو كذلك وان لم يثبتوا تسبيل
شهادتهم ايضا ويكون القول قول صاحب الدار مع عينة انه للفصل والوضوء
اولاء المقل لان اصل الحق ثبت بشهادة الشهود وبقيت الصفة مجهولة
فتبين ببيان صاحب الدار لكن مع البين وان لم يكن بيته استخلف صاحب
الدار على ذلك فان خلف برئ وان نكل يقضى بالقول كما في باب الاموال وعلى
هذا يخرج اختلاف الزوجين في متاع البيت ولا يثبت لاحدهما على ما ذكرنا في كتاب
النكاح والله عز وجل اعلم بذلك في كتاب الدعوى كتاب الافراد
رجل قال لاخر اخذت منك الف او دبعة والف اغصبها فضاعت الودبعة وعده
الالف غضب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الودبعة كان القول قول
المقر له ياخذ هذه الالف ويغرم المقر الف اخرى وكذا لو قال المقر له لا بل اغصبني
الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر او دعيتي الف اغصبت منك الف او هلك
الودبعة وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك كان القول قول المقر ياخذ المقر له
الالف ولا يضمنه شيئا رجل قال لجمع ما في يدي لفلان قال تشمل الائمة الخ
يرجع في البيان اليه ولا يعمل قبل البيان وذكر في الجا مع رجل قال ما في يدي
مرقيل او كثير او عبدة او غيرهم لفلان صح اقراره لانه عام وليس محمول فان
حضر المقر له واراد ان ياخذ شيئا ما في يده واختلفا في شيء في يده انه كان في
يده يوم الاقرار ولم يكن كان القول فيه قول المقر رجل قال اقضيت من فلان
مانته درهم كانت لي عليه او قال كانت ودعيتي عنده فقبضته ها وقال فلان
لا بل هي مالي ولم يكن لك كان القول لفلان بعد ان يحلف انه ما اودعه او لم يكن
عليه رجل قال اسكنت فلانا ثم اخرجته وقال الساكن بل هو بيتي كان القول
للمقر في قول ابي حنيفة ربه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى القول
قول المقر له بالتسكني مع عينة انه ما اسكنه المقر وعلى هذا الخلاف اذا قال لعمري
هذه الدابة فلانا فركبها ثم قبضها منه وكذا اذا قال فلان لخطاط خطاط قبضي
هذا بنصف درهم ثم قبضته منه وقال الخطاط لا بل هو قبضي اعرك وان قال
خطاط قبضي هذا بدم ولم يقل قبضته منه لا يرد على الخطاط ليماء ولو قال
فلان ساكن هذا البيت والبيت لي وفلان يتكبر يقضي للساكن ولو قال فلان
زرع هذه الارض او بني هذه الدار او غرس هذا البستان وهو لي والكل في يده
المقروا لا الاخر بل مولى كان القول للمقر مع عينة لان الاقرار بالزرع والخطاطة

مطلب
ادعى ان الشاهد
منه الودبعة
والباقي الف
الغصب
وعكس ذلك

مطلب
اقر ان جنم ماني
يكلفني
اختلفا في هذا
كان يوم الاقرار
او لم يكن

مطلب
بالسكنى لفلان
ثم اختلفا
بقبضي للساكن
بخطاط ماني
القران بزرع الارض
والغرس

ليس بأقرار باليد هو لوقال على أحد عشرة ديناراً أو واحد عشر درهماً لزمه من
 كما واحد أحد عشر لوقال على فلان بضع وخمسون لزمه ثلاث وخمسون لأن البضع
 لا يتناول أقل من ثلاثة ولو قال عشرة دراهم ونيف كان القول قوله في النيف
 حتى لو قال عنيته به درهماً قبل قوله فإن قال عنيته أقل من ذلك وأكثر كان القول
 قوله قال محمد رحمه الله تعالى الدرهم عندنا في بلادنا كلها على وزن سبعة لا
 تنقص ولا تزيد إلا أن تبين زيادة أو نقصان يعرف في الوزن موصولاً ولو قال
 على درهم وزنه نصف درهم يصدق فيما قال لو أقر أو لا عند القاضي بالف
 وأثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم دعاه إلى القاضي في مجلس آخر فاقرب بالف
 وأدعى الطالب المدين والمطلوب يدعي أنه مال واحد كان القول قول المطلوب
 ولو قدم رجلاً إلى القاضي وأدعى عليه القافر فاقربها ثم دعاه إلى القاضي في مجلس
 آخر وأدعى بخسامة فاقربها فقال الطالب قد أقر لي بالف وخسامة وقال
 المطلوب نعمالة على الف فالقول قول المطلوب وكذا لو ادعى في المجلس الثاني الفيز
 فاقربها فادعى الطالب ثلاثة آلاف وقال المطلوب نعمالة على الفان كان القول
 قول المطلوب ويكون أقراراً بالثاني للخرج عن موجب إقراره الأول وإيجاب الزيادة
 فلهذه الزيادة ويجب عليه الفان ولو أن رجلاً قال لفلان ابتعت من فلان
 بيعاً بالف درهم وديعة ثم قال لم أقبضه كان القول قوله وقد مر هذا
 المسئلة رجل أقر أنه باع عبداً من فلان بالف درهم فقال لما اشتريته منك
 شيئاً ثم قال بل ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما ابتعته كان القول قول
 المشتري وله أن يأخذ العبد بالف درهم رجل أقر أنه باع عبداً من فلان ولم
 يذكر الثمن ثم محمد صح جرده لأن إقراره بالبيع بغير ثمن باطل إذا أقر الرجل بالبيع
 وقبض الثمن ثم أنكر قبض الثمن وأراد استخلاف المشتري في القياس لا يستعمل
 وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لأن الاستخلاف يكون بعد الدعوى
 الصحيحة وفي التناقص لا وفي الاستحسان يستخلف وهو قول أبي يوسف
 رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى القول قول المقر ولو أقر على نفسه
 بدينار كان عليه قيمة أي دابة شاء وإن جاء بدينار وقال هي كان القول قوله أن جاء
 بفرس أو برذون أو حمار أو بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك ولو قال على ثوب هرو
 لفلان فداء بنوب هروى قبل ذلك منه عند الكل ولو قال على ثوب ولم يسم فاني
 ثوب جاء به قبل منه غسباً كان أوجيداً ثم لا يترك بعد ذلك حتى يعطى ثوباً
 آخر رجل قال لفلان على ألف درهم من ثمن مبيع أو قال من قرض ثم قال ز ثوب

مطلب
 أقر بالف في
 مجلس وخسامة
 أو بالغير في
 مجلس آخر فادعى
 المقر نعمالة على
 الف والفلان

مطلب
 أقر ببيع عبداً
 من فلان
 فجد فلان
 الشراء ثم ادعى
 وأنكر المقر

مطلب
 في إقرار بدينار
 أو ثوب

او بنهرجة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصدق في دعوى الزبوف والنهرجة
 قال ذلك مفصولا او موصولا الا ان في البيع يتماثلان حال قيام السلعة
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصدق في دعواه اياه زبوف او بنهرجة
 اذا وصل ولا يصدق اذا فصل بالسكوت ونحوه وهو بمنزلة ما لو قال لفلان
 على الف سود من ثمن مبيع ولو قال لفلان على الف درهم ولم يذكر السبب ثم قال
 هي زبوف او بنهرجة لا الفقه ابو جعفر رحمه الله لم يذكر هذا في الاصل والمختلف
 فيه المتماثل قال بعضهم هو على الاختلاف الذي ذكرنا فيما اذا بين السبب وقال
 بعضهم هنا يصدق في دعوى الزيادة لاجاء رجل قال قد قبضت من فلان
 الغائب ثم قال هي زبوف قبل قوله ولو قال هي ستوق لا يقبل وان مات المقر
 قبل ان يقول شيئا بعد اقراره فقال وارثه هي زبوف لا يصدق رجل قال لفلان
 عندى الف درهم وديعة ثم قال هي زبوف يصدق المرح وعلى هذا الخلاف اذا قال
 لفلان على الف درهم من ثمن مبيع او قال من قرض الا انها زبوف او بنهرجة لا يصدق
 في قولنا ان حنيفة رحمه الله تعالى ولا يصدق اذا كان موصولا ولو قال في هذه
 المسائل الا انها ستوق او رصاص صدق في قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية
 عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي رواية اخرى لا يقبل قوله ولو قال غصبت
 من فلان الفائم قال هي زبوف او بنهرجة قال ذلك موصولا او مفصولا
 قبل قوله وفي رواية عن ابي يوسف القرض بمنزلة الغصب وعنه في الغصب
 انه لا يصدق اذا فصل كما في القرض الا انها غير متممورة ولو اقر بالغصب ثم
 قال هو ستوق او رصاص صدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل ولو قال
 او دعنى فلان الفائم قال هي زبوف او بنهرجة قبل قوله وصل ام فصل ولا
 قال هي ستوق او رصاص صدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل رجل قال
 اشترت هذا العبد من فلان بالف ستوق قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى بانه
 لي كما دعوى ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يصدق وينفسد البيع ولو قال فلان
 على كحظلة من ثمن مبيع او قرض ثم قال هي زبوف ردثة قبل قوله لا
 الرءاء لا تكون عيبا وكذا في كل ما يكال ويوزن سوى الدراهم والدينار
 ولو اقر بعشرة افلس من ثمن مبيع او قرض ثم قال كاسدة لا يصدق في قول ابي
 حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يصدق في القرض اذا وصل وفي البيع
 لا يصدق في قولنا ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يصدق ويلزمه
 قيمة البيع ان كان ما لكا ولو قال غصبت فلانا عشرة افلس او قال او دعنى عشرة

مطلق
 فربما يصدق
 فلان
 على فلان
 ستوق

على اقر
 من فلان
 على زبوف
 بنهرجة
 ستوق او
 رصاص

على افلس
 مطلق
 لو قرض
 على الف
 عشرة
 افلس
 على كاد

افلس ثم قال هي كاسدة قبل قوله المسلم اليه اذا اقر يقبض رأس المال ثم ادعى انه
 زيوف ان كان اقر يقبض الحياء او اقر يقبض حقه او باستيفاء رأس المال او باستيفاء
 الدراهم او يقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زوفاً وان كان اقر يقبض
 الدراهم ثم ادعى الزيادة في القياس القول قول رب المسلم والبيته على المسلم اليه وفي
 الاستحسان القول قول المسلم اليه مع عينته والبيته على رب المسلم انما اعطاه
 الحياء ولو قال اسلمت الى عشرة كدراهم في كرخطة وقال لم اقبضه او قال رب
 المسلم لا بل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا لصدق في قياسا واستحسانا
 وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه وفي القياس صدق
 ولا يلزمه شيء وكذا لو قال اعطيتني الفاء او قضتني الفاء او سلقتني الفاء
 ثم قال لم اقبض ان قال ذلك موصولا لصدق قياسا واستحسانا وان فصل
 ذلك لا يصدق استحسانا ولو قال نقدتني الفاء او دفعت الى الفاء قال لم اقبضها
 لا يصدق في قول ابى يوسف رحمه الله تعالى وفي لمجدد رحمه الله تعالى يصدق
 اذا وصل ولو قال بعثتني دارك بالفاء واخرجتني دارك او تصدقت على ابنتي
 ولم اقبض قبل قوله وصل لم فصل ولو كان في يده صندوق فيه متاع فقال
 الصندوق فلان والمتاع لي او قال هذه الدار فلان وما فيها من المتاع لي كان
 القول قوله لان المتاع لا يكون متاع الدار والصندوق ولا يتناول اسم الصندوق
 اذا اقر وصى الميت انه قبض كل دين فلان الميت على الناس ثم ادعى عزم الميت اني
 دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا ولا علمت انه كان للميت
 عليك شيء كان القول قوله مع عينته ولو قامت البيعة على اصل الدين لا يلزم
 الوصي شيء لانه لم يقرب يقبض شيء من رجل بعينه ولو ان رجلا وكل رجلا ببيع
 فباعه الوكيل من وارث الموكل ثم مرض الموكل واقر يقبض الثمن من وارثه او اقرت
 الوكيل قبض الثمن من المشتري ومحمد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارثا
 للوكيل والوكيل والموكل مريضان فافر الوكيل يقبض الثمن لا يصدق لان مرض
 الوكيل يكفي لطلان اقراره لو ارثه بالقبض فمرضها اولي مريض عليه دين
 يحيط بماله فافر المريض بقبض وديعة او عارية او مضاربة كانت له عند وارثه
 صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه الموكل يقبل
 قول الوارث اذا اقرت المرأة انها تزوجت وهي امة وقد كانت امة معروفة ثم
 عتقت وقال الزوج لا بل كان النكاح بعد العتق او قبل العتق فهو سواء وصح
 النكاح كما لو اقر احدهما ان النكاح كان في عدة الغير او في نكاح الغير او بغير

مطلب

اقر بالمسلم

وانكر قبض

رأس ماله

او اقر بالخطأ

او القرض او

السلف ولكن

القبض وانما

المقره

مطلب ان

هذا التصديق

لفلان والمتاع

لي او الدار فلان

والمحتاج لي

مطلب اقر يقبض

الثمن من وارثه

او اقر يقبض

موكله الثمن

مطلب

اقرت انها تزوجت

وهي امة وادعى

الزوج انها تزوجت

بعد العتق

شهود او تزويجها وحتة اربعة او اختها في تكاحه او في عدته لا يقبل قول من يدعي
هذه الموانع فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما لا قراره ويكون ذلك
بمنزلة الطلاق بخلاف ما لو قال تزويجت قبل ان لخلق او قبل ان تخلق او قبل ان
اولد او تزويجتك وان اصبحت فان ثمة يكون القول قول من يدعي الطلاق رجل اقر
لوارثته شي ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار
في الصحة وقال بقتة الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي انه كان
في مرضه فان اقام جميعا البينة فيبينة المقر له اولى وان لم يكن للمقر بينة و اراد
استخلاف الورثة كان له ذلك كل ذلك من فتاوى قاضيه ان ولو على الف درهم
من غير مناع اشترسته منه ولم اقبضه لا يصدق وصلى ام فصل وعندها ان وصلى
صدق وعلى هذا الخلاف لو قال لفلان على الف درهم من خمر وكذا لو قال الف
درهم ثم قال هو مال التماس لا يصدق وصلى ام فصل عند ابن حنبله رحمه
الله ولو اقام البينة انه مال التماس او من الخمر يقبل وتندفع الخصومة عنه ولو صدق
المقر له صدق ولا يلزمه شيء رجل قال لفلان على مائة درهم او قبلى مائة مائة او
بالدين ولا يصدق انه وديعة الا اذا قال موصولا لوقال او دعنتي الف درهم
او اعطيتني شي ثم قال لم اقبض ان وصلى صدق وان فصل لا استحسانا ولو قال
لفلان على الف درهم من من متاع اشترسته منه ولم اقبضه لا يصدق وصلى
ام فصل وعندها ان وصلى صدق وان فصل لا وقد مر ولو اقر انه غصب بالقول
قوله في تعبئته ان كان قائما وفي قيمته ان كان هالكا ولو قال لفلان على مائة درهم
ثم قال هو وزن خمسة اوسنة واقاره بالكوفة فعليه درهم وزن سبعة اذا
فصل وكذا المد فانبروان وصلى صدق لانه تغيير وفي الاصل اذا قال الرجل
انه كان اقر وهو صغير لفلان بالف درهم وقال الطالب بل اقرت بهما وانت
بالغ قال القول قول المقر مع عيئته رجل قال لاخر اخذت منك هذا الثوب عارية وقال
الاخر اخذت مني سيفا قال القول قول الاخذ وهذا اذا لم يلبسه اما اذا لبس وهلك
بضمن ونظير هذا في كتاب الوديعة رجل قال لاخر اخذت منك هذه الدراهم وديعة
وقال لاخر اخذتها مني قرضا قال القول قول المقر ولو قال اعترت دابتي هذه لفلان
فركبها ثم ردها علي وقال له فلان كذبت بل الدابة لي قال القول قول المقر وفي
القياس القول قول المقر له وهو قولنا رجل قال لفلان على الف درهم من من متاع
او فرض ثم قال هو زبوا او نهرجة لا يصدق وصلى ام فصل وعندها ان وصلى
صدق ولو له انصبت منه الف درهم او رد على الف درهم او قال لمديونة فبئس

مطلبا
اقر لوارثته
ثم اختلف
المقر له مع بقية
الورثة في كون
الاقرار في الصحة
او في المرض

مطلبا
اقر لفلان
عليه كذا من
من متاع
لم يقبضه

مطلبا قال
لخذت منك
هذا الثوب
عارية وادعني
الاخر النبيع

مطلبا اقر
بالف وقال
زبوا او نهرجة
او قبض كذا

الف درهم الا انها زبوف صدق وصل ام فصل ولو قال في هذا كله
 الف درهم الا انه ينقص منه كذا ان وصل صدق وان فصل لا
 كما لا يستثنى ولو فصل بانقطاع عن ابي يوسف انه يصح اذا وصله بعد
 ذلك وعليه الفتوى رجل قال لاخر غصبتك الف واربحت فيه عشرة
 الاف درهم وقال المقر له قد امرتك به فالقول قول المفسوب ولو قال
 لا بل غصبتني عشرة الاف كلها القول قول الغاصب رجل له امه اقر
 انه وطئها فاشتراها ابوه او ابنه لم يحل له وطئها ولو اقر بعد ما اشترها
 الاب او الابن لا يصدق قياسا ويصدق استحسانا ولو قال هذا العبد
 الذي في يدي لفلان باعنيته فلان بكنا فان انكر صاحب العبد الاذن
 بالقول فالقول قوله مع نفيته ويأخذ العبد والثاني يأخذ الثمن من المقر
 وامرأة مجهولان لها ابن صغير اقرارا بالرق على انقسمها وعلى ابنها جاز فان
 كان الابن يتكلم وقال انا حر فالقول قوله ولو كان له امهات او لامدبرون
 فاقرا به بالرق لا يعمل في حقهما وفي المستحق لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع
 عبده هذا من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق
 في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث ولو اقر في المرض ان هذا
 العبد لفلان كان مصدقا ولا يشبه الاقارب البيع لان المشتري قد اقر بالعبد
 كان في ملك المريض والاقارب بالعبد كالاقارب بالدين والوديعة في المرض ولو اقر
 بقبض دين كان له في المرض صدق من الثلث وفي الجامع الكبير رجل كاتب عبدا
 له في صحته على الف درهم ثم مرض فاقرا باستيفائه فهو مصدق وهذا بخلاف
 ما لو باع عبدا من وارثه في صحته ثم اقر باستيفاء الثمن في المرض فانه لا يصح رجل
 اقر في صحته انه غصب من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له
 غيرها وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق وكذا لو اقر في صحته ان لفلان عند
 الف درهم وديعة ثم قال في مرض موته هي هذه الف بعينها اصدقته ورجل
 صاحب الوديعة اقر من صاحب الدين ولو اقر في مرض موته بدين من مهرها
 لا امرته يصدق الى تمام مهر مثاتها ونحوها غرماء الصحة الكل من الخلاصة
 اقربا رض عليها زرع او شجر دخل في الاقرار ولو برهن قبل القضاء او بعد ان الزرع
 له صدق المقر ولا يصدق في الشجر اذا قال اخذت منك الف وديعة وقال المقر له
 بل غصبتا فالقول للمقر له والمقرضان مع ان المقرض على الاخذ وديعة فهذا لو
 اقر لوارثه ثم مات واختلاف المقر له مع الورثة فقال كان في الصحة وصم والورثة

مطلب
 بوملى
 فاشترها
 او ابنه
 بعد الشراء
 لا يحل

مطلب
 اقر في مرض
 الموت
 عبده
 في صحته
 النمر
 هذا العبد
 لفلان

مطلب
 اقر بغصب
 او وديعة
 في صحته
 المقر
 في مرض
 موته

قالوا كان في المرض فالقول للورثة وان برهننا فبينة المقر له اولى وان لم يكن بينة
 فله ان يحلف الورثة ادعى الاقرار في الصغر وانكره المقر له فالقول للمقر لا مسأله
 الى الحالة معهوده منافية للضمان اخذته منك عادية وقال لا بل بيعنا فانك
 للاخذ لا يتكاهر البيع وكذلك لو قال اخذت الدراهم منك وديعة وقال لا بل قرضا
 وهذا اذا لم يلبسه فان كان لبسه وهلك ضمن الشئ مما لا يجارية او لا يجارية
 فادعى الاب او الابن انه وطئها قبل تراه الاب والابن لا يصدق قياسا ويصدق
 استحسانا لانه مأمون عليه ولو قال له العبد الذي في يدي اريد بابتدائه خالدا
 بكذا فانكر زيادته له فيه فالقول ان يبيع بمينه ويأخذ العبد وخالدا يخذ
 الثمن من المقر والقرض ايضا على هذا اقر يقبض لت ثم زعم انها زبوف صدق
 ولو زعم انها ستوفة لا وان زعم الوارث بقصد موت المقر انها زبوف لا وكذلك
 اذا اقر بالوديعة او المضاربة او القصب ثم زعم انه زبوف صدق وان مات
 وادعى الوارث الزبافة لا يصدق لان مصادرها في مال الميت قبالته ولم يكن
 الجهة ثم ادعى موصولا لا يكونان يغالما يقبض بملكه ويختلف المشايخ قبل موافقها
 على الخلاف وقبل يصدق اجماعا لان الجودة تجب على بعض الوجوه لاعلى البعض فلا
 تجب بالاحتمال ان غصبت الفا او دعتي الفا لكنهما زبوف صدق وان فصل
 وعن الامام ان القرض كالقصب ولو قال في القصب والوديعة الا انها صا
 او ستوفة صدق اذا وصل وفي المنتقى غصبك الفا وسكت ثم قال انها زبوف
 لم يصدق في قول الامام والثاني ويصدق في الوديعة وان قال هي ستوفة لا يصدق
 الا واصلا على كحيلة من ثمن مبيع او قرض الا انه رد في القول له وليس هذا
 كدعوى الزبافة لان الردلة في الكحلة ليست بعيب لان العيب ما خلل
 عنه اصل الفطرة والكحلة قد تكون رديئة باصل الكحلة فلا يحل مطلقة
 على الجيد ولهذا المبيع شرع الريدون ذكر الصفة اقر يقبض عشرة افلس
 او ثمن مبيع ثم ادعى انها كاسدة لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق في القرض
 اذا وصل اما في البيع فلا يصدق عند الثاني في قوله الاول وقال محمد يصدق
 في البيع وعليه قيمة المبيع وكذلك الخلاف في قوله على عشرة ستوفة من قرض
 او ثمن المبيع ولو قال غصبته عشرة افلس او دعتي عشرة افلس ثم قال هي كاسدة صدق
 التسليم اليه اقر يقبض رأس المال ثم ادعى لزيادة فخل ستة اوجه اقر يقبض الجداو
 يقبض حقه او يقبض رأس المال او باستيفاء الدراهم لا تسمع دعواه وان اقر
 يقبض الدراهم فالقول لب السلم والسينة على المسلم اليه قياسا وفي قول

مطلوب
 او ادعى انه قرض
 في القصر والقول
 له وكذلك اذا
 ادعى انه اخذ
 عادية

مطلوب
 وبين الجهة
 اول بين ثم ادعى
 انها زبوف
 او ستوفة
 او موصولة

الاستحسان القول للمسلم اليه وعلى ربنا السلم البيعة وان اقر بقبض ولم يزد
 فالقول للمسلم اليه كما في قبض الدراهم بل اولى لانه لا يصدق في قوله قبضت
 الدراهم لو ادعى التسوية او الرضا ص وفي قوله قبضت يصدق دفعوت
 الى الفا او نقدتني ولم اقبضها واقلها لا يصدق على قياس قول الثاني ومحمد
 يصدق قبضت منك الفا واخذت لكن لم تدعني حتى اذهب به بضم ولا
 يصدق على قول الثاني الف لك من ثمن عبد اشتريته منك الا اني لم اقبضه ولا
 المقر له قبضته لا يصدق في قوله لم اقبض وصل ام فصل صدقة المقر له
 في الجهة او كذب بان قال انه غصب او فرض وعن الامام الثاني ان فصل
 صدق ثم رجع عنه وقال ان صدقة في الجهة صدق وصل ام فصل وان كذب
 ان وصل صدق والا فلا وبالحمد محمد رحمه الله تعالى ولو اقر بشراء عبد معين
 يصدق في عدم القبض اجماعا ولو قال ابتعت من فلان عبدا الا اني لم اقبضه صدق
 اجماعا وفي الاجناس لو قال ابتعت من فلان عبدا وسكت ثم قال لم اقبضه فالقول
 له اجماعا بخلاف على الف من ثمن عبد لم اقبضه والفرق ان ابتداء ثمنه بالاعتراف
 وبها هذا ابتداء بالبيع على الف لكنه من ثمن خروجه للمقر له بل من ثمن بره في مال
 لازم مع معين الطالب وقال لا القول للمقر مع معينه كما في قوله من ثمن ميتة ذكره
 الخصاف اقر بقبض دين الصحة فيه صح سواء كان عليه دين الصحة او لا وان اقر
 بقبض ما ادانه فيه لا يصح ان كان عليه دين الصحة اوصى فيه فاتفق الموصى له
 والوارث انه اعتق عبدا لكن الموصى له قال فيها وقال الورثة فيه فالقول لهم ولا
 شيء للموصى له الا ان يبرهن على ما قاله اقراره فيه لها بتمنرها الى قدر مهر المثل
 صحيح ولو لو ارث لعدم النعم فيه وان بعد الدخول قال الامام ظهير الدين
 وقبل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار المهر فلا يحكم بذلك القدر انما
 تعترف هي بالقبض والصحيح انه تصدق الى تمام مهر مشائها وان كان الظاهر انها
 استوفت شيئا كلها من البزازية امرأة اقرت انها اشترت دارا لبنت اختها
 بتركة اختها ثم ماتت المشتريه يصدق وارث المشتريه انها كانت غير ماذونة
 في الشراء وانها اميرات عنها لانه الاصل حتى تقوم بيعة على التوكيل فنه لو اقر
 رجل لفلان بن فلان على كذا فجاء رجل بهذا الاسم والنسب وادعى المال المقر به
 فقال لعينيت به رجلا اخر يصدق قضاء ولا يقضى عليه جامع الفتاوى يستل
 عن شخص ابراء شخصاً من سائر الحقوق الشرعية وكتب بينهما مطور بذلك ثم
 ادعى المبرئ انه وجب له على المقر له حق بعد تاريخ البراء وانكر المقر له وقال انما

هذا الحق كان قبل البراءة وقد سقطت بالبراءة فالقول لمن جالس ذلك الميت
المقر بالبراءة ان تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة والافاقول قولك
المستكرم عند قارى الحديث رجل قال لاخر وهبت الى القبر درهم ثم قال بعد
ما سكت لم اقبضها كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا باقبض
كما في هبة فاضحان وقال في الجامع الصغير ان من قال لغيره غصبتني هذا
الترب وقال ذلك الرجل اخذته منك وديعة ان القول قول المقر له والمقر
ضامن مع ان المقرض هنالك على الاخذ فها هنا اول من الدعاوى في تخاخر
صاحب المحيط بمجمع الفتاوى اقرار المريض لو ارشده بدين لم يحجز بوديعة
منه بل كونه يحجزه وذكر في الباب الثالث من رجح صورته فقال اودع اياه الف
درهم في مرضه لا بد او في صحته بمعاينة الشهود فلما حضره الموت اقر بالالهبة
صديق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صانع كانت دينه في ماله فاذا اقر بالالهبة
فاولى ولو اقر او لا بان لا فيها في يده فتكفل عن اليقين ومات لم يكن للوارث في ماله
شيء وجب للمريض دين على رجل من جناتية على يده او على قننه بعد اخطاء او دين
او نحوه فاقرب قبضه صديق في البراءة لا في ان يوجب به حقا على نفسه او ماله
رجوعا ولو وجب له عليه من ثمن ما شراه او قيمة فن غصبه في مرضه فهلك عنه
لم يصدق في قبضه فلو كان الغصب في الصحة فمات القن او القن في مرضه
فقضى له عليه بقيمتة في صحته فاقرب قبضه باصدق ما لم يظهر الا بقى ولو قضى
بقيمتة في صحته صديق بقبضه اظهر الا بقى او لا مريض اقر ببيع قننه في صحته
والقن في يده او بدين المشتري وبقبض ثمنه لم يصدق في قبض ثمنه الا ان مات
القن قبل مرضه ولو باع قننه في صحته فاقرب في مرضه بقبض ثمنه فعهد وقنه
ثم وجب للمشتري به عينا بعد موته فرد بقبضه ففساثر الغرماء الحق بتركة
الميت الا هذا القن فان المشتري فيه اسوئهم الا ان يقول عند الرد لا اردي
حتى اقبض حتى فيكون الحق بقدر القن منها من الغرماء اذ الميت كان مصدقا
في قبض ثمنه غير مصدق في ايجاب الشركة مع غرماء الصحة مريض اقر لامرأة
او اوصى لها او وهب وقبضت ثم تزوجها ثم مات جازا لفرارها لاما سواه اقر
لابنه الكافر او وجب له وسلم فاسلم فمات اليه بطل قال لورثته لفلان
على دين فصدقه بصدق الى ثلثه جامع الفصولين اختلاف في كون الاقرار
للوارث في الصحة او في المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض او في كونه في الصحة
او في البلوغ فالقول لم ادعى الصغر كذا في البرازية اشباه رجل اقر لآخر بالف

مطلب اقرار
المريض لو ارشده
لم يحجز بوديعة
الوديعة الشبهة

مطلب اذا اقر
المريض بقبض
دين له على الغير
ففيه تفصيل

مطلب
مريض اقر
او اوصى او
وهب لامرأة
ثم تزوجها
ثم مات

مطلوب اذا قل
لفلان على شيء
او غصبت منه
شيئا يلزمه
البیان

مطلب
وان قال المثل
او قيل فقد لاشر
بالدين ولو قال
هو ودية
ووصل صدق

مطلوب اذا قل
معيبا وقال
بعتني سلكا
او اقر بدينه
زيوف وميزد
عليه

درهم مثجلة الى شهر وقال المقر له بل هي حالة قال لتول قول المقر له عند سنا
لسان الحكماء فان قال لفلان على شيء لزمه ان يبين ما له قيمة لانه اجبر عن
الرجوع في ذمته وما لا قيمة له لا يجب فيها فاذ تبين غير ذلك يكن رجوعا
قال والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك لانه هو المتكرفيه وكذا
لو قال لفلان على حق لما يينا وكذا لو قال غصبت منه شيئا ويجب ان يبين ماله
مال يجري فيه التامع تعويلا على العادة ولو قال لفلان على مال فالمرجع اليه
في بيانه لانه الجمل ويقبل قوله في القليل والكثير لان كل ذلك مال فانه اسم
لما يتولى به الا انه لا يصدق في أقل من درهم لانه لا يعد ما لا عرف قال وان
قال له على او قبل فقد اقر بالدين لان على صيغة إيجاب وقيل ينبغي عن الضمان
على ما مر في الكتاب ولو قال المقر هو ودية ووصل صدق لان اللفظ يحتمله
مجازا حيث يكون المضمون محققا والمال محل فيه صدق في موصولة مضمولة
ان قال من ثمن عبدا ولم يعينه لزمه الالف ولا يصدق في قوله ما قصت عند
ابي حنيفة وصل أم فضل وقال ابو يوسف ومحمد ان وصل صدق فلم يلزمه شيء
وان فصل لم يصدق اذا انكر المقر له ان يكون ذلك من ثمن عبدا وان اقر انه باعه
متاعا فالقول قول المقر له ولو قال ابتعت منه مبيعا الا اني لم اقبضه فالقول
قوله بالاجماع ولو قال على الف من ثمن متاع او قال اقضني الف درهم ثم قال هي
زيوف وقال المقر له جاد لزمه الجاد في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال
ان قال موصولا يصدق وان قال مضمولا لا يصدق وعلى هذا الخلاف
اذا قال هي ستوفة او رصاص وعلى هذا اذا قال الا انها زيوف وعلى هذا اذا
قال على الف درهم زيوف من ثمن متاع الخ اذا قال بعتك معيبا وقال بعتنيه
سليما فالقول المشتري لما يينا ولو قال لفلان على الف درهم زيوف ولم
يذكر البيع والقرض قيل يصدق بالاجماع لان اسم الدرهم يتناولها وقيل
لا يصدق ولو قال اغصبت منك الفا او قال اودعني ثم قال هي زيوف
او نهرجة صدق وصل أم فضل هو ولهذا الوجع اراء المفسرين والودعة
بالمعيب كان القول قوله وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يصدق فيه
مضمولا اعتبارا بالقرض اذ القبض فيها هو الموجب للضمان ولو قال هي
ستوفة او رصاص بعد ما اقر بالغصب والودعة ان وصل صدق وان
فصل لم يصدق في امر من اقر بغصب ثوب ثم جاء بثوب معيب فالقول
قوله الخ وان قال اعطيتنيها ودية فقال اغصبتنيها لم يضمن والفرق

هذا القول
او هذا القول
كان في عند فلان
فاخذت وكره
فلان

مطلب
هذا القول
او هذا القول
كان في عند فلان
فاخذت وكره
فلان

مطلب قول ربع
هذه الارض
او بين هذه الارض
او غير هذا القول
فذلك وادعى
فلان انها له

مطلب اقول
لا احد الورثة
بالنفس من اثم
واراد بالافرن
الرجوع محضهم

وكهو الاخذ ثم ادعى ما يبرره وهو الاذن والاخر بتركه فيكون القول قوله مع
اليمين والثاني اضاف الفعل الى غيره وذلك يدعى عليه سبب التسميات
وهو النصب فكان القول لمتركه مع اليمين الى اخره قال هذه الالف كانت
وديعة لي عند فلان فاخذتها فقال فلان هي لي فانه ياخذها الى اخره وان
قال اجرت رابتي هذه فلانا فركبها ووردها لفلان اجرت ثوبى هذا فلانا فليسه
ورده فالقول قوله وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى القول قوله الذي اخذ منه الذابة والثوب الى اخره ووجه اخر ان في الجملة
والاعارة والاسكان اقرى به ثابتة من جهته فيكون القول قوله وفيكفته
الى اخره اذا قل اقتضيت من فلان الف درهم كانت لي عليه او افضته فلانا
ثم اخذتها منه وانكر المقر له حيث يكون القول قوله لان الديون تقتضي
بأشائها قبض مضمون الخ ولو اقران فلانا زرع هذه الارض وبني هذه الدار
او غير هذا الكر مرود لك كله في يد المقر فادعاهما فلان وقال المقر بذلك
كله لي استعنت بك ففعلت او فعلته باجر فالقول للمقر الى اخره كما اذا قل
خاط لي الخياط قميصي هذا بنصف درهم ولم يقل قبضته منه لم يكن اقرارا
باليد ويكون القول للمقر لما ان اقر بفعل منه وقد يخبط ثوبا في يد المقر كما
هذا هداية اقراره اقتضى من فلان الف درهم كانت له عليه وانكر المقر له
ان يكون له عليه شي وقال مالي قبضته مني فالقول قوله مع يمينه ودرهم
بالرد لان الاقرار بالاقضاء اقرار بالقبض والقبض سبب لوجوب القضا
في الاصل بالنص فكان الاقرار بالقبض اقرار بوجود سبب وجوب
الضمان منه فهو بدعواه القبض بجهة الاقضاء يدعى برأيه عن الضمان وتجنبا
يتكره فكان القول قوله مع يمينه وكذلك اذا اقرانه قبض منه الف درهم
كانت عنه وديعة وانكر المقر فالقول قول المقر لما قلنا مبادع اقر
وقول الوصي الالف عندي لو احدى من الوارثين الالف لكل بجحد مسألة
البيت من المبسوط واذا اقر الوصي ان لاحد الورثة عنده من ميراثه كذا
وكذا درهمها فارد ببقية الورثة ان يرجعوا على الوصي يخصصهم كالوارثين
لم يكن لهم ذلك ولكن ما اقر به لهذا فهو يمينهم على الموارث لان الوصي فيما اقر به
من التركة امين والقول قول الامين في براءة نفسه لكن لا يقبل قوله في وصول
المال الى غيره كما لو ادعى ان يدعى اليه على الوصي فمهما ايضا قول الوصي فراجع
الى رتبة مقبول سواء ذكر انه سلم نصيب الكبار اليهم وان ذلك لم يصل الى

يده ولكن لا يقبل قوله في اسقاط حق الكبار بما اقر به للصغير لان ذلك
جزء من التركة وهو مشترك بينهم قلت وفي مختصر المحيط بعد ان ذكر ما تقدم
عن المبسوط قال في رواية الرضا بالالاخر مثله وكان هذا الاولى بالنظر لقرينة
فقطعت فقلت وبضمن الغامض الاخ له وذلك يروى في الرضا باو يسطر
والله اعلم لواقفة غضب من فلان ذاروا قال هي بالبصرة يصدره لان اجل
المكان فكان القول في بيان المكان اليه فيلزمه تسليم الدار اليه ان قدر
عليه وان عجز عنه بان خربت اوقال هي هذه الدار التي في يد زيد وزيد منكر
فالقول قول المقر عند ابي حنيفة وابي يوسف الاخر ولا يضمن وعند محمد
يضمن قيمة الدار سواء على ان العقار غير مضمون القيمة عندهما خلافا له
ولواقفة بالف درهم مؤجلة بان قال لفلان على عشرة دراهم الى شهر وقال المقر
له لا بل هي حالة فالقول قول المقر له لان هذا اقرار على نفسه ودعوى لا بط
على الغير فافراه مقبول ولا تقبل دعواه الا بحجة ومخلف المقر له على الاجل
لانه منكر للاجل والقول قول المنكر مع اليمين وهذا بخلاف ما اذا اقر وقال
كنت لفلان بعشرة دراهم الى شهر وقال المقر له لا بل كفتل بها حالة ان
القول قول المقر عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان هناك الظاهر
شاهد للمقر لان الكفالة تكون مؤجلة عادة بخلاف الدين اسكنت فلانا
يبيتي ثم اخرجته وادعى الساكن ان له فالقول قول المقر عند ابي حنيفة وابي
يوسف وعند محمد القول قول الساكن مع يمينه ولو قال اشرت دابتي الى علي
هذه الاختلاف ولو قال لخط لي هذا القميص ولم يقبل قبضته منه ثم يومر
بالرد عليه بالاجماع الخ هذا اذا لم يكن الدار والثوب معروفا للمقر فان كان
معروفا فالقول قوله بالاجماع الخ وعلى هذا سيد اعتق عبده ثم اقر المولى انه
اخذ منه هذا الشيء في حال الرق فهو قائم بعينه وقال لا بل اخذته بعد العتق
فالقول قول قول العبد ويؤمر بالرد اليه بالاجماع لانه الخ ولواقفة بالانفاق
بان قال تلفت عليك مالا واثبت عبدي وقال العبد لا بل اتلفته وانا حر
فالقول قول العبد عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد القول قول المولى
وعلى هذا الاختلاف اذا قال قطعت يدك قبل العتق وقال العبد لا بل قطعتها
بعد العتق ولو تنازعا في الضريبة فقال المولى اخذت منك ضريبة كل شهر
كذا وهي ضريبة مثله وقال العبد لا بل كان بعد العتق فالقول قول المولى
بالانفاق وكذلك لو ادعى المولى وطى الامة قبل العتق وادعت الامة بعد العتق فالقول

مطلب لواقفة
ان غضب من
فلان ذاروا قال
هي بالبصرة
يصدره

مطلب اذا قال
اسكنت فلانا
بيتي واخرجته
وادعى الساكن
انه له فالقول
للمقر

مطلب قال المولى
اخذت منك
الضريبة قد
العتق وقال
العبد بعده

فإنظر عبد الياس وعلي هذا إذا استأمر الحربي فقال له رجل مسلم أخذت منك
الف درهم وانت حربي في دار الحرب فقال المقر له لا بل أخذته وأنا مستأمر أو دعي
في دار الإسلام والالف قائمة ببعضها فالقول قول المقر له ويؤمر بالرد إليه
بالإجماع ولو لا أخذت منك الف فاستمسك بها وانت حربي في دار الحرب
أو قال فطعنت يده فقلت المقر له لا بل قطعت وأنا مستأمر أو دعي في دار الحرب
فالقول قول المقر له ويضمن له الثمن ما قطع أو تلف عند أبي حنيفة وأبو
وعند محمد وزفر لا يضمن ثمناً وعلى هذا إذا قال لفلان على الف درهم وكسر
بذكر الوزن يلزمه الف درهم وزنا لعدد ما ينقص من العدد للتعاوى وكذا
إذا ذكر العدد بأن قال لفلان على الف درهم عندنا يلزمه الف درهم وزنا ولو لم يقر
ذكر العدد ويقع على ما تعارف أهل البلاد من الوزن وهو في ديارنا وخراسان
والفرق وزن سبعة وهو الذي كل عشرة منها سبعة متاعيل فإن كان الأقرار في
هذه البلاد يلزمه بهذا الوزن وإن كان الأقرار في بلد يتعاملون فيه بدرهم
وزنها ينقص عن وزن سبعة يقع أقراره على ذلك الوزن لأن ضرباً مطلق الكلام
إلى المتعارف حتى لو ادعى وزناً أقل من وزن بلد لا يصدق ولو كان في السلة أو وزن
مختلفة يعتبر فيه الغالب كما في بغداد فإن استوت بحال على الأقل منها لأن الأقل
مستحق به والزيادة مشكوك فيها والوجوب في الذمة أو لم يكن فتمت وقع النقد
في شئوته فلا يثبت مع الشك ولو سمي زيادة على وزن السلة أو انقص مائة
قال على الف درهم وزن خمسة أن كان موصلاً لا يقبل والأقل وكذلك إذا قال
على لفلان الف درهم متاعيل يلزمه ذلك لأنه زاد على الوزن المعروف وهو غير
متم في الأقرار على نفسه في الزيادة فيقبل منه ولو أقر وهو بغداد فقال
لفلان على الف درهم طبرية يلزمه الف درهم طبرية لكن بوزن سبعة لأن قوله
طبرية خرج وصفاً للدرهم أي درهم منسوبة إلى طبرستان ولا يوجب تغيير وزن
البلد وكذلك إذا قال لفلان على كحظلة موصلة والمقر بغداد يلزمه حظلة
موصلة لكن يكمل بغداد لما قلنا ولو أقر ابن الميت بدينار الميت وصدقه
لكن أنكر أن يكون المقر به فالقول قول المقر له والمال كله له ما لم يبق المينة على النسب
وذلك لو أقر مائة الميت وصدقه كذا أنكرت أن يكون المقر به فالقول
قول المقر استحساناً لما قلنا ولو أقرت المرأة بأخ للزوج الميت وصدقها الأخ
لكنه أنكر أن تكون هي امرأة الميت فالقول قول المقر له عند أبي حنيفة

مطلب قال
لحدث منك
الف فاستمسك بها
وقطعت يده
وانت حربي
وقال المقر له
لا بل وأنا مستأمر
أو دعي أو قال
أخذت من فلان
القاويل يذكر
الوزن وفي هذا
الخير تفصيل

مطلب اقر
وهو بغداد
أن لفلان مائة
الفاطرية
يلزمه الف
طبرية

ومحمد وزفر وهو القياس وعلى المرأة اثبات الزوجية بالبيت وعنده أبي يوسف
القول قول المرأة والمال بينهما على قدر ميراثهما ولو قرز زوج المرأة باخ لها وصرفه
الاخ لكنته انكر ان يكون هو وزوجها فهو على هذا الاختلاف ولو ترك ابنين
فاقر أحدهما باخ ثالث قال فان صدق الاخ المعروف في ذلك شاركهما في الميراث
كما اذا اقر جميعا لما بيننا وان كذبه فيه فانه يقسم المال بين الاخيرين المعروفين
او لا نصفين فينفق النصف الى الاخ المنكر واما النصف الاخر فيقسم
بين الاخ المعروفين المقر له نصفين عند عامة العلماء وعنده ابن أبي ليلى اثلاثا
ثلاثة المقر وثلاثة المقر له والكل ادم فيه ذيل طويل ^{٢٢٥} ولو مات وترك القفا
في يد رجل فقال الرجل انا اخوه لآبيه وامه وانت اخوه لآبيه وامه وانكر
المقر له ان يكون المقر اخاله فالقول قول المقر استحسانا على ما بيننا يدايع

كتاب الصلح

رجل اودع رجلا شيئا فقال المودع ضاعته الوديعة اوردت ما عليك
وانكر صاحب الرد والهالك كان القول قول المودع مع اليمين ولا شيء عليه
فان صاحبه صاحب الوديعة بعد ذلك على شيء فهو على وجوه احدها ان يدعي
صاحب المال الايداع فقال المستودع ما اوردتني شيئا ثم صاحبه على شيء
معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح يبنى جوازه على زعم المدعي عليه وفي
زعم المدعي انه صار فاصبا بالبحر فيجوز الصلح معه والوديعة الثانية اذا ادعى
صاحب المال اثلا فالوديعة وطالبته بالرد فاقر المستودع بالوديعة او مسك
ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صاحبه على شيء جاز
الصلح في قولهم والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك
والمدعي يدعي الرد والهالك ثم صاحبه على شيء جاز الصلح في قول محمد وابي يوسف
الاخر واختلفوا في قول ابى حنيفة والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول
ابى يوسف الاول وعليه الفتوى واجمعوا على انه لو صلح بعد ما حلف المستودع
ان رد او هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل عيّن المودع والوجه
الرابع اذا ادعى المودع الرد وصاحب المال لا يصدق في ذلك ولا يكذب بل سكت
ذكر الكرخانه لا يجوز هذا الصلح في قول ابى يوسف الاول والاخير ويجوز
في قول محمد ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدق في ذلك
ولم يكذب فصاحبه على شيء انه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد
ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انها قد هلكت اوردتها فلم يصح

مطلب القول
للمودع مع يمينه
في دعوى صلحها
او هالكها فان
تصلحها فهو
على وجوه

مناقات ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كليهما من قاضيان
 صالح عن دعواه حقاني دار على عبده عين الى اجل او موصوف في الذمة
 لم يجز ثم ان صالحه من حقه فقد اقر بالحق له قال القول في بيان الحق له لانه
 الجمل وان صالح من دعوى الحق لم يكن اقرارا بزيادة وفي الاصل اذا صالح
 عن دعواه في دار على عبده غير عين الى اجل لم يجز وان ذكر عبدا موصوفا
 في الذمة لا يجوز ايضا واذا بطل الصلح فان كان صالحه من حقه فقد
 اقر له بالحق فيرجع عليه والقول في المقدار قول المدعي عليه وان صالح
 من دعواه لم يكن اقرارا وقد ذكرنا في كتاب الاقرار وفي الاصل المودع اذا قال
 ضاعت الوديعة او ردتها عليك فهو مصدق فلو صالحه بعد هذا على
 مال لم يجز الصلح والمسئلة على اربعة اوجه المستأجرة عن رجل لو قال
 لغريمي حطعت عنك خمسمائة من الالف التي عليك على ان تعطيني الخمسين
 الباقية او الشهور قال المدعيون حطعت بغير شيء قال القول المطلوب لقرار
 الطالب بالخط وعن الثاني ادعى دار في يد رجل فصالحه على مال ثم البطل
 ثم رهن المدعي عليه ان الدار له لا يقبل وان برهن على انه كان اشتراها من المذموم
 قبل الصلح بطل الصلح ورد بدله اذ كل صلح وقع بعد الشراء لا يصح وان كان
 بعشر اشرا فان الثاني حق بزيادة ولو اختلفا بعد وقوع الصلح فقال المستأجر
 كان الصلح بعدما ادعت البراءة وقال الطالب كان قبل ذلك قال القول
 قول الطالب الا ان يقيم المطلوب اليقينة وهذا تنفرع على قول ابي يوسف
 رحمه الله من التجريد فيل كتاب المزارعة نقله مفتي الاسكندرية اذ قيل
 المدبر رجلا حطوا وقعا عين اخر فصالحهما المولى على عبده دفعه اليهما
 فهو حائر وان اختلفا فقال كل واحد منهما اننا صاحب الدم ولا يقينه لوط
 منهما قال العبد بينهما نصفان فان قال مولى المدبر لاحدهما انت ولي
 القتيل وقال الاخر انت صاحب العين قال القول قوله مع عينة تانا رخاينة
 نقلها صاحب الحديث ولو ادع انسا نا وديعة ثم طلبها منه فقال
 المودع هلك او قال ردتها وكذب المودع وقال استمكتها فصالحا
 على شيء فالصلح باطل عند ابي يوسف وعند محمد صحيح وجه قول محمد
 ان هذا صلح وقع ضمن دعوى صحيحة وبين متوجهة فيصير في سائر المواضع
 وجه قول ابي يوسف ان المدعي متناقص في هذه الدعوى لان المودع امين المالك
 وقول الامين قول المؤمن وكان لجاره بالرد والماله اقرارا من المودع فكانت

مطلب الصلح
 عن دعواه في
 دار على عبده غير
 عين الى اجل لم يجز
 وكذا لو وصفه

مطلب اذا ادعى
 بعد الصلح انه
 كان اشتراها من
 المدعي قبله بطل

مطلب
 قول المدبر رجلا
 وقعا عين اخر
 فصالحهما المولى
 على عبده ثم اختلفا
 ادعى كل منهما
 انه ولي الدم

مناقضا في دعوى الاستهلاك والتناقض يمنع صحة الدعوى الا انه يستخلف
 لكن لا يدفع الدعوى لانها متدفعه لبطاليتها بل للتمهة واذا لم تضع الدعوى
 لم يصح الصلح ولو ادعى المودع الاستهلاك ولم يقل المودع انها هلكت او ردت
 ففصلها على شئ جاز لان دعوى الاستهلاك صحيحة واليمين متوجهة عليه
 فصح الصلح بدافع

كتاب المضاربة

قال في مختصر المحيط اختلفا في العموم فقال رب المال دفعت لك مضاربة
 في الطعام خاصة وقال العامل ما سميت لي تجارة بعينها فان كان قبل التصرف
 لا يكون للمضارب التصرف في العموم وان اختلفا بعد التصرف فالقول
 للعامل استحسانا ولرب المال قياسا وهو قول زفر والحسن وان اقلما
 البينة فالبينة لرب المال وقت احدهما او لا وان وقتا وقتا يؤخذ
 ببينة الوقت الاخير وان اتفقا ان العقد وقع خاصا ثم اختلفا في الجور
 بان قال رب المال اذنت لك في البر خاصة وقال العامل اذنت لي في الطعام
 فالقول لرب المال وان اقاما البينة فان وقتا اخذ بالوقت الاخير وان وقت
 احدهما ولم يوقت الاخر فالبينة للمضارب ولو قال المضارب امرتني بالنقد
 والنسيئة وقال رب المال امرتك بالنقد فالقول للمضارب والبينة لرب
 المال وكذا القول امرتك ان تشتري كذا وقال العامل امرتني بالعموم وكذا الاختلاف
 في المنع من السفر فالقول للعامل في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ضمن هو
 لودع ما لا يفرح فقال العامل انه قرض وقال رب المال بضاعة او مضاربة
 فاستد او صحيحة فالقول لرب المال والبينة بينة للمضارب لانها اختلفا
 في نوع العقد فيكون القول للمالك لانه هو المالك فيكون متكررا للتمسك
 بهذه الجهة فان هلك المال في يد المضارب بعد هذا القول بضمن الاصل
 والريح لانه ادعى ما كان امانة عنده لنفسه لانا متى جعلنا القول قول
 رب المال كان العامل امينا فصار جاحدا للامانة والامانة تضمني الجود
 كذا في محيط السرخسي ولو دفع الى رجل ذراهم لا يعرف قدرها
 مضاربة جازت المضاربة ويكون القول في قدرها وضمنتها قول
 المضارب مع يمينه ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد قسمة الريح وقال
 المضارب قسمنا بعد قبض راس المال وانكر رب المال قبض راس المال كان القول
 لرب المال ولو اقاما البينة كانت البينة بينة المضارب ولو اختلف رب المال والمضارب
 فقال رب المال شرط لك ثلث الريح وزيادة عشرة دراهم وقال المضارب بل ثلث

مطلب
 في اختلافها
 في العموم او
 الحسن او النقد
 والنسيئة

مطلب اذا ادعى
 العامل القرض
 ورب المال
 الضاعة او
 المضاربة فالقول
 لرب المال

مطلب اختلاف
 في قسمة الريح
 بعض قبض
 راس المال
 او قبله

لأن رب المال منعني ليس في دعواه الإفساد العقد ولو أقام رب المال
 البينة قبلت بيمينته لأنه أقام البينة على فساد العقد ولو قال رب المال شرط
 لك ذلك الرجح عشرة فقال المضارب لا بل شرطت لي ثلث الرجح كان القول
 قول رب المال وإن كان فيه فساد العقد لأنه يكثر زيادة يدعيها المضارب
 والبينة بينة المضارب لأنها قامت على إثبات الزيادة ولو قال رب المال
 شرطت لك نصف الرجح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم أو لم تشترط
 لي شيئا أو أجر المثل كان القول لرب المال لأن المضارب يدعي أجر في ذمته
 وهو ينكر وإن أقام البينة فالبينة بينة المضارب لأنها قامت لإثبات
 الدين في ذمة الآخر ولو قال رب المال دفعت إليك بضاعة وقال المضارب
 لا بل مضاربة كان القول قول رب المال لأن الرجح يستحق عليه من
 جهته وكذا لو قال المضارب أقرضتني وقال رب المال دفعت مضاربة
 أو بضاعة كان القول لرب المال لأن المضارب يدعي عليه تملك المال والبينة
 للمضارب بحمل كانه أعطاه مضاربة ثم أقرضه ولو قال رب المال أقرضتني
 وقال المدفع اليه لا بل مضاربة كان القول للمضارب لأن رب المال يدعي
 عليه الضمان بعد ما انفقائه أخذ المال ذاته والبينة لرب المال ولو قال رب المال
 كان رأس المال الذي درهم وشرطت لك ثلث الرجح فقال المضارب لا بل رأس
 المال ألف درهم وشرطت لي نصف الرجح وفي هذا المضارب الثاني يفرض مال
 المضاربة كان القول في رأس المال قول المضارب مع اليمين وفي شرط الرجح
 قول رب المال مع اليمين وإن جاء المضارب بثلاثة آلاف درهم فقال لك
 منها وديعة أو بضاعة لرجل أو على دين كان القول قوله لأن القول يكون
 قول دعي اليد فيما يديه إلا إذا قرأه لغيره رجل دفع إلى رجل عرضا مضاربة
 فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الإمام
 أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله القول قوله في ذلك وإذا اختلف المضارب
 مع رب المال فقال رب المال امرتك بالنقد وقال المضارب امرتني بالنقد
 والنسيئة أو قال رب المال امرتك أن تعمل بالكوفة أو تشتري كذا أو لك
 المضارب دفعت إلى المال مطلقا كان القول قول المضارب عندنا لأنه يدعي
 الإطلاق والإضمار في المضاربة هو الإطلاق وقال زفر رحمه الله تعالى القول
 لرب المال لأن الأذن بالتصرف يشتق من جهته كلها من قاضيه إن ادعى رب
 المال التقييد بنوع أو مكان والمضارب الإطلاق جعلنا القول للمضارب

مطلبه اختلفا
 فقال رب المال
 شرطت لك
 نصف الرجح
 وقال المضارب
 مائة أو لم
 تشترط
 شيئا

مطلبه في
 احتياجه
 في رأس
 المال والرجح

مطلبه
 دفع له عرضا
 مضاربة ثم
 ادعى المضارب
 ورده

مطلبه ادعى
 رب المال
 التقيد
 والمضارب
 الإطلاق

لا لرب المال وان اقاما البيئنة اخذ بيئنة رب المال وقت احدهما ولا
وان وقتا يرخذ بيئنة صاحب الوقت الاخر وان ادعى كل واحد نوعا
فالقول لرب المال ابن المؤيد من شرح المجمع قال في البرازية مقتضى المضاربة
العموم فالقول لمن يدعيه والتخصيص غرض لا يثبت الا بالبيئنة وان اتفقا
ان العقد وقع خاصا فاختلغا فيما خص العقد به فالقول لرب المال
لان اتفاقهما على العقد ولعن الظاهر والاذن يستفاد من قبله فيعتبر قوله
امرتك بالا لتجار في البر وان ادعى الاطلاق فالقول للمضارب لادعائه
العموم وعن الحسن عن الاماماته لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان
برهنا كان نص شبهه العاقل انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فهو أولى
لاشائته الزيادة لفظا وان لم يتبعوا على هذا فرب المال وكذا اذا اختلفا
في المنع من السفر اقتضت المضاربة اطلاقها على الروايات المشهورة قال
المضارب هو في الطعام ورب المال قال في الكرياس فالقول له وان برهنا
فالمضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب محتاج الى
اثباته لدفع الضمان عن نفسه وان وقتا فالوقت الاخير اولي بزازية
معه الثمان قال لريه دفت الفاورمحت الفاو قال رب المال كلاهما رأس
المال فالقول قول المضارب ولو قال دفت الف للمضاربة وريحت الف
فقال رب المال لا بل بضاعة فالقول لرب المال جاء بثلاثة الاف وقال
الف مضاربة والف بضاعة او دبعة او دمن والف ربح فالقول في
البضاعة والود دبعة والدين للمضارب في الاقاييل كلها لان من في يده
شيء فالقول له الا ان يقر لغيره وعليه اليمين ومن اقام بيئنة على ما ادعى
من فضل قبل برهانه فالمالك يدعى فضلا في رأس المال والعامل في الربح
انلا فقبل النصرف يبطلها لغوات المحل والقول فيه للمضارب لآفته
امين كالمودع ولو اتلفه المضارب او انفق او اعطاه رجلا وانفق ذلك
الرجل لم يتبق المضاربة لان صرار مضمونا عليه والضمان مع المضاربة
لا يجتمع ان اشترى المضارب عبدا بالف ونقد المال وقال رب المال اشتريته
على المضاربة ثم ضاع وقال المضارب اشتريته بعد ما ضاع وكنت ارى
ان المال عندى فالقول للمضارب لان الاصل الشراء لنفسه حتى يدل الدليل
على خلافه ولو قال رب المال ضاع قبل الشراء وقال المضارب لا بل بعد
فالقول لرب المال لان يدعى على رب المال الرجوع بالثمن وهو ينكر

مطلب مع
المضارب الثمان
ادعى احدهما رأس
مال والاخر كذا
وادعى رب المال
انهما رأس المال

مطلب الذي اشترى
المضارب عبدا
فقال رب المال
اشتريته قبل
ضياع المال وقال
المضارب دفع
فالقول للمضاربة

وان برهننا فالمضارب لانه يتبت الرجوع كلها من فتاوى السرازية اشترى
المضارب عبداً بال ألف درهم وهي مال المضاربة فنقد المالك فقال رب
المال اشتريته على المضاربة ثم ضاع المال وقال المضارب اشتريته بقدر
ما ضاع وانا ارى ان المال عندي فاذا هو قيد ضاع قبل ذلك فالقول قول
المضارب لان الاصل في كل من يشتري شيئا انه يعتد بمشتريه لنفسه
ولان المال يشهد له ايضا وهو هلاك المال فكان الظاهر شاهداً للمضارب
فكان القول قوله وذكر محمد في المضاربة الكبيرة اذا اختلفا فقال رب
المال ضاع قبل ان تشتري التجارية وانما اشتريتها لنفسك وقال للمضارب
ضاع المال بعدما اشتريتها وانا اريد ان اخذك بالثمن ولا اعلم متى ضاع
فالقول قول رب المال مع يمينه وعلى المضارب البينة انما اشترى والمال
عنده وانما ضاع بعد الشراء لان رب المال يفتي الضمان عن نفسه والمضارب
يدعي عليه الضمان ليرجع عليه بالثمن لانه يدعي وقوع العقد له ورب
المال يتكبر ذلك فكان القول قوله فان اقاما البينة فالبينة بينة المضارب
بداية ٤٤٩ ونحو ذلك اربعة بين المضاربين كما تجوز بين المضارب وسرب
المالك قال محمد في الاصل اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة بالقبض
ودفع الى اخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى أحد المضاربين
عبداً بحسبة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بال ألف فاراد الثاني
ان يبيعه مراحمة الى اخره ولو كان الاول اشتراه بال ألف المضاربة فباعه من
الثاني على ألف لان اقل الثمين ألف وحصة المضارب خمس مائة فبيعه مراحمة
على اقل الثمين وحسته من الربح والربح في المضاربة بينهما على الشرط والوضعية
على سبيل المثال والقول قول المضارب في دعوى الهلاك لان المال امانة في يده
بداية ٤٥٠ ليس للمضارب ان يشتري من لا يقدر على بيعه كما اذا اشترى
عبداً يعتق اذا دخل في ملكه ولو اشترى كان مشترياً لنفسه القول
للمضارب في دعوى اهلاكه مع يمينه سواء كانت المضاربة حاضرة
او فاسدة جديدة ليس للمضارب ولا لرب المال ان يعطى تجارية المضاربة
القول للمضارب في دعوى اهلاكه مع يمينه سواء كانت المضاربة جائرة
او فاسدة مضارب معه القان قتال لرب المال دفعت الى القان قال رب
المال لا يل دفعت اليك الفين مضاربة فالقول قول رب المال عندي
حينئذ اولاه هكذا روى عن ابى يوسف ثم رجع وقال القول قول المضارب

مطلب
في امارة بين
المضاربين

مطلب
ليس للمضارب
شراء من لا
قدرة عليه

ولو قال الذي في يده المال دفعت الى مضاربة بالنصف فبحت الفاقول
 رب المال دفعت اليك بضاعة وريحت الفاقول قول رب المال نقله
 ابن المؤيد من الخلاصة ولو قال رب المال هو قرض وادعى القايض المضاربة
 فان كان بعد ما تصرف قال قول رب المال والبينة بينته ايضا والمضارب
 منها من وقبل التصرف قال قول له ولا ضمان عليه اي على القايض ولو اختلفا
 في قدر ما شرط من الربح قال قول للمضارب ولو قال رب المال دفعت
 مضاربة في الطعام خاصة وقال للمضارب ما سميت في تجارة بعينها
 فان كان قبل التصرف لا يكون للمضارب في العموم وان اختلفا بعد
 التصرف قال قول للمضارب والبينة لرب المال وان اتفقا على المضاربة
 الخاصة واختلفا في جنس التجارة قال قول لرب المال والبينة للمضارب
 ولو قال المضارب امرتني بالنقد والنسيئة وقال رب المال امرتني
 بالنقد قال قول للمضارب والبينة للمدعي التخصيص وجيز نقله المؤيد اعظم
 البغدادى قال فان كان مع المضارب الفان فقال دفعت الى الفاقول ربحت
 الفاقول رب المال لا يبل دفعت اليك الفين قال قول قول للمضارب وكان
 ابو حنيفة يقول ولا القول قول رب المال وهو قول زفر لان المضارب يدعي
 عليه الشركة في الربح وهو ينكر والقول قول المنكر ثم رجع الى ما ذكر في الكتاب
 لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي امثلة القول قول القايض
 ضمين كان او امينا لانه اعرف بمقدار المقبوض ولو اختلفا في مقدار
 الربح قال قول فيه قول رب المال لان الخ ومن كان معه الف درهم فقال هو
 مضاربة فلان بالنصف وقد ربح الفاقول فلان هي بضاعة قال قول
 قول رب المال لان الخ ولو قال للمضارب اقضتني وقال رب المال هي بضاعة
 او ودعته قال قول لرب المال والبينة بينة المضارب لان الخ ولو ادعى
 رب المال المضاربة في نوع وقال الاخر ما سميت لي تجارة بعينها قال قول
 للمضارب لان الخ ولو ادعى كل واحد نوعا قال قول لرب المال لان الخ هداية
 سئل عن رجل دفع لآخر ما لا يعمل فيه مضاربة ففعل وتكره منه السخر
 فسرق المال فادعى رب المال انه ما اذن في تكرار السرقة قال المضارب لم ينف
 عن السرقة عليه اذا ادعى رب المال التقييد والمضارب لا يطابق قال قول
 قول للمضارب مع يمينه مما انقر رب المال بجنة على التقييد سئل ان اسافر
 العامل بالمال واشترى بضاعة وارسلها صحبة غيره لرب المال فهل كنت

مطلب الاختلاف
 في كون المال قرضا
 او مضاربة او
 في الربح او في ق
 التقييد والاطلاق

مطلب مع
 المضاربين
 ادعى ان لهما
 راس مال والاخر
 ربح وادعى رب
 المال ان الكل
 راس المال

مطلب سرقة
 المال من المضارب
 بعد تكرار السرقة
 فادعى رب المال
 علم الاذن
 في تكراره

في الطريق الجلب لاضمان على العامل لان له ان يودع مال المضاربة والتول
قوله ان المالك اذن له في ذلك الا ان يقيم المالك بدنة انه منعه من ذلك
سئل عن العامل في مال المضاربة اذا مات وطلب رب المال ورثته بالمال
والربح وادعوا ان مورثهم اقبضه ذلك فهل يقبل قولهم ام قول رب المال
اجب المضارب اذا مات ولم يبين امر مال المضاربة لزمه ذلك في تركته
ولا يقبل قول ورثته انه رد المال الى صاحبه الا بيينة تشهد انه ردوه
الى المالك او تشهد ان المضارب قال قبل موته ردت المال والربح الى المالك
فا ترى المداينة اما حكم المضاربة الفاسدة فليس للمضارب ان يعمل متبعا
بما ذكرنا ان لما ان يعمل في المضاربة الصحيحة ولا يثبت بها شيء مما ذكرنا
من احكام المضاربة الصحيحة ولا يستحق النفقة ولا الربح المسمى وانما
له اجر مثل عمله سواء كان في المضاربة ربح او لم يكن لان المضاربة الفاسدة
في معنى الاجارة الفاسدة والاجير لا يستحق المنفعة ولا السمي في الاجارة
الفاسدة وانما يستحق اجر المثل والربح كله يكون لرب المال لان الربح تمام ملكه
وانما يستحق المضارب شطر امته بالشرط ولم يصح الشرط فكان كله لرب
المال والخسران عليه والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضباع
في المضاربة الفاسدة مع مبيته هكذا ذكر في ظاهر الرواية وجعل المالك
في يده امانة كما في المضاربة الصحيحة وذكر الطحاوي فيه اختلافا وقال
لا ضمان عليه في قول ابن حنيفة وعندهما يضمن كما في الاجير المشترك والقلاد
المال في يده بدائع

مطلب
وبالمال من
ورثة المضارب
فادعوا الترافضة
له في حياته

مطلب في
حكم المضاربة
الفاسدة

وان يدعى ذوالمال فضا وخضه قولنا في المال اذ قيل الجدر
وفي العكس بعد الربح فالقول قوله كذلك في الابضاع ما شقير
ابن وهبان فليست في شرحه لابن السجدة **كتاب الوديعة**
قال الفقيه ابو البقيت رحمه الله ان قال سقطت مني لا يضمن ولو قال بالفارسية
سيفكندم يكون ضامنا وان قال سيفتاداز من لا يضمن قال الفقيه ابو البقيت
رحمه الله تعالى وقد قال بعض اصحابنا ان قال ذهبت الوديعة ولا ادرى
كيفية ذهبت كان القول قوله ولا ضمان عليه وبه نأخذ قال مولانا رضي الله عنه
وفي عرفنا لا فرق بين قوله سيفكندم وبين قوله سيفتاداز من لا يكون ضامنا
على كل حال ولو قال لا ادرى كيف ذهبت قال يضمنه يكون ضامنا بخلاف
ما لو قال ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت وقال شمس الامنة السرخسي رحمه

مطلب في قول
المودع سقطت
منى او ذهبت
لوديعة ولا
درى كبر ذهبت

الله تعالى الاصح انه لا يضمن على كل حال سواء اذ ذهب ولا ادرى كيف ذهبت او قال
لا ادرى كيف ذهبت ولم يرد عليه اذا مات المودع واختلف صاحب الوديعة مع
الورثة فقال صاحب الوديعة ما مجبها وصارت الوديعة لنا في تركته وقالت الورثة
كانت الوديعة قائمة بعد ما مات قال ابن شجاع رحمه الله على قياس قول اصحابنا رحمهم الله
انه يجب ان يكون القول قول الطالب ونحو الصمان في مال الميت وعلى قياس قول ابي
يجب ان يكون القول قول الورثة مع اليقين لان الوارث قائم مقام الميت المودع اذا قال بضم
بالوديعة اليك مع رسولي وسمى بعض من في بيته فهو كقوله رددتها
عليك يكون القول قوله مع اليقين وان قال بعثت بها اليك مع اجنبي كان ضامنا
الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال بعد موت المودع رددتها
على الوصي كان القول قوله مع اليقين ولا يضمن ولو قال الرجل لعمى استودعني الف
وضاعت وقال الطالب كذبت بل غصبته ما منى كان القول قول المستودع لانه
منك وديعة وقال رب المال بل غصبته في كان ضامنا ولو قال رب المال اقرضك
فوضا وقال المستودع بل وضعت ما عندي وديعة او قال اخذت هاتك وديعة
وقد ضاع قبل قوله ولا ضمان عليه رجل اودع رجلا الف درهم وله على
المستودع الف درهم دين فاعطاه الف درهم ثم اختلفا بعد ايام فقال
الطالب اخذت الوديعة والدين عليك وقال المستودع اعطيت العوض
وضاعت الوديعة كان القول قول المستودع ولا شيء عليه لانه هو الذي اقرض
رجل غاب وجاءت امرته الى القاضي والحضرت والزوجها وادعت ان الطالب
وديعة في يده فطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر
رحمه الله تعالى ان كان في يد والد الزوج درهم او ما يصل للنفقة ٢٠
الزوجات من طعام او كسوة والاب مقربان ذلك في يده كان للمرأة ان تطالبه
وللقاضي ان يامر به بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع ذلك اليها بغير امر
القاضي فان دفع بغير امره كان ضامنا وان اكره الاب كون ذلك المال في يده
كان القول قوله ولا يضمن لها عليه لانها تريد ان تثبت ما لا لزوم لها عنده
وانها ليست بوكيل عن زوجها وانما يستعمل من كان خصما وان لم يكن الوديعة
ما يصل للنفقة الزوجات فلا خصوصية بينهما ولو قال المودع لرب الوديعة
قد رددت بعض الوديعة ومات كان القول قول صاحب الوديعة فيما
اخذ مع يمينه لان الوديعة صارت ديننا من حيث الظاهر فيكون القول
قول صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ مع يمينه فومر دفعوا الى رسول

مطلب الوديعة
صاحب الوديعة
مع ورثة المودع
في موته مجبها

مطلب المستودع
الفا وقال رب
المال هي غصب
او قرض

مطلب جات
في يمينه زوجها
تطلب نفقتها
وتدعي زوجها
وديعة في يده
ابيه

مطلب ادعى رب
الوديعة دفع
بعضها ومات
فالقول لربها
في نقد والمقبوض

دراهم ليدفع الخراج عنهم فاخذها وشدها في منديلها ووسمها
 في كفه فدخل المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت
 واصحاب المال لا يصدقونه قالوا لا يكون ضماننا وهو كما لو قال ضمانت
 الوديعه ولا ادري كيف ذهبت وسمت القول قوله مع اليمين ولا
 ضمان عليه صحاح الوديعه اذا طلب الوديعه فقال المودع لا يصح
 اليها الساعة قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان كانت
 الوديعه يبعد من المودع لا يقدر على دفعها لذلك اولسحق الوقت فلا
 ضمان عليه ويكون القول قوله رجل له على رجل دين فارسل ريس
 الدين رجلا الى مديونه ليحبض دينه فان قال المديون قد دفعت الى الرسول
 وسدقة الرسول وقال دفعت المال الى المرسل وصاحا لدير بنكر وهو
 المال الله قال ابو القاسم رحمه الله تعالى القول قول الرسول مع يمينه
 من فتاوى قاضيان المودع انما يضمن بالتجهيل اذ لم يعرف الوارث الوديعه
 اما اذا عرف والمودع يعلم انه عرف فوات ولم يبين لا يضمن ولو قال الوارث
 ان اعلم الوديعه وانكر الطالب ان فسر الوديعه وقال الوديعه كذا وكذا
 وان اعلمتها وقد هلك صدق في الاقي خضلة وهي ان الوارث اذا دل السارق
 على الوديعه والمودع انما يضمن اذ لم يمنع المدلول عليه من الاخذ بالاحكام
 ولم منعه لا يضمن بزازيه وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الزد
 والحمد لك يصدق ولو دفع المودع الوديعه الى اخر باذن المالك لا يغير اذنه
 ثم اجاز للمالك خرج المودع من البيت كانه دفع الى المالك هذا دفع الى الغير
 ضرورة فان احترق بيت المودع قد دفعها الى جارة لا يضمن وكذا ما يتبعه هذا
 قال تميم الاثمه لكان في صلح الاصل هذا اذ لم يجد بلا من الدفع الى الاجنبى اما
 اذا دفعه وامكنه الدفع الى من في عياله يضمن وقال الامام حواضر زاده في كتاب
 الصلح ايضا هذا اذا كان الحريق غالبا لحاط بمنزل المودع اما اذا لم يكن محط
 يضمن بالدفع الى الاجنبى وفي القدرى ليقول المودع وقع الحريق في بيتي قد دفعت
 الوديعه الى غيري للضرورة لا يصدق ايضا عند ابى حنيفة وابى يوسف
 وفي المتن ان علم انه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فادعى في الاصل اختلعا
 فقال الحمد للآخر اخذت منك الف درهم وديعه فضاع وقال لا الاخر اخذته
 غصبا ضمن المقر ولو قال دفعته الى اودعتني وقال لا الاخر اخذته غصبا
 لا يضمن ولو قال عندك الف درهم وديعه قد دفعته الى وقال المقر له كذبت

مطلب
 ادعى الرسول
 يقبض الدين
 الدفع الى المرسل
 مطال للمودع
 انما يضمن بالتجهيل
 اذ لم يعرف الوارث
 الوديعه

مطلب في دفع
 المودع الوديعه
 عند وقوع
 الحريق في داره

وهو في غا القول قول المقر له ولو قال كان عندك ثوب عارية فليسته ثم ردت
 على اوداعه عندك فركبته ثم دفعتها الى وقال المقر له كذبت هو لي فلي قولها
 كذا والاول سواء وعلى قول الى حنيقة رحمه الله تعالى لقول قول المقر
 رجل اودع عند رجل الف درهم فانفق ثمانمائة وورد مائتين وحلف انه
 لم يجلس شيئا من الوديعة فلقول قوله ولا يحث لانه صار دينا عليه وفي
 وكالة الاصل في باب الوكالة بقبض الوديعة رجل استهلك وديعة انسان
 فلا ادع ان يحاصم المودع في القيمة خلاصة المضان لو قال قبل موته اودعت
 مال المضاربة فلا تاثم مات لاشي عليه ولا على ورثته ولو انكر فلا ن
 ادعيا عنه فلقول له مع الحلف ولا شيء عليه ولا على الورثة ولو مات
 قبل ان يقول له شيئا ولا يعلم ان المضارب دفعه اليه الا بقوله لا يصدق
 عليه ولا على الورثة وان دفعه الى اقلان بالبرهان او الاقرار منه ثم مات المضارب
 ثم مات اقلان مجزأ كان دينا في مال اقلان ولا شيء على المودع ولو مات المضارب
 واقلان حي فقال رد دنها عليه في حياته فلقول قوله ولا ضمان علي
 ولا على الميت وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد والماله لا يصدق
 ولو قال ليس له على شيء ثم ادعاه يصدق وجودها عند غير المالك لا يوجب
 الضمان اذا هلك ولو قال لا ادرى اضاعت او لم تضع لا يضمن ولو قال
 ضاعت فلقول له وان قال لم يذهب من مالي شيء وضاعت لا يضمن ايضا
 ولو قال ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت فلقول له ولو قال ابتداء لا ادرى
 كيف ذهبت الوديعة اختلفو والصحيح انه لا يضمن اودع انسان عندها
 ثم مات المودع بلا بيان فالضمان عليه فان قال الحي ضاعت في يد الميت
 حال حياته لا يصدق لانه بعد الموت صار اجنبيا فلا يقبل قوله انها
 ضاعت ولكن لقول قول الحدهما كان لمكان المعوضة ولم يبق بعد الموت
 وهما ان العنان تقتضيان ان وارث المودع الذي هو في عياله لو ادعى ذلك
 بعد موته المورث ان يصدق ولان المودع بعد ما صار ضامنا بالحدود لو ادعى
 انه ضاع ماله لا يصدق فكذا اذا زعمه شريكه وعلى هذا اذا زعم الوارث
 الذي ليس في عياله الماله لا يصدق والذي في عياله ان كان مودعا يصدق
 من كان المال في يده امانه اذا مات مجهلا يكون دينا في تركته ولا يصدق
 الوارث في التسليم والماله فان عين الميت في حياته او اعلم بالكون لمانته
 في يده كما في مورثه في صدق في دعوى التسليم او الرد كلها من فتاوى البرزانية

مطلب قال
 المضارب قبل
 موته اودعت
 مال المضاربة
 فلا تاثم مات

مطلب اذا قال
 لم يستودعني
 ثم ادعى الماله
 او الرد لم يصدق

مطلب
ادعى على منته
انه ادعى مورث
ودعيته فانكر
الورثة

مطلب اشهد
المودع والعاقل
عند الموت انه
رد المال الى
مالكه او تلف
في يده

مطلب دلال
بيده ثوب
فساومه رب
حافوت بمن
معلوم فاعطاه
له ثم ضاع

مطلب ادعى
دفع الوديعة
الى اجنبى للضرورة

مسئل عن شخص ادعى على ورثته انه ادعى مورثهم ودعيته فانكر الورثة ولم تجز
العين المودعة في التركة وللدعي بيته بذلك لطلب اذا اقام المودع البيته
على الابداع وقدمات المودع بجهاد الوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكر
حاله المورثته فضاهاها في تركته فان اقام بيته على قيمتها اخذت من تركته
فان لم يكن له بيته فالقول فيها قول الورثة مع يمينهم ولا يقبل قول الورثة
ان مورثهم ردّها لانهم لم يمسكها منها فلا يبرأ من ردّها فقولهم من عثره
مشرعية على ان مورثهم ردّها قارى الهداية مسئلة عن المودع والعاقل اذا اشهد
عند الموت انه رد المال الى مالكه او تلف في يده هل يبرأ الورثة لاجاب
اذا مات من عنده مال الوديعة او قرض او غير ذلك مما هو اما تكان القول قوله
في يده الى مالكه او تلفه او خسرانه فاذا طولب ورثته بذلك فادعوا ان مورثهم
ادعى قبل موته انه ردّه الى مالكه او انه تلف منه واقاموا بيته على انه
قال ذلك في حياته تقبل بينهم وكذلك اذا اقاموا بيته انه حين موته
كان المال المذكور قائما وان مورثهم قال هذا المال لفلان عتدى ووديعة
او قرضا او قبضته لفلان بطريق الوكالة او الرسالة لا دفعه اليه فادعوا
اليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عنده فالإضمان عليهم ولا في تركته قارى
الهداية دفع ثوبه الى دلال لبيعه فساومه رب حانوت بمن معلوم قال
احضر رب الثوب لا عطيه الثمن فذهب وعاد فلم يجد الثوب في الحانوت
ورب الحانوت يقول انت اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك
الدلال مع يمينه لانه امين امارب الحانوت فلو اتفقا على انه اخذه ورب الحانوت
ليشترى بما سمي من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ من ردّ عوايه فضمن قيمته
وان لم يتفقا على من لم يضمن اذ المقتضى على سوما الشراء انما يضمن لو اتفقا
على من قينة ادعى الرد او الهلاك وادعى ربها الا خلاف فالقول للمودع ولو
برهنا قبل تقبل بيته المودع ايضا وقبل تقبل بيته المالك لانه ما ثبت الفمان
ولو ادعى دفعها الى اجنبى للضرورة كالحرق ونحوه لا يصدق الا بيته
عند (حسن) رحمه الله وذكر (عده) لو علم انه وقع الحريق في بيته
قبل قوله والا فلا لودفعها الى رسول المودع فانكر المودع الرسالة ضمن
وصدق المالك فصولين ولو قال ردّته بيدي او بيد من في يما لي صدق
بيمينه اذ ينكر وجوب الضمان بخلاف ردّه مع الاجنبى اذا قرى بوجوب الضمان
ثم ادعى البراءة فلا يصدق ولو جحد الوديعة ثم ادعى الرد او التلف لم يصبه

ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى ردا او تلفا صدق مات المودع مجهلا ضمن
يعني اذ امانات ولم يعلم حال الوديعة اما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم انه
يعرف فمات يضمن فلو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب لو فسرهما بان قال
كانت كذا او كذا وقد هلك صدق ككونهما عنده كذا (عدم) وفي (ذ) قال
ربها مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة معروفة ثم هلك بعد موته
صدق ربها هو الصحيح ان الوديعة صارت دينيا في الظاهر في الشركة فلا تصدق
الورثة مات وقال ورثته ردها في حياته فلو سمع من المودع ردها صدق
الورثة يمينهم على علمهم ولو لم يسمع من المودع ردها لم تصدق الورثة قال
لربها ردت بعضهما ثم مات المودع صدق ربها فيما اخذ من الوديعة
مع يمينه اذ الوديعة صارت دينيا عليه من حيث الظاهر فصديق ربها في قدر
الماخوذ جامع الفصولين في الفضل الثالث والثلاثين المودع اذ امان مجهلا
يضمن يعني اذ امانات ولم يعلم حال الوديعة اما اذا علم الوارث الوديعة والمودع
يعلم انه يعرف فمات لا يضمن وان قال الوارث انا علمت الوديعة وانكر الطالب
ان فسر الوديعة بان قال كانت كذا او كذا انا علمتها وقد هلك صدق كمالو كانت
الوديعة عنه فقال هلك وقيل القول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة
صارت دينيا في الظاهر في الشركة فلا يقبل قول الورثة فصولين بقتله ابن المودع
اذا قال للمودع قبضت الوديعة من منزلي وهو ينكر فالقول للمودع مع يمينه ان حلف
برئ وان ينكر ضمن اذا قال ذهبت الوديعة اوضاعت ولا ادري كيف ذهبت
او قال جعلتها في كمي فستطعت لم يضمن ويصدق وكذا اوضعتها في دارى ونبت
مكائنها عتابي ولو عين الميت المال حال حياته او علم بذلك يكون امانة في يده
وصيته او في يده وارثه كما لو كان في يده ويصدقون على الهلاك او الدفع
الى صاحبه كما يصدق الميت في حال حياته من شرح الطحاوي مجمع الفتاوى
له على رجل دين فارسل الدين الى مديونه رجلا ليقضه فقال المديون دفع
الى الرسول وهدى الرسول ثم قال دفعته الى الدين وانكر الدين فالقول
للسؤل كذا في المنية جامع الفتاوى ولو قال للمودع ادفع الوديعة الى فلان
فقال دفعته وكذبه فلا ن وضاعت الوديعة صدق المودع مع يمينه
وفي بعض الفتاوى وارث المودع بعد موته اذا قال ضاعت الوديعة فان كان
هذا الوارث في عياله حين كان مودعا يصدق وان لم يكن في عياله لا جامع
الفتاوى ايضا دلال معروف بيده ثوب تبين انه مسروق فقال ردت

مطلب
قال ربها مات
مجهلا وقال
ورثته كانت
قائمة معروفة
ثم هلك بعد
موته

مطلب اذا عين
الميت المال حال
حياته او اصابه
بكون امانة
ويده

مطلب دلال معه
نور تبين انه مسروق
وقال ردت على
من اخذته منه
بيده

على ما أخذته منه يراكم صاب القاصب اذ ارد على القاصب يبراء وفي الذخيرة انما
 يبراء لو اثبت رده بحجة هذا كاصب القاصب اذ ارد على القاصب يبراء
 بينة لا بد منها فصولين المودع اذا قال ذهبت الودعة من منزلي ولم يذهب
 من مالي شيء يقبل قوله مع عينة واقعات حسامى فتلما ابن المريد وذكر
 القاصب ابو اليسر رحمه الله تعالى اذا قال المودع اودعتم عني اجنبي ثم رما
 على فهلك عندى والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع ويضمن المودع
 لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراء فلا يصدق الا بينة يضمنها
 على ما ادعى وح لا يضمن لانه اثبت بالبينه ارتفاع سبب وجوب الضمان
 وكذلك لو قال بعثتها على يد اجنبي والمودع يتكذب لك فالقول قول المودع وكذلك
 اذا دفعها الى رسول المودع فانكر المودع الرسالة ضمن المودع والقول قول المودع
 ولم يرجع المودع على الرسول ان صدق قد انه رسول للمودع ولم يضمن الضمان لذلك
 الا ان يكون المدفع قائما ف يرجع ولو قال رددتها اليك على يدي او على يدي
 في عيالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع عينة لان حاصل الاختلاف
 في وجوب الضمان وهو يتكرر فيكون القول قوله ولو اقر المودع انه استعملها
 ثم ردها الى مكانها فهلك لا يصدق في الريا لا بينة لانه اقر بوجوب
 الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بينة فالحاصل ان المودع اذا اخلط
 في الودعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ من الضمان اذا صدق المالك في العود
 وان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق وفي المنتهى اذا قال
 المودع ضاعت الودعة منذ عشرة ايام واقام المودع بينة انها كانت عنده
 منذ يومين فقال المودع وجدتها فضاقت يقبل هدامنه ولا يضمن ولو
 قال اول البينة عندى ثم قال وجدتها فضاقت يضمن لسان الحكم ولو قال اول
 انا علمتها وانكر الطالب انه فسرهما وقال هي كذا وكذا وهلك صدق انتم
 ومعنى ضمانها صيرورتهما دينيا في تركته وكذا لو ادعى الطالب التجمل وانكر
 الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب
 في الصحيح كما في البرازية ادعى المودع دفعها الى ما دون مالها وكذبه قال
 في البرازية لا في وجوب الضمان عليه الماذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبه
 فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالفصب والدين لا كما في فتاوى
 قارئ الهداية القول للمودع في دعوى الرد والملاك الا اذا قال امرتني بدفعها
 الى فلان قد فسخها اليه فكذبه ربه في الامر بالقول لربها والمودع ضامن

مطلب قال
 اودعتم عني
 اجنبي ثم رما
 على فهلك
 بعثتها على يد
 اجنبي لو دفعها
 الى رسول المودع
 وصاحبها يبرأ

مطلب قال
 ضاعت الودعة
 منذ عشرة ايام
 واقام بينة
 انها كانت
 قائمة منذ يومين
 فادعى المودع
 اني وجدتها
 ثم هلك

عنه اصحابنا خلا فالابن ابى ليلى كذا في اخر الوديعة من الاصل للمدعي
 انه تعالى اشباه في الامانات ان المودع مع المودع اذا اختلفا فقال المودع
 هلك او قال ردتها اليك وقال المالك بل استهلكها فالقول قول المودع
 لان المالك يدعي على الامين امر اراضيا وهو التقدي والمودع مستصحب كحال
 الامانة فكان مشتق سكا بالاصل فكان القول قوله لكن مع اليقين لان التهمة
 قائمة فيستخلف دفعا للتهمة وكذلك اذا قال المودع استهلكك من غير
 اذني وقال المالك بل استهلكها انت او غيرك بامر لك كان القول قول المودع
 ولو قال المودع انها ضاعت ثم قال بعد ذلك بل كنت ردتها اليك لكن
 او همس لم يصدق وهو ضاع من لانه نفي الرد يدعي الهلاك ونفي الهلاك
 يدعي الرد فصارنا في ما اثبتته ومثبت ما نقاه وهذا تناقض فلا يسمع
 منه دعوى الضياع والرد لان التناقض لا قول له ولانه لما ادعى دعوتين
 وكذب نفسه في كل واحدة منهما فقد ذهبت امانته فلا يقبل قوله للمودع
 مع المودع اذا اختلفا فقال المودع هلك الوديعة او ردتها اليك وقال
 المالك بل استهلكها ان كان قبل الخلاف فالقول قول المودع وان كان بعده فالقول
 قول المالك ونحو ذلك مما يدل على دخول الوديعة في ضمانه بالخلاف بدفع

كتاب القارية

رجل قال لآخر اعترني دابتك فنفتت وقال رب الدابة لابل غصبتها قال لم
 يكن ركبها كان القول قول المقر ولا ضمان عليه وان كان قبله ركبها لا يقبل
 قوله ويكون ضمانا لوجود سبب الضمان وهو استعمال دابة الغير واذا قال
 رب الدابة اجر تكما وقال لابل اعترني كان القول قول الراكب مع تيمنه ولا ضمان
 عليه لانهما تضاد فاعلى ان الركوب كان باذن المالك فاضمان رجل قال
 لآخر اعترني دابتك فنفتت وقال الآخر غصبتها لا يضمن ان لم يكن ركبها
 لانه لم يقر بسبب الضمان لانه لم يذكر فعل نفسه ولو قال ركبني يضمن لانه
 سبب الضمان ولو قال اجر تكما فالقول قول الراكب مع تيمنه لانهما اتفقا
 على ان الركوب كان باذنه وهو يدعي اجر عليه وهو ينكر خلافه دفع القاري
 الى من زعم انه استعارها من المالك وامر بالقبض منه وانكر المالك ذلك
 ضمن لانه يدعي على المعير الامر بالدفع وهو ينكر فالقول له مع التيمن فاذا
 خلف علم انه دفعه الى غير المالك فيضمن له ثم لا يرجع على المبلغ الكاذب
 لانه صدقه فيه وفي زعمه ان المعير ظالم له في التضمين والمطلوب لا يظلم

مطلب ادعى كما
 ما الكما استبلا
 بغير اذنه وادعى
 المودع انه باذنه
 او ادعى المودع
 ضياعها ثم
 ردّها

مطلب ادعى
 رجل غارية
 الدابة بعد
 هلاكها
 وبالكما
 غصبتها

مطلب دفع
 القارية الى
 من يزعم
 استعارها
 والمالك ينكر

غير ظالمه بزازية يضمن المستعير ولا يرجع على القابض اذ صدق قوله كذب
او لم يصدق قد ولم يكذب او صدق قد و شرط عليه الضمان فان يرجع جامع
القضولين ~~في~~ اذ اختلف المعير والمستعير في الايام او في المكان او فيما
يجل على العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه لسان الحكم ولو اختلف
المعير والمستعير في الايام او المكان او فيما يجمل عليه فاقول قول المعير لان
المستعير يستفيد ملك الامتناع من المعير فكان القول في المقدار والتعريف
لكن مع اليمين دفعا للتمية بدافع مسئل اذ اختلف المعير والمستعير في الامتناع
بالعارية فادعى المعير امتناعا مقيدا بفعل مخصوص في زمن مخصوص
وادعى المستعير الاحلاق اجلب القول قول المعير في التقييد لان
القول له في اصل الاعارة فكذلك في صفتها فارئ الهداية رجل جهرا بنية
بجهان مشاهيرهم قال كنت اعرت الامتعة قبل لا يصدق الا ان يشهد
عند التجهيز انها عارية وقبل يصدق لانه هو الدافع فلم يقر بالتلك
يكون القول قوله قال رحمه الله تعالى وعندى ان كان كان الا من كرم
الناس واشرفهم لا يقبل قوله في الاعارة وان كان من اوساط الناس
كان القول قوله خلاصة نقلة المولى عند الغنى في مجموعته دفع العارية
الى رجل يزعم انه استعارها من المالك وارسله ليقبضها ثم انكر المالك ضمن
كما تقدم في الودعة وذكر هذه المسئلة في المشروط وعلى لانه يدعى
على المعير الامر بالدفع اليه وهو ينكر والقول قوله مع يمينه في التاكيد
ولو تبصر فالمستعير وادعى ان المالك قد اذن له بذلك وحده المالك
فالقول قول المالك حتى يقوم المستعير على ذلك بينة لان التصرف منه
سبب لوجوب الضمان في الاصل فدعوى الاذن منه دعوى امر عارض ولا
يشتمع الابدليل بدافع شرح الحققة

مطلب
ادعى المعير
استناعا مقيدا
بزمن مخصوص
وادعى المستعير
الاحلاق

مطلب
في دعوى
المستعير الاذن
في التصرف
وفي دعوى
عارية الجهار
لا بينة

ومن جهات البتة قال اعترى يصدق والاشهاد بشرط اظهر
ولا بشرط في الاوساط بل ذكرهم لبعض وبعض قال للمعير ينظر
فان كان بالتلك بشرط مطلقا ومشتراكا لو كان والاربط
وفي الموت قول الزوج بعضه وقول اب عن بعض الاشخاص
وارد الشارح القاضل ابن التينة ~~في~~ مسائلة ناقلا عن الكتب ~~في~~ تبصيره
مرحوم من فتاوى قاضين في التكاثر ~~كتاب~~ الهبة
الاشبا الماخة من الرجوع سعة القرابة والهلاك وصلة الزوجة و

المعوض اليه وخروج الموهوب من ملك الموهوب له وحدوث الزيادة والتغير
 في عينها وموت الواهب أو الموهوب له ولو قال الموهوب له هلكت الهبة
 فالقول قوله ولا يمين عليه ولو قال الواهب اسقطت حق في الرجوع لاستقط
 حقه خزانة رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد اسقطت حق الرجوع لا يستقط
 قول الواهب رجل اتخذ وليمة للختان فاهدي الناس هدايا ووضعوا بين يديه
 قالوا ان كانت الهبة مما يصلح للصبيان مثل ثياب الصبيان او يكون شيئاً
 يستعمله الصبيان فهي للصبي لان مثله يكون هبة للصبي عادة وان كانت لغيره
 دراهم او دنانير او غير ذلك يرجع الى المهدى فان قال المهدى هي هبة للصغير
 كانت للصغير وان تعذر الرجوع اليه ينظر ان كان المهدى من معارف
 الاب او اقاربه فهم للاب وان كان من قرابة الام او من معارفها فهي لادم وكذا
 ان اتخذ وليمة لزوجا فالابنة الى بيت زوجها فاهدي الناس هدايا فهو على
 ما ذكرنا من قرابة الاب او من قرابة الام وكذا ان كان المهدى من معارف الزوج
 او من اقاربه او من معارف المرأة او قرابتهما الا ان ابان المهدى وقال اهدت
 لهذا او لهذا فيكون القول قوله وقال بعضهم في الاحوال كلها تكون الهبة
 للوالد لان الوالد هو الذي اتخذ الوليمة وقال بعضهم تكون للولد لان الوالد
 اتخذ الوليمة لاجل الولد ولا يعتبر قول المهدى عند الاهل اهدت للوالد لان
 الوالد صاحب الوليمة ان كان رجلا عظيمًا محترمًا يقول المهدى هذا لخدمتك
 والاعتماد على ما قلنا ولا لرجل قال لا خرتك وهبت لي الف درهم ثم قال بعد
 ما سكت لم اقبضها كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض
 ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير يمين رجل وهب لرجل
 جارية فاراد الواهب ان يرجع فيها فقال الموهوب له وهبت بها صغيرة فكبرت
 وازدادت خيرا وقال الواهب لا بل وهبت بها لك ذلك كان القول للواهب
 وكذا في كل زيادة متولدة واما في البناء والحياطة ونحوها كان القول قول
 الموهوب له رجل في يديه دار قال لرجل تصدقت بها علي واذا نت لي في قبضها
 فقبضتها وقال المتصدق لا بل قبضتها بغير اذني كان القول للمتصدق
 عليه ولو ادعى رجل عبدا في يد غيره وزعم انه كان وهبه للذي في يديه وكان
 العبد غائبا عنهما فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له وهبت
 لي وقبضته باذنك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته
 لي كان في منزلك لا يحضر تتافأ مرتتي بقبضه فقبضته لا يصح له ولو كان

مطلب
 اذا اتخذ رجل
 وليمة للختان
 او للزفاف
 فاهدي اليه
 هدايا ففي كونه
 للصغير او
 للاب او لادم
 تفصيل

مطلب آخر
 بالهبة ثم
 قال لا بد سكت
 لم اقبضها

مطلب آخر
 يد آخر فزعم
 رجل انه وهبه
 له وقبضه بغير
 اذنه فادعى
 الموهوب له الاذنه

المدعى وجهته لك والذى ولم تقبضه إلا بقدم موته وقال الموهوب له في حياته فان كان العبد في يدي يدعى القبض في حياته كان القول للوارث وان اختلف الواهب والموهوب له عند رجوع الواهب فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له كانت صدقة فلا رجوع لك كان القول قول الواهب رجل جهنم ابتاعه بماله فوجه الابنة مع الجهنم الى زوجها فانت لابنة فادعى الابنة ان كان عارية وزوجها يدعى المالك اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الاب وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصدق في الاشارة الا ان تقدره عند التجهيز انه اشارة وقال بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع والمشتك قال مولانا رضي الله عنه ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله يأنف عن الاشارة وان كان من اوصاف الناس يكون القول قول الاب لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كليهما من فتاوى قاضيان رجل سبب دابة ضعيفة فاصحابها اشركوا في حياضها وادخلوها فقالوا لخذها قلت حين خيلت سبيها من خلفها فهي له وانكر لكن اقيمت البينة او اختلف فنكل فهي للوليد سواء كان جاهل بسمع هذه المقالة او غاشا فبلغه الخبر قال الصدر الشهيد وهو اختيارنا فيمن ارسل عبدا وان لم يكن من هذا الكتاب فان اختلفا فالقول قول صاحبها مع يمينه انه لم يقل هو من لخذها فله خلاصة الفتاوى قدم من التفسير وجمادى الخوف الى من نزل عنه وقال اقسام هذا بين اولادك وامراتك ونفسك ان امكن الرجوع الى بيان المهدى فالقول له وان تعد وما يصح للرجال فله وما يصح لهن فلهن وما لكليهما ينظر الى معارف الاب ولازم وهب لعبد رجل جارية توفيق ثم اراد الرجوع والمولى غائب ان الموهوبة في يدي المولى ليس له ان يرجع لان المال في يدي الخاص حتى يتخاصم وان في يدي العبد فان كان ماذونا يرجع وان كان محجورا لا وان اختلف العبد والواهب في الاذن والجر فالقول للواهب لان سبب الرجوع وهو الهبة ثابت والعبد يريد ابعاله فلا يقبل قوله وان برهن العبد على الحجر لا يقبل من فتاوى النزازية اقراره وهب من فلان عبدا كان اقرارا بهيمة صحيحة لان الصحة اصل فيكون اقرارا به وبقبض الموهوب له لان قبض الموهوب بمنزلة الركن ولا قرار بالعقد يكون الركن وهذا بخلاف ما لو قال لا اخبر وهبت لي الف درهم ثم قال بعبد

مطلب
جهنم ابتاعه
بماله ثم بعد
موتها ادعى
الابنة عارية
ففيه تفصيل

مطلب اذا التمس
دابة واقام
البينة على
صاحبها
قال من خلفها
فهي له او تبطل
عن اليقين فهي
للاخذ

مطلب
في الرجوع
في الهبة للعبد
وفيه تفصيل

مطلب الاقرار
بالمهبة اقرار
بعضها او قبض
الموهوب

بما سكت لم اقبضها كان القول له لأن الحبسة هبة بدون القبض فلا يكون
 الا قرارها اقرارا بالقبض وهذا هو المختار في المسئلة الاولى ايضا قلوا
 الكبرى الخاصة تقادغن الفقيه الى الليث امرأة ماتت واختلف الزوج
 وورثتها في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج انها وهبت منه في صحتها
 وادعى الورثة ان الحبسة كانت في مرض موتها قال القول قول الزوج لان زنتكر
 استحقاق ورثة المرأة للمال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون
 القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك الرواية
 لانهم تصادقوا المهر كان واجبا عليه واختلفوا في التسقوط فكان
 القول قول منكر التسقوط لان الحبسة حادثة فتحال الى اقرب الاوقات مجمع
 الفتاوى نقله في الحقيقة قال الزوج وهبت المهر في صحتها وقال ورثتها
 لا بل وهبت في مرضها قبل يهدق الزوج وقيل تصدق ورثتها واعتمد
 عليه اضافة للحادث الى اقرب الاوقات ولان دين اختلف في سقوطه
 (نقط) قالت مريضة لزوجها لا مهر لي عليك صح اقرارها (صط) ومضى
 له على وارثه من فابراه قال لم يحجز ولو قال لم يكن لي عليه شيء ثم مات جاز لقراء
 قضاء لا بد يانه جامع الفصولين رجل وهب لعبد رجلا جارية وقبضها العبد
 ثم اراد الواهب الرجوع في الحبسة والمولى غائب وفي الظهيرية قال كان المال في
 يد المولى ليس له ان يرجع وان كان العبد ماذونا فله ذلك وان كان محجورا عليه
 لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب انت ماذون
 ولما ارجع فيها قبل حضور مولاه قال قول الواهب مع عبته قالوا وهذا
 استحسنان والقياس ان يكون القول قول العبد ولو اقام العبد بيعة انه محجور
 لا تقبل بيئته هذا كله اذ كان المولى غائبا والعبد حاضر فان حضر المولى
 وغاب العبد فاراد الواهب ان يرجع في هبته فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن
 المولى خصما وان كانت الحبسة في يد المولى كان خصما فان قال المولى اودعني هذه
 الجارية عندي فلان ولا ادري مالك وهبتها له ام لا فان اقام المدعي بيعة
 على الحبسة قال المولى خصم واذا قضى القاضي بالجارية للواهب فقبضها الواهب
 ثم حضر الموهوب له والباكر ان يكون عبدا قال قول قوله لكونه كحريته اضراره
 له ان يأخذ الجارية ثم ليس للواهب ان يرجع في هبته وان كانت الجارية قد
 ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمته او ان شاء
 ضمن المودع فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع يرجع

مطل الخلف
 الزوج مع ورثتها
 في هبة المهر
 فقال في صحتها
 وقالوا في مرضها

مطل في
 الرجوع في الحبسة
 للعبد فيه
 تفصيل

مطلوب
الواهب الرجوع
في الهبة فقال
الموهوب له
انا اخوك او
عوضتك

على الواهب بما ضمن تاناً رجاينة اذا اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال
الموهوب له انا اخوك او قال عوضتك او انما تصدقت فالقياس ان يكون
القول قول الموهوب له وفي المتن اذا اراد الواهب الرجوع في الهبة واذا
الموهوب له انها هبة فالحق قول الموهوب له بل لا يمين فان عين الواهب
شياء وقال هذا هو الهبة يحلف الموهوب له عليه خيانة نفلاً أصح
المحذوفة وفي الزانية ولو زعم الموهوب له هذا كما صدق باليمين
ولو قال الواهب العين هذا ولكن الموهوب لم يحلف المنكر الموهوب له وبلاخر ثم رجع للواهب
الاقل ايضا ان يرجع داوى الموهوب حتى يرا او كان اعني فابصر بطل الرجوع
لسان الحكماء في قول الواهب شرطت لي عوضها وقال الموهوب
له لم اشترط القول قول الموهوب له مع يمينه خيانة نقله عنه الذي
ومت مهرها لزوجها فانت فضالبت ورثتها وقال لو كانت الهبة في مرض
وقال الزوج بل في صحنها قال القول له اي الزوج والقياس ان يكون القول
لورثة لان الهبة حادثة والحجرات تضاف الى اقربا لاوقات ووجه
الاستحسان انهم اتفقوا في سقوط المهر عن الزوج لان الهبة في مرض الموت
تغيب الملك وان كانت للوارث الا ترى ان المريض اذا وهب عند الوارثة
فاعتقه الوارث او باعه فقد تصرفه ولكن يجب عليه ضمنا ان مات
المورث من ذلك المرض رد الوصية للوارث بقدر الامكان فاذا سقط عنه
المهر بالانقاف فالوارث يدعي العود عليه والزوج ينكر فالقول قول المنكر
شرح الكثر في المسائل التي نقله ابن المويدي ولو قال لرب الدين وامى كره
برفان است بمن يخشوا وقال بمن مننت كن فقال بخشيد ام قال كرم
يكون في العرف ومعناه بروى يخش لاجل اقول يعرف به ان ما تصرفه اقل
الروم من ان العروس ثم من ابواب الاكابر وتجب لهم مهرها من الزوج وتقول
انا مدركة ثم تقول بعد ذلك لم اكن مدركة وكذبت ان كان قدرها قدر
المدركات في ذلك الوقت او كان بها علامة المدركات لا تصدق انها لم
تكن مدركة وان لم يكن كذلك كان القول قولها خزانة نقله ابن المويدي
امرأة او سرقت وقصد زوجها اتلاف عضو منها او يطلقها على ما لها
فطلقها وقع رجعي بالاشياء لان معنى الاكراه ولو انكر الزوج لذلك القول
قوله وان اقاما البيعة فيبيته المرأة او لم يخلع جامع الفتاوى رجل مات
فادعى بعض الورثة عيشتا من عيانت التركة ان المورث وهبها منه في الصحة وفي

مطلوب
في اختلاف
الزوج مع ورثة
الزوجة في جهة
المهر بان قال
في الصحة وقالوا
في المرض وفي
هبة المريض
لوارثه عند
فاعتقه

مطلوب
اتلاف عضو
سها لوطقتها
على ما لها ولها
وقع رجعي

وبقية الورثة قالوا ذلك في المرض كان القول بأن يدعى المصة في المرض وإن أقاموا
المصة في سنة مدعى المصة في الصحة أولى في آخر فصل ما يتعلق بالتمسك
والشهر والولد من دعوى قاضين أن نقله غانم المغلادي في ترجمته

كتاب الأجر

رجل قال غيره أجرتك هذه الدار سنة بالف كل شهر بمائة قال بعضهم كانت
الإجارة بالف وما في درهم ويكون القول الثاني فتحا الأول كما لو باع بالف
ثم باع بأكثر بنفسه الأول وأبداء الإجارة ينبغي أن تجوز الإجارة في الشهر
الأول ثم تجدد بمجي كل شهر ويكون لكل واحد منهما الخيار عند تجديد ذلك شهر
كما لو قال أجرتك هذه الدار كل شهر ركذا قال الفقيه أبو المثلث رحمه الله تعالى
إنما يحصل هذا اقتضا للاول إذ اقتضد أن يكون الإجارة كل شهر بمائة
وإنما إذا ادعى غلطاً في التفسير لا يلزمه إلا ألف لأنهم لم يقصدوا فتح الأول
فلو أن الإجر ادعى قصد الرجوع وادعى المستأجر الغلط في التفسير قال مولانا
رضي الله تعالى عنه ينبغي أن يكون القول قول الأجير لأن هو المتكلم فيكون
القول في البيان قوله أو لأن هذا ابتداء ظاهر فيكون القول قول من يدعى الابتداء
كما لو باعها على بيع التجرة ثم باع الشئ من غير شرط كان المعتبر هو البيع
الظاهر إلا أن يتفقا على أنهما باع على تلك المواضع رجل استأجر ضياعاً
بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى تجوز الإجارة في الفارغة من بعضها من الأجر ولا تجوز في المشغولة وإن
اختلفا فقال الأجر أجرتها وكانت مشغولة من زوعة وقال المستأجر
فارغة كان القول في ذلك قول الأجر لأن الأجر يدعى الشغل بترك الإجارة
أصلها فيكون القول قوله بخلاف المتبايعين إذ اختلفا في فساد العقد
بحكم الشرط فإن ثمة كان القول في ذلك قول مدعى الصحة لأن مدعى الفناء
لا يترك العقد حتى لو كان أحدهما منكر للفقد كان القول فيه قول المنكر
وقال القاضي الإمام علي السفدي في الإجارة يحكم الحال إن كانت مشغولة
في الحال كان القول قول مدعى الشغل كما لو اختلفا في جريان الماء وانقطاعه
في إجارة الطاحونة الغاصب إذا أجر الدار والعبد ثم قال المفسر منه
إنما أمرت بالإجارة فقال الغاصب لم تأمرني كان القول قول المفسر منه
ولو أجر الغاصب فلا تقتض مدة الإجارة قال المفسر منه كنت أجزت
عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الأبيدنة كالرجل إذا زوج ابنته وما

مطلب في أقل
له أجر تلك هذه
الدار سنة بالذ
كل شهر بمائة
كانت بالف
وما في درهم
على تفصيل
فيه

مطلب في الاستأجر
ضياعاً بعضها
فارغة وبعضها
مشغولة
تجوز في الفارغة

مطلب في دعوى
المفسر في صحة
إجارة القاضي
بأمره وفي دعواه
بعد المدة لإجارة
الأجارة فيمن
والغاصب ينظر
ذلك

الروح فتلك الابنة كت قد اجزت عقد الاب لا تصدق الابينة ولو
 قلت كان النكاح با مري ولي الميراث كان القول قولها صبر في
 اتقده وراهم رجل يا جرفا ذيفها زبوف او ستوقه لا يثبت ان نصير في نيا
 لانه لم يثبث حقا على صاحب الد راهم وانما في بعض المل وهو مكيذ البعض
 فيرد من الاجر بحساب ذلك حتى لو كان الكل زبوف اذ كل الاجر وان كان
 الزبوف نهبنا فنصف الاجر يرد الزبوف على الدافع فان انكر الدافع وقال
 ليس هذا ما اخذت مني كان القول قول الاخذ مع يمينه لانه يكر اخذ غيره
 وهذا اذا لم يكن الاخذ اقربا يستغناء حقه او باستغناء الجياد فان اقر ذلك
 ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزنا فانه وانكر الدافع ان يكون ذلك ذرا حقه
 لا يقبل قوله رجل اجر ذاره ودفع المفتاح الى المستاجر فقال اخذ
 ثم جاء المستاجر بعد ما انقضت مدة الاجارة وقال لم اقدر على فتح الباب
 ولم اسكن وقال رب الدار لا بل قدرت وسكنت قالوا ان كان دفع اليه مفتاحا
 لتلك الغلق كان القول قول صاحب الدار وان لم يكن كان القول قول المستاجر
 ولا اجر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك الغلق فضل المفتاح لياما ثم
 وجده كان عليه اجر ما مضى لانه صح تسليم الدار اليه وان لم يسكن الدار
 لتقصير كان من قبله رجل دفع حمولة الى جمال ليحملها الى ملد كذا وسيل الى
 السمارة فحملها فقال السمارة لاني ان وزن الحمولة في البار خاتمة كذا وقد
 نقصت في الوزن فانا لا اعطيك من الاجر بحساب ما نقصت ثم اخلفنا
 بعد ذلك فقال السمارة اوفيت لاجرو وقال الجمال ما استوفيت كان القول
 في انكار الاستغناء قول الجمال ولا خضومة بينه وبين السمارة انما الخصومة
 بين الجمال وبين صاحب الحمولة ولو اختلف الاجر والمستاجر فقال لا يستاجر
 البيت والارض وهي فارغة وقال الاخر لا بل كان البيت مشغولا والارض كانت
 مشروعة لا يتجزأ هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم وقال بعضهم القول قول
 الاجر بخلاف المتبايعين اذا اختلفوا في الصحة والنسابة بحكم النضر فان تم فالقول
 فيه قول مدعى الصحة لان هنا الاجر منكر الاجارة لان منكر اضا فتر المسد
 الى محل فارغ متغيبه فيكون القول فيه قوله وقال الامام ابو علي النسفي رحمه الله
 تعالى ينظر في الاجارة الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المستاجر وان
 كانت مشغولة كان القول قول الاجر كما لو اختلفا في جريان الماء وانقطاعه
 في الظاحونة رجل سلم الى بقارية ليرعاها فجاء البقار ليلاً وزعم انه رد

مطلب
 جاء المستاجر
 بالمفتاح بعد
 المدة وتدعى
 ان لم يقدر
 على فتح الباب
 وقال رب الدار
 بل قدرت

لفترة وادخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد يوم في نهر
 في نجاسة وقد عطبت قالوا ان كان العرف بينهم ان تدخل البقرة في القرية ولم
 يطلبون منه ان تدخل كل بقرة في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع بئنه
 انه ادخل البقرة في القرية ولا ضمان عليه ولو ند بقرة من الباقورة وخاف البقار
 انه لو تبع ما ند يضيع الباقي كان في سعة من ان لا يتبعها ولا يكون ضمانا في قول
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى لما نذرت لانها ضاعت بغير فعله ويضمن في قول ابي يوسف
 ويحذرهما الله تعالى وكذا لو تفرقتا ولم يقدر على اتباع الكل فتبع البعض
 وترك البعض يضمن لما ترك وان كان البقار مشترك في رعاها في موضع فعطبت فقال
 صاحبها انما شرطت عليك ان رعاها في موضع اخر وقال الراعي لا ابل شرطت على
 الراعي في هذا الموضع كان القول فيه قول صاحب البقرة الراعي والبقار اذا خاف الهلاك
 على شاة فذبحها ذكر في الاصل انه يضمن قيمته بايوم الذبح وذكر في النوازل انه
 لا يضمن استحسانا والمختار للفتوى انه يضمن ولا يضمن في الاول فان اختلف
 الراعي وصاحب الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحها وهي حية وقال الراعي
 لا ابل ذبحتها ميتة كان القول قول الراعي ولو ان صاحب البقرة والغنم شرط على
 البقار والراعي ان ما هلك من البقر والغنم ياتيه بسببته لا يصح هذا الشرط ويكون
 القول قول الراعي والبقار وان لم يأت بالسبب الراعي اخلط الغنم ببعضها
 ببعض فان كان لا يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين الدواب
 انها لفلان قوله وان خلط ولا يقدر على التمييز يكون ضمانا قيمتها والقول في
 مقدار القيمة قول الراعي وان استاجر حمارا ليقطع له سنا فاقطع فقال صاحب
 السن امرتك بقطع هذا السن كان القول قوله ويضمن القاطع ارش السن وهو في كل
 سن نصف عشر الدينار رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فقصها فطاه فباذرى
 طاق واحدا الذي يقال له بالفارسية بكماي خير للمالك ان شاء ترك الثوب عليه
 وضمنه قيمة ثوبه وان شاء اخذ الثوبا وعطاه لغير مثله لا يزاد على المسمى وان اختلفا
 فقال رب الثوب امرتك ان تقطعه فقصها وقال الخياط لا ابل امرتني ان اقطعه فبا
 كان القول قول صاحب الثوب وان امره ان يقطعه فقصها فطاه سراً او بغير
 فهو الاول سواء وقيل ما هنا لا يجزى الجواز اخذ الثوب ولو دفع غزلا الى احد
 وامره ان يزيد في الغزل من نفسه رطلا فقال زيد وانكر رب الثوب فان حلف
 رب الثوب على علمه بربى وان نكل لزمه مثل الزيادة وان اتفقا ان غزل الامركان
 منا والثوب منوبين فقال الامر الزيادة من الدقيق لا يقبل قوله لان وزن الدقيق

مطلك اذا خلط
 الراعي الغنم ببعضها
 بعض في ضمان
 تفصيل

مطلك دفع غزلا
 الى حائك وامره
 ان يزيد في الغزل
 من نفسه رطلا
 فادعاهما وانكر
 المدعي

في القادة لا يبلغ وزن الغزل وإن كان الثوب مستهلكا وانكر الاكثر زيادة
 كان القول قول رب الثوب ولو دفع الى نداف جبة قطنا وامره ان يريده من عنده
 شيئا من القطن فجاء بعشرين استار فطن في الثوب وقال لا امرد ففت الى عشرة
 استائر وزدت عشرة وقال صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر وزدت خمسة
 كان القول قول النداف وإن اختلف المستاجر مع حافر البئر بعد ما حفر خمسة اذرع
 فقال المستاجر شرتك عشرة اذرع وقال الحفار لا بل شرتك خمسة اذرع كان
 القول قول المستاجر مع ميمنه واعطاه من الاجر بحساب ذلك وبحلف الحفار على يد
 المستاجر ويتركان الاجارة فيما بقي وإن اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل
 يتماثلان وتزاد ارجل أكثرى ابلا من بخارا الى بعد ذلك ثم اختلفا في وقت الخروج
 من بخارا فالقول في ذلك قول من يريد الخروج في الوقت المعروف للخروج لاجل
 اصلاح بئر الماء والبالوة والمخرج يكون على رب الدار وإن كان قد امتلا من قبل
 المستاجر لكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون ذلك على المستاجر ايضا فان فعل
 المستاجر ذلك يكون متبرعا ولا يحق تسليطه من الاجر وله ان يخرج من الدار اذا لم
 يفعل ذلك رب الدار وكذلك الغلق والتسلم وفي اجارة الحمام نقل الرماح والقرص
 وتغيير موضع القسالة يكون على المستاجر سواء كان سبيلا امرا او مستقفا فان
 شرط ذلك على الاجر في الاجارة فسدت الاجارة وإن شرط على المستاجر جازت
 الاجارة والشرط لان ذلك يكون على المستاجر به وإن الشرط والشرط لا يزيد
 الا وكادة وإن انكر المستاجر ان يكون الرماح من فعله كان القول فيه قوله لانه
 يتكران يكون نقله عليه ولو استاجر دارا سنة فادعى المستاجر انه استاجر دارا
 عشر شهرا ادرهم ومنه ما يتسعة دراهم وادعى الاجر ان اجرها عشرة دراهم
 فاقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى ذكر في المتن عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
 انه يقضى بينة رب الدار ووجه ذلك ان رب الدار ادعى زيادة اجر لاجل عشرة
 شهرا فيقضى بينته بقرينة شهر واحد والمستاجر اقر له بزيادة اجر لهذا الشهر
 فان شاء شهد فانه وان شاء كذب وان اختلفا في هذه الوجوه بعد ما حطبت
 مدة الاجارة عند المستاجر او بعد ما حطبت الى المكان الذي يدعى اليه او قبل
 كان القول قول المستاجر مع ميمنه ولا يتماثلان عندهما على قول ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله تعالى فالان هذا بمنزلة مالو اختلفا في البيع بعد هذا
 التسليم وتمة عندهما لا يتماثلان واما عند محمد رحمه الله تعالى فان في فطر
 الاجارة لو حلف لا يثبت احدا العقدين فبقي المنفعة مستوفاة بغير عقد

مطلبا
 المستاجر مع
 حافر البئر
 فقال شرتك
 عشرة اذرع
 وقال الحفار
 لا بل خمسة
 مطلقا
 البئر والمالوة
 على رب الدار
 وكذا الغلق

مطلبا ادعى
 المستاجر انه
 استاجر دارا
 عشر شهرا ادرهم
 ومنه ما يتسعة
 دراهم وادعى
 الاجر ان اجرها
 عشرة دراهم
 فاقام كل واحد
 منهما بينة على ما
 ادعى

والمنفعة لا تتقدم بدون البعد ولا يجب شئ فلا يفيد التحليف اما في البيع
 او الحلف فلا يثبت الحلف بل يبقى العين مقبوضة بدون الثمن وقا عيسى بن ربه
 فيمنع من قيمته وان اختلفنا في الاجر بعد ما مضى بقدر المدة او بعد ما سار
 بعض الطريق فانهما يتماثلان وان اختلفت الاجارة فيما بقي ويكون
 القول قول المستاجر في حصة ما مضى رجل تكاثر دابة من رجلين فاختلف
 المتكاريان فقال احدهما اكريناها بعشرة دراهم وقال الاخر لا اكريناها
 بعشرة عشر والمستكرى يقول اكريناها بعشرة قال في الكتاب ان كان قبل
 الركوب كان القول قول المتكاري الذي يدعي خمسة عشر في نصيبه وان كان
 بعد الركوب قال القول قول المستكرى رجل ركب دابة رجلين فادغم قال عتبهما
 وقال ربا الدابة اجرهما يدعيهم ونضيف فان القول يكون قول الراكب لان
 صاحب الدابة يدعي تقويم المنفعة وهو ينكر ولو ركب دابة رجل الى الحيرة فادغم
 انه اعادها الى الحيرة وقال صاحبها بل اكريتها الى الجبانة الى اطارق البيوت يدعيهم
 فان سلبت الدابة كان القول قول الراكب ولا يلزمه شئ وان هلك كان القول
 قول صاحب الدابة ونضيف الى الراكب فيمنعها لان الراكب قريب المأوذة عن الجبانة وادعي
 الاذن وصاحبها انكر الاذن ولو استكرى دابة فقال المتكاري استكرى غلاما يتبعه
 ويبيع الدابة واعطاه نفقته وبفقة الدابة من الكرى جاز ذلك كان اعطى الغلام
 نفقته وبفقة الدابة فسقط منه ان اقرب صاحب الدابة بذلك يري المستكرى
 واختلفنا في الاجر استكرى الغلام او في الاخر يدعي النفقة الى الغلام وانكر
 الدوم فاق الغلام انه اعطاه قبل قول الغلام ولو اختلفت الجحاط مع صاحب الثوب
 فقال الجحاط انما خطبته وقال صاحب الثوب انما خطبته قال ان كان الثوب في يد
 رب الثوب او في بيته قال القول قوله مع يمينه ولا اجر للجحاط وان كان الثوب في يد
 الجحاط او في يدهما كان القول قول الجحاط مع يمينه وفي الاجر وان اختلفت الجحاط
 مع رب الثوب فقال رب الثوب امرتك ان تقطعه فبأوقاه خطبته فيها وقال الجحاط
 لا بل استرخان اقطعه فبمسأ كان القول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ان شاء
 اخذ الفريس واعطاه اجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير مقصوع ولو دفع
 الى سباع ثوبا بعينه اجره بالعصف ففعلن ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ
 عاينه بدوهم وقال صاحب الثوب بدو الثوبين فانهما اتيانه البينة فقلت
 وان اقامه اؤخذ ببينة الصباغ وان لم يكن لها يمينه نظر الى هاناد الصبغة
 في قيمة الثوب فان كان درهما او اكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعطى له درهم

مطالعنا
 المكاريات
 للذات فقال لهما
 اكريناها بعشرة
 ووافقه المستاجر
 والاخر خمسة عشر

مطالب
 دابة الى الحيرة
 وادعي الجبانة
 وقال صاحبها
 بل اكريتها الى
 الجبانة بدوهم

مطالعنا
 الجحاط انما خطبته
 الثوب وادعي
 رب الثوب خاله
 ففي الجواب
 نفعت

مطالعنا
 اختلاف
 الصباغ
 صاحب الثوب
 في الاجر

بعد يمينا بالله ما صبغه بدائنين وان كان ما زاد الصبغ فيه اقل من دائنين
 كان القول قول رب الثوب مع يمينا على ما ادعى الصباغ وان كان يزيد في قيمة
 الثوب نصف درهم يعطى للصبغ نصف درهم بعد يمينا ما صبغه بدائنين
 وان كان الصبغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب وان دفع الخطأ
 ثوبا مقطعة قبا محشوا ودفع اليه البطانة والقطن ففقد الخطأ ذلك
 ثم اختلفا فقال رب الثوب ليس هذه بطائني كان القول قول الخطأ لمنع
 يمينا ولو دفع الى قصار ثوبا لقصيره يد درهم فاعطاه القصار ثوبا فقال
 هذا ثوبك وقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو كان القصار يدعى رد الثوب لان في قول
 ابو حنيفة القصار امين وكذا كل اجير مستترك والفتوى على قوله ولو دفع متاعا
 الى جمال ليحمله الى موضع كذا فحمل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الجمال
 هو متاعك قال ابو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الجمال مع يمينا ولا تجزله الا
 ان يصدق الامر ياخذ النوع الواحد والنوعان فيه سواء الا انه في النوع
 الواحد لا يلزمه الاجر رجل ابرارضا ثم اختلفا فقال المستاجر استلجرت
 وهي فارغة وقال رب الارض كانت مشغولة مزدوعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 ابن الفضل رحمه الله تعالى القول قول صاحب الارض بخلاف المتابعين اذ اختلفا
 في الصحة والفساد بحكم الشرط فان دعت كان القول قول مدعي الصحة لان في ذلك
 الوجه صاحب الارض منكر للاجارة اضلا وقال القاضي الامام علي السقدي
 رحمه الله تعالى في الاجارة يحكم بالحال ان كانت فارغة كان القول قوله
 الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الارض كما
 في مسألة الطحمة اذ اختلفا في جريان الماء وانقطاعه قال رضي الله عنه
 ينبغي ان يكون القول قول منكر الشغل لان في صحة اجارة المشغول روايتان
 والصحيح انها جائزة ويؤمر بالتفريق والتسليم رجل اجر داره سنة فلما مضت
 السنة اخذ صاحب الدار الدار وكنسها وسكنها فقال المستاجر كان في نهايها رطل
 وانك كنسيتها والقيتها في الطريق ولي عليك ضمنا فانها انكره صاحب الدار كالقول
 قوله ولو دفع الى حائك غزلا وامره ان يزيد في الغزل رطلا من عنده على ان يعطيه
 ثمن الغزل ولجس الثوب دراهم معلومة جاز ذلك فان اختلفا بعد النسج فقال
 الحائك زدت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن صاحب الغزل معلوما فان
 انفق على ان غزله كان متافان كان الثوب قائما بوزن الثوب فان وزنه فوجد

مطلب
 في اختلاف
 القصار مع
 صاحب الثوب
 في تعيين الثوب
 عنده

مطلب
 اختلاف
 المستاجر مع
 المجر في كون
 الارض مشغولة
 او فارغة عند
 الاجارة وفي
 جريان الماء
 وانقطاعه

مطلب
 دفع الى حائك
 غزلا وامره
 بزيادة بصل
 ثم اختلفا في
 الزيادة وعندها

منون فقال رب الغزل هذا من الدقيق وقال الحائك هذا من الدقيق وزيادة طول
عزل زد تدقوا القول قول الحائك لان الدقيق لا يزيد هذا القدر رطاهرا
وان رجع القاضي الى علماء الحاككة في ذلك كان لحسن فان رجع اليهم فقالوا الدقيق
لا يزيد هذا القدر ركان القول قول الحائك مع عيبه فاذ حلف يجبر رب الثوب
على ان يعطى ما سمي له ويأخذ الثوب وان قال اهل العلم الدقيق يزيد هذا القدر
كان القول قول رب الثوب مع عيبه فان حلف يجبر رب الثوب ان شاء ضمنه مثل
غزله وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب واعطاه من الاجر بحسابه ما اقام من
العمل وان كان ستملكا عنه صاخب الثوب قبل ان يعلم وزنه كان القول قول رب
الثوب مع عيبه على علمه ان الحائك زاد في الغزل فان حلف كان عليه اجر
الثوب دون ثمن الغزل فينقسم المسمى على عمل ثوب مثله وعلى قيمة رطل من الغزل
فيطرح عنه ما اصاب قيمة الغزل وقال الحاكم الشهيد الصواب ان يطرح عنه
ايضا حصة ما تركه من زيادة العمل في النسيج لانه التزم الاجر المسمى بمقابلة العمل
وثلاثة ارطال غزل وهو اما عمل في رطلين هذا اذا اختلفا ووزن غزله الدافع كان
معلوما فان لم يكن كان القول قول الدافع وهو رب الثوب مع عيبه سواء كان الثوب
قانما او هالكا ولا يرجع في هذا الى قول الحاككة لانه لا يمكن معرفة الصادق من
الكاذب وفي مسئلة الصانع والقلب يجب ان يرجع في معرفة الزيادة الى اهل العلم
لان كانوا يعرفون ذلك وقد ذكرنا مثل هذا في التلا اذ دفع اليه ثوبا وامره ان يزيد
في قطنه كاشا من فتاوى قاضين ان واذا استاجر دارا ليقعد قصارا فافله
ان يتعاهل اذا كانت مضرتهم واحدة ولو قال المستاجر شرطت لك القصا
واتجر الاجر فالقول قوله رجل استاجر رحي ماء وبيتها ومساها مدة معلومة
باجر معلوم فانقطع الماء سقط من الاجر بحسابه وان لم تنقص الاجارة حتى
عاد الماء لزمته الاجارة فان شرط عليه الاجر وان انقطع الماء فسدت الاجارة
وان اختلفا في قدر الانقطاع فالقول قول المستاجر وان اختلفا في قدر الانقطاع
بحكم الحال الكفالة بالاجر جائزة وكذا الحالة ولا يبطا لشيء منها حتى يجب
بالانقضاء او شرط التاجيل وهو كالاضافة الى سبب الوجوب فاذا وجب لفان
يطا ليه اياه ما شاء ولو عمل الكفيل قبل الوجوب لم يرجع على الاصيل حتى يحق الوقت
وليس للكفيل ان يأخذ المستاجر حتى يوديه لكن ان لزمه هو يلزم المكفول عنه
لما عرف في كتاب الكفالة وان اختلفوا في مقدارها فقال لا يجردون وقال الكفيل
دروهم وقال المستاجر نصف درهم فالقول قول المستاجر لا تكاره الزيادة

مطابق فيما
لو استاجر
ماء فانقطع الماء
عاد او لا وفيما
لو اختلفا في
قدر الانقطاع
او نفسه

واقرار الكفيل على نفسه بزيادة نصف درهم جائز ولا يجوز على المستاجر والتميز
قول الكفيل فيما زاد على درهم لا تكاره الزيادة ولو اقام الطالب البيعة لغيره
بالدرهمين ايها اشاء فلو كان الاجر ثوبا فهلاك بطلت الكفالة لانه يرى ان
عن تسليم الثوب بالهلاك استاجر من رجل مرأى وجعله في الطريق ثم صرف
وجهه الى الطريق ودعا الجير فلم يرجع عن ذلك المكان ثم نظر فاذا قد ذهب
ان لم يطل تحويل وجهه حتى لا يسمى مضيقا للمرضى لانهم ان عليه والقول قوله
مع يمينه ان كذبه الاجر وان طلال التفاته ضمن وفي مجمع النوازل رجل دفع
عبدا له الى رجل على انه ان شاء فقبضه بالشرء وان شاء لخصه بالاجارة
سنة بكذا فهلك عنده بعد القبض ان هلك بعد الاستعمال فهو على الاجارة
وان قال ردت الملك ان كان قيمته مثل الاجر واكثر قبل قوله وان كان الاجر اكثر لاسنة
وان هلك قبل الاستعمال لا يضمن لانه لم يقبضه على الضمان اذ اخرج المستاجر
من البيت وفي البيت تراب وربما ظهر على المستاجر اخرج بخلاف بالرواية
فانه ليس على المستاجر تعويلها مستحسنا فان شرد على المستاجر ذلك عند
العقد يجوز لانه موافق للعقد ولو اختلفا في التراب فظاهر القول قول المالك
انه استاجرها وهو ذوات عمارة الدار وتطيينها واصلاح ميزانها على الاجر لما
مسبل ماء الحمام وتعزيله على المستاجر اختلعا لاجر والمستاجر بعد ما سكن
الدار قال الساكن اسكنتنيها بغير اجر فالقول قوله والبيعة بينت زما الدار
وعلى هذا الحان اذا نزل فيه رجل ان كان الحان معروفا بالقبلة تجب الغلة استاجر
دار بعشرة دراهم فاستحقها رجل بيعة فقال كنت دفعتم الى الاجير
وامرته ثيابا اجريا فاجري وقال الاجير غصبتمها واجرتها فالقول قوله ان
الدار ولو اقام الاجير بيعة على ما ادعى من الغصب لم تقبل بيعة على ما ادعى من
الغصب الاجير المشترك كالتقصير وغيره اذا ادعى رده على الاجير لاصدق
الابينة كذا روى هشام عن محمد بن عيسى الله تعالى وهذا الجواب مستقيم على قول من
يرى يد الاجير المشترك بضمها فانما من يرى يد يداها وهما رخيصة رده
الله تعالى يقبل قوله كالمودع الى هنام الحيلة وفي نكاح النوازل اذ لم يذكر
الاجر يحل على الاجارة بالعرف ولو اختلفا في مقدار الاجر فالقول قول الدافع
اذ اختلف الاجر والمستاجر بعد ما خرج المستاجر في الحاجج والرفوف التي هي
عليها فالقول قول المستاجر انه استعدها الا اذا كان المرفف بخلافه ولو اختلفا
في بناء من شاء الدار او ختب او دخل في السقف فالقول قول رب الدار وكذا

مطلب دفع
عند الاجير
على انه ان شاء
قبضه بالشرء
وان شاء
بالاجارة
فهلاك فيه

مطلب ادعى
المستاجر
بعد التكميل
انه سكنها بغير
اجر

مطلب في الاجير
المشترك اذا
ادعى الرد على
الاجر

مطلب في الاجير
المشترك اذا
ادعى الرد على
الاجر

في الاجر المفروش والفلق وكل ما كان مربوفاً واما اللبن الموضوع والاجر والجعر
والباب الموضوع فهو المستاجر ولو اقاما المدينة فالبيعة بيعة من جعلنا
القول قول صاحبه وفي المير المطوية والبالوعة المحفورة والتورا القول
قول رب الدار وان كان رب الدار حراً بالبناء فيها لمحبسه من الاجر فافتقار البناء
واختلاف في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبيعة بيعة المستاجر وان
انكر البناء والامر بالبناء فالقول قول رب الدار فان كان فيها باب ذو مصرعين
سقط احدهما فاختلغا فيها او في الساقط القول فيها رب الدار اذا عرف انه اجير
وكذا لو سقط جذع في الدار وتصابا ويرى يوافق نقصا ويرى البيت الكل في الاصل
وفي الافضة اذا استاجر ارضاً ليطبخ فيها الاجر والفخار باجر معلوم فاختلف
هو ورب الارض في الاثون فقال رب الارض ان ابنيته وقال المستاجر ان ابنيته فالقول
قول المستاجر وفي بناء لغيره الاثون القول قول رب الارض وفي النوازل رجل
ادعى على رجل انه استاجره ليمسك سكانه في سفينة من تريد الى امد بعشرة
درهم وادعى رب السفينة انه حمله من تريد في سفينة الى امد بحسنة درهم
فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه ولا اجر لو احدهما على صاحبه ولو
اقاما البيعة فالبيعة بيعة الملاح ولا اجر لصاحب السفينة والملاح على صاحب
السفينة عشرة درهم وان ادعى رجل على اخر انه اجير بغلام من تريد الى امد بعشرة
درهم وادعى الاخر انه استاجره ليلبغ به الى فلان يبلغ بحسنة درهم فالقول قول
كل واحد منهما على صاحبه مع يمينه ولا يجب الاجر وان اقاما البيعة فالبيعة
بيعة صاحب المير رجل دفع الى ملاح طعاماً كلاً ما معه وفالج كل كرمته بكذا
في المبلغ موضع الشرط قال صاحب الطعام نقص طعامي وانكر الملاح فالقول قول
صاحبه وعلى الملاح ان يكيله ويأخذ بحسب به هذا اذا لم يدفع الاجر اليه اما
اذا دفع فالقول قول الملاح ويقال لصاحب الطعام كل الطعام حتى يضمن ما نقص
من طعامك يعني يسترد من الاجر بقدر ما نقص من الطعام خلاصة هلك العبد
المستاجر كحفظه ثم قال الاجر هلك بعد عام والى الاجرة وهلك المستاجر هلك
بعد شهر فالقول للمستاجر لانه يتكرر لزوم الاجر وكذا القول المستقر حين
جاء للمقرض بعد مضي المدة بالعين هذا العين ليس ذلك المستاجر كحفظه بل غير
فالقول له في انكاره الاجر والقول للمقرض في انه هو العين المستاجر لحفظه لانه
هو القابض فيكون اعلم كما لو جعل امرها بيد هاتك لم يصل اليها كسوة ما اؤتم
لها عليه الى شهر ثم كالت بعد الشهر انه لم يصل والامر بيد هاتك وزعم الزوج

مطلب ادعى
على رب السفينة
انه استاجره
ليعمل مقه فيها
بكذا وادعى
السفينة انه
استاجر لبحله
فيها من كذا
الى كذا بكذا

مطلب ادعى
الاجر هاتك
العين بعد
عام والمستاجر
بعد شهر

الرسول في النور في عدم كونه الامور به حاله ولما في عدم وصول الدين والحق
ولو قال المستاجر دفعتك اليك ما دفعته من الدين وقال الاجر من الاجرة فتنزل
قول الله لاننا اعلم بجهمة الدفع مثل عن الاجير المشترك كالقسط وغيره اذا
كان ذلك انعين او سرق اي قبل قوله قال عنده امين فيعبد في الحلف وعندنا
بعضهم انهم ولو دفعتم الى جواربها لترضع لها الاجر بخلاف ارضاعها للحيوان والنزل
تجارتها لم ترضعه لان الحيوان والبيسة يتبعها انما انضمت به من نفسها انما اشد شهدها
ارضته بل ان البقرة البيسة منه اهل الصبي دفع الحلفا بخلافه فلهذا في النور انما
العادة او يمكن هناك عادة القول كحلف في قاضي او صباغ استاجر من لا يمكن
فيه زمانا ثم اختلفا بعد خروجه منه فيما يحدثه الفاعل او الصباغ في العرف
والعادة لا الاجر فزعم المستاجر ان له احدثه والاجر ان كان وقت الاجارة في
القباس القول للمؤجر بالحلف وفي الاستحسان للمستاجر وان في بناء الدار او
ادخلها في السقف وامثاله القول لرب الدار مع القين وان في خشبة موهوبة
في المنزل او باب موضوع او لبن رطب او يابس او اجر او حصن فهو للمستاجر بالحلف
وان برهنا في كل ما فيه القول للمستاجر فالبيسة لرب الدار وفي النور القول لرب
الدار في عرفه وفي عرفنا المستاجر وفي البير المطبوعة والبالوعة المحفورة القول
لرب الدار وان لم يملك ان المستاجر حصصها او فرس فيها الاجر او ركب فيها
او غلظا فللـ المستاجر دفعه وان اخر القلم بالدار فعلى المالك قيمته يوم الخصومة
وان انهدم بيت منها فهو للمالك اذا علم انه من بعض ملاكه والا فللـ المستاجر دفعه
ملاص طعاما بكيل في المبلغ العرصة قال نقص طعامي وانكر الملاح قال القول للملاح
الطعام وعلى الملاح ان يكيله ويأخذ الاجر بحسابه اذا لم يدفع الاجر اليه فان
دفعه قال القول للملاح ويقال لحبيب الطعام كله حتى ترد قد رما نقص من الطعام
من الاجر استاجر مما لا يحل مناعه الى ذلك كذا وسله الى السمسار فسلم بالوزن
فقال السمسار جاء انقص مما كتب الي في التذكار فاحسب من الاجرة قد سر
النقصان ثم اختلفا بعده فقال السمسار او فيك الاجرة وانكره الخيال فالقول
للخال ولا خصومة بين الخيال والسمسار انما هو بين الخيال والمالك كله من قناوى
اليزازى من مثل استاجر شخصاً على ان يسافر ملاحاً في سفينة او عكا ما للخال
ثم اختلفا في استنفاد العمل فادعى المستاجر عدم الوفاء وادعى المؤجر الوفاء القول
للمؤجر لئلا يقول المستاجر مع يمينه واليمين بيعة المؤجر لانه يدعى بالبقاء
والمستاجر منكر مثل عن مستاجر الدابة اذا اختلف مع ربها فقال المستاجر لربها

معلق الدابة
الاجير المشترك
هالكة الدين
صديق عند
خلافها

معلق
الدابة
ان اختلف
مع مؤجرها
في المستاجر
عرفا او في
خشبة او في

معلق ادعى
المستاجر
على الملاح
ان يطعمه
نقص وانكر
الملاح

معلق
ادعى لرب نفسه
بعدم الوفاء
بالعمل وادعى
المستاجر عدم

لاجلها ما شئت واركيها من شئت فقال الموجر بل لتجملها فاشا وتتركها بنفسك
 قال القول لمن اجلس القول للموجر مع يمينه الا ان تقوم بيعة قارى المداينة هلك
 المستاجر على حفظه فقال الاجير ملك بعد تمام السنة فعليك لجر السنة وقال
 المستاجر هلك بعد شهر واحد قال القول للمستاجر لانه ينكر وجوب الاجر عليه
 اقول فان قبل الاصل ان يضاف الحادث الى اقرب الاوقات فينبغي ان يصدر في الاجر
 يقال الاصل المذكور ظاهر يصلح الدفع لا للاستحقاق وغرض الاجير اخذ الاجر
 فلا يصلح له دفع الى مقرضه مشطاً واستأجره بحفظه فضت المدة فجاء المقرض
 بالمشط فطلب اجر ما مضى فقال للمستاجر ليس هذا مشطى قال القول للمستاجر في
 الاجرة فلا تلزمه الاجرة لانه ينكر حفظ عينه ووجوب الاجر والقول للمقرض
 في عين المشط فيبرأ بتسليمه يمينه اذ القابض علم به اقول قالوا القول للقابض
 قدر ما قبض وصفته وتعيينه وهذا مشكل بما لو اراد المشتري رد المبيع بعيب
 وقال البائع المبيع غيري يصدر البائع لا المشتري مع انه قابض فالحق ان يفصل
 بان القول للمالك في تعيينه اذ اوجد التملك والا فلقابض كعيين المفعوب
 وزق العسل في مسألة الاختلاف في وزن الرق من البيع الفاسد قال رحمه
 الله تعالى نظيره جعل امر امرانه بيد هاهنا لولم توصل اليها كسوتها او دينها
 عليه الى شهر فمضى شهر فاختلغا في الوصول قال القول للزوج في صيرورة الامر
 بيد هاهنا والقول للمرأة في وصول الكسوة والدين وفيه لو قال المستاجر دفعت
 المدفوع اليك من رأس المال وقال مقرضه من الاجرة قال القول للدافع لانه اعلم
 بجهة الدفع ولو مات الدافع ثم وقع هذا الاختلاف بين ورثته وبين الطالب
 محتاج الورثة الى اقامة البيعة لانهم لا علم لهم كان الراعي مشتركاً فهلك بفريق
 او سبب او سقوط من علو وما اشبه ذلك فقال رب الغنم شرطت عليك ان ترعى غنمي
 في مكان كذا غير موضع رعى فيه وقال الراعي شرطت على الراعي في الموضع الذي رعى
 فيه صدق رب الغنم بالاجماع فيضمن الراعي اذا الاذن يستفاد من جهته والبيعة
 بينه الراعي حتى لا يضمن عندا في حنيفة رحمه الله تعالى اذ هو المدعي اذ ثبت ما ليس
 بثابت وكذا لو اخصا واختلغا على ما مر صدق المالك استفتيت انما بخاري عن
 شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وتلف في الغنم او يضمن (د) مثله
 (خذ) مثله ولو اختلفا فقال رب الثوب بلدان شرطت اداك ده روز نام كن
 ومضت المدة ثم تلف الثوب ولم عليك ضمانه وقال لا يل دفعك الى مطلقاً لا قصر
 ولم تعين مدة فينبغي ان يصدر في تعقبها راد ينكر الشرط والضمان والاجر يرد عليه

مطلب
 استأجر منه
 عننا ثم جاملها
 فانكر الموجر
 كونها العين
 الموجرة والمتاجر
 يدعي انه لها

مطلب
 هلك الغنم
 فادعى الراعي
 انه مشروط
 عليه الرعي في
 هذا المكان
 وادعى المالك
 انه شرط مكاناً
 اخر

تم لو شرط عليه ان يفرغ اليوم او نحوه من القمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام
 ينبغي ان لا يجب الاجر اذ لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير المالك
 وصار كما لو خذ الثوب ثم جاء به مقصورا بقصارة بعد تجرده وقد مر انه لا يجب
 الاجر اذ اقصر بعد ما بطل العقد بكونه عاصبا بخوده ولو قصره قبل تجرده من
 يجب الاجر مدعى علم العيب ضمن بخطائه وزيادته فان اخطأ فقطع الذكر في الحيا
 ضمن وكذا قلع السن ويصعد في الامر انه لم ياذن في هذه كلها من جامع الفصولين
 اجرها الفاضل سنين ثم اجاز المالك لا تلحق الاجازة ما مضى لمرة لئلا يملك
 اجزئها من اجزئها فانه يصعد في ولا يلتفت الى قول القاصب تكاري دابة
 الى بغداد بعشرة ودفعها اليه فلما بلغ بغداد رد بعضها وقال هي ريواف
 او ستوفة فالقول له المالك لانه يترك استيفاء حقه فلا يكون مناقضا ولا يقبل
 في المستوفى للتناقص وان اقر باستيفاء الاجرة او باستيفاء حقه او كفايا فالقول
 له ولو دفع المستقرض اليه قالة وارخلها في المشط وحفظها المستقرض لاجرة
 له ولو استاجر على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط لا يحيا حقه ولو حال المشط
 والمنسكين واختلفا بعد السنة فقال المقرض هلك الان وقال المستقرض منده
 سنة فالقول للاستاجر المستقرض لانه يترك زيادة الاجر دفع الاجر الى الموجر
 ومات بعد شهرين فطالبه الورثة اجرة عشرة اشهر وقال الموجر لجزئها بثلث
 الاجرة شهرين واجت له السكنى ببقية السنة وقال الورثة بل اجرتها سنة
 فالقول للموجر لانه تملك الاجرة وادعت الورثة ابطال حقه اختلافا في مضى
 المدة فالقول للمستاجر ولو اخذ دارك فهو فسخ فيما زاد على الشهر الا ان
 كرم التسليم مع المسلم اليه اذا اختلفا في مضى الشهر المشروط فالقول قول المطلب
 وان اقاما البينة فالبينة بينته ايضا وكذا البائع والمشتري اذا اختلفا على مدة
 الخيار واختلفا في المضى فالقول لمن ينكر المضى فينة سئل الارب عن الاجير
 المشترك مثل القصار والصباغ والحائك اذا قال لهك عندى او سرق منى حل بيني
 قال عندى حنيفة هو من والقول قوله مع اليمين وعندهما لا يصدق وهو من
 وفيه له حل فيه فرق بين ان كان دفع الاجرة اليه او لم يدفع قال لا فرق لكن يتردد
 ما دفع اذ لحلف على ذلك ولو دفع الى خياط لئلا يقطعها فيما دفع اليه البطانة
 والقطن فخاط فجاء به فقال رب الثوب المظانم ليست بيطاني فالقول قول
 الخياط مع يمينه انها بطانته وفسخ رب الثوب ان ياخذ البطانة ويلبسها ان كل ثوب
 يحده المستاجر زيادة بحاجة اليه فالقول قول المستاجر ولو اختلفا في بناء

مطلب
 اجر القاصب
 ثم ادعى المالك
 انه اجاز له
 اجر

مطلب
 دفع الاجرة
 قبل تمام المدة
 فادعى الموجر
 ان الاجرة في
 مقابلة ما استوفى
 من المدة وما استوفى
 بقي منها كان
 على وجه
 اللاحقة او كرم
 الورثة

مطلب
 جاء الخياط
 بالثياب
 فادعى المالك
 ان مداه ليست
 بيطاني التي
 دفعها اليه

من الدار او في غير ما ذكرنا او في باب او في خشية ادخلها في السقف فقال رب
 الدار اجرتك وهذا فيها ولة المستاجر انما احدثته فالقول لرب الدار مع يمينه وما
 كان في الدار من لبن موضوع رطبا ويا بس وجذع موضوع او باب موضوع او حجر
 او حصن فهو للمستاجر فان اقاما البيعة في كل شيء جعلنا القول فيه للمستاجر
 فالبيعة لرب الدار وفي التور للقول لرب الدار قيل هذا في عرفه ما في عرفنا القول
 للمستاجر وان كان رب الدار امرا للمستاجر ان يبنى في الدار على ان يحسب له ذلك
 من الاجر واختلفا فقال المستاجر امرتني بالبناء وقد بنيت ولة لرب الدار ما
 امرتك فالقول لرب الدار مع يمينه هذا اذا كان مشكلا الحال بان اختلف في ذلك
 اهل تلك الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب الدار يعني يذهب في بقعة مثل
 هذا البناء ما يدعيه رب الدار ولة بعضهم لا يلبذ هب كل ما يدعي المستاجر يعتبر
 حينئذ الدعوى وان اجتمع اهل تلك الصناعة على قول احدهما فالقول له اذا اختلف
 الاسكاف ورب الخف ولة رب الخف علمته بغير اجر ولة الاسكاف علمته بلم
 انهما يتحالفان خلف الاسكاف بالله ما علمته بغير اجر فاذا اختلف خلف رب الخف
 بالله ما شرط له على ذلك واما فاذا اختلفا كان للاسكاف اجر مثل علمه وهكذا في سائر الصناعات
 وذكر في سائر الكتب في مواضع ان القول قول الممول له ولا اجر عليه ولم يذكر الخلف
 قبل ما ذكر في كتاب الاستحلاف جواب لقاس وما ذكر في غيره من الكتب جواب
 الاستحلاف اجماع الفتاوى اختلف صاحب الطعام والملاح في مقداره فالقول
 لصاحبه وياخذ الملاح اجر بحسبه لان يكون الاجر مسلما اختلف في كونها مشغولة
 او فارغة يحكم الحال اذا اختلفا في صحتها وفسادها فالقول للمدعي الصحة اشياء
 كالكس وفي النوازل جارية جاءت الى نخاس غير ان مولاهما طالبة للبيع ثم
 ذهبت ولا يدري اين ذهبت ولة النخاس رد دهرها عليك فالقول قوله ولا
 ضمان عليه لان الجارية هي التي اتت الله فكانت امانة عنده وتفسير ذلك
 ان النخاس لم ياخذ الجارية حتى يبيع غاصبا ومعنى الرد ان يا مرها بالذهب
 الى المنزل امر رجلا ان يصبع له ثوبا بالزعفران او بالقم فصبغه بصبغ من جنس
 اخر كان لرب الثوب ان يضمنه قيمة ثوبه ابيض ويترك الثوب عليه وان شاء
 اخذ الثوب واعطا واجر مثل عمله لا يجاوز ما سمي واذا اختلف الصباغ ورب
 الثوب فقال رب الثوب امرتك ان تصبغه بعصفر ولة الصباغ امرتني ان
 اصبغه بزعفران فالقول لرب الثوب مع يمينه جياط يخيط ثوبا في دار افسان
 اختلفا في الثوب فالقول قول صاحب الدار لان الثوب وان كان في يد الجياط صوره

مطلب بني
 في الدار المستاجر
 ثم اختلفا
 فقال الموجه
 ما امرتك
 بالبناء ولة
 المستاجر
 بامرته

مطلب اختلف
 صاحب الطعام
 مع الملاح
 في مقدار
 الطعام

مطلب
 امر الصباغ
 ان يصبغ بكذا
 فصبغ بخبر
 اخر

مطلب
خرج من دار
رجل وعلى يده
مشاء فادماه
صاحب الدار

فهو في يد صاحب الدار معنى حال خرج من دار رجل وعلى يده مشاء فان كان الحال
بصرف يسير ذلك وحله فهو له وكان الظاهر شامدا له وكذا الحال عليه كارة وهو
في دار بزان لعلنا في الكارة فان كانت الكارة يحل فيها فالقول قول الحال وان
بما لا يحل فيها فالقول قول صاحب الدار لسان الحكم لو اختلف الاجير وصاحب
الثوب فقال الاجير ردت وانكر صاحبه فالقول قول الاجير في قول ابي حنيفة
رحمه تعالى لانه امين عنده في القبض والقول قول الامين مع اليمين ولكن لا يثبت
في دعوى الاجير وعندهما القول قول صاحب الثوب لان الثوب قد دخل في يده
عندهما فلا يثبت قولي الراد لا يثبت وان كان الاجير خاضعا في يده يكون
امانة في قولهم جميعا حتى لو ملك في يده بغير صنعه لا يضمن بداهة اذا كان للقبض
وتخوذه دفعت الثوب اليك يصدق عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يصدق
الا حجة اذا استاجر الرجل من اخر دار او حاما مشهرا فسخمها شهرين فخلته لاجر
الشهر الاول وليس عليه من الشهر الاخر هكذا ذكر في عامة الروايات وفي الفتاوى
العامة ويضمن ان لم يلد له سكناه في الشهر الاخر ويصدق انه انه لم يلد في الشهر
الاول ولم يضمن وذكر في بعض الروايات انه يجب عليه الاجر في الشهر الثاني امر
اذا كان اجير وحده ومات من الاغتنام ولحقه حتى لم يضمن لا ينقص من الاجر شيئا
ولو صبر شاة منها ففقا عينها او كسر رجلها ضمن ولو ملك منها شيء في السنة او اكثر
لم يضمن هذا اذا كان الراعي اجير وحدها اذا كان مشتركا فانه لا يضمن ما ملك من
الاغتنام عندهم جميعا وهذا اذا ثبت الموت بتصادقهما الواليينة فاما اذا ادعى
الراعي الموت وحدهم لا اغتنام فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول الراعي
واما عندهما القول قول رب الاغتنام فلو ساقها الى المرعى فعطب منها شاة لا يضمن
سيسا قمران صعدت الجبل او مكنا تامة فتعافت ردت فعطب فلا ضمان عليه
عند ابي حنيفة وعلى قولنا ضمن حد يقة الغني مدعى علم الطب ضمن بخطائه وزيادة
فان اخطأ فطعم الذكري الحتان ضمن وكذا اقلع السن ويصدق في الامر انه لم ياذن
في هذا عن مجوعة ابن المؤيد نقدا عن القينة ومن استاجر عبدا مشهرا بدينه فقبضه في
اول الشهر ثم جاء اخر الشهر وهو البقي او مريض فقال البقي او مريضين اخذته وقال
المولى لم يكن ذلك الا قبل ان تاتي بساعة فالقول قول المستاجر وان جاء به وهو صحيح
فالقول قول المؤجر لانها اختلفا في امر محتمل فيخرج بحكم الحال اذا جود دليل على قيامه
من قبل وهو يضلح مرجحا ان لم يضلح حجة في نفسه اصله الاختلاف في جريان ماء
الطاحونة وانقطاعه اذا اختلف الخياط ورب الثوب فقال صاحب الثوب امرتك

بالمطلب
في الاجير المولى
لو المشترك
اذا مات بعض
الاغتنام
يد بفعله
او غيره

مطلب
ابن او مرض
الفد فادعى
المستاجر
ابن او مرض
من اول
المدة

أن تملكه قبا وقال الخياط قيصبا أو قال رب الثوب الصباغ امرتك أن تصبغه لجر
 فصبغته أصفر وقال الصباغ لال امرتي أصفر فالقول لصاحب الثوب لأن
 الأذن يستفاد من جهة فالقول قوله فكل إذا أنك صبغته لكنه يحلف لأنه لا تكر
 شيئا أقرب لزيمه وأذ لحلف فالحياط ضامن ومعه من قبل أنه بالخيار أن شاء ضمه
 وإن شاء أخذه وأعطاه أجر مثله فكذا يخبر في مسألة الصبغ إذا لحلف أن شاء ضمه
 قيمة الثوب ببيض وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله ولا يجاوز به المسمى وذكر
 في بعض النسخ فيضمنه ما زاد الصبغ لأنه بمنزلة الغصب هداية وإن كان
 اختلافهما بقدر ما استوفى المستاجر بعض المنفعة بأن سكن الدار المستأجرة
 بعض المدة أو ركب الدابة المستأجرة بعض المسافة ثم اختلفوا فالقول قولك
 المستاجر فيما مضى مع يمينه وبما لقان ويفسخ الإجارة فيما بقي لأن العقد على
 المنافع ساعة فساعة على حسب جد وثها شيئا فشيئا فكان كل جزء من أجزائه
 معقودا عليه مبتدأ فكان ما بقي من المدة أو المسافة منفردا بالعقد فينتج لقان
 فيه وإن كان اختلافهما بعد مضى وقت الإجارة أو بعد بلوغ المسافة التي استأجر
 إليها لا يتجلى لقان فيه والقول قول المستاجر في مقدار المدة مع يمينه ولا يمين على
 المؤجر وإنما كان القول قول المستاجر لأنه المستحق عليه والخلاف متى وقع في
 الاستحقاق كان القول قول المستحق عليه إذا اختلفا في مقدار الإجارة ولا يثبت
 لها فالقول قول رب الثوب مع يمينه لأنه ليس في الثوب عين مال قائم للقبض بل هو مجرد
 ما يصلح حكما فيرجع إلى قول صاحب الثوب لأن القصار يدعى عليه زيادة ضمان وهو
 يتكره فكان القول قوله مع يمينه وكذلك كل صبغ له قيمة فإن كان الصبغ أسود فالقول
 قول رب الثوب مع يمينه على أصله في حنفية أن السواد نقصان عنده وكذلك كل صبغ
 ينقص الثوب ولو اختلف الضابغ والمستاجر في أصل الإجر كالنساج والقصار
 والخفاف والصباغ فقال صاحب الثوب والخف عماه لي بغير شرط وقال الصباغ
 لا بل عملت بإجرة درهم واختلف رب الدار مع المستاجر فقال رب الدار أجر تامته
 بدره وقال الساكن بل سكنها عارية فالقول قول صاحب الثوب والخف وسكان
 الدار فالقول في حنفية رحمه الله تعالى مع يمينه ولا أجر عليه وقال أبو يوسف
 إن كان الرجل حراثته فلينه الإجر والأفلا وقال محمد رحمه الله تعالى إن كان الرجل
 انتصب للعمل فالقول قوله وإن لم يكن انتصب للعمل فالقول قول صاحبه وعلى هذا
 الخلاف إذا اتفقا على أنها لم يشترط الإجر لكن الضابغ قال في أمانته بالإجر
 وقال رب الثوب ما شرطت لك شيئا فلا يستحق شيئا وجه قولهما الاعتبار بالعرف والظاهر

مطلب
 في اختلافهما
 في قدر الإجر
 أو في أصلها

فان استصحب به العمل وفتحه الذكان لذلك دليل على انه لا يعمل الا بالاجرة وكذا اذ له
كان حرة نقة فكان العقد موقوفا لالة والثابت دلالة كالكاتب نصها
ولا في حينة ان المنافع على اصلها لا تنتقم الا بالعقد ولم يوجد اما اذا انقضا
على انها لم يترط الاجر فظاهر وكذا اذا اختلفا في الشرط لان العقد
لا يثبت مع الاختلاف للتعارض فلا تجب الاجرة ثم ان كان في المصنوع تميز
فائمة للصانع كالصبيغ الذي يزيد والفعل يلزم رب الثوب وكف للصانع
ما زاد الصبيغ والعمل فيه لا يجاوز به درهما ولا فلا يسدائع

كتاب المكاتب

لو اختلف المولى والمكاتب في قدر البذل او جنسه بان قال المولى كابتك على
العين او على الدنانير وقال العبد كابتني على الف او على الدراهم فالقول قول
المكاتب في قول لا في حينة الاخر سواء كان قد ادى من بدل الكتابة شيئا او لم
يؤد وكان يقول ولا يجادلان ويتراد ان كالبيع لان في المكاتبه معنى البتالة
تم رجوع وقال القول قول المكاتب لانه المستحق عليه ومتى وقع الاختلاف
في قدر المستحق او جنسه فالقول قول المستحق عليه بدائع ولو اختلفا ففقال
المولى ولد قبل العقد وقالت المكاتبه بعد العقد بنظر ان كان الولد في يد المولى
فالقول قوله انه انتفع قبل العقد وان كان في يد الامة فالقول قولها وحكم
فيه كالحال بدائع فان اختلف العبد والمولى فقال العبد هذا كسب اكتسبه
بعد الاداء وقال المولى لا بل اكتسبه قبل الاداء فالقول قول العبد لان الكسب
شيء حادث فيجعل حد وترا الى اقرب الاوقات بدائع اذا كاتب الرجل عبدا له
واختلف في المفقود عليه فقال المكاتب كابتني على نفسي ومالي على الف درهم
وقال السيد لا بل كابتك على نفسك دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا
ولا يجادلان ههنا بالاجماع ولو اختلفا على هذا الوجه في باب البيع بان قال بعت
منك هذا العبد بالف درهم وقال المشتري لا بل اشتريته منك هذا العبد مع
هذه الحاربه بالف درهم لا يجادلان ويكون القول قول البائع مع يمينه وعلى
المشتري البينة وان اقاما البينة فالبينة بينة المكاتب ولو قال المولى كابتك
وهذا المال في يدك يوم كابتك وهو مالي وقال المكاتب لا بل هو لي اصبته بعد
ما كابتني فالقول قول المكاتب وكان على المولى البينة فان اقاما البينة فالبينة
بينة المولى ولو اختلفا في اصل الاجل فالقول قول المولى ولو اختلفا في اصل الاجل
ومقداره ولكن اختلفا في المضي فالقول قول العبد ولو ادعى المكاتب انه كاتب

معلق
في حناؤها
في قدر الكتابة
او في كون الولد
ولد قبل الكتابة
او بعد ما

معلق ادعى
العبد انه
اكتسب هذا
بعد الاداء
وسيدك
فقبله

على الف درهم ونحوه عليه كل شهر مائة وقال المولى لا يلحقك عليك ما شئت
 قال القول قول المولى وإذا وقع الاختلاف بين المولى والمكاتبية في ولدها فقال المولى
 ولديته قيل ما كانتك وقال المكاتبية لا بل ولديته بعد ما كانتني فإن كان الولد في
 يد المولى فالقول قول المولى وإن كان الولد في يد المكاتبية ولا يعلم متى ولدت فالقول
 قولها اعتبارا للبدن في الفضلين جميعا ولم يذكر محمد رحمه الله في الأصل ما إذا
 كان الولد في يديهما وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله في القول قول المولى وإن
 أقام البينة فالبينة بينة المكاتب إذا ادعى المكاتب أن الكاتبة وقعت فاسدة
 بأن ادعى الكاتبة وقعت على الف درهم وطل من خمر وأكر المولى اشتراط الحفر
 فالقول قول المولى ويلزم المكاتب الكاتبة اهتانا خائنة إذ اختلف المولى مع
 المكاتب في قدر بدل الكاتبة فالقول قول المكاتب مع يمينه عند أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى وفي لا يمتحان وإن وبعد التحالف تنسخ الكاتبة وإن أقام البينة بينة
 المولى أولى لأنها ثبت الزيادة إذ اختلف المولى مع المكاتب في صحة الكاتبة فسادا
 فالقول لمن يدعي الصحة والبينة بينة من يدعي الفساد من يبيع ثمة الفتاوى
 ولو قال المولى كانتك على نفسك دون مالك وقال المكاتب عليها أو اختلفا فقد
 مدة النجيم فالقول للمولى والبينة للعبد وجبر نقله غانم الغدادى إذا كانت الرجل
 عبده ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكاتبة فقال العبد كانتك على الف درهم
 وقال المولى كانتك على الفين أو اختلفا في جنس المال قال أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى أولا يمتحان وإن ويراد أن وهو قولهما ثم رجع وقال القول للعبد مع يمينه
 وعلى المولى البينة ثم إذا جعل القاضى القول قول المكاتب مع يمينه والزمه الألف
 وأقام المولى بعد ذلك بينة على أنه كاتبة على الفين لزمه الفان ويسعى فيها وفي
 المولى الجدية ولا مرد العتق وإن لم يقيم البينة على ذلك وأدى العبد الف درهم
 وقضى القاضى بعتقه ثم أقام البينة بعد ذلك على أنه كاتبة على الفين وفي
 الاستحسان هو حر وعليه الف درهم أخرى بخلاف ما لو أقام المولى البينة قبل
 قضاء القاضى بالعتق ولم يخاصم إلى القاضى حتى أدى الف درهم ثم قامت
 بينة لم يعتق إلا أن يؤدي الألف لياقبة وإن أقام البينة فالبينة بينة المولى
 لأنها ثبتت الزيادة ولو ادعى كاتبة فاسدة والأخر جائرة كان القول قول من يدعي
 الجائزة والبينة بينة من يدعي الفاسدة لأنه يدعي شرطا لمحقا بالعقد ولا يخبر
 فكان القول قول من يمتكر والبينة بينة من يدعي الشرط كما في البيع خائنة نقله
 في الحديث

كتاب الولاء

مطل إذا ادعى
 السيد الكاتبة
 على النفس دون
 المال فالقول له
 وكذا في مقدار
 مدة النجيم

مطلب
يصح الاقرار
بولا الفناء

فتحق ان يقر رجل انه مولى لفلان مولى عتاقة من فوق او من تحت وصده فله الآخر
وهو مولاه يرتبه ويعقل عنه قومه لان الولاد سبب توراث فيصح الاقرار
به كالنسب والنكاح فان كان له اولاد كبار وانكر واذنك وولدك وولدك وولدك
عتاقة لفلان اخر فالاب مصدق على نفسه واولاده مصدقون على انفسهم لان
الولاية لا تدعى على الاولاد البكر فلا ينفذ اقراره عليهم ويصح اقرارهم على انفسهم
لان لم يولاه على انفسهم وان كان الاولاد صغارا كان الاب مصدقا عليهم
لان له ولاية على اولاده الصغار لا يرى انه لو عقد على انسان عقد الولاد
اولاده الصغار وان كذبه الام ونفت ولاء لم يثبت في قولها ويؤخذ في
الاب لان الاب اذا كان جاك انتا الولاية له والولاية النسب والنسب الولاية
وكذلك لان قالتم اولاد من غيركم لم تصدق لانهم في يد الاب دون الام
فلا تصدق الام انهم لغيره وان قال ولدته بعد عتيق خمسة اشهر فهو مول
لمولى وقال الزوج ولديته بعد عتيق سنة اشهر فالقول قول الزوج لان
الولد ظهر في حال يكون ولاؤه لمولى الاب والمرأة تدعى انها ولدت في حال يكون
ولاؤه لمولى الام وكان الحال شاهد للزوج فلا يقبل قولها الا بيينة وظاهر
هذا الزوج والمرأة اذا اختلفا فقال احدهما كان النكاح قبل سنة اشهر والولد
من الزوج وقال الآخر كان النكاح منذ اربعة اشهر فالقول قول الذي يدعى
ان النكاح قبل سنة اشهر لان الولد ثبت في حال ثبت النسب من الزوج وهو
سأل قيام النكاح ويصح الاقرار بولاء العتاقة في الصحة والمرض لانه سبب
التوراث فيستوى فيه الصحة والمرض والنسب والنكاح ولو قال اعتقني
فان اولادك وادعاه كل واحد منهما على صاحبه فهذه الاقرار باطل لانه اقرار
لمجهول فان اقر بعد ذلك لاحدهما او لغيرهما انه مولاه جاز لان اقراره الاول
وقع باطلا لجهالة المقر له والولاء لا يثبت من المجهول كالنسب فيبطل والحق
بالعدم فيعد ذلك له ان يقر لمن شاء والله اعلم بذلك كما سئل عن الاقرار
بمجهول النسب اذ بيع وسلم وهو ساكت كان ذلك منه اقرارا بالحق حتى لو ادعى
بعد ذلك انه حر الاصل لا يقبل قوله هذا اذا كان سكوته طائفا واما اذا كان
سكوته مكرها فيقبل قوله خائفة ثقلها صاحب الحق بيقه ولو قال طائفا كبرت
بالله ثم قال لعنت به الاخبار عن الماضي كذا ولم اكن فعلت لا يصدق في التضا
كذا هذا ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه يحتمل كلامه وان كان بخلاف
الظاهر لو اكره على الصلاة للتصليب فقام يصلي فخطب بماله ان يصلي لله

مطلب
يقال اخذها
كان النكاح
قبل سنة اشهر
والولد من
الزوج وقال
الآخر كان منذ
اربعة اشهر

مطلب
مجهول النسب
طائفا عند
بيعه وتبليه
اقرار بالحق

نقال وهو مستقبل القبلة او غير مستقبل فينبغي ان ينوي بالصلاة ان تكون لله عز وجل فاذا قال نويت به ذلك لم يصح في القضاء وبحكم بكفره لانه اني بغير ما دعي اليه وكان طائعا والطائغ اذا فعل ذلك وقال نويت به ذلك لا يصح في القضاء كذا اخذوا ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمله فعلة بدائع لو اكره على سب النبي صلى الله عليه وسلم فخطب بباله رجل اخر اسمه محمد فنته واخبر بذلك لا يصح في الحكم وبحكم بكفره لانه اذا خطب بباله رجل اخر فلهذا طائغ سب النبي محمد صلى الله عليه وسلم ثم قال عنت به غيره فلا يصح في الحكم ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه يحتمله كلامه بدائع اذا كان الاكره على الكفر ناقصا يحكم بكفره لانه ليس بمكره في الحقيقة لانه ما فعله للضرورة قبل دفع الغم عن نفسه ولو قال كان قلبي مطمئنا بالامان لا يصح في الحكم لانه خلاف الظاهر كالطائغ اذا جرى كلمة الكفر ثم قال كان قلبي مطمئنا بالامان ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى اذا اكره على ان يودع ماله عند فلان واكره المودع على اخذ ماله الا يداع ويكون امانة عنده لاخذ وان اكره القابض على القبض يدفعها الى الامر فقبضها وضاعت في يد القابض ان قال القابض قبضها حتى ادفعها الى الامر كما امرت به فهو دخل في الضمان وان قال قبضتها حتى اردتها الى مالكها كانت امانة عنده ولو تلف لا ضمان عليه ويكون القول قوله في ذلك وكذا القول في الهبة اذا اكره العيب على الهبة واكره الموهوب له على القبض تلف الماله الموهوب له كان القول قول الموهوب له فاضمان اكره على الكفر قالت زينة مسلمة كبرت وحرمت وقال كان قلبي مطمئنا بالامان ولم تحرمي بالقول له لانكاره سب الفرقة اذ التكلم بلا اعتقاد كقولك حكاية قول المضار الى المسيح كذا لا يكون كفرا ولا اكره يبطل الاقرار بها خسر والخبر يحتمل الصدق والكذب والاكره يزج على الكذب بزازية اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكره فيبينة الاكره اولى في البيع والاجارة والصلم والاقراء وعند عدم البيان فالقول للمدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول للمدعي الصحة اختلف المتبايعان في الطوع فالقول لمن يدعيه لانه الاصل وان برهنا فيبينة مدعي الاكره اولى وعليه الفتوى كما في البرازية اشباه ٢٥٠ وعلى الردة لم تبين امرته اي لو اكره على الردة باجره كلمة الكفر على لسانه وقلبه مطمئن بالامان لم تبين امرته لانه لا يكفر من غير تدل الاعتقاد حتى لو ادعت المرأة ذلك وانكر هو كان القول له استحسانا والقيام ان يكون القول لها حتى يفرق بينهما لان كلمة الكفر سبب لحصول البيئونة فيستوى فيه المكره والطائغ كمنغلة الطلاق وتبلى

مطلب اذا اكره
على سب النبي
فاخير بانه خطب
بباله رجل
اسمه محمد
لا يصح في
الحكم

مطلب اكره على
الكفر وقال
ان زوجته كان
قلبي مطمئنا
بالامان ولم
تحرمي بالقول
له

مطلب اختلف
المتبايعان
في الطوع فالقول
لمن يدعيه

كتاب المحجور

ولوان رجل اقرض محجورا او ورعه ثم صار مضطرا فقال لصحاب المال كنت اقرضت لي
 في حال عتادي فانفقتهما او قال لا ورعتني في حال فسادى فانفقتهما او قال لصحاب المال لا ابل
 اقرضتك في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضم المحجور وان قال لصاحب المال
 لا ابل اقرضتك في حال فسادك فاستهلكته في صلاحك وقال المحجور اقرضتني في فسادى
 واستهلكته فيه كان القول قول المحجور وان اقام صاحب المال البينة انه اقرضه في فساد
 ولكن استهلكه في صلاحه قبلت بيته فاضيمتان اشترى المحجور بمقدار الف وقمته الف
 وقبض العبد ثم باعه واشترى شيئا اخر وباعه ثم حضر خصمه الذي باع العبد منه
 واراد ان يأخذ ما في يده ثم عبده ان علم ان ما في يد المحجور من عبده له فله ان يذهب به
 وان علم انه ليس في يده ثم العبد ليس له ان يأخذ شيئا مما في يده لانه لم ينفذ بهداله
 ويتأخر حقه في الثمن الى عتقه وكل ما في يده لمؤلا وان اختلفا فقال بائع العبد ثم عبده
 في يد المحجور وقال المولى ليس ذلك مني من عبدي وانما وهب له او تصدق به عليه فالقول
 لمؤلاه لان المحجور يد حكاما ولو كان في يده حبيقة كان القول للمولى وعلى البائع البينة
 فكذلك هنا وان برحتا فالبايع برأيه ولو ان عبدا محجورا استقرض من رجل مالا اشترى
 به متاعا ورجع ثم طال اليه المقرض بيده فهو على هذه الوجوه الثلاثة ان يعلم ان في يده
 العبد يذلل المقرض فالمقرض يأخذ منه بقدر بيته والباقي للمولى وان علم انه ليس به
 يذلل المقرض فالقول للمولى ويتأخر حق المقرض الى ما بعد العتق وان اختلفا فالقول للمولى
 وعلى المقرض البينة بجميع الفتاوى ولو حجج عليه بغير صلاحه فاختلف موضع الشراء
 فقال هو اشترى منه متى حال المحجور قال المشتري لا ابل حال صلاحك فالقول للمحجور لان
 الشراء كذا في حال الى اقرب الاوقات وان اقاما البينة فبيته المشتري اولى بقيمة
 نقله فانما البغدادى اراد ان يرجع فيما وهب للقرن يقضى له به بغية مؤلاه لمؤلا
 لا للمحجور اما لم يحضر مؤلاه ولو قال القرن انا محجور ولا الوهاب لا ابل انت ما ذون
 صدق الوهاب بيمنه استحسننا اقول فيه نظر ولو برهن القرن انه محجور ترد بيته
 اقول القرن لا يخلو اما ان يكون مدعي او متكررا لا بد ان يكون له اليقين او البينة
 لا مكان فرد قوله وبيته مخالف لقوله عليه السلام البينة للذي عي واليمين على
 من اكره مع امكان الموافقة فالظاهر عندي انه ينبغي ان يصدق القرن مع يمينه لا يمتنع
 الاذن والاضل في القرن هو المحجور وايضا الوهاب اذا ترك تركه بخلاف القرن فتجعل البينة
 للوهاب واليمين على القرن عموما بالنقل والعقل والله اعلم هذا لو كان القرن حاضرا ومؤلاه
 غائبا اما العكس فلو كان الوهاب في يد القرن لم يكن مؤلاه خصما ولو في يد مؤلاه

مطلب ادعى
 المقرض انه اقرضه
 في حال صلاحه
 والمستقرض
 في حال فساد

مطلب العبد
 المحجور اذا
 استقرض
 من رجل مالا
 فهو على وجه

مطلب ان اراد
 ان يرجع فيما
 وهب للقرن
 يقضى له
 بغية مؤلاه

فهو خصمهم ولو قال المولى اودعني هذه الامة عبدي فلان ولا ادرى وبها
 له اولافير من المدعى على جبهته فهو لاه خصم جامع الفتاوى ان اختلف
 الراهب والبند الموهوب له في الحجر والاذن فالقول للوهاب حتى كان له ان
 يرجع لان سبب الرجوع ثابت وهو الحبس خائفة نطقا عند الفتى وفي الكبرى
 اذا حق البند دين فقال المولى عبدي محجور عليه وقال الغرماء هو ما دون
 فالقول قول المولى فان جاء الغرماء بشاهدين شهدا أحدهما ان المولى اذن
 له في شراء البر وشهد الاخر ان اذن له في شراء الطعام وانكر المولى الاذن
 فشهادتهم جائرة وكذلك لو شهدا أحدهما ان المولى قال له اشتر البر وبيع وشهد
 الاخر انه رآه يبيع وشترى فسكت المولى لا يقبل شهادتهما ولا يثبت الاذن
 حدة بقية نقلا عن التاتارخانية في كتاب الشهادة قال واذا راق الغلام
 او الجارية الحلم واشكل امره في البلوغ فقال قد بلغت فالقول قوله واحكامه
 احكام البالغين لانه معنى لا يعرف الا من جهته بما ظاهرا فاذا خبر به ولم
 يكذبهما الظاهر قبل قولهما فيه كما يقبل قول المرأة في الحيض هداية وفي العادة
 البلوغ يكون تارة بالسن وتارة يكون بالعلامة والعلامة في الجارية الحيض
 والاحتلام والحبل وادنى المدة تسع سنين هو المختار والعلامة في الغلام الاحتلام
 والابجال وادنى المدة اثني عشر سنة واما السن في الغلام اذا دخل في التاسعة
 عشر وفي الجارية اذا دخلت في السابعة عشر وفي بعض الروايات عن ابي يوسف
 رحمه الله تعالى انه اعتبر نبات الشعر وهو قول مالك رضي الله عنه واذا راق
 الغلام او الجارية واشكل امرهما في البلوغ فقال قد بلغت فالقول قولهما واحكامهما
 احكام البالغين لانه معنى لا يعرف الا من جهته بما ظاهرا فاذا خبر به ولم
 يكذبهما الظاهر قبل قولهما كما يقبل قول المرأة في الحيض وفي فتاوى قاضية
 امرأة وميت مهرهما من زوجها وقالت انا مديرة ثم قالت لم اكن مديرة
 وكذبت فيما قلت قالوا ان كانت تشبه المديرات في ذلك الوقت وكانت بها علامات
 المديرات تصدق انها مديرة وان لم تكن كذلك فالقول قولها وفي فتاوى
 النسفي سئل عن قوم اضطلوا وفيهم مراهق على شيء وراق المراهق عند الصلح
 انه بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك لم يكن بالغاً ولم يصح هذا الصلح قال القول قول
 القبي في البلوغ بشرط ان يكونا بين ثلاث عشر سنة لان الأقل من ذلك نادراً انتهى
 لسان الحكم

مطلب الحق
 البند دين
 فقال المولى
 عبدي محجور
 عليه وقال
 الغرماء ما دون
 فالقول للمولى

مطلب
 في بيان سن
 البلوغ وعلمها

مطلب في امرأة
 وميت مهرها
 من زوجها
 مدعة البلوغ
 ثم ادعت عدمه

مطلب في اخبار
 البند بالاذن
 وفي اقامة بائنه
 على اقراره بالحجر

كتاب المأذون

انما ذون كان القول قول العبد فان اقام المانع بيته على ان العبد اقرانه محجوب قبل ان يتقدم
 الى القضاء بعد الشراء لم يقبل بيته وهذا بخلاف ما ذكر في الزوائد من بعد بيع من رجل
 سبائهم قال الذي بعته لمولاي وانما محجوب والمشتري بل انت ما ذون كان القول قول
 المشتري ولا يقبل قول العبد الماذون اذا اقر لمولاه لا يصح اقراره كان عليه دين او لم
 يكن وان اقر بعين في يده انه لمولاه ان لم يكن عليه دين صح اقراره وان كان عليه لا يصح العبد
 الماذون اذ اقر اجنبي بنصب او قرض او استهادك ودية او عارية خالف فيها او مضى
 استملاكها وزعم ان ذلك في حالة الحجر ان صدقه المقر له ان ذلك كان في وقت الحجر لا في
 شيء في الحال الا في دين النصب ولو قال المقر له لابل كان في الاذن كان القول قول المقر له
 وهذا بخلاف الوصي الماذون اذا قال في اقراره لعنان بالف درهم في حالة الحجر
 فانه لا يؤخذ به ويكون مصدقا في الامتداد صدقه المقر له او كذبه وكذلك
 المعتوه الكبير الماذون وهو كالتا حين اذا اختلفا فقال المرأة تزوجتني وانما سببة
 او معتدة الغير وكونها محسوسة او معتدة الغير معروف وقال الزوج لابل تزوجتك
 وانت مسلمة فارقة كان القول قول الزوج ولو قال للمرأة تزوجتني وانما صغيرة وقال
 الزوج لابل تزوجتك وانت بالغة كان القول قول المرأة لانها بهذه الاضافة تنسك
 السكاح اخصلا بعدد المسئلة الاولى اما الوصي الماذون والمعتوه اذا اقر بالنصب
 وانما في حالة الحجر يؤخذ به في الحال صدقه المقر له في ذلك او كذب به كما في العبد ولو
 اقر بقرض او دية استملاكها في حالة الحجر فكذلك لو اقر عند ابني حنيفة رجلاه فعلا
 وعندهما ان صدقه المقر له في الاضافة واخت في الحال العبد الماذون المذيون اذا
 خاصهم مولاه في مال في يد العبد فقال العبد هو مالي وقال مولاه هو مالي كان القول
 قول العبد ولا يصدق المولى حتى يقضي دين العبد وان كان العبد الماذون في منزل مولاه
 فان كان المالا الذي اخصم فيه من تجارة العبد فهو للعبد وان لم يكن من تجارته يكون
 للمولى فان كان المالا في يد العبد ويد المولى كان المالا بينهما وان كان معهم الاجنبي والمال
 في ايديهم كان بينهم اطلاقا كلها من كتاب قاضي خان قال من قدم مصر او قال لا اعبد
 لعنان فاشترى ولباع لزمه كل شيء من التجارة لانه ان اخبر بالاذن فالأخبار دليل عليه
 وان لم يخبر فتصرفه اذ الظاهر ان المحجور يجري على موجب حجره والعمل بالظاهر هو الأصل
 في المعاملات كالأرض على الناس الا انه لا يباع حتى يحضر مولاه لا سيما في
 قوله في الرقة لانها لا تصح حتى المولى بخلاف الكسب لانه حتى العبد على ما بيناه فان حضر
 المولى فقال هو ما ذون بيع في الدين لانه ظهر الدين في حق المولى وان قال هو محجور
 قال القول له لانه تمتك بالأصل هداية اذ ان العبد الماذون نصرا محجورا عليه عند

مطالبة افراد
 الماذون
 بنصب او قرض
 او استهادك
 ودية او
 عارية

مطالبة العبد
 اذ باع واشترى
 لزمه كل شيء
 من التجارة

مطالبة ايان
 العبد حجر

علمنا التلاوة وان عاد العبد من الايقاع فهل يعود الاذن لختلف المشايخ فيه والصحيح
انه لا يعود وان كان العبد باع واشترى في حال اياقه لم يلزمه شيء من ذلك فان قال
الذي باع العبد ان العبد لم يكن ايقاعا لالمولى كان ايقاعا للقول قول الذي باع العبد
ونفي المولى بينة ان عبيده كان ايقاعا واشترى منه حال اياقه وان اقاما البينة
فالبينة بينة الذي بايعه العبد فان اقام المولى بينة انه ابق منه الى موضع كذا او اقام
الذي باع العبد بينة ان المولى ارسله الى ذلك الموضع ليشتري منه ويبيع فالبينة
بينة البائع فانما جارية نقله صاحب الحديقة اذا كان على العبد دين وفي يده مال فاختله
العبد والمولى فالقول قول العبد وينقض منه الدين لان الكسب في يده والمأذون في
اكتسابه التي في يده كالحرم ولو تنازع المأذون والاجنب فيما في يده من المال فالقول قول
العبد لما ذكرنا انه فيما يرجع الى اليد كالحرم ولو اجر الحرم او المأذون نفسه من خياط لخط
معه او من تاجر عمل معه وفي يده الاجير ثوب فاختلفا فقال المستاجر هو لي وقال الاجير هو
لي فان كان الاجير في حانوت التاجر والخياط فهو للتاجر والخياط وان لم يكن في منزله
وكان في التسكة فهو للاجير لان الاجير اذا كان في دار الخياط ودار الخياط في يد الخياط
كان الاجير مع ما في يده في يد الخياط ضرورة واذا كان في التسكة لم يكن هو في يده
وكذا ما في يده كما لو كان مكان الاجير اجنبى ولو اجر المولى عبدا المحجور من رجل ومعه
ثوب فادعاه المولى والمستاجر فهو للمستاجر سواء كان العبد في منزل المستاجر او لم يكن
بخلاف الاجير ان لم يكن في منزل المستاجر ان يكون للاجير دون المستاجر ووجه الفرق
ان يد العبد يد يبايعه المولى وقد صار مع ما في يده بالاجارة في يد المستاجر فكان القول
قول صاحب اليد فاما يد الاجير فبداية اذ هو في حق اليد كالحرم فلا يصير بنفس الاجارة
في يد المستاجر ولو كان المحجور في منزل المولى فهو للمولى لانه اذا كان في منزل المولى كان في يده
لكون منزله في يده فتزول يد المستاجر والله اعلم بدائع شرح التحفة كتاب الغصب
جل على دابة غيره بالا مره فتورم ظهر الدابة فشقه ما لكما ان اندم من غير نقصان لا يفسد
وان نقصت او ماتت ان النقصان من الشق فلا ضمان وان من الورم يضمن الحامل وان اختلفا
فقال المالك ان ماتت وانقصت من الورم وقال الحامل لا يل من الشق فالقول للفاصل الحامل
لانكاره الضمان بزيادة رجل جل على ظهر دابة انسان بغير اذنه حتى تورم ظهر الدابة
فشقه صاحبها قال الفقيه ابو الليث يتلوم ان اندم ملت لا ضمان على احد وان نقصت
فان كان من الشق وكذلك وان كان من الورم يضمن الفاصل وكذا اذا ماتت وان اختلفا
فالقول للذي استعمل الدابة مع يمينه ان حلف برى عن ضمان الدابة ولا يراد عن ضمان
النقصان رجل غصب من رجل جارية وعيها واظلم المصنوع منه بينة انه غصب

مطلب اجر
او المأذون نفسه
من خياط او
تاجر يعمل معه
وفي يده الاجير
ثوب فتنازع
فيه مع المستاجر
او تنازع فيه
مولاه مع
المستاجر

مطلب اذا حمل
على دابة ضمن
فتورم ظهره
فشقه ما لكما
فتق الحق بتفصيل

مطلب اقام المصنوع
منه بينة على من
انه غصب منه حادثة
ولم يدكر سنة
ولا قيمتها

جارية له ولم يذكرها منه الجارية ولا قيمة لها في الكتاب بحسب حق كحي بها وريه
 على صاحبها وفيه لا يوبكر البطلان تأويل المسئلة أن الشهود شهدوا على قرار الرضى بذلك
 لا أن الأقرار الثاني بالبيعة كالأقرار معاينة وأما الشهادة على فعل الغاصب فلا يثبت
 مع جارية المنصب لأن المقصود إثبات الملك المدعى في المنصب ولا وجه لتفصيله
 بالجمهور وكذا لا بد من الإشارة إلى ما هو المقصود من الدعوى في الشهادة وقال الشيخ
 الشريفي الأصح أن هذه الدعوى والشهادة صحيحة لمكان الضرورة فإن الغاصب
 ممنوع من إحصار المنصب عادة والشهود على الغصب قبل ما يقفون على أوصاف المنصب
 وأما ما فيهم معاينة قبل الغصب فينقطع اعتبارهم عليهم بأوصاف المنصب لمكان الضرورة
 فيثبت بشهادتهم فعل الغصب في محل هو مال متقوم ويصير ثبوت ذلك بالبيعة
 كالثبوت بأقراره فيجس حتى يأتي بها ويردها على صاحبها فإن قال الغاصب قد ماتت
 الجارية أوقفها ولا أقدر عليها فإن القاضي لا يعمل بالقبض بالقيمة لأن القضاء بالقيمة
 ينفلج حق المنصب منه عن العين إلى القيمة فلزم وذلك مفوض إلى رأى القاضي وهذا
 إذا لم يرض الغصب منه بالقضاء بالقيمة له فاما إذا رضى فانه يقضى ولا يلزم فإن
 اختلفا في قيمتها كان القول قول الغاصب مع عينه فإن قضى القاضي بالقيمة ثم ظهرت مكان
 فإن كان القضاء بالقيمة بالبيعة أو بتكول الغاصب أو بأقراره بما ادعى المال من الجارية
 كانت الجارية للغاصب لأسباب المنصب منه عليها وإن كان القضاء بالقيمة بزم الغاصب
 بعد ما خلف الغاصب بخير المنصب منه إن شاء استر بالجارية ورده ما قبض على الغاصب
 وإن شاء أمسك تلك القيمة ولا يسيل له عليها وقال الأكرخي هذا إذا كانت قيمتها بعد
 ما جاء بالجارية أكثر مما قال الغاصب أما إذا كانت قيمتها مثل ما قال الغاصب لأسباب
 له على الجارية وفي الكتاب أطلق الجواب وقال شمس الأئمة الشريفي الأصح ما قال في الكتاب
 وهذا مذهبنا وعلى قول الشافعي لجارية باقية على ملك مؤلها ويرد القيمة المقضية
 إذا غرقت المرأة قطر وجهها فهو على وجهه أما إن أذن لها بالفرل أو نهاها عنه أو لم ياد
 ولم ينهاه ولكنه سكت ولم يقدم بفزلها فإن أذن لها بالفرل فهو على وجهه أربعة أحدها
 أن يقول لها اغترليه لي أو يقول اغترليه لنفسك أو يقول اغترليه ليكون الشوب لي
 ولك أو قال اغترليه ولم يزد في الوجه الأول وهو ما إذا قال اغترليه لي كان القول للزوج
 وإن كان قال اغترليه لي بأجر كان القول للزوج وعليه الأجر المسمى للمرأة وإن لم يذكر
 الأجر كان الفرل للزوج ولا شيء عليه لأنها متطوعة من حيث الظاهر وإن اختلفا
 فقال للمرأة غرلت بأجر وفي الزوج لم يذكر الأجر كان القول قول الزوج مع التمين
 ولو كان قال لها اغترليه لنفسك كان الفرل لها ويكون الزوج إن لم يذكر الأجر

مطلق قال
 الغاصب
 ماتت الجارية
 أو وقفها ولا
 أقدر عليها
 وقضى قيمتها
 ثم ظهرت
 الجارية

مطلق إذا
 غرقت المرأة
 قطر وجهها
 فهو على وجهه

لو اصاب القطن منها وان اختلفا فقال الزوج اذنت لك لتغزله وقات المرأة لا بل قلت
 اغزله لتغسل كان القول قول الزوج مع اليمين ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون
 التوبى لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه اجر المثل لانه استاجرها ببعض الخراج
 ففسد الاجارة ويجب اجر المثل كما لو دفع غزلا الى حائك ليسجيه بالنصف فان
 الثوب يكون لصاحب الغزل وعليه اجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزليه
 ولم يدكر شيئا كان القول للزوج ولا شيء عليه لانه اغزلت بمرعاه حيث الظاهر
 هذا كله اذ ان لها بالغزل وان نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان القول لها وعليها
 للزوج مثل قطنة لانها تصارت غاصبة مستهلكة فضمن كمن غصب حذوة وحذاء
 فان الذي يتيقن يكون للغاصب قول الجنيته رحمه الله وعليه مثل الخطاة وان لم
 ياذن لها ولم يمتنع فغزلت فهذا على وجهين ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل
 لها وعليها القطن لانه يشتري القطن للتجارة فكان النهي تاما من حيث الظاهر
 وان لم يكن الزوج بائع القطن فاشترى قطنا وجاء به الى منزله فغزلته المرأة كان الغزل
 للزوج وان وضع القطن في بيته ولم يقل شيئا فغزلته كان الغزل لها ولا شيء عليه وهو
 بمنزلة طعام وضعه في بيته فاكلته المرأة وذكر هشام في نوادره رجل غزل قطن
 بغير ثم اختلفا فقال صاحب القطن غزلت باذن والغزلي وقال الا غزلت بغير ذلك
 قال الغزلي لي ولك على مثل قطنك كان القول قول صاحب القطن وان كان الاصل علم اذ
 الا انه لا يثبتك بهذا الاصل لاستحقاق ملك الغزلي فادى قبيل قوله كما هو من كتاب
 فاضل الحاء الغاصب ثوب وقال انما غصبت هذا وقال المالك لا بل غصبت ثوبا اخر
 غير هذا الثوب هو ويا او مرويا فالقول قول الغاصب ادعى على اخر انه غصب منه
 جبة فقال غصبت الظاهرة فالقول قوله ولو قال غصبت منك لجبة ثم قال الحشو
 او البطانة تي او قال غصبت منك الخاتم الا ان الفصل اوقا غصبت منك هذه الال
 ثم قال لي البناء اوقا غصبت منك لا أرض ثم قال الاشجار لي لم يصدق في هذا
 كله الكل في الاصل خلاصة الفتاوى ات الجارية الى التماس بلا اذن مولاهما وطلبت
 البيع وذهبت ولا يدكر ان ذهبت وقال التماس رددتها عليك فالقول للتماس ولا
 يضمنها تاويله اذ لم يأخذها التماس ومعنى الردان يأمرها التماس بالذهاب الى منزلها
 وكان التماس منكر الغصب اما اذا اخذ التماس الجارية من الطريق او ذهب
 بهما من منزل مولاهما بغير اذن مولاهما لا يصدق ادعى عليه انه غصب
 منه جبة فقال الظاهر لك لا غير فالقول له نعم الغاصب انه غصبه وزعم المالك
 انه اخذ منه مصبوغا وفي بناء الدار وحلية السيف فالقول للمالك وان برهننا

مطلب
 غزل قطن
 ثم اختلفا
 الاذن وعلم

مطلب
 الجارية الى
 التماس لبيعها
 ولم يدكر ان
 ذهبت
 فادعى التماس
 ردها

مطلبا انارة
غاصب القاصب
المقصود على
القاصب
الاول برئ
وكذا نفي له
القيمة

مطلبا اقامت
الدائنة بينة
انها نفقت
عند القاصب
بركوبه واقام
القاصب بينة
انها ماتت
بعد ردها على
مالكها

فالقاصب بر اذ يبرئ لادعي انه غصب ما منه ولم يذ كر قيمتها شمع دعواه ويؤمر
برد الامنة ولو هالكه فالقول في قدر القيمة للقاصب غاصب القاصب اذ ارد
على القاصب الاول برئ ولو هلك المقتضى في يد قاضي القيمة الى القاصب برئ
ايضا فليس للمالك ان يضمن الثاني لقيام القيمة مقام العين وهذا لو كان قبض
الاول قيمته معروفا بينة او بتصدق المالك سواء قبض حكم اوبد ونه ولما لو اقر
القاصب بذلك صدق في حق نفسه لا في حق المالك والمالك محجى بضمني بهما اذ ان
قال لغيره غصبتي هذا الثوب وقال الرجل اخذته منك وديعة فالقول للمقر والمقر
يضمن مع ان المقرئ نض على الاخذ وديعة فهنا اولى بجامع الفصولين ادعى انه
اراق خمر المسلم وقال المسلم ارقته بعد ما صار خلافا القول للمقرئ فثبتت اذ اقامت
الدائنة المقتضية ووقع الاختلاف بين القاصب والمقتضى منه فقال القاصب
ردت الدائنة عليك ونفقت عندك وقال ربا الدائنة لا بل نفقت عندك من ركبوك
ولم يكن لكل واحد منهما بينة فالقول قول رب الدائنة كما لو قال اكلت مالك باذنتك
واترك صاحب المال كان القول قوله فان اقام جميعا البينة اقام ربا الدائنة البينة
انها نفقت عند هذا القاصب من ركوبه واقام القاصب البينة انه قد ردها عليه
ثم ماتت في يده فان القاصب يضمن قيمتها وذكر شمس الائمة السرخسي في شرحه
في مسئلة الفرق ما ذكر انه لا ضمان على القاصب قول محمد رحمه الله تعالى وامان على
قول ابي يوسف فهو ضمان واذ اختلف ربا الثوب والقاصب في قيمة الثوب وقد
استعملك القاصب فالقول للقاصب مع عينه وان لم يكن لرب الثوب بينة وجاء
القاصب ببينة ان قيمة ثوبه كذا وكذا به ربا الثوب وسال عينه يفتي بين القاصب
فان يحلف على دعواه ولا يقبل بينته قال مشايخنا ينبغي ان تقبل بينة القاصب
لاسقاط اليمين عن نفسه وقد تقبل البينة لاسقاط اليمين لا يرى ان الورع اذا ادعى
رد الوديعة يقبل قوله ولو اقام البينة على ذلك قبلت بينته تااخر خانية نقله صاحب
الحديقة ومن غصب عينا فغيبها فضمنه المالك قيمتها ملكها وهذا عندنا وعند
الشافعي لا يملكها لان الغصب عدوان محض فلا يصح سبها للمالك كما في المدبر ولنا
انه ملك البديل بكماله والمبدل قابل للنقل من ملك الى ملك فيملكه دفعا للضرر عنه
بخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل حتى المدبر فم قد يفسخ التدبير بالقضاء لكن البيع
بعد يضره اذ الفتن قال والقول في القيمة قول القاصب مع عينه لان المالك يدعي
الزيادة وهو متكرف القول قول المتكرف مع عينه الا ان يقيم المالك البينة باكثر من
ذلك لانه ثابتة بالحجة المقررة هداية ذكر في غريب العتافي عن ابي حنيفة رحمه الله

في الجرد فيمن اعطى رجلا درهما ينظر اليه فقهره فانكسر ضمن ان لم يقبل له اغمره وكذا لو اراد قوسا فهداه فانكسر او ثوبا فخرق وروى ان كان لا يدرك الا بالغمز لا يضمن الا ان يجاوزه ويصدق ان لم يجاوزه ^{عنه} في جمع القتاوي الا اصل براعة الذمة ولذا لم يقبل في مثله شاهد واحد ولذا كان القول قول المدعي ^{عنه} على ما وافقته الاصل فالبيضة على المدعي لدعواه ما خالف الاصل فاذا اختلفا في قيمة للتلف والمضروب والقول قول الغلظ لان الاصل البراءة عما زاد ولو اقر بشئ ولو اقر بشئ او حق قبل تفسيره بما له قيمة فالقول للمدعي عليه ولا يرد عليه ما لو اقر بدراهم او دينار فانهم قالوا بلزمة ثلاثة دراهم لانها اقل الجمع مع ان فيه اختلافا فاقبل اقله اثنان فينبغي ان يحمل عليه لان اصل البراءة لانا نقول المشهور انه ثلاثة وعليه بنى الاقرار من الاشياء والنظائر

مطلب اعطى رجلا درهما ينظر اليه فقهره فانكسر او قوسا فهداه فانكسر

مطلب ادعى الشفع ان الشفع علم ولم يطلب وادعى الشفع العطل بن القيم

كتاب فان قال المشتري اني اشتريت هذه الدار التي يريد ان ياخذها بالشفعة منذ سنة وقد علم هذا المدعي بالشراء ولم يطلب فيقول القاضي للمدعي متى اشتري هو هذه الدار فان قال المدعي طلبت الشفعة حين علمت كان صحيحا وكفاه ذلك فان قال المشتري ما طلبت حين علمت كان القول قول الشفع وان قال الشفع علمت منذ سنة وطلبت وقال المشتري لم يطلب كان القول قول المشتري وهو كما كبيرا اذا زوجت وبلغها الخبر فرددت فاختصم الى القاضي فقال الزوج حين بلغها الخبر سكنت وقت رددت حين علمت كان القول قولها فلو قالت علمت يوم ركذا ورددت لا يقبل قولها ولو قال الشفع لا اعلم بالشراء الا ان السكوت كان القول قوله وعلى المشتري البيضة انه علم قبل ذلك ولم يطلب ولو قال المشتري ان لم يطلب الشفعة حتى لقيني وقال الشفع طلبت الشفعة كان القول قول المشتري ويحلف بالله انه لم يطلب الشفعة حتى لقيني ولو قيل للشفع متى علمت فقال اسر او في يومى قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الا بيضة ولو ان رجلا ادعى شفعة بالجار قيل لرجل لا يبرى الشفعة بالجار فانكر المدعي عليه وقال لا شفعة له كان القول قوله ويحلف بالله ما لهذا قبلك شفعة في هذه الدار لان رجلا يحلف على هذا الوجه يحلف بنا على مذهبه فينفذ حق المدعي رجلا ان تباعا فطلب الشفع الشفعة تحضرة البائع والمشتري فقال البائع كان البيع بيننا بيع معاملة وضد المشتري في ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فهو لا يصدق ان على الشفع الا ان يكون البيع بثمن لا ببيع مثل ذلك البيع مثل ذلك الثمن لعلته حينئذ يكون ذلك البيع بيع معاملة ولا يكون للشفع فيه الشفعة الا ترى انه لو جرى هذا الاختلاف بين البائع والمشتري فقال البائع بعته معاملة وقال المشتري لا بل كان البيع بيع رغبة ان كان البيع بثمن لا ببيع

مطلب ادعى الشفعة قبل رجل ارادها وانكر المدعي عليه

ذلك المبيع مثل ذلك الثمن فقلتة كان القول قول البائع وان لم يكن كذلك كان القول قول المشتري رجل اشترى دارا لابنته الصغرى فاراد الشفع ان يأخذها بالشفعة واختلفا مع الشفع في الثمن كان القول قول الاب لا يشترحق كقولك من الثمن ولا يمين لان فائدة الاستحلاف الاقرار ولو اقر الاب بما ادعى الشفع لا يصح اقراره على الصغرى المشتري مع الشفع اذ اختلفا في الثمن كان القول قول المشتري مع يمينه والبيتة للشفع عندهما وعند ابى يوسف للمشتري نقله المولى ثامن من الوجيز ولو حدد المشتري البناء فاختلف هو والشفع في قيمة البناء فالقول للمشتري مع يمينه والبيتة له ايضا على قياس قول ابى حنيفة هكذا قاله مجد وقال ابو يوسف على قياس قول ابى حنيفة البيتة للشفع من الوجيز ايضا المشتري دارا فحضر الشفع فاراد ان يأخذ الدار فقال للمشتري احدث فيها هذا البناء قال الشفع لا بل اشترتها بمائة كما هي كان القول قول المشتري وان اقام البيتة كانت بيتة الشفع المولى وكذا لو اشترى ارضا فحضر الشفع وفيها اشجار واختلفا على هذا الوجه فانما يكون القول قول المشتري اذا لم يكن مكلدا بظاهره فان كان مكلدا بظاهره بان قال احدثت فيها الاشجار امس لا قبل قول المشتري ولو قال اشترت منذ عشرين يوما واحدت فيها الاشجار قبل قوله اذ كين وقال لا يكذب الظاهر وان قال المشتري اشترت البناء بجسمانية درهم ثم اشترت الارض بعد ذلك او قال اشترت الارض بدون البناء او لا ثم اشترت البناء بعدهم ثم اشترت فلا شفعة لك في البناء لانه تعالى صار مقصودا وقال الشفع لا بل اشترتها بمائة معاني صنفه واحدة في القياس كون القول قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفع لان المشتري ينكر الشفعة في البناء لتفرق الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهرا فلا يقبل قول المشتري ولو قال المشتري وهب لي البناء او لا ثم اشترت الارض كان القول قول المشتري ويأخذ الشفع الارض بدون البناء وكذا لو قال انصف ثم انصف وقال الجار وهو الشفع اشترت الكل بعقد واحد كان القول قول الشفع استحسانا وان اقام البيتة كانت البيتة بينة المشتري في قول ابى يوسف رحمه الله تعالى لانه هو المحتاج الى البيتة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى البيتة بينة الشفع وان ادعى المشتري انه اشترى الكل معا بعقد واحد ادعى الشفع انه اشترى منفردا كان القول قول المشتري وان قال المشتري وهب لي هذا البيت من الدار بطريقه الى باب الدار ثم باعني بما بقي من الدار بالف درهم وقال الشفع لا بل اشترت كل الدار بالف درهم كان القول قول المشتري في البيت ويأخذ الشفع كل الدار غير البيت وطريقه انشاء بالف فان جدد البائع هبة البيت كان القول قول مع يمينه وان عهد البائع

مطلب
اذ اختلف
الشفيع مع
المشتري في
مقدار الثمن
او في مقدار
القيمة
فالقول للمشتري
مطلب
ادعى المشتري
انه احدث فيها
البناء او الاشجار
او ادعى شراء
البناء ثم
الارض او القيس
او رغب في البناء
ثم اشترت الارض
او اشترت النصف
ثم النصف

المشتري فيما قال كان البيت له هوب له ولا يصدق ان على ابطال الشفعة في الدار
 لان شركة المشتري قبل شراء الدار لا تظهر في حق الشفعين بقولها الا ان
 يقيم البينة على الهبة قبل شراء الدار فيصير المشتري شريكا في الدار فيقدم
 على الجار رجل اشترى دارا فادعى الشفعين ان المشتري هدم طائفة من الدار
 وكذبه المشتري كان القول قول المشتري والبينة بينة الشفعين كلها من كتاب
 فاضلنا قال طلبت كما علمت وقال المشتري لا بل اخرت الطلب قال القول قول الشفعين
 قال الشفعين علمت يوم كذا وزمان كذا وطلبت وقال المشتري لم تطلب في القول
 للمشتري قال المشتري اشترت الارض والبايع وهب لي البناء وقال الشفعين اشترته
 قال القول للشفعين بانه اختار الجار والمشتري في ملكية الدار التي سكن فيها والقول
 للمشتري وان كان دليل المالك ظاهر لان الظاهر لا يكفي للاستحقاق ولجار ان يحلفه
 لكن على البينات عند محمد وعلى العلم عند أبي يوسف وبديعي ويصدق لحد الجارين
 بالحنابلة الذي على دار جاره بان ما تحته لزيد وسوا الشفعة فبينة اذا ادعى المشتري
 بالبينين والشفعين بالثالث قال القول قول المشتري مع يمينه وان اختلف البايع معهما
 والدار في يد البايع او المشتري والتميز غير منقود قال القول قول البايع ويحلفان ويتردد
 لان الاختلاف وقع في البيع والشفعة قائمة في اخذ الشفعين مما قاله البايع ان شأ
 لان الزوج بايضا بالبايع فكان القول قوله من الايضاح والمحيط والجامع للتميز معين
 المحكام وفي فتاوى أبي الليث المشتري اذا انكر طلب الشفعة قال القول قوله مع يمينه فيبعد
 ذلك نظرا لان انكر طلبه عند سماع البيع يحلف على العلم بالله ما تعلم ان الشفعين حين سماع
 طلب الشفعة وان انكر طلبه عند لقائه يحلف على البينات قال طلبت منذ علمت والقول
 له مع يمينه وان قال علمت بالشراء يوم كذا وطلبت الشفعة حين علمت وقال المشتري
 لم تطلب قال القول للمشتري وان بين مدة قريبة بان قال علمت بالشراء منذ عشرة
 ايام وطلبت حين علمت وقال المشتري لم تطلب حين علمت قال القول قول المشتري وان كان
 المشتري انكر علمه قبل هذا الوقت الذي طلبه ولم يطلب الشفعة قال القول للشفعين وان
 انكر الدعوى عليه جميع ذلك بان قال لا شفعة له قبلي قال القول له نقلها عن الحائنة سئل
 ابو بكر عن يسلم على المشتري ثم طلب الشفعة قال بتطلب شفيعه وبه نأخذ قال
 هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى عن يقول اذ بدا الشفعين بالسلام على المشتري تطلب
 شفيعته فاكر ذلك ولو كان واقعا مع الابن فسلم الشفعين على ابن المشتري بطلت
 شفيعته بخلاف ما اذا سلم على المشتري وفي الذخيرة فان سلم على احد همتا
 بان قال السلام عليك ولا يدرى على من سلم سئل الشفعين انهم سلم على الابن والابن

مطلب في اختلاف
 الشفعين مع المشتري
 في هدم بعض
 الدار وعدمه
 وفي اختلافها
 في الطلبين
 علم وعدمه

مطلب في اختلاف
 الشفعين مع المشتري
 في قدر البين او
 اختلافهما مع
 البايع فيه

مطلب في سقوط
 شفعة الشفعين
 اذا سلم على المشتري

مطلب
اتفق البائع
والمشتري
ان البيع بخار
وانكر الشفع

مطلب في
الاشهاد على
صلى المروثة

مطلب في
اختلاف الشري
والشفيع في
قدر الثمن او
جنسه او قسمه

قوله على الابد لا يتخلل الشفعة وان اختلفا فقال سلت على ابني وقد بعتك شفعتك
وقال سلت عليك فالقول للشفيع اتفق البائع والمشتري ان البيع كان بشرط
الخيار للبائع وانكر الشفع فالقول قولهما في قول ابي حنيفة ومحمد وفي احدى
الروايتين عن ابي يوسف القول قول الشفع وفي الجامع الصغير اذا ادعى البائع
وانكر المشتري والشفيع ذلك فالقول قول المشتري استحسانا وذكر في النوادر ان
القول قول البائع وهو القياس وكذا الروادع للمشتري الخيار وانكر البائع والشفيع
ولو اشترى دارا فقال الشفع للمشتري بعني هذه الدار وقول وهب شفعتك
فقال الشفع لم ابيع بالبيع والقول قوله مع اليقين خاتبة نقلها صاحب الجدة
اما الاشهاد فليس بشرط صحة الطلب حتى لو طلب على المروثة ولم يشهد صاحب طلبه
فبما بينه وبين الله تعالى وانما الاشهاد للاظهار عند الخصومة على تقدير الاحتياج
لان من الجائز ان المشتري لا يصدق الشفع في الطلب ولا يصدق في النور ويؤكد
القول قوله فمحتاج الى الاظهار بما بينه عند القاضي ونظيره من اخذ لقطة ليرها
على صاحبها فهلكت في يده لا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى بالاختلاف في
لو صدق صاحبها في ذلك ثم طلب منه الضمان ليس له ذلك بالاجماع اما الاختلاف
الذي يرجع الى الثمن فلا يجزئ ان يقع الاختلاف في جنس الثمن وانما ان يقع في قدره
واما ان يقع في صفته فان وقع في الحسن ان قال المشتري اشترى بمائة دينار
وقال الشفع بدينار درهم فالقول قول المشتري لان الشفع يدعي عليه التملك
بهذا الجنس وهو يتكره فكان القول قول المنكر مع يمينه وان وقع الاختلاف في قدر الثمن
بان قال المشتري اشترى بالعين وقال الشفع باللف فالقول قول المشتري مع يمينه
وعلى الشفع البينة انه اشتراه باللف لان الشفع يدعي التملك على المشتري بهذا
القدر من الثمن والمشتري يتكره فكان القول قول المنكر ولو صدق البائع الشفع
بان قال بعت باللف ينظر في ذلك انه لم يكن البائع قبض الثمن فالقول قول البائع
والشفيع يأخذ باللف سواء كان المبيع في يد البائع او في يد المشتري اذ لم يكن قد
التم لان البائع اذا لم يكن قبض الثمن فالتملك يقع عليه فيرجع في مقدار ما ملك الى قوله
وان كان البائع قبض الثمن لا يلتفت الى تصديقه والقول قول المشتري لانه اذا قبض
الثمن لم يبق له حق في المبيع احصاء ويكون اجنبيا فان حق تصدق بالعدم وروى الحسن عن
ابي حنيفة ان المبيع اذا كان في يد البائع فاقبض الثمن ونعم انه لفظ فالقول قوله لان البيع
اذا كان في يد البائع فالتملك يقع عليه فكان القول قوله في مقدار الثمن ولو اختلف البائع
مع المشتري والشفيع والدارس في يد البائع او المشتري لكنه لم ينقل الثمن فالقول ذلك

قول البائع والمبايع مع المشتري يتجانسان ويترادان والشفيع يأخذ الدار بما قال البائع
 ان شاء اما التجاليف والتراد فيما بين البائع والمشتري فلقوله عليه السلام اذا
 اختلف المتبايعان تحالفا وترادا واما اخذ الشفيع بقول البائع ان شاء فلو ان اذالم
 يقبض الثمن قال لملك يقع عليه فكان القول في مقدار الثمن في حق الشفيع قوله وان كان
 البائع قد قبض الثمن فلا يلتفت الى قوله لانه صارا لجنبيا على ما بينا هذا اذا لم يكن لاحدهما
 بينة لا للشفيع ولا للمشتري فان قامت لاحدهما بينة قبلت ببيئته وان اقاما جميعا البينة
 فالبينة بيد الشفيع عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف البينة بيد المشتري ولو
 اشترى دار بعرض ولم يتقابضها حتى هلك العرض وانتقض البيع فيما بين البائع والمشتري
 او كان المشتري قبض الدار والبائع لم يسلم العرض حتى هلك وانتقض البيع فيما بينهما وفي
 للشفيع حتى الشفعة بقيمة العرض على ما بينا فيما تقدم ثم اختلف الشفيع والمبايع
 في قيمة العرض فالقول قول البائع مع يمينه لان الشفيع يدعي التملك وهو يكره ان
 اقام احدهما بينة قبلت ببيئته وان اقاما جميعا فالقول قول البائع عند ابي يوسف
 ومحمد رجما الله تعالى وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى في قياس العلة التي ذكرها محمد
 رحمه الله تعالى الخ ولو هلك المشتري بناء الدار حتى سقط عن الشفيع قدر قيمته من الثمن ثم
 اختلفا في قيمة البناء فهذا لا يحل اما ان اختلفا في قيمة البناء وانتقضا على ان قيمة الساحة
 الب واما ان اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان اختلفا في قيمة البناء لا غير
 فالقول قول المشتري مع يمينه لان الشفيع يدعي على المشتري زيادة في السقوط وهو يكره
 وان اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان الساحة تقوم الساعة والقول في قيمة
 البناء قول المشتري لانهم يمكن معرفة قيمتها للخال فيستدل بالخال على الماضي ولا يمكن
 تحكيم الحال في البناء لغيره عن حاله والقول قول المشتري لما قلنا فان قامت لاحدهما بينة
 قبلت ببيئته وان اقاما جميعا البينة قال ابو يوسف البينة بيد الشفيع على قياس قول
 ابي حنيفة ومحمد البينة بيد المشتري على قياس قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف من تلقاها
 نفسه البينة بيد المشتري لانها الخ وان اختلفا في صفة الثمن بان قال المشتري اشترت
 معجلا وقال الشفيع لا بل اشترته بشئ مؤجل فالقول قول المشتري لان الحول في الثمن لا يحصل
 والاجل عارض فالمشتري يمسك بالاصل فيكون القول قوله ولان العاقد اعرف بصفة الثمن
 من غيره ولان الاجل ثبت بالشرط فالشفيع يدعي عليه شرط الاجل وهو يكره ان يكون القول قوله
 اذا اشترى دارا فقال المشتري اشترت العرصه على حدة بالف والبناء بالشفيع بل اشترتها
 جميعا بالقبض والدار بينهما فالقول قول الشفيع لان افراد كل واحد منهما بالصفة حالة
 الاتصا لا يسرعتا دليل الغادة بيعهما صفقة واحدة فكان الظاهر شاهدا

مطلب هـ
 العرض ثم اختلف
 الشفيع والمبايع
 في قيمته

مطلب هـ
 المشتري بناء
 الدار ثم اختلف
 الشفيع مع
 المشتري وقيمة
 الساحة والبناء
 او البناء فقط

مطلب و
 اختلاف الشفيع
 والمشتري
 في صفة الثمن

للتفيع فكان القول قوله وإيهما أقام البينة قبلت بيته وإن أقاما جميعاً
 البينة ولم يوقتا وقتاً فالبينة بيته المشتري عند أبي يوسف وعند محمد البينة
 بيته التفيع وقال أبو يوسف إذا ادعى المشتري أنه أحدث البناء في الدار وقال
 التفيع بل اشتريتها والبناء فيها أن القول قول المشتري لأن لم يوجد المشتري فزار
 ببناء البناء والتفيع يدعي عليه استحقاق البناء وهو يتكرر ولو اشترى دارين
 ولهما تفيع ملاً سبق فقال المشتري اشترت واحدة بعد واحدة وأنا شريكك
 في الثانية وقال لا بل امتزجتا صفقة واحدة وفي الصفقة فيهما جميعاً فالقول
 قول التفيع لأن سبب الاستحقاق ثابت فيهما جميعاً وهو الجوار على سبيل الملازمة
 وقد أقر المشتري بشرط الاستحقاق وهو شراؤها إلا أنه بدعوى تفريق الصفقة
 يدعي البطون بعد وجود السبب من حيث الظاهر فلا يصحد قال الإبيدة ولهما
 أقام بيته قبلت بيته وإن أقاما جميعاً البينة فهو على الاختلاف الذي ذكرناه
 بين أبي يوسف ومحمد وروى عن محمد بن يحيى أن المشتري دار وأطلب التفيع الصفقة فقال
 المشتري اشترت نصفاً ثم نصفاً فلك النصف فلا ول قول التفيع لا بل اشترت
 الكل صفقة واحدة وإلى الكل فالقول قول التفيع فإن قال المشتري اشترت ربحاً
 ثم ثلاثة أرباع فلك الربح وقال التفيع لا بل اشترت ثلاثة أرباع فله ربحاً
 فالقول قول التفيع فإن قال المشتري اشترت صفقة واحدة وقال التفيع اشترت نصفاً
 ثم نصفاً فانا أخذ النصف فالقول قول المشتري بأخذ التفيع الكل أو يبيع لأن التفيع يدعي
 تفريق الصفقة وفيه ضرر بالشركة فلا يقبل قوله لا يبيته المشتري داراً بالعدد ثم يبيعها
 فأراد التفيع أخذها بالصفقة وقال لا البائع والمشتري البيع كان خياراً للبائع ولم يضمن ولا
 صفقة لك وإنكر التفيع الخيار فالقول قول البائع والمشتري وعلى التفيع البينة أن البيع
 كان بائناً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف وروى عن
 أبي يوسف رواية أخرى أن القول قول التفيع ولو تصادف أن التمي كان دنانير والتفيع
 يدعي أنه كان دراهم كان القول قولها ولو كان البائع غائباً والدار في يد المشتري فأراد التفيع
 أن يأخذ منه فقال المشتري كان للبائع فيه خيار وكذب التفيع فالقول قول المشتري
 أيضاً لما ذكرنا ولو اختلف العاقدان فيما بينهما فادعى البائع الخيار وقال المشتري لم يكن
 فيه خيار كان القول قول المشتري وبأخذ التفيع الدارق الرواية المشهورة وروى
 عن أبي يوسف أن القول قول البائع ولو ادعى المشتري الشراء بين مؤجل
 وادعى البائع التججيل كان القول قول البائع بخلاف ما لو أنكر
 البائع البيع والمشتري يدعيه فإن القول قول البائع لأنه

مطل الشري
 دارين فقال
 اشتريتها واحدة
 بعد واحدة وأنا
 شريكك في
 الثانية وقال
 التفيع لا بل
 اشترتنيهما معاً

مطل تصديق
 البائع والمشتري
 أن البيع كان خياراً
 أو بدنانير أو
 فاسداً والتفيع
 يدعي خلافة

أنكر زوال ملكه ولم يدع على المشتري فعلا فكان القول قوله ولو أراد الشفع
 أن يأخذ الدار المشتراة بالشفعة فقال البايع والمشتري كان البيع قاسداً
 فلا شفعة لك وقال الشفع كان جائزاً وأولى الشفعة فهو على اختلاف فهم في
 الجواز للبايع في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمدى الروايتين عن أبي يوسف القول
 قول الغافلين ولا شفعة للشفيع وفي رواية عن أبي يوسف القول قول الشفع
 وبه الشفعة فأبو يوسف يعتبر الاختلاف بينهم في الصحة والفساد باختلاف
 المتعاقدين فيما بينهما ولو اختلفا فيما بينهما في الصحة والفساد كان القول قول
 من يدعى الصحة كذا هذا ولجامع أن الصحة في العقد أصل والفساد عارض
 وهما يعتبران اختلاف فهم في هذا باختلاف فهم في البتات والجواز للبايع ولجامع
 أن الشفع يدعى البتات والصحة يدعى عليهما حق التملك وهما يدعوى الجواز
 والفساد يستكران ذلك فكان القول قولهما وكذاهما اعرف بمصفة العقد الواقع
 منهما لقيامه بهما فكان القول في ذلك قولهما يدافع الصانع شرح تحفة الفقهاء
 وفي طلب قول الشفع مقدم إذا لم يقل وقوله يصور
 مسألة البيت من شرح ادب القاضي للخصاف قال المشتري قد اشتريت هذه
 الدار منذ سنة وقد علم الشفع بشرى ولم يطلب فاسأله عن ذلك فإن القاضي
 يسأل المدعي متى اشتري هذه الدار فإن قال الشفع طلبت الشفعة حين علمت
 فإن القاضي يكفي منه بهذا المقدار فإنه لا يمكنه أن يقول اشتراها منذ سنة
 لأنه يحتاج إلى الأبحاث فهذا الرجل ممن يحترى حتى لا يحتاج إلى البتات شيء فإنه قال
 المشتري ما طلبت حين علمت كان القول قول الشفع فرق بين هذا وبين ما إذا قال
 الشفع علم منذ كذا وطلبت وقال المشتري ما طلبت كان القول قول المشتري
 ثم متى في الفرق والتفرع فقوله لناظم إذا لم يقل وقتاً أي إذا لم يذكر للبيع وقتاً
 بل أقصر على ذكر الطلب وقت العلم لأن علمه عند القاضي حاله إذ ظهر الحال مقارناً
 للطلب فكان القول قوله وفي ذلك علمه منذ كذا بالشرائط عند القاضي بلزوا
 وطلبه فهذا كذا لم يظهر فحتاج إلى الأبحاث قال ونظيره البكر إذا زوجت لكن بدلة
 في الحامدية وذكر صدر الإسلام أبو بكر في باب سكاخ البكر من شرحه الصغيرة إذا
 بلغت وهي بكر فقالت رددت كما بلغت والزوج يقول بل سكت فالقول قول الزوج
 وكذا الشفع قال طلبت الشفعة كما سمعت وقال المشتري سكت فالقول قول
 المشتري وهذا إذا وقع الاختلاف بعد زعمان البلوغ وسماع البيع أما لو وقع
 الاختلاف حالة البلوغ وقالت رددت وقال سكت فالقول قولها وهذا التقييد

مطلب إذا قال
 الشفع طلبت
 حين علمت
 أنه وإن قال علمت
 منذ كذا وطلبت
 فالقول للمشتري
 أن كذبه

لما اطلقه في شرح ادب القاضى وظاهر كلام الادب مخالف لما قاله في نفسه ان القول
قوله ولو وقع الاختلاف بعد زمان السلوع والبيع كما لا يخفى فليتبين له القاضى والقول
وقوله في البيع شرط مقدم وقول شافع ليس فيه موخر
الضيق في قولها للتابعين ومقدم خير قولها مسألة البيت من المحيط قال وان لقن
البائع والمشتري ان البيع كان بجوار البائع وانكر الشافع فالقول لما لا يمتنع انكر
ثبوت حق الشفعة لما توافقا على شئ لا يوجب حق الشفعة ولان العقد بينهما
فكانا اعرف بعقدهما فكان القول لهما في كونه وصحته كما كان القول لهما في كونه
التمن قال قلو وافق المشتري الشافع على انه لا خيار وادعى البائع الخيار ولم يرض التلازم
فالقول للمشتري وروى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في النودان ان القول قول
البائع وهذا جواب القياس والمذكور في الجاعم التصغير جواب الاستحسان
وهذا مما اخذ عنه النظم فالوجعل النصف الثاني حكما كقول شافع من
يشترى ينكر جميع الى المسئلة الاولى وجواب الاستحسان المذكور في الجاعم في
المسئلة الثانية شرح منقول مذهب وجنان لابن الشحنة

كتاب القسمة

اذ اطلب الورثة القسمة من القاضى سألهم القاضى هل عليه دين اذ قالوا لا كان القول
قولهم وان اقر احد الورثة بدين على الميت وحده الباقيون قسمت المركة بينهم وروى
المقر يقضها لكل الدين من نصيبه عندنا اذ كان نصيبه في رجل الدين الفلف في
القسمة على وجوه احدى ان يقول حتى في النصف وقد اخذت الربع او الثلث
وقال الاخر لا بل حقتك الربع او الثلث وقد اخذت وفي هذا بينا التنازع ويزداد
القسمة ومنها ان تكون الخصومة في القبض فقال احدهما لم اقبض حتى وقال الاخر
قبضته فانهم يتحا القان ويراد ان القسمة ايضا لان القبض له شبهة بالعقد
ولو اختلفا في العقد يتحا القان ومنها ان تكون المنازعة بينهما في الزيادة فيقول
احدهما اخذت انت يا فان اكثر من حقتك وغصبت زيادة غصبتا بعد ما قبضته
ويقول الاخر قبضت حتى وما اخذت الزيادة كان القول قول الاخر واليسنة به
حماجه ولا يتحا القان ولا يراد ان القسمة ومنها ان تكون المنازعة بينهما
بعد ما اشهد كل واحد منهما على القبض واستيناء الحق بصفة التمام ثم
يقول احدهما حتى الذي في يدي وحقتك الذي في يدي ويقول قد قسمنا ولكن
انا اخذت بعض حتى دون بعض لا يسمع دعواه ولا خصومة بعد ما اشهد على النعم
والاستيناء ومنها ان تقع المنازعة بينهما في التقويم فيقول احدهما قيمتها اكثر

مطلب
الفلف في القسمة
على وجوه

قومه وبكر الآخر في هذا الوجه لا يتقبل قوله ولا تسمع دعواه كذا ذكره في الإلهام
وقال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى إن كان التفاوت يسيرا فهو كما قال في
الكتاب وإن كان التفاوت كثيرا رجي أن تسمع دعواه وقال الفقيه أبو جعفر
رحمه الله تعالى تسمع دعواه صبي قرانه بالغ وقاسم وصلى الميت قال الشيخ لم نقل
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن كان الصبي مراهقا قبل قوله ويجوز قسمته
وإن لم يكن مراهقا ويعلم أن مثله لا يكون مراهقا لا يجوز قسمته ولا يقبل قوله
لأنه مكذب ظاهر كلها من كتاب قاضيان جماعة جاو إلى الحاكم قالوا مات أبونا
عن هذا فاقسمه بيننا فإن لم يذكر والارث بأن قالوا هذا خا لهما ولا غائب فيهم
بقسم بينهم ويذكر في كتاب القسمة أنه قسمها بينهم بأقرارهم ولا يبط الميراث
على أصل المالك في المنقول وغيره وإن غابا لا يقسم واحدا كان الغائب وأكثر
وإن بالارث وقالوا لا غائب فينا قسم المنقول بالقول لا غير المنقول عند الإمام حتى
يهرهنا على الميراث وعندنا المنقول وغير المنقول يقسم بالقول وإن فيهم غائب
وحضر واحد لا يقسم وإن زاد الحاضر على الواحد وهم كبار وبعضهم صغير فذهب
عن الصغير وصبي وقسم لأن أحد الورثة خصم عن الباقيين وتزله حصصة الغائب
عند عدل فإن حضر الغائب وأقر بما قالوا تم الإهر وإن أنكر في المنقول وغيره يرد
القسمة عندهما وعند لا يرد في غير المنقول لأنها كانت بالبيتة فلا يلتفت إلى النكاح
الغائب بزانية وقد ذكر في شرح الطحاوي أنه إذا كانت الدارين ورثة بكرا أصحبا
فاقر واعتد القاضى أنه أميراث بينهم عن أبيهم فأراد وأمنه قسمتها بينهم فهذا لا
يخلو إما أن يكون منقولا أو غير منقول واختلفوا فيما إذا كان ملكا بالميراث أو سببا
آخر كالهيئة والصدقة والشراء ونحو ذلك ولا يخلو إما أن كان فيهم صغير أو لا
يكن أما إذا كان الملك بغير الميراث ولم يكن غائب فإنه يقسمها بينهم بقولهم ويكتب
أنه قسم بأقرارهم ولا يطلب البيتة منهم على أصل المالك في المنقول عندنا وغيره
وإن كان فيهم غائب لا يقسم سواء كان الغائب واحدا أو أكثر وإن كان المالك لهم
وهو الميراث فإن قالوا ليس فينا غائب يقسم المنقول بينهم بالقول ولا يقسم غير المنقول
ففيهم البيتة على أصل الميراث عند أبي حنيفة رحمه الله وعندنا المنقول وغير
المنقول سواء يقسم بينهم بقولهم فإن كان فيهم غائب يقسم ونظر حضور الغائب
بغدا أن يكون الحاضر اثنين صغيرين أو أحدهما صغير فينصب عن الصغير وصبي
ويقسم لأن أحد الورثة خصم عن الباقيين ويضع حصصة الغائب على يدي عدل
وبعد ذلك أن حضر الغائب وأقر بما أقروا المضى الأمر أن أنكر يرد القسمة في

مطلبا إذا قالوا
مات أبونا فاقسم
هذا بيتة فألا
يخلو إما أن يذكر
الارث أولا
فيهم صغير
أو غائب أولا
منقول كان
أو عقارا

القول وغيره عندهما وعند أبي حنيفة في القول كذلك وفي غير القول لا يرد
القسمة لأن قسمتها بالبيعة فتقبل البيعة على الفأب ولا يلتفت إلى قوله
قال وإذا حضر الشركاء عند القاضي وفي أيديهم دارا وضبعة وأدعوا أنهم
عن فلان لم يقسمها القاضي عند أبي حنيفة حتى يقيموا البيعة على موته وعدد
ورثته وقال لصاحبه يقسمها باعترافهم ويذكر في كتاب القسمة أنه قسمها
بقولهم وإن كان المال المشترك ما سوى العقار وأدعوا أنه ميراث قسمه في قوتهم
ولو ادعوا في العقار أنهم اشتروه وقسمه بينهم هداية مسنة بين أرضين أحدهما
أرفع من الأخرى وعليهما اختيار لا يعلم غارمهما أن كان يستقر الماء في الأرض
السفلى بدون المسنة كان القول في المسنة قول صاحب الأرض العليا مع بيعة
والإختيار له مالم يقر الآخر البيعة وإن كانت الأرض السفلى تحتاج في مسك الماء
إلى المسنة فالمسنة وما علمت من الإختيار بينهما زانية ولو كان أحدهما صاحبه
أخذت أحدى وحسين فلما أخذت أنا تسعة وأربعين وبقول الآخر أخذت
الأخمين قال القول قوله مع بيعة لأنه منكر الاستيفاء بدائع شرح الحقنة

كتاب المزارعة

رجل دفع أرضا وبذر مزارعة جائزة فزرعها العامل وأخرجت زرعاً فقال المزارع
شرطت لي نصف الخارج وقال رب الأرض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب
الأرض مع بيعة لأنه يكثر زيادة الأجر ولا يخالفان عندنا لأن فائدة الخالد
الفسخ وبغض استيفاء المسعة لا يمكن الفسخ وإيهما أقام البيعة قبلت بيعة
وإن أقام يقضى بيعة المزارع لأنها تنبت الركادة وإن اختلفا قبل الزرع مخالفا
وتراد المزارعة وبذر يمين المزارع وإيهما مكل يقضى بيلته وإيهما أقام البيعة
قبلت وإن أقام البيعة يقضى بيعة المزارع وإن كان البذر من قبل العامل وقد
أخرجت الأرض زرعاً فاختلغا على هذا الوجه كان القول قول العامل مع بيعة
ولا يخالفان وإيهما أقام البيعة قبلت وإن أقام البيعة يقضى بيعة من لا
بذر منه وإن اختلفا قبل الزرع مخالفا وتراد رجل دفع إلى رجل أرضاً لمزرعة
المزارع يبذره ويقره على أن الخارج بينهما فلما حصل الخارج قال صاحب الأرض
شرطت لك عشرين فقير من الخارج وقال الآخر بل شرطت لي النصف من الخارج
كان القول قول صاحب البذر والبيعة بيعة الآخر وإن لم يخرج الأرض
بعد الزرع فقال صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال صاحب الأرض
شرطت لي عشرين فقير أولى عليك أجر الأرض كان القول قول المزارع لأن صاحب

مطلب
المالك
لأرضين
في المسنة
والأشجار
التي عليها

مطلب
اختلاف
الأرض مع
المزارع
شرط للمزارع

الأرض يدعى ثلثه اجر الأرض وهو ينكر وإن أقامنا البينة كانت البينة بينة
 المزراع أيضا لأن بينته ثبتت فاشبهت به اليهود وهو اشتراط نصف
 الخارج وبينه الآخر لا ثبت فاشبهت به اليهود وهو عشرون قفيزا وإن اختلفا
 على هذا الوجه قبل أن يزرع كان القول قول صاحب الأرض وإن كان مدعى العقد
 لأن الآخر يدعى عليه استحقاق منفعة الأرض وهو ينكر ويجل زرع أرض غيره فلما
 حصص المزراع لصاحب الأرض كنت اجبري وزدعتها بيدري وقال المزراع كنت
 اكرا وزرعت بيدري كان القول قول المزراع لأنهما اتفقا على أن البذر كان في يده
 فيكون القول فيه قول ذي اليد لو أقرب بعد ما نزع وقال زرعتهما غصبا كان القول
 قوله لأنه ينكر استحقاق شيء من الخارج لغيره فزارعة شجرة بنيت في أرض إنسان من
 عروق شجرة أخرى في أرض آخران بنيت بنفسها لا يسقط أحد كان المنابت لصاحب
 الأصل إذ صدق صاحب الأرض أنها بنيت من عروق تلك الشجرة وإن كذبه كان
 القول قوله وإن كان صاحب الأرض هو الذي سقاها فثبتت بانبأته وسقيته
 كان له كلها من كتاب قاضيهان زرع أرض غيره فلما حصص المزراع قال صاحب الأرض
 كنت اجبري فزعت بيدري فالقول للمزراع لا اتفاقهما على أن البذر كان في يده
 فالقول للذي لبذر دفع أرضا وتآله لغيرهما معاملة فادرك الكرم وقال سرق
 تلك التآله وخرسهما من تآله في واراد قلعها وكذب رب الأرض فالقول للمعامل في
 قوله سرق لأنه أمين ولا يصدق في قوله غرست من عندي وكان ينبغي أن يصدق
 في قوله غرست من عندي لأن رب الأرض صدق الفارس والغرس في يده لكن دل على
 صحة ما في الفتاوى ما ذكرنا أن المزراع لما حصص المزراع قال رب الأرض كنت اجبري
 وزرعت بيدري وقال المزراع كنت اكرا وزرعت بيدري فالقول للمزراع لأن رب
 الأرض صدق أنه مزارع وإن الزرع في يده ولو مضت مدة المعاملة والتمس لم يثبت
 بيق العقد في وقت الادراك في يد العامل بالأجرة وإن هربا المزراع في وسط السنة
 رجح بما اتفق على المزراع حتى يدرك بالغام يبلغ والقول للمزراع في قدر النفقة متعين
 على علمه وإن مات المزراع وبطل بقول فقالت كرونة نحن فعل إلى أن يدرك لهم ذلك وإن
 ارادوا القلع لا يجبرون على العمل وإن بذت من عروق شجرة رجل في أرض لغير شجرة أخرى
 أن سقى رب الأرض فتمحله وإن بلا سقى فأصل الشجرة أن صدق أنه من عروق شجرة وإن
 كذب فيه فالقول له بزارية استأجر رجل من رجل أرضا والغير الآخر وقد
 اجبر غير أن رب الأرض ولم تجز رب الأرض الإجارة وقد زرعها المستأجر لا يكون هذا
 مزارعة والزرع للمستأجر وإن كانت الأرض مقدرة للمزارعة لا يندرجها ساقول الإجارة

مطلبة شجرة

بنيت في أرض
 إنسان من عروق
 أخرى في أرض
 آخر

مطلبة

دفع أرضا
 وتآله لغيرهما
 معاملة فادرك
 الكرم وقال سرق
 تلك التآله وخرسهما
 من تآله في واراد
 قلعها وكذب
 رب الأرض

ولم يعلم منه وقت الزراعة شيء من ذلك ثم ادعى بعد ذلك اني زرعته غصبا
 فالقول قوله وفي الدار المعدة للغة اذ اسكنها رجل ثم ادعى اني مسكنها غصبا لا يثبت
 ويجعل ذلك اجارة وفي فتاوى قاضيان قال وان كانت الارض معدة لغيرها من ارض
 ونصيب الغامل من الخارج منلو عند اهل ذلك الموضع لا يختلف فزرعها رجل
 جازا استحسنانا وان لم تكن الارض معدة لغيرها من ارض او لم يكن نصيب الغامل
 معلوما عند اهل ذلك الموضع بل كان يختلفا بينهم لا يجوز ويكون الزرع غاصبا وانما ينظر
 الى العادة اذ لم يعلم ان زرعها غصبا فان علم انه زرعها غصبا بان اقر الزرع عند الزرع انه
 يزرعها بنفسه لاهل الزراعة او كان الرجل ممن لا يأخذ الارض من ارضه ويأخذ
 عن ذلك يكون غصبا ويكون الخارج له وعليه نقض ان الارض وكذا لو اقر
 ما زرع وقال زرعته غصبا كان القول قوله لانه يسكن استحقاق شيء من الخارج يجمع
 الفتاوى ولو اختلفا في جوار المزارعة وفسادها بان ادعى احدهما النقصه وادعى
 الاخر اقرته معلومة فالقول للمدعى الفساد قبل المزارعة وبعدھا القول بالنصيب
 البذر ادعى الفساد ولو كان البيت بينة الجوار في الحالين ولو كان البذر من
 الارض وقال شرطت لك النصف وزيادة عشرة الفضة وقال لغامل الفضة
 فالقول للغامل والبيت لرب الارض متواو لاختلاف قبل الزراعة وقبلها حين
 نقلها غانم البغدادى ونوقال رب الارض في مزارع لمذ القول بعد الحصد والنقص بغير
 مسئلة البيت من الخاصة وقاضيان قال رجل زرع ارض غيره الخ والمطروحة
 بحث انه لا فائدة في التقييد بكونه بعد الحصد بل الحكم كذلك لو وقت المزارعة
 بعد الزرع وقد نظمه بيعه الزرع وفانع المصنف زعم ان لا فائدة الا بهذا القيد
 لان المقصود التمتع ولا يتحقق الا بعد الحصد لاحتمال عدم النبات قلت يرد على
 ما ذكره المتع حصول الفائدة في صورتهما الحق رب الارض دين لا وفاء له الا من
 ثمنها وقد ثبت الزرع فيها فباعها فان لا للمزارع كنت اجيرى زرعها بغير
 وقال المزارع كنتا كارا وزعت ببذر فيكون القول قول المزارع ويمتنع البيع
 فيكون ذكر القيد المذكور لكونه الاعلى في مثل ذلك وقد ذكر المسئلة في الشربة
 بدون القيد المذكور وعرضاها الى الفتاوى والله اعلم ثم قال ولو قال لبيها بالنقص
 لكان له وجه بان ينظر في المزارع ان كان من عادة المزارع ان يعمل في الارض
 مزارعة فالقول قوله وان كان من عادته ان يسلم نفسه اجيرا فيكون القول
 لساحب الارض قال وقد مرخو ذلك في مسائل الاجال من شرح منظومة ابن وهبان
 لابن التينة

مطلب
 اذا زرع ارضا
 معونة لغيرها
 مزارعة لغير
 العامل معلوم
 كان ذلك مزارعة

مطلب
 في احتدادها
 في جوار المزارعة
 وفسادها

مطلب
 دفع له ارضا
 لغيره فيها
 فصرس فادعى
 صاحب الارض
 اني دفعتها اليك
 التالة والاشجار
 لي ولدى المزارع
 عكسه

ارضها ليغرس فيها ودفع اليه الثالثة ففرس فقال لصاحب الارض انادفعت اليك
الثالثة والا اشجار لي وقال الفارس قد سرفت تلك الثالثة وانا غرست بثلاثة عندي
والشجرة لي قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار متصلة
بارضه والقول في سرفة الثالثة التي دفعها اليه قول الفارس حتى لا يكون ضمانا
لا شيء كان ليسا فيها شجرة لرجل نبتت من عروقها شجرة في ارض جاره قالوا ان كان
صاحب الارض سقاها حتى نبتت بائنااته فهو له وان نبت بنفسه لا يستحق احد فبر
لصاحب الشجرة ان اضدقه صاحب الارض انها نبتت من عروق شجرته فان كذبه
كان القول لقوله لانها متصلة بارضه مسناة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى
وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله تعالى ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة ولا يحتاج الى اسالة
الماء الى المسناة كان القول في المسناة قوله وكانت الاشجار له عالم بقم الاجر البينة
وان كانت الارض تحتاج الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الاشجار بينهما فانما
شجرة في ارضه نبتت من عروقها اشجار في ارض غيره فان سقاها صاحب الارض حتى
نبتت فهي له والا فصاحب الشجرة وان اختلفا في كونها من عروق شجرته فالقول
لصاحب الارض فبينة نقلا عن المجتهد

كتاب الحيطان

رفيقة لا منفذ لها في بناء ورخنة ممر ورهم في الرفيقة فرفع احداهم سقفها فاذا
ان السقف له وادعى كل واحد منهم انه له فان كان طريق السقف الى ملك احدهم وهو
مشغولا بمتاعه كان له في الحكم ويكون القول لقوله مع يمينه وان لم يكن طريق السقف
الى ملك احدهم ولا كان مشغولا بمتاعه فهو لهم جميعا ولكل واحد منهم ان يحلف الاخر
على نصيبه عند عدم البينة واهم اقام البينة فهو له وان اقاموا جميعا يقضي لكل واحد
منهم بما في يده غيره فاضحيان في دعوى الحائط والطريق قال ابو يوسف في الظلة التي توكو
على الطريق على جانطين احدهما في ملك صاحب الظلة والاخر في يمانته عليه خشبة
الظلة فاختصم فيه صاحب الظلة وصاحب الدار فان تنازعا في الحائط ذكر في الاقضية
انه لصاحب الظلة وهكذا اشار رحمه وقال بعض المشايخ انه يقضي لصاحب الدار وان اتفقا
على ان الحائط ملك صاحب الدار لكن اختلفا في موضع الخشب فقال صاحب الدار فخشبك
فقط هذا المذهب عن اصحابنا ان القول قول صاحب الدار خلافا لما يقول الخصم في خلاصة
ولو للاحدهما عشر خشبات عليه والاخر ثلاث فهو بينهما انصفان اذا استويا
في استعمال ربي الحائط لاجله لانه بنى التسقيف وهو كما يحصل بالنعش يحصل بما
دونها الى الثلاث فاستويا يداو اكر ما في الباب ان لذي العشرة زيادة استعمال

مطلب خمسة

لهم دون رفقة
مسقفة ادعى
كل منهما ان السقف
له

مطلب اذا تنازعا
في حائط ولكل
عليه خشبات
فهو بينهما ولا
عبارة بالكثر

الا ان الجنس واحد فلا يثبت الترجيح بكثرته هذا ظاهر الرواية وعمر ان حصة
 ربه الله تعالى انه رجع عنه وقال لكل واحد منهما ما تحت خبته اذ ما تحتها
 في يده وصاحبه خارج فيه فصدق ذو اليد والباقي بينهما الاستواء كما فيه
 وعمر ان يوسف ربه الله تعالى انه رجع وقال لكل واحد كسره لرب العشرة اذ يستعمله
 اقوى ولا يوسر الاخير مع الجزع لا مرسو والصحيح هو ظاهر الرواية لما اجتمع المعونة

كتاب الفاظ الكفر الكافر اذا كره مشيما على الكفر
 وله امرأة مستحبة فارتيك وقلبه مطمئن بالايمان فان كانت المرأة قد كشرت وقد
 بنت منك وقال الروح اظهرت ذلك بعد الاكراه وقلبي مطمئن بالايمان فالقول قوله
 استحقاقا والقباس ان يكون القول قولها ويحكم بالفرقة لسان الحكماء في النفل
 الثاني عشر زعم ان خشته يحكم بكفر وبسته حرمت عليه والزواج منك فالقول قوله
 خلاصة في النكاح اذ اختلف الزوجان فقال الرجل قلت المسح من الله في قوله
 المصاري وقالت المرأة لم يقل في قول المصاري كان القول قول الزوج مع يمته
 فان جادت المرأة بتهود فقالوا سمعناه يقول المسح من الله ولم يقل شيئا اخر وقال
 الروح قلت في قول المصاري الا انهم لم يسمعوا فان القاضي يحبس شهادتهم ويترك
 بينه وبين المرأة وان قالوا لا تدرى قال ذلك لم يكره لانهم سمعوا منه شيئا غير قوله المسح
 ابر الله لا يقبل القاضي شهادتهم حتى يشهدوا انه لم يقل معها غير ما وجعلوا دعوى
 الاستثنائي الطلاق كذلك قال شمس الائمة الشرحي هذه من المسائل التي يقبل
 فيها الشهادة على النبي فيصيحان في الطلاق تزني زنا اليهود والنصارى كسر رجم
 لو قال كنت استهزئ بهم ولم اعتقد دينهم صدق في ديانة قيل من وقف في كلمة الشهادة
 بين النبي والابنات من غير مانع ولم يرد في معبود غير الله تعالى قال هذه الثلاثة في النجس
 فان عني هذا لم يكفر وقال ابو ذر اثم عظيم ولا يكفر وقيل فيمن اعتصم بها ولدها او تركها
 وقالت كثر المرأة ونقول لم اعن نفسي لانصدق لان الكلام يرجع الى المعهود ولا
 معهود ههنا غيرها (م) تصديق فنية

كتاب الذبايح اراد الرجل ان يتري كما يقال له عدل لا تشتر فانه دحية المحوس وقال القصاب اشتر
 فانه دحية مشيا والقصاب عدل فانه يروى الكراهة على قول ابي جعفر وعلى قول غيره
 من السامع لا يروى ان اثارا خائفة نغله في الحديقة وقيل قول كافر قال ضربت الله من مسلم
 او كافي بخل او محوسى فخر فان قول الكافر مقبول في المعاملات للحاجة اليه اذ العلم لا
 كثيرة الوقوع صدر الشريعة **كتاب الاضحية** رجل اشترى شاة
 فوجد بها مقطوعة الاذن ان اشترىها الا لصحية له ان يرد هاو كذلك كل ما يمنع

مطلب
 ادعى بعد
 الاكراه على الكفر
 انه ارتكب وقيل
 مطمئن

مطلب
 تزني زنا
 اليهود كفر

مطلب
 اخبره عدل
 بخرقة الم
 وعدل محكما

مطلب
 اشترى
 شاة فوجد بها
 مقطوعة الاذن
 ردها او اشترى
 للاضحية

التضحية وان اشترى منها غير الاضحية لا يكون له ان يردّها الا ان يكون ذلك
 عيبا عند الناس وان اختلف البائع والمشتري وقال المشتري اشترتها الاضحية
 وانكر البائع ذلك فان كان ذلك في زمان الاضحية كان القول قول المشتري اذا كان
 من اهل الاضحية قاضيا في اليوم قال ان ضحيت بالكوفة فكذلك فعلي حقيقة التضحية
 بها وان عني كونه بها يوم الاضحية صدق لا يردى الهال بالالكوفة فالمراد كونه فيها وقت
 الهال وان عني الرؤية بها بزيادة في الايمان **كتاب الكراهة**
 قال لعنه ان لم تدخل الدار الومرات حرقتني اليوم فقال العتلم ادخل وقال المولى
 دخلت فالقول قول المولى وان كان الظاهر شاهدا للعتد ولوان رجلا دخل على قوم من
 المسلمين يا كونه طعاما ويشربون شربا فاعوه اليه فقال له رجل منهم ثقة عرف
 هذا اللحم ذبيحة مجوسية وهذا شرب خالص فخر فقال الذين دعوه الى ذلك ليس الامر كما
 قال بل هو حلال فانه ينظر في حاله فان كانوا هم عدولا فلا تفت هو الى قول ذلك
 الواحد الذي اخبره بالحكمة وان كانوا متهمين فانه ياخذ بقول ذلك الواحد ولا يسمعه
 ان يتناول شيئا من ذلك سواء كان الخبز بالحكمة حراما او مملوكا ذكرنا وان في لان قول
 الواحد الثقة مقبول في الديانات وان كان الذان اجترأ به انه حلال مملوكين فثقتين
 والذي يزعم انه حلال واحد فلا باس باكله لان في الخبز الذي حرّم والمملوك سواء وخرج
 قول المتن وان كان الذي يزعم انه حرام مملوكين فثقتين والذي يزعم انه حلال واحد فانه
 لا ينبغي له ان ياكل لخرج قول المتن ولوان رجلا عرف جارية رجل يدعيها وزعم انها له
 والامة تصدق في انها له ثم رآى الجارية في يد رجل اخر يقول هذا الذي في يده كانت
 الجارية في يد فلان وفلان ذلك يدعي انها له والجارية كانت لي وانما امرت فلانا
 بذلك لامر خفته وصدقه الجارية في قوله هذا وللدعي سلم ثقة لانس المسلم ان يشترى بها
 منه لانه اخبر بخبر محتمل الصدق وان كان في الكبر رآى السامع ان الذي في يده الجارية
 كاذب فيما يقول للسامع ان يشترى بها منه ولا يقبل هديته ولا يصدقته لان اقرار
 ذوالدنانها كانت في يد فلان وفلان يدعي انها له اقرار منه بملك فلان فادان في الكبر
 رآيه انه كاذب فيما يقول انها لايقبل قوله ولا يشترى منه الجارية ولو لم يقبل ذوالد
 ذلك لكنه قال لي ظلمي فلان وعصبيها مني فاخذتها منه لا ينبغي للسامع ان يشترى
 منه ولا يقبل هديته ولا يصدقته كان الذي في يده ثقة او غير ثقة بخلاف ما
 اذا لم يدع الغضب وانما اقر بالثبوت لان الغضب مستكر فلا يقبل قوله في ذلك
 اما في التوبة ما اخبر بخبر مستكر فيقبل قوله اذا كان ثقة وان قال الذي في يده كان
 فلان ظلمي وغصبيها مني ثم رجع عن ظلمه فاقربها الى ودفعها الى فان كان ثقة لا بأس

مطلب اخبر
 رجل باخذ
 اللحم ذبيحة مجوسية
 وجاعة بانه
 ليس كذلك

مطلب في رجل
 شرأ امة واما
 قبل في يد غيره
 وفي جواب هذه
 المسئلة تفصيل

ان يقبل قوله ويشترى منه البجارية لانه اخبر بخبر مستقيم وهو الرجوع عن الظلم
وما اقر على نفسه بسبب الضمان وهو الاخذ وكذا لولا ل غصبه بامني فلان في ائتمنه
الى القاضي فتقضى للقاضي لى بها بيعة ائتمنها او بتركه على اليمين فانه يجوز للسامع
ان يقبل قوله ان كان ثقة لانه اخبر بخبر مستقيم وهو اثبات الملك بحجة وان قال
قضى لى بها القاضي فاخذتها منه ورفضها الى اوقاف قضى للقاضي لى بها فاخذتها
من منزله باذنه او بغير اذنه ان كان ثقة كان له ان يقبل قوله وان قال قضى لي بخمسة
القبض فاخذتها منه لا ينبغي ان يقبل قوله وان كان ثقة لانه لما اخذ القبض كما اخذ
في حالة المنازعة فلا يقبل قوله كما لو قال استريت هذه البجارية من فلان ونقدته لثمن
ثم جحد البيع فاخذتها منه فانه لا ينبغي ان يقبل قوله لان القول قول الجاحد في البيع
ولو اخبره مسلم ثقة انها حرة الاصل واخبر انها كانت امه لذى لم يدا اعتمها
فهذا الاول سواء ان اشتراها كان في سعة من ذلك لان ملك الانسان لا يرد
بقول الواحد ولو لم يستر كان اولى ولو كانت البجارية لرجل اخر واراد بيعها لى
الكتاب لا ينبغي لمن عرفها الاول ان يستر بها من لذي في يد حتى يعلم انها خرجت
من ملك الاول وانتقلت الى ذى اليد بسبب صحيح ويعلم ان الاول وكله ببيعها فان
سأل ذى اليد فقال ذى اليد استريتها منه او وجبها لى او صدق لى او قال وكلني
ببيعها فان كان ذى اليد ثقة فلا بأس بان يقبل قوله ويشترى ويطلق وان كان
غير ثقة الا ان في اكبر رايه انه صادق فكذلك لان قول الخبر مقبول في المعاملة
اذا لم يعارضه قول اخر وان لم يكن عدل وان كان في اكبر رايه انه كاذب لا ينبغي
ان يقبل قوله ولا ان يشترى منه فان كان الذي في يده عبدا او امه لا ينبغي له
ان يشترى منه حتى يسأله عن ذلك لان الرق مانع من الملك فان سأله فاخبره ان
مؤلاه فلاذن له فيه وهو ما وثقة لابس ان يشترى منه وان كان غير ثقة وان كان
في اكبر رايه انه صادق في فيما يقول يقبل قوله وان كان في اكبر رايه انه كاذب لا يقبل
وان لم يكن له رأى في ذلك لا يستر منه ولا يقبل قوله لان المانع من المنصرف ظاهر
وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم يترجح جانب الصدق وكذا الضيق اذا لم يبلغ وهو مملوك
او حران اخبره انه ما ذون له في بيعه او ان فلا نابت على يده هبة او صدقة فان
كان اكبر رايه انه صادق وسعته ان يصدق لانه بعث الهدايا على يدي المماليك
والصبيان معتاد والرجل بعث الهدية الى المعلم على يدي الصبي وان كان في اكبر
رايه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل قوله رجل قدم لي ابا عيسى وجوار وطعافر
وقال انا مضارب فلان او انا مفاوضه او بكلمه كان للسامع ان يستر وامنه وكذا

مطلوب
لا ينبغي لرجل
ان يشترى بجاه
من ذى بدع
بها لغيره

مطلوب
التمسك بمن
اخبرته امه
معاوض فلان

لا نجدنا قد قدم بلدا فادعى ان مولاه اذن له في التجارة كان للناس ان يقبلوا قوله ويجعلوا
 معه ولوان رجلا تزوج امرأة لم يرهما فادخلها عليه النسيان ونجسها انهما امراته وسعه
 ان يقبل قوله وبطواها ان كان ثقة عنده او كان في كبر رايه انه صديق قاضيحان
 قال ويقبل في المعاملات قول الناس ولا يقبل في الديانات الا العدل وجه الترتيب
 ان المعاملات يكثر وجودها فيما بين الناس فلو شرطنا شرطان اذ اوردى الى الحج
 فيقبل قول الواحد فيها عدلا كان او فاسقا كافر او مشركا عتدا او حرا ذكرا او انثى
 في فعل الحج اما الديانات لا يكثر وقوعها حسب وقوع المعاملات في ازان يشترط
 فيها زيادة شرط فلا يقبل الا قول المسلم العدل لان الفاسق منهم والكافر لا يقبل
 الحكم فليس له ان يلزم المسلم بخلاف المعاملات لان الكافر لا يمكنه المقام في دارنا
 الا بالمعاملة ولا يتميها له المعاملة الا بعد قبول قول فيها فكان فيه ضرورة ولا يقبل
 قول المستور في ظاهرها رواية وهو الفاسق سواء حتى يعتبر فيها الكبر الراي
 قال ويقبل قول العدل والحرو والامة اذا كانوا عدولا لان عند العدل الصدق
 راجح والقبول لرجحانه من المعاملات ما ذكرناه اهذهاية امرأة سبيت وفي حجرها
 بنت صغيرة وفقت في سهم رجل واحد والمرأة تزعم انها بنتها يكره التفریق بينهما
 وان كانت لا يثبت نسبها بحجج دعواها في سائر الاحكام لان الاجار في كراهية
 التفریق وردت في حق النسب ايا ولا يظهر كون الصغير ولد المسبية الا بقولها افله
 على قبول قولها في حق كراهية التفریق ولان هذا من باب الديانة وقول المرأة الولعة
 في الديانات مقبول بدائع **كتاب احياء الموات والاحريم**
 للنهر عند ابي حنيفة لا في موات ولا في غيره الا بيته وقال ابو يوسف ومحمد
 له سستان رمشي عليهما ويلقي عليهما طيبته قال فخر الاسلام من الاصحاب من قال
 معنى هذه المسئلة هل يستحق له حرما قال ابو حنيفة لا يستحق وقال لا يستحق وعامة
 الاصحاب على ان النهر يستحق حرما با لاتفاق لان النهر لا يستغنى عن حرمة كما لا يستغنى
 البرعنة وانما اختلاف ابو حنيفة وصاحبه في موضع الاستنباه وهو ان يكون النهر
 موازيا للارض ولا فاصل بينهما وان لا يكون الحريم مشغولا حتى احدهما كالنهر
 حتى لو كان مشغولا حتى احدهما كان حتى به باتفاق وجه قوله ان النهر لا يستغنى به الا
 بالحرمة لان قوامه بالحقايق وصاحب النهر لا يستمسك الماء الا بهما فكان هو المشغول
 لهما والاستعمال يد فكان القول قوله كما لو تنازع عاقي ثوب واحدهما الايسه ووجه قول
 ابي حنيفة ان الحريم يشبه الارض ضرورة ومعنى فكان صاحب الارض اولى به اما
 ضرورة فلانه موات للارض واما معنى فلانه يضل عما تصلح له الارض والظاهر

مطلب قون
 الى الحكم
 في المعاملات
 لا في الديانات
 وفيه العرف
 بينهما

مطلب يكره
 التفریق بين
 امرأة مسبية
 وبينها

مطلب لاجرم
 للنهر عند ابي
 حنيفة خلافا
 لهما

شاهد من يده ما هو اشد بالمتنازع فيه كما لو تنازع اثنان في مصراع باب ليس في
يديهما والمصراع الآخر مركب على باب أحدهما كان القول قوله ثم شئنا شرح مختصر
الوقاية **كتاب الشرب** ذكر محمد في كتاب الشرب في بئر في أرض
رجل يسيل فيه الماء فاختلغا في ذلك قال القول قول صاحب الماء لأنه إذا كان يسيل
فيه الماء كان النهر مشغولا بالماء فكان النهر مستمرا إليه فكان في يده بدائع في الدعوى
رجل ادعى في أرض رجل لنفسه نهر وأصحاب الأرض ينكرون أن كان الماء جاريا إلى
أرض المدعى وقت الخصومة كان القول قول المدعى وإن لم يكن جاريا إلى أرض المدعى
وقت الخصومة كان القول قول صاحب الأرض الذي فيه النهر إلا أن يقيم المدعى البيعة
فأضحى أن ولو شهدوا أنه يسيل ماء دائم للوضوء والغسل وللطبخ جاز أن يثبتوا القول
لرب الدار وإن لم يكن بيعة يستخلف رب الدار ويحكم بالنكول برأيه مسنة بين
أرضين أحدهما أعلى من الأخرى وعلى المسنة امتياز لا يعرف غارستها فلو كان الماء
يجبس في الأرض السفلى بالأحاجة إلا المسنة في جنسه فيها صدق في المسنة ومن
الأرض العليا أنه لم يمتعه وله ما فيها من الاستحار ولو لا بيعة للأخر ولا يجبس الماء
في السفلى إلا بهذه المسنة وما عليم لا يبينهما نصفان ولا يصدق أنهما له خاصة إلا البيعة
ولكل منهما يمين على الآخر جامع الفضولين حفر رجل نهر في أرض موات بأذن الإمام
عند أبي حنيفة لأخرى له وعند مالك حريم وجه البناء عليه لما لم يكن النهر حريم
عند أبي حنيفة كان الظاهر شاهد هذا لصاحب الأرض فكان القول قوله ولما كان له حريم
عند مالك كان الظاهر شاهد هذا لصاحب النهر فيكون القول قوله وبعضهم لم يصح البناء
عليه وقالوا بالإخلاف أن للنهر حريما في أرض الموات لأن البئر والعين حريما فيها لا يدخل
وقل دوى من النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل لها حريما كالحاجة البئر والعين بل أشد
الإستغناء بهما دون الحفر لأن حاجة النهر إلى الحريم كحاجة البئر والعين بل أشد
فكان جعل الشارع للبئر والعين حريما جعل الله للنهر من طريق الأولى دلالة البناء على
هذا الأصل غير صحيح فكان هذا خلافا ما بيننا وجه قولنا أنه لما كان للنهر حريم بالبناء
كان الظاهر شاهد هذا لصاحب النهر فيجب العلم بالظاهر حتى يقوم الدليل بخلافه لهذا كان
القول قول صاحب البئر والعين كذا هذا ولا يبي حنيفة أن المسنة إذا كانت مسنونة بأمر
فالظاهر أنها ملك صاحب الأرض ولو كانت حريما للنهر لكانت مرتفعة لكونه ما عليه
فكان الظاهر شاهد هذا لصاحب الأرض لأنه لا يمكن هدمها لتعلق صاحب النهر بها
وفي الهدم إبطاله ويجوز أن يمنع الإنسان من التصرف في ملكه لتعلق حق الغير به بدائع
كتاب الاستبر لا يحل للأخر من سؤله شهده عليه الشهود وأشار هو

مطلوب
نهر جاريا في أرض
رجل إلى أرض
رجل آخر
فاختلغا في الحفر
التي يسيل الماء
فيها

مطلوب
نهر جاريا في أرض
الإمام في أرض
موات له حريم
عند الإمام
حلال فالحكم

مطلوب
حد الأخر من
نهر رجل آخر
وقال لم يمتعه

بإشارة معهودة تكون ذلك اقرا في العاماد لان الحد ولا تثبت بالشبهة القول
 ظننهما لينا اوقا لم اعلم انها غير لا يقبل ذلك لانه يعرفها بالراحة والذوق من غير
 ابتلاخ وان قال ظننهما انبساطا قبل منه لان غير الخمر بعد الغليان والشدق بشار الخمر
 بالذوق والراحة قاضيان قال ان شربت مسكرا فغير ادراك فامسك بيديك ثم شربه
 واختلفا في الاذن قال قول الزوج والبينة للمرأة قينة في الطلاق اعلم ان طريق معرفة
 قيمة الخمر والتخزين هو الرجوع فيها الى من اسلم من اهل الذمة او تاب من فسقه من المسلمين وان
 وقع الاختلاف في ذلك فالقول قول المشتري قال انا خاينه نقله ابن المؤيد كتاب الصيد
 رجاء ان اصطفا اطلبا في دار رجل فاختلعا فيها فان اتفقا على اصل الاباحة ولم يستول
 عليها قط فهي للصابئ سواء اصطفاه من المتواد او من الشجر والحائط لانه لا اخذ دون
 صاحب الدار اذا الصيد لا يعتبر ما خوذ اياك من علي حائط او شجرة وقد صلى الله
 عليه وسلم الصيد لمن اخذ وان اختلفا فقال صاحب الدار اصطفته فملك او ورثته
 وانكر الصابئ فانه يظن انه اخذه من المتواد فهو له لانه لا يملك الاخذ على المتواد
 وان اخذه من جداره او من شجرة فهو لصاحب الدار لان الجدار والشجرة في يده ولما كان
 اذا اختلفا في اخذه من المتواد فالقول قول صاحب الدار لان الاصل ان ما في دار الانسان يكون
 في يده في اخر الفصل الثاني من لسان الحكام **كتاب الرهن** ولو كان الرهن
 ثوبا باء الرهن يفتكه ويذخر فقال الرهن حدث هذا في يد الرهن قبل لبسه
 او بعد ما نزع الثوب عن نفسه وقا الرهن لا بل حدث باللبس كان القول قول الرهن
 والبينة بينة الرهن ولو قال الرهن لم يلبسه الرهن ولم يخرق عنده وقا الرهن
 لبسته فخرق عنده كان القول قول الرهن استعار من اخبرنا انه يده فاعاد
 صحت الاغارة ولا يستعير ان يرهنه بقليل او كثيرا اطلقه الميعر ولم يسم ما يرهنه به
 وان سمي الميعر قدرا او جنسا لا يجوز للمستعير ان يخالف فان خالفه المستعير فرهنه
 باقل مما سمي او اكثر او نصف اخر لا يجوز ويصير ضامنا وكذا الاستعارة ليرهنه
 عند فلان فرهنه عند غيره او استعاره ليرهنه بالكوكة فرهنه بالبصرة والميعر ان
 يأخذه من الرهن فان هلك في يده المستعير ان هلك في يده قبل ان يرهنه او هلك بعد
 ما رهنه واقتكه لا ضمان عليه فان هلك الرهن فقال المالك هلك عند الرهن وقال
 المستعير قبل ان ارهنه او بعد ما رهنه واقتكته كان القول قول الرهن مع ثبته
 ولو ان العدل باع الرهن ولم يسم الثمن الى الرهن ثم استحق القيد او رد عيب بقضاء فان
 العدل لا يرجع على الرهن هذا كان التسليط على البيع شرط في عقد الرهن فان كان التسليط
 على البيع بعد عقد الرهن قالوا العدل ههنا ويكمل الرهن والحكمة من العهدة يرجع به على

مطلب اصطفا
 مع اخر طريقا
 في داره ثم اخذها
 في داره

مطلب
 خرق الثوب
 الرهن فادعى
 الرهن ما يخرق
 الضمان على
 الميعر وهو
 يترك

مطلب
 في من يكون
 الرجوع عليه
 عند بيع العدل
 الرهن واستحقاقه
 فيه تفصيل

الرهن دفع الثمن الى المرتهن ولم يدفع ولو ان العدل اقر في الوجه الاول انه باع وقبض الثمن
 وسلم الى المرتهن وانكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل ويبطل دين المرتهن رجل
 رهن متباينين موجد وسلط العدل على بيعه ان حل الاجل ولم يقبض العدل الرهن
 حل الاجل فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية ولو رهن شيئا بدين موجد وسلط
 العدل على البيع مطلقا ولم يتقل عند محل الدين فللعدل ان يبيعه قبل ذلك ولو رهن
 متباين ووضع على يدي عدل ثمن العدل لا يبطل الرهن ويوضع على يدي عدل
 اخر عن تراضي منهما فان اختلفا في ذلك وضعه القاضي على يدي عدل وليس للعدل
 ان يبيع الرهن وان كان الاول مسلطا على البيع لان الرهن لم يوكله بالبيع فان مات
 الراهن كان للقاضي ان يبيعه قبل موت الراهن وله ان يفوض البيع الى هذا العدل
 الثاني او عدلا اخر ولو ان العدل باع الرهن في حياته ونصها دفرا على بيعه الا ان الرهن
 يقول باعته بمائة والدين بقيمة الرهن مائة ايضا وصده قبل العدل في ذلك وقال
 المرتهن لا بل باعته بخمسين درهما كان القول قول المرتهن مع يمينه واليمين بينه
 الراهن رجل رهن عند رجل تجارية تساوى الثمن الف مؤجلة الى شهر وجعل رجلا مسلطا
 على بيعها اذا حل الاجل فلما حل الاجل جاء المرتهن بجماعة وطلب من العدل
 بيعها فقال الراهن ليست هذه تجارية ان نصها دق الراهن والمرتهن ان الموهنة
 كانت قيمتها الف درهم والدين الف درهم فان كانت التجارية التي جابها للمرتهن
 تساوى الف درهم الا ان الراهن انكر ان تكون هذه التجارية الموهنة كان القول قول المرتهن
 في حق الراهن فبعد ذلك ان انكر العدل او قال ليست هذه التجارية او قال لا ادري كان
 القول قوله مع اليمين على العلم فان حلف لا يجبر على البيع وان نكل يجبر على بيعها ولو اخطأ
 المرتهن بجماعة قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه التجارية جارية حتى وقال
 المرتهن هذه تلك التجارية واستقص صغيرها كان القول قول الراهن وان اختلفا
 فقال المرتهن ما رهنتمني الاجارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها الف
 وهذه غير تلك التجارية كان القول قول المرتهن ولو رهن عند انسان شيئا ثم اختلفا
 فقال الراهن هلك الرهن عند المرتهن وقال المرتهن قبضته مني بعد الرهن وهلك في يدي
 قال القول قول الراهن مع يمينه ولو قال المرتهن هلك الرهن عند الراهن قبل ان قبضه
 كان القول قوله واليمين بينه وبين الراهن ولو قال المرتهن رهنتمني هذين الثوبين
 وقبضتهما وقال الراهن ارهنتهما كان القول قول الراهن واليمين بينه وبين المرتهن
 ولو رهن عند فاعور فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد الف والذهب بالاعورار
 ربع الدين كان القول قول الراهن مع يمينه لان الظاهر انه لا يرهن بالالف الا بالاساس

مطلب
 اذا مات العدل
 وضع على يدي
 لغيره من الرهن
 فان لم يترضا
 وضعه القاضي
 وليس لهذا العدل
 بيعه

مطلب
 جعل رجلا
 مسلطا على بيع
 الرهن عند رجل
 الاجل فمضى رجل
 حاد الرهن عارية
 ببيعها العدل
 فانكر الراهن
 جارية

مطلب
 رهن ثوبين
 وثوب واحد
 اجهدهما

الفاء واكثر والبينة بينه ايضا رجل عليه الف فرهن عند الطالب ما لا ثم اختلعا
 فقال الراهن كان الرهن تجسامة وقال المرتهن بالف فالقول قول الراهن لانه ينكر زيادة
 تعلق الدين بالرهن ولو كان الراهن يدعي الرهن بالف والمرتهن تجسامة والرهن قائم
 نيساوى الفاختلعا وترا دافان هلك الراهن قبل الخالف فالقول قول المرتهن لانه
 ينكر زيادة سقوط الدين كلها في تخاب فاضمان وفي الاصل اذا استعار ثوبا
 من اخر ليرهنه وسمى دينه فرهنه باقل او باكثر او يحبس اخر او سمي رجلا فرهنه عند
 رجل اخر ضمن وكذا لو قال له ارهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة وفيه ايضا استعار
 ثوبا ليرهنه بعشرة ففعل كذلك فهلك سقط الدين وعلى الراهن للعشرة فان كانت
 قيمة الثوب عشرين برجع بعشرة ولو لم يهلك لكنه نقيب سقط من الدين بقدره
 وملكه للمعير ذلك ولو اعسر الراهن حال قيام الرهن فلم يمكنه الانكسار واراد المعير
 ان يملكه بقضائه لا يكون متبرعا ويرجع على الراهن ولو هلك قبل الرهن لا يضمن ولو
 اختلعا فالقول قول الراهن انه هلك قبل الرهن وفي الاصل لو اقام الراهن البينة على
 المرتهن انه رهنه وقضيه ولم يعرفه الشهود سئل المرتهن عن ذلك والقول قوله فيما
 سمي مع عينه ولو اقر انه رهنه سئل المرتهن عن ذلك والقول قوله مع عينه خلا
 استعار من اخر ثوبا ليرهنه بدينه جاز وله ان يرهنه بما شاء كحصول الاجازة مطلعا
 كالاجازة المطلقة ولو سمي شيئا فان كانت قيمة الثوب مثل الدين المسمى او اكثر فرهنه باكثر
 من المسمى او باقل ضمن قيمة الثوب وان كان قيمة الثوب اقل من الدين المسمى فان زاد على
 المسمى ضمن قيمة الثوب وان نقص فان كان النقصان الى تمام قيمة الثوب لا يضمن وانما
 النقصان اقل من ذلك يضمن قيمة الثوب وان جنسا او رجلا لخر ضمن فكل ما افاد تقيده
 يعتبر وان قال ارهنه بخوارزم فرهنه في مكان اخر ضمن ولو هلك الراهن في موضع
 الوفاق ضمن المستعير للمعير قدر ما قضى به دينه لان الرجوع بحكم انه قضى دينه بمال
 المعير فتقيد بذلك القدر وان اصابه عيب ذهب من الدين بقدره ورجع به المعير على
 المستعير لانه قضاه بدينه ولو اعسر الراهن ولم يقدر على فكه ففكه المعير يرجع على
 الراهن وان هلك قبل الرهن لا يضمن ولو اختلعا فالقول للراهن انه هلك قبل الرهن بزيادة
 عليه الف فرهن ما لا فقال الراهن بصفه وقال المرتهن بكل الالف فالقول للراهن
 لا تنكاه تعلق الرهن بزيادة الدين ولو كان الراهن يدعي بالف والمرتهن بنصفها والرهن
 قائم نيساوى الفاختلعا وترا دافان هلك الراهن قبل الخالف فالقول للمرتهن لا تنكاه
 زيادة سقوط الدين برهن الراهن على المرتهن انه رهنه شيئا وقضيه ولم يعرفه الشهود
 يوم المرتهن ببينائه والقول له في ذلك ولو اقر انه رهنه منه دهنا ثم جاء بثوب وقال

مطلب
 استعار ثوبا
 ليرهنه بكذا
 او عند كذا
 فخالفا ووافقا
 فهلك

مطلب
 فيما لو استعار
 ثوبا ليرهنه
 بدينه ولم يسم
 قدره او سمي
 وفيما لو فكه
 المعير

مطلب عليه
 الف اذا عي
 المرتهن ان الراهن
 بنكاه وادعى
 الراهن ان بنيه

هذا ذلك فالقول له مع عينة ان يصدقه المراه فيه وان زعم المراه ان هلك في يد المراه
 قبل قبضه فالقول للمراه لا ينكاه قوله في ضمانه وان برهنا فالمره لا يشترط الضمان اذن
 للمراه بالاستفناع بالمره ثم هلك المراه فقال المراه هلك بعد تركه الاستفناع وعود المراه
 وقال المراه هلك حال الاستفناع فالقول للمراه لا يتناقضها على ذوال المراه فلا يصدق
 المراه في العود الا بحجة اذن المراه المراه في ليس ثوب مرهون يوم ما في اية المراه محترقا
 فقال تحرق في ليس ذلك اليوم وقال المراه ما لبسته في ذلك اليوم ولا تحرق فيه
 فالقول للمراه وان اقر المراه بالليس فيه ولكن قال تحرق قبل اليس وبعد فالقول
 للمراه انه لصا به في اليس لا يتناقضها على خروجه من الضمان فكان القول للمراه في
 قد رما غلام من الضمان اليه بخلاف اول المسئلة لعدم الاتفاق ثمة على الخرج من الضمان
 لعدم اعتراف المراه بالخروج وقع الاختلاف بين المراه والمراه في ولد المراه فقال
 المراه ولدت عندي فالقول للمراه لانه في يده ولم يقر باخذه من غيره ولو قال المراه
 ارضعت الام والولد جميعا وقال المراه بل الام وحدها فالقول للمراه لانه مستكر وتارة
 البراءة اختلغا في المراه فقال المراه المراه غير هذا وقال المراه بل هذا هو الذي رثته
 عندي فالقول للمراه في سئل عن المراه اذ ادعى رد العين المرهونة وكذب المراه
 هل القول قوله لاجل لا يكون القول قول المراه في رده مع عينة لان هذا شأن المراه
 لا المضمونات بل القول قول المراه مع عينة في عدم رده اليه قارى المراه ان اختلف المراه
 والمراه في قيمة المراه بعد هلاكه فالقول للمراه والبيعة للمراه قال المراه اخذت
 المال وردت المراه وانكر المراه الرد واقاما البيعة قال بيعة للمراه قال المراه رهنك
 هذه العين وقبضت بامني والعين قائمة في يد المراه وهو مستكر او قال بل رهنك
 عينا اخرى فالقول والبيعة للمراه ولا تقبل بيعة المراه وجيزا اذ اختلف المراه والمراه
 فقال المراه هلك في يده وقال للمراه هلك في يده بعد ما قبضت بحكم المراه فالقول
 قول المراه والبيعة بينته ايضا ولو قال المراه هلك في يده قبل ان قبضه مستكر
 بحكم المراه فالقول للمراه والبيعة بينة المراه بتممة الفتاوى تتلها غائم الغد
 الوارث اذ اعرف المراه لا المراه لا يكون لقطعة بل يحفظه الى ظهور المالك القول للمراه
 مع اليقين وفي تعيين المراه ومقدار ما رهن به لاختلاف المراه والمراه فيما به باع العدل
 المراه فالقول للمراه وان صدق العدل المراه كما لو اختلفا في قيمة المراه بعد هلاكه
 ولو مات في يد العدل فالقول للمراه ولو كان رهنه بمثل الدين فباعه العدل وادعى المراه
 انه باعه باقل من قيمته وكذب المراه فالقول للمراه بالنسبة الى المراه لا العدل
 من الاشياء والظواهر ولو هلك الثوب العارية عند المراه قبل ان يبرهنه او بعد ما انكاه

مطلب
 اذن المراه
 المراه في ليس
 المراه في اية
 محترقا فاذن
 المراه ما رهن
 تعد به وادع
 مقدم

مطلب
 لا يكون القول
 للمراه في رده
 المراه الى المراه

مطلب
 اذ اعرف المراه
 وادع المراه
 لا يكون لقطعة

فلا ضمان عليه لانه لا يصير قاضيا بهما وهو الموجب على ما بيناه ولو اختلفنا في
 ذلك فالقول قول الرهن لانه ينكر الإلغاء بدعواه المرددة في هاتين الحالتين ولو اختلفنا
 في مقدار ما امر بالرهن به فالقول بالغير لان القول قوله في نكاحه اصله فكذلك في النكاح
 وصحفه عداية ولو اقر القدر انه قبض الثمن سلم الى الرهن وانكر الرهن فالقول قول
 القدر وبطل دين الرهن بان خاينة تغلب صاحب المدينه وان اختلفا الرهن والمدين
 وقد هلك الرهن فقال المدين هلك في يد الرهن وقال المستعير هلك قبل ان ارصنه او بعد
 ما افتكاكته فالقول في ذلك قول الرهن مع يمينه لان الضمان انما واجب على المستعير
 لكونه قاضيا بنفسه من مال الغير باذنه وهو ينكر القضاء فكان القول قول
 المنكر ولو ادعى الرهن هلاك الرهن فقال الرهن لم يهلكه فالقول قول الرهن مع يمينه
 لان الرهن كان قائما والاصل في الثابت بقاؤه فالرهن يستصح حاله القيام والارهن
 يدعى هلاكه يدعى الرهن استيفاء الدين وهو ينكر فكان القول قوله مع يمينه
 ويختلف على المسات ولو اقر الرهن الرهن من الرهن واؤذن له بالاستغناء برفقائه بقتك الرهن
 وهو يوب وبخرق فاختلغا فقال الرهن حدث هذا في يديك قبل اللبس بعد ما لبسته
 وزدته الى الرهن وقال الرهن لا بل حدث هذا في حال اللبس فالقول قول الرهن لانها لما
 انتفعا على اللبس انتفعا على خرجه من الضمان فالرهن يدعى عوده الى الضمان والمدين ينكر
 فكان القول قوله هذا اذا انتفعا على اللبس واختلفنا في وقته فاما اذا اختلفنا في اصل اللبس
 فقال الرهن له لبسه ولكنه خرق وقال الرهن لبسته فخرق فالقول قول الرهن لانها
 انتفعا على دخوله في الضمان فالرهن بدعواه اللبس يدعى خرجه من الضمان والارهن ينكر
 فالقول قوله لوقا العبد رهنتك عند فلان وكذب العبد ثم اعتقه المولى وهو مصر
 فالقول قول المولى ولا استغاية عليه اذا كان الدين الف درهم فاختلف الرهن والمدين
 وقد رهون به فقال الرهن انه رهن بخمسماية وقال الرهن بالف فالقول قول الرهن مع
 يمينه لان الرهن يدعى على الرهن زيادة ضمان وهو ينكر فكان القول قوله ولو قال الرهن رهنت
 بجميع الدين الذي لك على وهو الف والرهن يساوي الف او قال الرهن رهنت بخمسماية وزاد
 قائم فقد روي عن ابي حنيفة ان القول قول الرهن ويحالفان ويتردان وان انتفعا على ان
 الرهن كان بالف واختلفا في قيمة الجارية فالقول قول الرهن لان الرهن يدعى عليه زيادة
 ضمان وهو ينكر ولهذا كان القول قول الغاصب في مقدار الضمان فكذلك هذا وكذلك
 لو كان الرهن ثوبين هلك احدهما فاختلغا في قيمة المال فالقول قول الرهن في قيمة
 المال وكذلك الاختلاف في قدر الرهن فقال الرهن رهنتي هذين الثوبين بالف قد هم وقال الرهن

مطلب ادعى
 المدين هلاك
 الرهن في يد
 الرهن وانكر
 المستعير هلاكه
 قبل رصنه او بعد
 ما افتكاكه

مطلب
 اذا اختلف الرهن
 والمدين في قدر
 الرهن به قائم
 للرهن

مطلب اذا
انتقل في قبض
المرتين الرهن
وادعى كل منهما
هلاكه في يد
الآخر فالقول
للمرهن بخلاف
ما اذ لم يتردد
للمرهن بالتبصر

وهنا اختلفا بعينه بخلاف كل واحد منهما على دعوى متعاقبة ولو قال الرهن لم يرهن هلك
الرهن في يده وقال المرتين قبضته مني بعد الرهن فهلك في يده فالقول قول الرهن لان
انتقاله على دخوله في الضمان والمرتهن على البراءة والرهن يتكرر فكان القول قوله ولو قال
المرتين هلك في يدي الرهن قبل ان قبضه فالقول قوله لان الرهن يدعى دخوله في الضمان وهو يتكرر
ولو كان الرهن عبدا فاعور فاختلغا فقالا للرهن كانت نسيئة يوم الرهن المفاذ ذهب بالاموال
النصف خمسمائة وقال المرتين لا بل كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وانما ازيد بعد ذلك
فاذا ذهب من حتى الربع مائتان وخمسون فالقول قول الرهن لانه يستدل بالحال على تمام
مكان الظاهر شاهد له وان اقاما البينة فالبينة بينته ايضا ولو كان الدين مائة والرهن
في يد عدل فبأنه فاختلغا فقالا للرهن بمائة وقال المرتين خمسين ودفع الى وصدق
العدل للرهن فالقول قول المرتين مع يمينه لان المرهون خرج من كونه مضمونا بنفسه بخلاف
من كونه رهنا بالبيع وتحول الضمان الى الثمن قال الرهن يدعى تحول زيادة ضمان وهو يتكرر
فالقول قوله كما اذا اختلفا في مقدار قيمة الرهن بعد هلاكه ولو اقاما البينة فالبينة بينته
الرهن لانها مثبتت زيادة ضمان وبينته المرتين تنفي تلك الزيادة فالمثبتة اولى ولو ابرر
الرهن بالبيع ولكنه قال مات في يد العدل فالقول قوله لان انتقالها على الرهن انتقل
على الدخول في الضمان فالمرتين بدعوى المبيع يدعى خروجه عن الضمان وتحوله الى الثمن
والرهن يتكرر فكان القول قوله مع يمينه وكذلك قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الرهن
مثل الدين في القيمة والمرتهن مسلط على بيعه بان ادعى نكراهه بمثل الثمن وهو لك فالقول
قوله وان قال بعته بتسعيائة لم يقبل قوله فكانه ضاع ولا يرجع على الرهن بالتصمان الى ان
يجي بدعيته او يصدق لما ذكرنا انه كان مضمونا فلا يقبل قوله في انتفاء الضمان وكذلك
العدل اذا قال بعث بتسعيائة ولا يعلم الا بقوله لم يكن على العدل الا التسعيائة ويكون الرهن
رهنا بما فيه ولا يرجع المرتين على الرهن بالمائة الفاضلة لان قول العدل لم يقبل في براءة
نفسه غير مقبول في اسقاط الضمان عن بعض ما يتعلق به وفي الرجوع على الرهن بدعيته

كتاب الجنايات

الفقائي ان لم يضر بعينه التي فقاتها او قال لا اعم ابصر بها او لم يبصر بها كان القول قول القاتل وعليه
حكومة عدل ولو شهد شاهدان انها كانت صحيحة لم يرها علة وكان ينظر بها كان عليه نسيئة
ديرة النفس رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا ادري ان مات منها ولكنه مات وقال
ولي القاتل بل مات بضررتك فانه يقتل به وان قال للقاتل مات منها ومن جهة نسيئة
او من ضرب رجل اخر بضررها بالعصا وقال المولى بل مات من ضررتك كان القول قول الضارب
وعليه نصف الدية رجل ضرب من رجل فحرق فاجله الغاضى ستة فجاو في السنة وقد

مطلب فقا
عين صفي وقال
لم يبصر بها ولا
اعلم ابصر بها ولا
فالقول له

سقط منه فقال المصروب سقط من يديك وقال الضارب رجل اخر كان القول
قول المصروب وان جاء بعد سنة كان القول قول الضارب كلما سوى فانيحان وفي فتاوى
العباني وجد رجلا اجنبا سمع امرأته او ابنته او من محارمه فرأى بينهما علامة الزنا كالقتل
والس واللب فسلمه ان يقتله اذا باشر الفعل كلاهما من الجانيين طوعا او اذلة ان يقتل المكره دون
دون المكره فلا احتياج الى اقامة البيعة واليمين يقوم مقام البيعة والاصح ان كان
القتيلان في فراش واحد او في بيت واحد او في منزل واحد اليمين على القتال وقيل ان صدر
القتل ممن يستعد منه ذلك وهما متهمان قبل ذلك فالقول قول المقاتل كذا في جامع الفتاوى
بقوله صاحب العبدية لو امر رجلا بترع منه لوجع اصابعه وعين السن والمماور ترع سنا
اخره اختلعا فيه فالقول للامر فاد لحلف فالدية في ماله لانه عامد ويسقط القصاص
للمشبهة بجامع الفتاوى ولو كان في يد رجل عبد فقال فقبت عينه وهو في ملك
البائع وقال المشتري فقبتة وهو في ملكي فالقول للمشتري في اخذ ارشه من الاشباه
والنظائر مدعى علم الطبيب ضمن خطأه وسرايته لا في زيادته وبيد لوبرئ جب فان
اخطا فقطع الذكر في المختار ضمن وكذلك قلع السن ويصدق الامر ان لم ياذن في هذه
قنية امر حجاما ان يقطع سنة فقلع ثم اختلعا فقال امرتك ان تقلع غيره هذا السن وقال الشيخ
بقوله هذا فالقول قول الامر وزاد القاضي الشهيد في شرحه ان على الامر اليمين اذا ادعى
القاتل الاذن فيما قلع وانكار الاذن في ذلك انظر بعين الحكام اذا انكر ذهاب الضو
ذكر القدر وري انه يعرف ذلك بنظر اطباء المستقبل من الشمس مفتوح العين ان دعت
عينه علم ان الضو باق وان لم يعلم يعتبر فيه الدعوى والانكار والقول قول الضارب مع
يمينه على البتات جامع الفصولين نقله عنه الغني حل على حار غيره شيئا الى موضع
بالا انه فنورم ظهره فشق الورم صاحباه فانتقص ضمن لو نقص من الورم لامن الشق
ولو اختلفا صديق الحامل مع يمينه كاري بغله دادكه شير في نراد يني بر المجاره ديه
بنوداكر ابن كادخواست مردن ابن مراد را كشت لا يضمن استحسانا ولو اختلفا صديق
المالك والبيعة على الذابج انها لم يرح حيا نها جامع الفصولين يبيح قال واذا اعتق العبد
فقال الرجل قتلته اخطا وانا عتيد وقال الاخر قتلته وانت حر فالقول قول العبد لانه
منكر للضمان الا انه سنده الى حالة معهودة منافية للضمان اذا الكلام فيما اذا عرف
رفقوا بالوجوب جنابة العبد على المولى فضاوفد فضاير كذا اذا قال البالغ العاقل طلعت امرأتي
واناصبي وبعث داري واناصبي او قال طلعت امرأتي وانا مجنون وقد كان جنونا معروفا
كان القول قوله لما ذكرنا قال ومن اعتق جارية ثم قال لها قطعت يدك وانت امي وكنت
قطعت يها وانا حق فالقول قولها وكذلك كل ما اخذ منه الا الجماع والعلة استحسانا وهذا

مطلب
راى رجل رجلا
مع امرأته او مع
احد محارمه
ورأى بينهما
علامة الزنا
له ان يقتلها

مطلب عبد
في يد رجل قال
فقبت عينه
وهو في يد البائع
وقال المشتري
فقبتة وهو في
ملكى

مطلب قال بعد
عتقه لرجل قتلته
اخطاك خطأ قبل
عتقي فالقول له
كما اذا قال رجل
قتلت وانا مجنون
وجنونا معهود
بخلاف ما اذا قال
محاربه قطعت
يدك وانت امي
وقالت بعد العتق

عبد ابن حنينة واني يوسف ربهما الله تعالى وقد لمجد ربه الله تعالى لا يضر الاشياء
 بعينه بغيره عليه بالاندر منكر وجوب الضمان الاسناد الى الحالة معهود
 متافئة للضمان كما في المسئلة الاولى وكما في الوطى والغلة وفي الشئ القائم اذا قوبل
 حيث اعترف بالاختلاف منه ثم ادعى التملك عليه وهو منكر والقول قول المنكر فلهذا
 بالرد اليه ولما انكر قوبل سبب الضمان ثم ادعى ما يبرئ فقال لا يكون القول قوله كما اذا قال
 لغير فقات عينك العين عيني اليمن صحيحة ثم فقيت وقال المقر له لائل فقامها وعينه
 اليمنى منقوذة قال القول قول المقر له وهذا لان ما استند الى الحالة متافئة للضمان لانه
 يضمن يدها ولو قطعها وهي مديونة وكذا يضمن مال الخريف اذا اخذه وهو مستأجر من
 الوطى والغلة لان وطى الامة المديونة لا يوجب العقر وكذا اذا اخذه من عليها وان كانت
 مديونة لا يوجب الضمان عليه فحصل الاسناد الى الحالة معهود متافئة هذه ولو قطع
 يدها فاحذر المولى الارض ثم اختلف المولى وفي الجناية فادعى المولى ان القطع كان قبل
 جنايته وان الارض لم يملكه وادعى الجناية انه كان بعد ما وان سمي الدرع مع الخد
 قال القول قول المولى لان الارض ملك المولى كالعبد لانه بدل ملكه في الجناية يدعى عليه
 وجوب تملك مال اهل ملكه وهو ينكر فكان القول قوله مع عيته ولو مان المالك وترك
 وفاء بالكتابة وجناية في الجناية اولي لانها اقوى ولو مات وترك مالا وعليه دين وكتابة
 وجناية فان كان قضى عليه بالجناية فصاحب الجناية وصاحب الدين سواه لان الجناية اذا قضى
 بها صارت ديناً فهاهنا دينان فاذا يكون احدهما بالبدنية اولى من صاحبه وان كان يرضى
 عليه بالجناية يبدأ بالدين لانه متعلق بدمته ودين الجناية لم يتعلق بدمته بعد فكان الاول
 اكمل اقوى فيبدأ به ويقضى الدين منه ثم ينظر الى ما بقي فان كان به وفاء بالكتابة فصاحب
 الجناية اولى فيبدأ به وانما يكسر به وفاء بالكتابة فابقي يكون للمولى لانه غنم قناعتا ما بقى
 وهذا بخلاف ما قبل الموت فان المكتاتب يبدأ باي الديون سداً ان ساعد من الاجنبى وان شاء
 باثر الجناية وان ساء عمال الكتابة لانه يورث من مكسبه والتاخير في اكسابه اليه فكان له
 ان يبدأ باي ديونه شاء وعلى هذا قالوا في المكتاتب اذا مات وترك ولداً ان ولده يبدأ من مكسبه
 باي الديون شاء لانه قام مقام المكتاتب فكسبه يورثه المصنف اذا مات ولم يترك
 ولداً لان الاخر مائة الى القاضي فيبدأ بالاول ولو اختلف المولى وفي الجناية في قيمته وقت
 الجناية فالقول قول المالك ولو للمكتاتب في قول ابن يوسف الاخر وهو قول محمد وقول ابن يوسف الاول
 ينظر الى قيمته لئلا لان الحال يصلح حكماً في الماضي فيحكم وجه قوله الاخير وفي الجناية يترك
 عليه زيادة الضمان وهو ينكر فكان القول قوله لو وضع رجل حجر في الطريق فقتل رجلاً
 في قبر حفرها اخر فالضمان على واضع الحجر لان الوقوع سبب النفس والنفس سبب وضع الحجر

مطلوب الخزانة
 الجناية على عبده
 ثم حتى العبد
 فادعى وفي
 الجناية على سيد
 الملك احد من
 الارض بعد
 الجناية ولو
 السيد خلافه

مطلوب الوصع
 رجل جرائع
 الطريق عشر
 بر رجل في شر
 حفرها اخر
 فالضمان على
 واضع الحجر

والوضع تعد منه فكان التالف مضافا الى وضع الحرف فكان الضمان على وارثه وان كان لم يضعه احد ولكنه حمله السبل فالضمان على الحافر لا يمكن ان يضاف الى الحافر لكونه متلفا في الحفر ولو اختلف الحافر وورثته الميت فقال الحافر هو الذي نفسه فيه بما تمتع به وقال الورثة بل وقع فيها خطأ فالقول قول الحافر في قول أبي يوسف لاخر وهو قول محمد وفي قول أبي يوسف الاول القول قول الورثة وجبه قوله الاول ان الظاهر شاهد للورثة لان العاقل لا ياتي بنفسه في البئر عمدا والقول قول من يشهد له الظاهر وجبه قوله الاخر ان حاصل الخندق يرجع الى جوب الضمان فالورثة يدعون على الحافر الضمان وهو ينكر والقول قول المنكر معتمنه وما ذكر من الظاهر معارض بظاهر اخر وهو ان الظاهر ان المار على الطريق الذي يسمى بئر البئر فعارض الظاهر ان بقي الضمان على اصل العبد يدافع الكاشاني عبيد لرجل زعم وظل اخر ان مولاه اعتقه وقتل اى العبد ولياله اى الزاعم خطا فلا شيء له اى الزاعم لانه لا زاعم ان مولاه اعتقه فقد اقرانه لا يستحق على المولى دفع العبد ولا الفدية بالارش وانما يستحق الدية على العاقلة لانها حرة فيضاد الزاعم فحق نفسه فيسقط الدفع والفدية ولا يصديق في عناه الدية عليه اى الحجة قال فثبت الحازم يقبل عتقي خطأ وقال زيد بعده صدق الاول لان زيدا يدعى عليه شيئا لو اقر به لم يرد عليه الضمان اى الحجة العاقلة لانه يدعى عليه القتل الخطا بعد الفسخ فالورثة لم يرد عليه الضمان لان الثابت بالافس لا يتجمل العاقلة فزاده بقوله فثبت قبل عتقي ما قبلته بعد محمد رابعن لزوم الضمان عليه لا منغناه الظاهر ليعلم لزوم الضمان على المولى بالاقبال من قيمته ومن الدين ان لم يعلم بالجناية والدية وان علم بهما مع ان قوله ليس الحجة على المولى وان قال قطعت يدها قبل اعناقها وقالت كان بعد صدقت وكذا الواخذ منها اى عتق امة ثم قال لها قطعت يدك واخذت منك هذا المال قبل ما اعتقتك فثبت بل بعده فالقول قولها لانه اقرب سبب الضمان ثم ادعى البروة وهي تنكر والقول للذكر بالايجاب والغلة يعنى اذا اقل لجامعتها قبل الاعناق واخذت الغلة قبله فان القول له لان الظاهر كونهما حال الرق من الدرر والغرر كما في الديارات وطريق معرفة ذهاب السمع ان يتغافل فينادى فان الجاني او التفت لذلك علم ان سمعه لم يذهب هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهكذا في المستق عن ابي يوسف رحمه الله وحكي الناطق عن ابي حازم القاضي والمقدوري عن اسماعيل بن حماد ان امرأة نظارتني يعني خويشتن راكشت في مجلس حكمه فاشتغل عن النظر اليها ثم قال لها عطى عورتك فجاءه فاضطربت وتساوت الى وجه شابها فظفر مكرها وقال ابو يوسف رحمه الله في المستق لا يعرف ذهاب السمع فالقول قول الجاني ويحكم في طريق معرفة ذهاب البصر قال محمد بن مقاتل الرازي كثر يستقبل الشمس فيخرج العين فان دعت عيناها علم ان الضوء باق وان لم تدع علم ان الضوء ذهب وذكر الطحاوي في كتابه انه

مطلب عيش
لرجل زعم وظل
انه قتل ولياله
خطا بعد عتقه
ولم يقل العبد
شيئا او قال قبل
عتقي

مطلب اذا قال
السيد قطعت
يدك قبل العتق
وقالت بعد
صدق

مطلب
في طريق معرفة
ذهاب السمع

يأتي بين يدي يرحمة فان حرب من رحمة علم ان لم يذهب بصره وقال الحمد لله في الاصل
 ينظر اليه اهل ذلك وان لم يعلم ذلك عما ذكرنا يعتبر فيه الدعوى والاعتبار بالقول
 الجاني مع عبته على البتة ان اسقط في ميثاق الطريق فأت فتال الحافران الواقع التي تسمه
 فيها عدا فلا ضمان على وقال وورثة الواقع لم يلق نفسه في البئر بل من غير قبضه وارادته
 عليك الضمان كان ابو يوسف يقول ولا بان القول قول وورثة الواقع ويكون الحافران
 وهو القياس ثم يرجع وقال القول للحافر ولا ضمان عليه وهو لا يستحسن ان تافا رخانه
 نقلنا صاحب الحدة بقية قال ولو ضرب انسان سنة فتمركت يستأن في حولا يظهر اثر فعله
 فلو اجمعه الفاضل سنة ثم جاء المضروب وقد سقطت سنة فاختلغا قبل السنة في سقط
 بضره فالقول للمضرب ليكون الناجل مبدء الحدة بخلاف ما اذا شحه موضع شحاه وقد
 صارت مثله فاختلغا حيث يكون القول قول الضارب لان الموضحة لا تؤثر المثلة
 اما الخبير لا يؤثر في السقوط فافترقا وان اختلفا في ذلك بعد السنة فالقول للمضارب
 لانه يترك اثر فعله وقد مضى الاجل الذي وقته الفاضل يظهر ولا اثر وكان القول للمكر
 ولولم تسقط لاتبى على الضارب وعن ابو يوسف يجب حكومة الالم وسنين الوجع
 بعد هذا ان شاء الله تعالى ولم تسقط ولكنها اسودت بحج الارض في الخطا على العاقلة
 وفي العهد في ماله ولا يجب القصاص لانه لا يمكن ان يضره بضره يا سود منه وكذا ان كسر
 بعضه واسود الباقي لا قصاص لما ذكرنا وكذا الوالج والخصر ولو ضرب في رويان
 هداية قال ومن شح رجلا فالتمت ولم يبق لها اثر وبنت الشعر تسقط الارض عنداني جنبه
 رحمه الله تعالى لقول الشيرازي الموجب وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه ارش لم هو
 حكومة عدل لان الشين الوجع زل والالم الحاصل ما زال فيجب تقويمه وقال الحمد لله
 الله تعالى اجرة الطبيب لانه انما الرزق مملكة الطبيب وثمان الدوا بعقله فضاو كانه
 اخذ ذلك من ماله الا ان يلحنه رحمه الله تعالى يقول ان المنافع على اصلنا لا تقوم
 الا بعدد او شبهه ولم يوجد في حق الجاني فلم يفرم شيئا هداية في الشجاج ولو ضرب في
 سن انسان فخنقه فاجله سنة ثم جاء المضروب وقد سقط سنة فقال انما سقط من بضره
 وقال الضارب ما سقطت بضره في المضروب لا يخل ما ان جله في السنة واما ان جاء بعد
 مضى السنة فان جاء في السنة فالقياس ان يكون القول قول الضارب وفي الاستحسان القول
 المضروب ولو شح راس انسان موضع فصار مثله فاختلغا في ذلك فقال الشحيح صارت
 منقولة بضره منك وعلينا ارسل المثلة وقال الشاج لا يلصق مثله بضره بضره
 فالقياس على السن يكون القول قول الشاج وفي الاستحسان القول قول الشحيح وللقياس
 وجهان احدهما ان المضروب والشحيح بدميان على الضارب والشاج الضمان ومما

مطلب ضرب
 رجل سن لمر
 فخنقه فاجله
 القاضى سنة
 ثم سقطت
 فاختلغا فقال
 المضروب ومن
 الضارب وقال
 الضارب ليس
 منه او شبهه
 وصار مثله
 ثم ادعى كونه
 منقولة منه
 وادعى لصار
 ليس منه

يتكران والقول قول المنكر مع يمينه والثاني اندوقع التعارض بين قوليهما والضمائم
 يمكن واجبا فلا يجزئ بالشك والى هذا الشك في الأصل فقال استحسن السنن لورود الأثر
 والأثر عن إبراهيم النخعي ولا يستحسن وجهان أحدهما أن الظاهر شاهد بالضرب في مسألة
 السنن لأن سبب التسقوط حصول الضارب وهو الضرب بالحرك لأن التحريك مستحق فكذا
 الظاهر شاهد بالضرب بخلاف الشبهة لأن الشبهة الموضحة لا تكون مسبا للصيرورة وإنما
 فلم يكن الظاهر شاهدا له والقول قول من يشهد له الظاهر والثاني أنه لما جرى التاجيل
 حول التأجيل مدة الحول لا يتظار ما يكون من الضربة فإذا جاء في الحول وقد سقطت
 مسنة فقد جاء بما وقع له الانتظار من الضربة في مدة الانتظار فكان الظاهر شاهدا له
 فاما الشبهة فلا يقدر في انتظارها وقت فكان القول قول الشايع في قدر الشبهة وإن جاء
 بعد معنى السنة فالقول قول الضارب لأن التأجيل مدة الحول لا استقرار حال الشين لظهور
 حالها في هذه المدة عادة فإذا لم يجمع دل على سلامتها من التسقوط بالضربة فكان التسقوط
 محالا إلى سبب حادث فكان الظاهر شاهدا للضارب ولم يشهد لاحدهما فيبقى الضرب
 مدعيهما وأعلى الضارب وهو يتكر فالقول قوله أو يقع التعارض فيقع الشك في قول
 الضمان والضمائم لا يجب بالشك وكذا على الوجه الثاني زمان ما بعد الحول لم يجعل لظنا
 حال السن واحتمل التسقوط من ضربة أخرى من غيره واحتمل من ضربته فلا يمكن القول
 بوجوب الضمان مع وقوع الشك في وجوبه بل أتى كتاب العوالم كل دية وجبت
 بنفس القتل الخطأ أو شبه العمد تتجمله العاقلة ولا إلا فلا تعقل الصلح لأن بدل الصلح ما وجب
 بالقتل بل بعقد الصلح ولا الإقرار لأنها وجبت بالإقرار بالقتل لا بالقتل وإقراره
 في حقه لا في حق غيره فلا يصدق في حق العاقلة حتى لو صدقوا عقلا أكد في البدائع وفي
 جامع التفصيلين وعلى هذا الوقلة حرة بنفسها فعلى عاقلها العقرة لزوجهما بشرط
 التمسك بالمر وهذا الوقلة بعين زن زوجها فلو فقلت بأذنه فلا ضمان قال عماد الدين
 في نصوله هذا يخالف ما في الزيادات فمن اسقطته المختلعة لاسقاط العدة فليها
 عقرة لزوجهما ط شربت دواء بلا تعد اسقاطه فسقط لأغرة عليها قال أبو بكر
 الله لو سقطت سقطا فليس عليها إلا التوبة ولو كان جنينا فعليها أغرة لو تعدت سقطا
 بشئ علة فعلى عاقلها خمسة أضع في سنة لو ارشدا أو عتق ولو لا عاقلة ففي ماله
 في سنة وتاويله ما حر من التمسك عليها العقرة وإن لم تتعد ولا كفارة عليها في قول
 هم روح ولا ترثه وقال بعضهم عليها الكفارة قال عماد الدين في فصوله حصل من الالة
 أن العقرة تحب عليها على رواية (حي فنح) وعلى عاقلها على رواية (فتش) وهو المختار
 أنهم كثير ما يقولون يجب عليه ويريدون عاقلة إذ غرضهم في أمثال هذه المواضع بيان

مطالب كل
 دية وخيت
 بنفس القتل
 الخطأ أو شبه
 العمد تتجمله العاقلة
 وما لا فلا

الرجوب لا بيان محله لكونه معلوما في موضعه وعلى هذا يجوز ان يراد العاقلة في محض اذا لا
 قصر بانه مرادهم نفسها لا العاقلة او يقال ارادوا انفسهم بانها على ان لا عاقلة للرجوب
 المتأخرين منهم فاضمان لانها على انها تجري عليها مع وجود العاقلة والله اعلم بقول الجامع
 الفقير كتبنا بعضها من مسائل الخطا وشبه الهدى كتابا ليعاقل بناء على ما نقلناه من
 جامع الفصول لئلا يتم كثير مما يقولون بحجبه ويريدون عاقلة كما سنده ولو لم
 عنده ان يجف من في النظر بوقوع فيها انسان فان كان الحجة في غناها فالضمان على عاقلة
 المولى وان كان في غناها فالضمان في رقبته الجدة بحال المولى بالدفع او العاقلة بخلاف
 الاجير وان كان كغيره الملك فان كان في ملك غيره بان حفر بئر في دار انسان بغير اذنه
 فوقع فيها انسان بغير الحفرة لانه معتقد في التسبب ولو قال لصاحب الدار انا امرت بك فحفر
 وانكر اولياء البيت والقياس انه لا يصدق حصيل الدار والقول قول المولى وفي الاستحسان
 يصدق والقول قول الحافر فانه من كتاب الوصايا لو وصي رجل بشئ مسمى فقال
 الورث هذا الشيء قال ابو القاسم رحمه الله تعالى القول قول الورث فيما في يده اذ لم يكن
 ذلك الشيء معروفا وعلى الوصي له البينة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى ذكر
 في الكتاب مريض قال لفلان على حق فصدقه فانه يصدق في الثلث رجل مات وترك
 اولاد اصغار فجعل القاضي القاضي رجلا لا ولادة الصغار وصبا فادعى رجل دينا على الميت
 ووديعه وادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم ليس لهذا الوصي ان يؤدى شيئا من الدين
 والوديعه ما لم يثبت ذلك بالبينة فاما المهر فان ادعت المرأة مقدار مهر مثلها
 يدفع الى مقدار مهر مثلها ان كان النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا للميت
 الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا اذا كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة
 بتجملها ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المثل الى تمام مهر مثلها اذ بلغ الصبي حلق
 ماله من الوصي فقال الوصي ضاع متى قال القول قوله لانه امين وان قال انفقت ماله عليك
 يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب لظاهره ولذا اختلفوا في المدة فقال
 فقال الوصي ما زادك منذ عشرين سنة وقال لا يتم مات ابي منذ خمس سنين ذكر في الكتاب القول
 قول الابن واختلف المشايخ فيه قال شمس الامنة السخري رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب
 قول محمد اما على قول ابو يوسف القول قول الوصي هذه اربع مسائل احدها هذه والثانية
 اذا ادعى الوصي ان الميت ترك رقبته فانه نفقت عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذب الابن قال
 محمد والحسن بن زياد رحمه الله تعالى ان القول قول الوصي والمسئلة الثالثة اذا
 ادعى الوصي ان الميت ترك رقبته فانه نفقت عليهم اربع سنين ذكر في الكتاب المذكور في الكتاب
 القول قول الوصي قول ابو يوسف رحمه الله وفي قول محمد والحسن بن زياد ان القول قول الابن

مطلب اذا امر
 عنده ان يحفر
 بئر في الطريق
 فوقع فيها انسان
 ففي الضمان
 تفصيل

مطلب اذا وصيا

مطلب مريض
 قال لفلان نكح
 حتى تصدق

مطلب مبلغ
 الصبي فطلب
 ماله من الوصي
 فقال الوصي
 ضاع متى قال
 له وفيه مسائل
 يصدق فيها
 الوصي

الا ان ياتي الوصي ببينة على ما ادعى واجمعوا على ان الوصي لو قال استأجرت رجلا ليرده فانه
 يكون مقتصد فامسألة الرابعة اذا قال الوصي اديت خراج ارضك عشرة سنين منذ مات ابو
 كس سنة الف درهم وقال لليتم انما مات ابني منذ خمس سنين كان القول قول الامين في قول محمد بن
 الله تعالى لان الوصي يدعي تاريخا سابقا وهو يتكرو على قول ابني يوسف القول قول الوصي لان اليتم
 يدعي عليه وجوب تسليم المال وهو يتكرو فيكون القول قوله في هذه المسألة الوصي اذا اشترى
 كسوة للصغير واشترى ما ينفع عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا ولو كان الميت
 نفسه قبل قوله في ذلك رجل مات عن اولاد صغيرا ولم يوص الى احد فقص القاضي وصيتا
 في التركة فادعى رجل على الميت دين او ودعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والودعة
 فلا يقضى الا بعد ثبوتها بالبينة واما المهر ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة
 مهر مثلها يدفع ذلك اليها وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل تسليم المرأة
 نفسها فكذا نكاح وان كان بعد ما سلبت نفسها بمنع عنها مقدار ما جرت العادة به فيجوز له
 قبل تسليم النفس لان الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر قال رضي الله عنه
 وفيه نوع لنظر لان كل المهر كان واجبا فلا يقضى سقوط شيء منه بحكم الظاهر لان
 الظاهر انها لا تسلم نفسها وهو لا يصلح حجة لا بطل ما كان ثابتا لكن يشترى القاضي ان
 يحلف المرأة بالله ما قبضت منه شيئا فاذا حلفت بدفع اليها جميع المهر هذا كما قال اصحابنا
 ان الرجل اذا ادعى ديناً على الميت وابنته بالبينة فان القاضي يحلفه بالله ما استوفيت
 منه شيئا ولا ابرأته يحلف على هذا الوجه نظر للميت والوارث الصغير وكل من عجز عن
 النظر لنفسه بنفسه كلها من كتاب قاضيه ان قال في مرضه لقائل ان حق قصدي قد
 يصدق في الثلث عند اصحابنا ويؤخذ ولو مات رجل ولم يوص الى احد فقص القاضي
 رجلا وصيها فادعى عليه رجل دين او ودعة وادعت المرأة مهرها قال الفقيه ابو الليث
 ان كان الزوج بنى بها بمنع من المهر قد راجرت العادة في التعجيل والقول قول الزوج في ذلك
 القدر وفيما زاد على ذلك القول قول المرأة ثم يؤدى اليها باقي المهر ان ادعت قدر مهر مثلها
 وتوفي بالنكاح شاهدا ولا يؤدى الدين ولا الودعة الا ان ثبت عند الحاكم وبه كذا ذكر
 في نكاح الفتاوى ان القول قول المرأة بعد وفاة الزوج ان قالت لي عليه الف درهم ان كاه
 مثلها خلاصة الوصي يصدق في كسر الثلث وكذا لو كسر مال المهر وكذا الوارث وان اشترى
 اليتم ونقد الوصي من مال المهر وكذا لو اشترى الوصي نفقة او كسوة لليتم ونقد من مال
 نفسه واشهد عليه رجوع وانما شرط الاشهاد لان قول الوصي في حق الانتفاء يقبل لان
 حق الرجوع بلا اشهاد وكذا لو قضى الوصي الوارث ديناً على الميت من مال نفسه رجوع بلغ
 القهرى فقال الوصي اديت خراج ارضك منذ عشر سنين بعد موت ابيك وقال الامين مات

مطلب
 الوصي اذا اشترى
 ما ينفع على
 اليتم لا يكون
 متطوعا

مطلب ادعى
 على من جعله
 الحاكم وصيا
 ديناً او ودعة
 ان ادعت المرأة
 مهرها

مطلب
الوصي ان ياله
خلف كذا وكذا
غنا فانفق
عليهم كذا وكذا

مطلب
وصي بالثقة
على اليتيم والفقير
على الوقف
وما لا يصبي
في يده

مطلب
قبل قول الوصي
في الامر المحتمل
دون القيم

مطلب
بشكل ماله
بعض ورثة
ولا اجنبي

المنذ خمس سنين قال لقول لا بد من عند محمد وعند الثاني القول الوصي وفي الستين محمد
قال الوصي انفق عليك خمس عشرة سنة وما لا يصبي مات ابي منذ عام قال القول الوصي
وعن محمد ايضا ادعى الوصي اياه خلف كذا وكذا غنا فانفق عليهم كذا وكذا ثم ماتوا
فان كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق قال القول الوصي
الوصي وان كان لا يعرف ذلك لا يقول ولا يكون لامثاله مثل هذا الرقيق لا يكون
القول قوله بن ازية اب اوصى قال بعد بلوغ الصغير بعث ارضه وانفق ثمنه عليه
قال جمع صدق في المال وبه لخذ ابو ذر والشخ البقال يصدق في قوله بعث او
او القاضى اذ لا ولي مع رافق مرن وبنته على اولاده الضغار بعد موتها الا بينة
انما استاذ تارحم الله تعالى قال اوليها الف جواب لمخ والثاني يوافق مع هذا
الوارث الكبير على الصغير نصيبه من الميراث بصدق حم بصدق ولا يحتاج فيه
الى اذن القاضي قال رحمه الله والمختار ما في الوصايا ط فبينة لواقصى بالثقة
على اليتيم او القيم على الوقف وما لا يصبي والوقت في يده او غنوك من الامانة بمثل يكون
في ذلك كبا بغير قوله بل يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية اذا
لجس الوقف وبقية او وصي الوقف والقاضى او امينه ثم قال قبضت الفلة ففباع او
على الموقف عليهم وانكر او قال القول له مع يمينه نقله صاحب الكدبة عن القينة وبنيها
للقاضى ان يحاسب امناؤه فيما في ايديهم من اموال اليتيم لا يعرف الخاف فيستبد له وكذا
القول على الاوقاف ويقبل قولهم في مقدار ما حصل في ايديهم من الغلات الوصي والقيم
فيه سواء والاصل فيه ان القول قول القابض في مقدار القبوض وفيما يجزى من الميراث
على اليتيم وعلى الضميمة وموتات الاراضي وفي ادب القاضي للخصماف وقبل قول الوصي
في الامر المحتمل دون القيم لان الوصي من قوض اليه الحفظ والنصف والقيم من قوض
اليه الحفظ دون النصف كما هاهنا كدبة قال ومن اوصى بشك ماله لاخر فاقر
الموصى له والوارث ان المتعاقب هذا العبد فقال الوصي له اعتقه في الضميمة وقال الوصي
اعتقه في المرض قال القول قول الوارث ولا شيء للوصي له الا ان ينضم اليه الثلث شيء
او تقوم البينة ان العتق في الضميمة لان الوصي له يدعى استحقاق ثلث ما بقى من الميراث
بعد العتق لان العتق في الضميمة ليس بوصية ولهذا ينضم من جميع المال والوارث يتكبر
لان مدقاه العتق في المرض وهو وصية والعق في المرض مقدم على الوصية بشك
المال وكان منكر او القول للمكر مع اليمين ولان العتق حادث والحادث تضاهى الى
اقرب الاوقات لليقين بها وكان الظاهر ساهدا للوارث فيكون القول قوله مع اليمين
هذاية ولو اوصى بشك ماله لبعض ورثته ولا اجنبي فان لجنا بقتلة الوارث جاز

الرؤية لما جعلا وكان الثالث بين الاجنبي وبين الوارث نصيبتين وان رد واجازت في حصته الاجنبي
وبطلت في حصته الوارث وقال بعض الناس بصرف الثلث كله الى الاجنبي لان الوارث ليس
بمحل للرؤية فالتحقت الاضافه اليه بالقديم كما لو اوصى محي وميت فالرؤية كلها للميت فالتحقت
كذا هذا وهذا غير مستديد لان الوصية للوارث ليست وصية باطلة بل لم يلزم ان لا تصدق
بها الاجازة تجازت والمباطل لا يحتمل الجواز بالاجازة وبه تبين ان الوارث محل للرؤية
لان التصرف المضاف الى غير محله يكون باطلا لا انه محل وان الاضافه اليه وقعت
صحيحة الا انها تبطل في حصته برد الباقيين واذا وقعت صحيحة وقد اوصى لكل واحد منهما
بنصف الثلث بطلت الوصية في حق الوارث بالررد ومضت في حق الاجنبي على حالها كما لو اوصى
لاجنبيين فرد احدهما دون الاخر بخلاف المريض اذا اقر بدين لبعض ورثته ولاجنبي كما اذا
اقرهما بالدين ودمم الوارث مع الاجنبي تصددا فاقانه لا يصح الاقرار بما اضملا للوارث ولا
الاجنبي لان الوصية تملك فبطلت في حق احدهما لا يجوز البطلان في حق الاخر لانه
لا يوجب الشركة والاقرار لهما بالدين بخلاف عن دين مشترك بينهما فالوصية في حق الاجنبي
لكن فيه قسمة الدين قبل القبض وانها باطلة ولانه اذا كان اقرار عن دين مشترك بينهما
فالوارث يشارك الاجنبي فيما يقبض ثم تبطل حصته وفيه اقرار للوارث وان باطل
بخلاف الوصية فان الوارث لا يشارك الاجنبي واذا بطل الاقرار اضملا تنقسم التركة بين ورثته
المقر في اقساما الوارث المقر له من ذلك يكون بينه وبين الاجنبي الى تمام الاقرار وما زاد على
ذلك يكون للوارث لانهما اذا تصددا فاقن زعمهما ان هذا القدر دين على الميت والميت اقيم
على الميراث هذا اذا مضى قافان تكاد ابا وانكر الاجنبي شركة الوارث او رد الوارث
اقراره فالقرار باطل ايضا في قول ابى حنيفة وابى يوسف لما ذكرنا واذا بطل كان
المال ميراثا بين ورثته المقر في اقساما الوارث فهو له كله ولا شركة للاجنبي فيه لانه يكاديه
في ذلك ومن محمد رحمه الله يصح اقراره في حق الاجنبي ويكون له خمسماية وان كان الاجنبي كذبه
الوارث والوارث يصدق في ذلك فالخمسماية مما اصابه للاجنبي لما اصدق الوارث
فقد اقره ان كان له على الميت خمسماية دين ولم يقدم على الميراث الا انه ادعى الشركة فيه
وهو يكذبه في الشركة فكان القول قول الاجنبي وبأخذ تلك الخمسماية كما بابا ائتم
المصنف شرح الترمذ اوصى زيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في صحته
والوارث في مرضه يعني اذا اوصى رجل له وارث زيد بثلث ماله وترك عبدا فافترق
من الوارث وزيد انه اعتقه لكن ادعى زيد اعتاقه في صحته لئلا يكون وصية تنفذ
من الثلث وادعى الوارث اعتاقه في مرضه لم يكون وصية صدق الوارث وحرر زيد
لان الموصي له يدعى اعتاقه فذلك مما يفي من التركة بغدا لعتق لان الاعتاق في الصحة

مطلبا اذا اقر
بدين لبعض
ورثته ولاجنبي
فانه لا يصح
اصلا ان
يقصد اقرار
تكاد باقية
خلاف

مطلبا اوصى
لزيد بثلث
ماله وترك عبدا
فادعى زيد
عتقه في صحته
والوارث في
مرضه

مستحق المرض ولو خشيته

مع اليقين لا ان يفضل

من يمتنع شيء على فدية العتق لا من احم او يره من اي زبانية على دعواه ان الاعتناق في الصحة فله
 المال لان الثابت بالبيعة كالتاب عينا فهو مخصص لا فاعتهيا الا ببيان حنفه وروعه
 وما في قيمه على انه ليقع من مال نفسه وانه الزوج في مال الوقف واليتم ليس له ذاك اربعة
 دينا لنفسه على اليتيم او على الوقف فلا يصح عجز الماعري هذا لو ادعى من مال نفسه فلو
 ادعى الاعتناق من مال الوقف واليتم فلو ادعى بفتنة المثل في ذلك المدة صدق به الماعري
 الجني ليقع على بعض الورثة فقال انقلعت بامر الوصي واقرير الوصي ولا يلزم ذلك لا بقولي
 الوصي بعد ما انفق يقبل قول الوصي لو كان من انفق عليه صغير او منه ايضا من عصى وصيا
 فقالت لورثة حررهم من مرضه وقال الوصي حرره في صحته تصدق بالورثة ولا ينفى الوصي عما لا
 ان يفضل شيء من ذلك اربعة من عتق في المائة فله ذلك على ان الفتنة المرض مقدم على الورثة
 مما لا ص اقر في مرضه بقر عينه لا امرانه ثم حرره فلم يصد فلو رثته بقتل عنده
 ولو كذب عنه من انك ومنه ايضا قال الزوج وبقيت المهر في صحته او قال ورثتها
 لا بل وحب في مرضه اقبل بصدق الزوج وقيل بصدق ورثتها واعتمد عليه لهما
 العادت الى اقرب الاوقات ولا نه دين لخص في سقوطه فقط قالت مريضة لزوجها
 لا مهر لي عليك اتبع اقرارها سئل صط مريض له على وارثه دين فاقراه قال لا يجوز ولو قال لم
 يجز لي عليه شيء من مات جاز اقراه قضاء لا ديانة ولو قال مريضة لبرئ على نفسه مدين
 لا يبر اعندنا خاذا للشافعي منه ايضا اقر لوارثه بشيء من مات فقال للمقر له اقر في صحته
 وقال ببيعة الورثة لا بل اقر في مرضه فالقول للورثة والبيعة للمقر له ولو لاينة فله بغير
 الورثة منه ايضا اقر المريض لوارثه بدين لم يجز ويؤدعه مستهلكة يجوز وذكر في التاب
 الثالث من ح صورتهما فقال اودع اياه الف درهم في مرض الاب وفي صحته لعبادة الله
 فلما حضره الموت اقر باهلا كه صدق في اذ لو سكت ومات ولا يله رى ما صرح كانت دينا
 في ماله فاذا اقر بالاداة فاولى ولو اقر بالاداة فاني بده فكل عن اليقين ومات لم يكر للورث
 في ماله شيء منه ايضا وجب للمريض دين على رجل من جناية على بده او على فته بعد اذ خطا
 او مهر او نحوه فاقرب بفضه صدق في البرادة لا فان يوجب به حقا على نفسه او في ماله
 رجوعا ولو وجب عليه من ثمن ما شراه او قيمة فن خصمه في مرضه فله عتقه لم
 يصدق في قبضه فلو كان الغصبة الصحة فمات القن وايق في مرضه فقتضى له عليه
 بغيره فاقرب بفضه ما صدق ما لم يظهر الابن ولو قضي بغيره في صحته صدق بقبضها
 ظهر لابن ولا ركة الواع في صحته فاقرب في مرضه بقبض ثمنه صدق سلم القن ولا ولو اوع

مطلب
 للوصي بالقيم
 الزوج او التوق
 من مال نفسه

مطلب في الفرق
 في مرضه بمن
 بعينه ثم حرره
 فاما ان يصدقه
 الورثة او يكذب

مطلب اقرار
 المريض لوارثه
 بدين لم يجز
 وبورصة
 مستهلكة
 يجوز

مطلب
 باع في مرضه
 اكثر من ثمنه
 فاقرب بفضه

في مرضه باكثر من قيمته فاقبض منه لم يصمد ق. وقيل المشتري ادعته مرة اخرى
او انقضت في قول من وفي قول الجدي يودي قدر قيمته او ينقص مرضي اربع قنه في خمسة
والقن في يد اوريد المشتري ويقبض منه لم يصمد ق في قبض منه الا ان ما القن قبل
مرضه ولو باع قنا في حجة فاق في مرضه يقبض منه وقصد في فيه ثم وجدنا المشتري به
عينا بعد موته فرد بقضا فاستأثر الغرماء الحق بتركة الميت الا هذا القن فان المشتري فيه
اسوهم الا ان يقول عند الرد لا ارده سني اقبض حتى فيكون الحق بقدر الترمينه من الغنا
الميت كان مضافا قاضي قبض منه غير مصدق في الحياج لشركة مع غرماء الصحة ولرافر
المريض في هذه الوجوه كلها بان ابرأ غريمه في حجة من حقه او هب له شيئا في حجة
في يد لم يصمد ق في شيء وكان ذلك وصية له من ثلثه وليس هنا كاقارب قبض من الغنا
ايضا ولا لادان بسا في مال طفله وله دفعه مضاربة وبضاعة وان يوكل ببيع وشراء
واستجار وان يودع ماله ويكاتب قنه ويزوج امته ويرهن ماله يدينه ويدبر نفسه
قوله من ضمن قنا يودي من دينه وله ان يعمل به مضاربة ويخبر ان يشهد عليه ابتداء
والاصمد ق ديانة ويكون المشتري كله القضي قضاء وكان الوشاركة ورأس مال القفل
من مال القضي فان اشهد فالزوج كما شرط والاصمد ق ديانة لا قضاء فالزوج على قدر
ما طلب قضاء لا يستحق الا بالشرط فلم يثبت الشرط عند القاضي لا يقضي له بما مثله
الوصي في ذلك كله جامع الفصولين في لو اراد بعض الورثة استخلاص شيء من التركة لنفسه
وادله قيمته الى الآخر ليس له ذلك لان حق الورثة متعلق بعين مال الميت وحق الغرماء متعلق
بما لفته لا بعينه نش لو مستغفرة بالخضم في اثبات الدين انما هو وارثه لانه خلفه
فتسمع البيعة عليه لكن لا يحلف الورثة اذ لو بكل لا ينفذ قراره على الغرماء وذكر
لو اقر وارثه بان هذا دية عند ابي قبل قوله وكذا لو كذب غريمه لا نكره ان يراجع
النصولين سئل اذا اتفق الوصي على اليتيم وكساه بغير تقرير من الحاكم هل يعتد به
اجل الوصي ان ينفق على الصغار ولا يحتاج في ذلك الى فرض قاض والقول قوله في
مقدار ما اتفق اذ لم يكن به الظاهر وفي تخليفه خلاف قاضي الهادي ادعى الوصي
بيع التركة بالغبن وزعم الوصي ان البيع كان بالقدر قال لقول قول الوصي اتسكه بالمدار
في دعوى الوصي نقله عند الفتى في مجموعته ولو ادعى الوصي بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عنده
واتفق ثمنه صدق ان كان هالك والا لا كذلك في دعوى خزانة الاكمل من الاشياء والنظار
ويقول قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بالدينة الا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي
ما اذا فوض للقاضي نفقة ذي الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصي الدفع كذا في شرح المجمع
بان هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان من حوائجه انتهى فينبغي ان لا يكون

مطلب
ونذارة يساق
نما اجفله وله
دفعه مضاربة
وان يوكل الخ

مطلب ليس
لبعض الورثة
استخلاص شيء
من التركة واداه
قيمه الى الآخر

مطلب ادعى
ان الوصي باع
التركة بغبن
ووقع الوصي
ان البيع كان
بالقدر

وقال زفر رحمه الله تعالى القول قولها لان الاستلام حادث فيصافى الى الاوقات ولنا
 ان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى بحكم الحال كما في جريان ما اذا طأ حرة
 وهذا ظاهر فغيره للدفع وما ذكره يعتبر للاستحقاق ولو مات المسلم وله امرأة فضرته
 في مات مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة قال لقولهم ايضا ولا يحل
 الحال لان الظاهر لا يضل حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه اما الورثة فهم لا يفتنون
 ويذهبون ظاهرا كحدوث ايضا هداية في القضا رجل مات وترك ابنتين احدهما مسلم
 والاخر نصراني فقال المسلم مما اسلم الي قبل موته وانا وارثه وقال النصراني ان لم يسلم
 وانا وارثه قال لقول للنصراني عنهما ولكنه يصلي على الميت باخبار الابن المسلم انه اسلم
 ابوه الح حادثة بقلا عن الحانية ولو اقر لوارث ثم مات فاختلف المقر له والورثة فقال
 المقر له اقر في الصحة وقال الورثة لا بد في مرضه قال لقول الورثة وبينه المقر له اولي جامع
 الفتاوى لفرق اميردعت ان زوجها ابانها في المرض وصار فارا فترث وقالت الورثة لا بد
 في الصحة فلا تترث كان القول قولها فترث وان مات ذمي فقال زوجته اسلمت بعلمه
 وقالت الورثة اسلمت قبل موته قال لقولهم ولو اقر لوارث ثم مات فقال المقر له اقر في الصحة
 وقالت الورثة في مرضه قال لقول قول الورثة اشباه لومات مسلم ومحتة فضرانية في مات
 مسلمة بعد موته فقال اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بكم قال لقولهم ذكره
 ان يلقى مسائل شتى اشباه في كتاب المسائل مسئلة الحبس في الدين وفي غيرها
 المحق في الشريعة ويبان وقت الحبس وسماع البينة بالعشرة وهل يكون القول قول المقر
 ان المدعي عليه غنى او قول المدعي عليه انه فقير وهل تقبل البينة بالاقرار قبل الحبس في زمان
 مدة الحبس ويبان ما لا يجدي فيه من الدين الشرعية وتخبر كلام الاجتهاد في ذلك
 كله ذكر في الهداية قال اذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق جسد غيره لم يعجل بحبسه
 وامر بدفع ما عليه وهذا اذا ثبت الحق باقراره اما اذا ثبت بالبينة حبسه كما ثبت فان ائتم
 حبسه في كل دين لزمه بدل الاعمال حصل في يده كتم المبيع او التزمت بقدر كالمهر والنفقة
 والمراد بالمهر عجله دون موجهه ولا يحبس فيه فيما سوى ذلك اذا قال في فقير الا ان ثبت
 غيره ان له ما لا فيحبسه لان لم يوجد دلالة يساره فيكون القول قول من عليه الدعوى
 وعلى المدعي اثبات غناه وبرويان القول لمن عليه دين في جميع ذلك لان الاصل هو العسق
 وبرويان القول له الا فيما هو بدل مال وفي النفقة القول قول الزوج انه معسر وفي اعتاق
 العبد المشترك القول قول المعتق والمستثلان يؤيدان القولين الاخيرين والتخريج على الحال
 في الكتاب انه ليس بين مطلق بل هو صلة حتى تسقط النفقة بالموت بالاتفاق وكذا عند
 الى خيفة رحمه الله تعالى فيهما ان الاعتاق ثم فيما كان القول قول المدعي ان له ما لا وثبت ذلك

مطلدعت
 امرأة المسلم
 انها اسلمت قبل
 موته وعكست
 الورثة

مطلدعت
 امرأة الذي
 انها اسلمت بعد
 موته وعكست
 الورثة

مطلب فيما
 يحبس من
 الدين وله
 ادعى الفقر
 وفيما لا يحبس
 ان ادعاه الا
 ان ثبت ببيان
 وفيه تفاصيل

مطلب
في تقدير
مدى الجبر

ما البينة فيما كان القول قول من عليه بحبسه شهر او ثلاثة تم بيت الزينة وروى عن ذلك
من التقدير يشهر او اربعة اشهر الى ستة اشهر والصحيح التقدير من مخرج الى رأي القاضي
لاختلاف احوال الاشخاص فان لم يظهر له مال خلاصته بعد مضى المدعى فلو قامت البينة
على اقله قبل المدعى في رواية تقبل وفي رواية لا تقبل وعلى الثاني عامة المشايخ
وذكر من شأوى القاضي ان قال اذا توجه الجبر على المدعيون فان القاضي يسأل المدعيون ولا
يسأل المأثم ان له مالا الا في ظاهر الرواية فان سأل المدعيون عن القاضي يسأل اصحاب الدين
ان له مالا ام لا له مالا سماع فان قال الطالب هو موثر قادر على القضاة وقال المدعي انما هو
تكميله وقال بعض القول قول المدعيون انه معسر وقال بعضهم اذا كان الدين واجباً لم يعاين
ماله بالعرض وغير المبيع القول قول مدعي اليسار هو مروي عن ابي حنيفة وعليه الفتوى ولم

انه معسر وان لم يكن ذلك بدلائل ما هو مال المدعيون اذا اقام البينة على الافلاس قبل الجبر منه
روايان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الصحيح انها تقبل قال رحمه الله تعالى وبني
ان يكون منقوضاً الى القاضي ان علم القاضي انه وحق لا يقبل بيئته قبل الجبر وان علم انه ليس كذلك
قبل بيئته اهدى في اليسر والقول قول الطالب لانه متمسك بالاصل مما هو ثابت باتفاقها
وهو اليسار وفي عرف يساره من قبل وجب الدين بدلائل ما هو مال مطلوب والمطلوب
يدعى امره اذ تاوهو ملاك المال يكون القول قول من متمسك بالاصل واما اذا وجب الدين
بدلائل ما ليس بمال كالمقر وبطل الخلع وغيرها فقال المطلوب انما معسر وقال الطالب هو
موسر فالقول قول المطلوب في ظاهر الرواية فانه ذكر في النكاح لو اختلف الزوجان
فقال الزوج انما معسر وعلى نفقة المعسرين وقالت المرأة بل انت موسر وعلى نفقة
الموسرين فالقول قول الزوج ونفى العناق عبدين شريكين اعتقه احدهما وقال النفي
انما معسر لا تميل لك على وقال الساكن انك موسر ولان اضمنك فالقول قول المعسر وذكر في
حكم الحاكم اذا اقامت الحال عليه وقال الطالب مات مغلساً وعاد الدين اليك وقال
المجمل مات موسراً فالقول قول الطالب وروى عن ابي حنيفة في النذر القول قول الطالب
الا في دعوى الاعسار وبعد تناخر المطالبة الى وقت اليسار لغنى دعوى الاجل ولو ادعى
المطلوب لبعاق هذه الديون وانكر الطالب فالقول قول الطالب كذلك اوجه ظاهر
الرواية ان المطلوب متمسك بالاصل وهو الافلاس فانه اصل في بني آدم والفناء عارض

مطلب
ادعى الزوج
الفقر وعليه
المعسرين
وعكست المرأة

ممكن الطالب مدعي امر عارضه والطلوب متمسك بالاحتمل فيكون القول قوله بخلاف
 دعوى الاجل لان الاجل لا يثبت الا بالشرط والشرط امر عارضه فكان مدعى الاجل مدعى
 امر عارضه ودعوى الاعسار وان كان بمعنى دعوى الاجل الا انه ثبت من غير شرط
 فكان بمنزلة دعوى الاجل الا انه ثبت من غير شرط فكان بمنزلة دعوى الاجل
 في الكفالة لما كان ثبت في حق الكفيل من غير شرط كان
 القول قول مدعى الاجل فكذا هذه عبارة المحيط وذكر قاضيان في
 الفتاوى ما صورته فان قال الطالب هو موسر قادر على القضاة وقال المديون انما معسر
 فكما فيه قال بعضهم القول قول المديون انه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بلا
 عاها هو مال كالقرض فغن المبيع فالقول قول مدعى اليسار لري ذلك عن ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالتمدد فلا يقبل قوله في ذلك
 تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا لعاها هو مال كان القول قول المديون وقال بعضهم
 كما اوجب بمقد لا يقبل فيه قول المديون انه معسر وان لم يكن ذلك بدلا لعاها هو مال
 ثم كلامه وذكر في باب القاضى للخصم وان طلب المديون من القاضى ان يسال المدعى هل
 له مال يساله بالاجماع فان سأل المديون وسأل القاضى من المدعى وزعم المدعى انه موسر
 وزعم المديون انه معسر يجعل القول قول المديون لان العسرة اضل في ابى ادم اتهم
 وقال بعضهم ان كان الدين بدلا عن مال كمن يتاع او بالقرض يكون القول قول المدعى وان
 كان الدين وجب على يسر مال يكون القول قول المدعى عليه له وقال بعضهم ان كان الدين
 لزمه بما شره العقد يكون القول قول المدعى وان كان لزمه حكما لا بما شره عقد
 فالقول قول المديون له وقال بعضهم يحكم فيه الذي ان كان عليه زى الفقراء كان القول
 قول المديون وان كان عليه زى الاغنيا كان القول قول المدعى لان ذلك علامة الغناء
 الا في العلوية والغنى ونسب الشيخ الامام شمس الدين ابو محمد عبد العزيز بن احمد الحلواني هذا
 القول الى الفقيه ابي جعفر الطوسي واني فعلت هذا القول ان كان على المديون زى الفقراء وقد اذ
 انه غير زية او كان عليه زى الاغنيا فقل ان يحضر مجلس القاضى فان القاضى يساله البيته
 فان اقام البيته على ذلك سمع القاضى جعل القول قوله وان لم يمكنه الاقامة يحكم زيه للحال
 ويجعل القول قول المديون ثم كلامه وذكر في الكافي شرح الوافي واذا ثبت الحق عند القاض
 وطلب صاحب الحق حبسه عن زيمه لم يجعل بحبسه وامره بدفع ما عليه فان ان حبسه في كل
 دين لزمه عيال حصل في يد كاشن والقرض والتمه كالمهر المجل والكفالة لثبوت اماره غنا
 في هذين الموضوعين اما في الاول فادنه قد ظهرت قدرته بما دخل في ملكه وزواله محتمل واما في
 الثاني فان التزمه باختياره دليل يساره اذ الظاهر انه لا يلزمه الا بقدر رادته واما اذا طلبته

قال الخصم وهو رواية عن أصحابنا ان القول قول المديون لا يثبت لك بالاصل العرفي

وبه حين حضر مجلسي فان القاضي يسأله بيئته فان اقام بيئته سمعته وكان القول
وان لم يقر بيئته يحكم فيه في الحال بكون القول قول المديون لو قلت فحضرنا من هذه القول
كلها ان الله تعالى بان القول فيما انزم المديون بذلك ما هو مال او بعقد وقع باختياره
قول المديون لا قول المديون ولا يثبت في ما قاله الخصم ولا يفتقر به لان مدعى وقوع ما ذكرناه
من الدليل وما نقل من الرواية وانما نقلنا ان هذا روى عن ابي حنيفة واني يوسف وكفي
بهما حجة في التقليد من غير ظهور الدليل وحكي في والذي تقدم الله بغير ان ان الارعي لا
يلزمه كانت ولايته سنة واحدة كان يقبل قول المديون في الكل ويقول الاصل هو الفقر
وهذا خطأ منه وبعد ربه فان ما كان يقر المذهب ولا يسأل الطريق لعل المذهب في شئنا
حتى نقل اهل زمانه يسمونه الفقيه الغلاب فالحق ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف هما
الله تعالى من جهة التفصيل كما تقدم عنها فليعلم تنبيه تعين على القاضي ان ادعى عنه
رب الدين على المديون واعترف له به او قامت به بيعة المديون يقول انا فقير معسر القاضي لا يميل
بحبسه ويطلقه وان قال ان امر فطلبت حبسه بحبسه له وان قال المديون الذي انزم
من غير عقد ولا بدل مال فساله الحاكم عما ذكره فان قال لا تريدك لتخلع او يد لك الحق من جهة
انصيب الشريك او من جهة غصب مال او من جهة نفقة الزوجة او نفقة الاقارب او من

مطلبت ادعى
المديون ان
الذي لم يسم
بغير عقد
مال ويريد
علم المحبر

جهة ارش جنابة او من جهة صلح عن دمعدا ومن جهة بدل الكتابة او من جهة مهر وديع
 بعضه قبل الدخول فان صدق المدعى ذلك فالقول قول المدينين مع يمينه في النذر
 وان كذب وقال انه من جهة ثمن متاع فاعلم ان هذه الصورة ما ذكرها الاصحاب وينبغي ان يكون
 القول قوله ويحبسه وقولم بدل الخلع معناه القدر الذي وقع خلع الرجل امرأته عليه
 وهوان يكون في ذمة اجنبي فاذا ادعى الزوج على المرأة انها كانت اختلفت منه على ثمن
 في ذمتها او على الاجنبي كان وقع الخلع على شيء في ذمته واعترف المرأة والاجنبي بذلك
 لكن قالت المرأة انما فتيمة او معسرة وقال الاجنبي كذلك وقال الزوج بلها غنان قال
 القول في ذلك قول المرأة والاجنبي مع اليمين لا قول الزوج واخطا صاحب المختار في هذه
 الصورة في نقل الحكم في الخلع فانه جعله مع ثمن المتاع والقرض وقال فيه ان القول قول
 رب الدين لا قول المدينين فلا يلتفت الى ما قاله وانما ذكرنا كلامه في هذه المسئلة لاجل
 ان انبه على هذا وان اخطا لا يصل به وقد نقلناه فيما تقدم من نقل متن البحر المحيطة واختلاف
 السبل كالطحاوي والعتابي والمحيط وشرح الهداية للسكاكي لا يخالفه من جهة المدعى
 فالخلع ليس بدل عن مال لان بضع الحرة ليس بمال قطعا وعقد النكاح عقد مبادلة
 مال بوضع وفي المهر فصلوا بين العجل والمؤجل وجعلوا ان المؤجل القول قول الزوج في
 الاعتسار لا قول المرأة وان كان العقد انما وقع على المجموع فكيف يكون بدل الخلع قوي
 منه اهو وقولم او بدل العتق معناه ان العبد اذا كان بين شرين كان فاعته لحدتهما انفس
 اذ رخصا حبه واختار الشريك الذي لم يعتق ان يعتق الذي يعتق وادعى عليه عند القضاة
 فاعترف بالاعتاق او قامت بينة فادعى انه فقير فقال الشريك الذي لم يعتق انه غني
 فان القول في هذا قول الذي اعتق مع يمينه ولا يجزئ لحلف فالحل للهداية وفي اعتاق
 العبد المشترك القول للمعتق بكسر التاء والعلة فيه كونه ليس بدين مطلق حتى يسقط
 بالزوت مندباي حنيفة وعلاء فاضينان هنا بان الضمان وجب بدلا عما ينسل وفيه
 تعليل الهداية نظروا مسألة الغضب وقعت عندى في يوم الجمعة حادى عشر من ذي
 الحجة سنة اربع وخمسين وسبعماية ولم يقع عندى قبل ذلك من اول مباشر في حكم وارت
 الحكم فيها على قول الغاصب نقله الاشباخ وذلك بعد تصداده بالمقصود منه والكتاب
 على ملائكة الاعيان المفضية وعلى القيمة المذكورة وقولم نفقة الزوج والا فان معناه
 ان النفقة الزوجة مع الرجل كل يوم على القيمة المذكورة وتراضا عليها فمضت مدة بعد ذلك فادعت
 المرأة عليه عند القضاة وطالبته بذلك المجد من النفقة المفروضة وصدها على ذلك
 اهو وقولم واروش الجنابة معناه ان اجنبي عليه جنابة وجب فيها المال وادعى على الجنابي حنيفة
 على الجنابة او قامت البينة فادعى الجنابي انه فقير وقال المجنى عليه انه موثر فالقول قول الجنابي

مطايع
 الشريك
 المعنى الفق

وقوله أو صلح دم الغد معناه أنه لو قتل مورثه عمدا فبها حكمه على مال فادعى أنه فقير
 يكون القول قول النكاح في ذلك لأنه ليس له أن يفتقر إلى مال وما صرح بهذه الصورة أحده
 ما نقلناه عنهم سوا الطحاوي في اختلاف الفقهاء وهو صحيح موافق للقواعد ودخل تحت
 قولهم على السن مال وقوله أو من جهة بدل الكتابة هذه الصورة ما ذكرها أحد سوانج
 الشريعة ولا يحتاج إليها لأن الكتاب لا يجوز بدل الكتابة لمولاه بالإنفاق وفيه
 سوك بدل الكتابة فيه خلاف والفتوى على أنه لا يجوز فيه أيضا وقوله والمهر المثل
 معناه أن الرجل إذا تزوج امرأة على مهر مبلغه مثلاً ألف درهم ولم يذكر منه شيئاً
 من جارية فإنه يكون حلالاً ثم ينقل إلى البهدة التي هم فيها فإن ما تفرق الرجل كل الالتماس للزوج

ومما ثبت بذلك المجل عند القاضي فقال أنا فقير لا يقبل منه والقول للمرأة وإن دفع
 ثم دخل قطاً بته ببيعة المهر فقال أنا فقير فقال هم حرمي من سر قال القول قول الروح في
 هذه الصورة فهذا معنى قول صاحب المنداية والمراد بالمهر مجمله دون مؤخره والشيخ
 حافظ الدين قيد بالمهر المثل والشيخ حميد الدين أشار إلى هذا القول لأن العرف
 ما جرى على تعجيل المثل فعلم أن مرادهم المثل الذي من جهة العرف لا المثل الذي شرط
 في المثل الصديق بالتصريح وقت العقد ولعل هذا في المرأة لها أن تمنع نفسها حتى تأخذ
 المهر وتنع أن يخرجها من البلد وكل حسب المنداية والمراد ما تفرق وانعجله ولو كان التأجيل
 نصاً في البعض لا يفتقر إلى الحكم لأنه إذا أجل وطالبته وقال أنا فقير كان القول قول الم
 والحاصل أن التأجيل على قسمين تأجيل بطريق العرف وقوله في الإسد فتوزر وجهان في
 ألف درهم حال الصجل لما من ذلك قبل الدخول بها خمسمائة مثلاً وسوقها عليه بعد ذلك
 خمسمائة حالة ففي هذه الصورة قول إذا دفع إليها الخمسمائة التي قبل الدخول ثم دخل
 قطاً بته بالخمسمائة الأخرى وقال أنا فقير يكون القول قوله وتأجيل بطريق التخصيص على أهل
 كما إذا تزوجها على ألف درهم منها خمسمائة حالة والباقي مؤجل إلى ستة مثلاً وقال في
 الصديق يعجل لما قبل الدخول بالخمسمائة الحالة فتدخل بعد ما نكحت الحال ثم ادعت عليه
 في الخمسمائة المؤجلة إلى ستة يكون القول قوله فلا فرق بين التأجيل الذي من طريق العرف
 أو من طريق التخصيص ولو كان المهر كله حالاً ولم يترط منه تأجيل شيء هل يكون كله مترطاً
 المجل بمعنى أن القول في ميسره قولها لم لا الظاهر أنه ينبغي أن ينظر إلى المرأة وإلى هذا
 المهر ثم يكون التعارف فيجمل منه هذه المرأة فإذا ثبت ذلك يكون ما حكم العرف فيجمل
 القول فيه قول المرأة وما عدا ذلك القول فيه قول الزوج فيما سأل على ما قالوا في منع

مطلب
 طلت من
 الزوج المهر
 فادعى العسر
 وفيه تفصيل

حتى تأخذ من رها ولم يبتوا قد راجع منته ان ينظر الى المرأة كما قلنا ويجعل العروف
 كما لمشر وط ولا يقال ان اقدامه على التكاح على هذا الوجه دليل قدرته على الجمع
 فلا يكون القول قوله ايضا فيه لا نأقوله نحن انما نجشنا في بلد جرت العادة فيها
 بتجمل البعض قبل الدخول اما في بلد جرت العادة فيها بتجمل الكل فلا وقبله بنا
 عليه فلما جرى العرف بتجمل البعض وسكت عنه ذكره في الصداق كان بمنزلة
 اشتراطه لان الزوج له ان يقول ما علم ان العرف قد جرى بهذا سكت عن اشتراط
 شيء معين وهو كلام معتبر والظاهر بصدقه وبحججه قوله كما لو ابتاع ثوبا في السوق
 وعرفهم في بيع مثل ذلك انه لو اخذ مقسطا في دفعات واطلقوا البيع من ذكر ذلك
 الاجل فان الحكم انه يعتبر عرف ذلك السوق وهذا كله لو اخذ من قول العرف كالشرط
 وهذه الصورة واقعة بخلافها تقدم من الصور فيجب ان يعتنا بحفظها ولا تنافا
 اليها فالخاصل ان جملة الصور المعدودة عشرة وهي التي يكون القول قول المدين
 فيها انه فقير وهي التي تفهم من قول صاحب الهداية ولا يجسه فيما سئل في ذلك اي في
 هذه الصور المعدودة وهي بدل الخلع وبدل عتق نصيب المقرئ وبدل المقتول
 ونفقة الزوجة ونفقة الاقارب وادوش الجانيات وبدل دم اليد وما يورث
 من المهر بعد الدخول وبدل المتلفات والله اعلم ويتبعني ان لا يدخل في هذه الصور
 بدل الكتابة بل قلنا وقد نظمت هذه الصور في اربعة ابواب كتاب الفوائد الغريبة

مطلوب في
 حاصل الصور
 التي يصدق
 المدينون فيها
 ان ادعى المقرئ

وهي هذه القول بالاعسار قالوا يقبل ممن عليه الحق بان فائقوا
 في بدل الخلع كذلك النفقة لها والحال بغير تفرقة
 ضمان اعتاق وارث فاعرف والصالح عن ضمان المتلف
 موجب المهر وزد كتابه ونحوها وفقت للاصباية

مسئلة ذكر قد رعدة الحبس الحقوق الشرعية وسماع اليانة بالاعسار وهل بشرط
 سماعها حضور المدعى ام لا وهل يجوز سماعها قبل الجلس ام لا وتحرير الكلام في ذلك
 كله ذكر في الهداية فيما كان القول قول المدعى له مالا او ثبت ذلك باليمين فيما
 كان القول فيه قول من عليه بحبسه شهرين او ثلاثة ثم يسأل عنه بالحس لظهور
 ظلمه في الحال وانما يحبسه مدة ليظهر ما له لو كان يخفيه فالأبد ان تمت المدة لم يمتد
 هذه الفائة فقد نفا ذكر وبروي غير ذلك من التقدير بشهر او اربعة الى ستة
 والصحيح ان التقدير مفوض الى راي القاضي لاحتمال احوال الاشخاص انفع الاسأل
 فلم يصح احد عن حاله لكن قال المدينون انما معسر وقال ب الدين هو وسر ذكر
 في الجريد انه لا يصدق المدينون انه معسر كل ما هو بدل مال حصل في يده

كذا في بيع وقرض وكذا في كل دين وجب بحقه والزمانة كالكتابة والمهر وفي البيع
 للصدقة والشهيد لا يصدق أنه معسر في المهر المعجل انما في المهر المؤجل فصدق معسر
 الحكم في المهر ويقبل قوله في اعساره عنها اي عن البعثة وهكذا ذكر الخصا
 رجه الله تعالى لان العسر اصل واليسار طار والقول قول من تسك بالاحتمال وقال
 رجه الله في الزيدات ان القول قول المرأة مع عيبتها لان الاقدام على الدخول بهما هو
 العقد عليها تاديل يساره ومنهم من ينظر الى زعم المطلق وان قامت البينة فلا
 يحلوا اما ان قامت من جهتها على اليسار قبلت بيمينها وان قامت من جهة الاعسار
 قبلت بيمينها وفي المحيط وهل تسمع البينة على الاعسار قبل الحبس فيه روايتان
 على ما مر في فصل القضاء وان اقاما جميعا فالبينة بينتهما لانها مثبتة وبينة لا
 شأنا لها حاصل ان القول قوله والبينة بينتهما لسان الحكماء مات وعليه دين لا يوثق
 المتركة بها وادعت امرأته مهرها فالقول قولها الى مقدار مهر مثلها من غير بينة فالحكم
 القوم اعقد من مهر مثلها في المداينات اذا قبل الدين المؤجل فصدقته المقرلة في الله
 وكذبه في الاجل حيث يكون القول قول المقرلة لانه اقرب الدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو
 الاجل فلا يقبل قوله بالبينة اصلاح في الكفالة نقله مفتي الاسكوب مسألا
 شتى اما ان كل من يكون العين في يده امانة اذا ادعى به العين الى صاحبها او ادعى
 الموت او الهلاك يصدق مع عيسته بالاتفاق كالودع والمستعير والمضار والمضيق
 والوصي والابن مال ولده والوكيل والرسول والمتولى والقيم والدلال والتمسك
 والبيع والمؤمن والعقد والمتقط ولخذا لا يبق والشريك مطلقا والحاج عن المهر
 والاجر الخاص والاجر المشترك وامين القاضى والمضمر وامين العتق المودع لو خالف
 ثم عاد الى الوفاق يبرأ من الغممان في الاجارة والاعارة لا يبرأ بالعود الى الوفاق في البيع
 والوكيل بالبيع خالف ثم عاد الى الوفاق بان استعمل العبد ثم باع بما امر به جاز وكذا الوكيل
 بالحفظ والوكيل بالاجارة والاستيثار والمضار والمستبضع اذا خالف ثم عاد
 الى الوفاق عاد مضاربا او مستبضا والشريك عانا او مغاوصة اذا خالف ثم عاد
 الى الوفاق عاد امينا ساقر المودع بمال الودعة فهلك لا يضمن والاب والوصى ساقر
 حال الصبي وهلك لا يضمنان الا اذا ترك زوجته هذا الوكيل بالبيع بالكوفة اذا سافر
 به يضمن والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر بان لم يكن له على وموتة لا يضمن وان له حل وموتة
 يضمن بزمانة نقله ابن الويد قضى القاضى عليه بالمال فقال انما معسر والمذموم التمسك
 وهو منكر للقاضى ان يحلفه على ذلك قال استاذنا رجه الله تعالى وهذا اختيارنا
 طبع فيه لاختلاف القول قول المديون في اعساره ام قول ربه الدين ولو استمرى جازية

مطلب
 من كانت العين
 في يده امانة
 يصدق في حقها
 ردها او هلاكها
 يمينه

مطلب
 ساقر المودع
 عانا او الودعة
 او الوكيل بالبيع
 فهلك

من رجل فادعته امرأته انهما اشترى بها من قبل هذا ولا يمينه لها فلما ان تحلف المشتري
 على العلم (الح) اختلف المبيعان في صحة العقد وفساده بحث يكون القول قوله لكن
 مع اليمين قال استاذنا رحمه الله تعالى ولما اكتبنا هذا لا نعلم ان يكون القول قول
 الانسان مع اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدون اليمين منها قال الشيخ
 انفتحت عليك مريالك وذلك بثقة مثله او قال ترك ابوك رقيقا كما انفتحت عليه
 من ماله كما انتم مات اوابي وقال الصغير ما ترك ابى رقيقا او قال الرضى اشترت لك رقيقا
 وادب الثمن مريالك وانفتحت عليه كذا فهو مصدق في ذلك كله مع اليمين قال الا ان مشا
 فاكوا لا يستحسن ان يحلف الرضى اذ لم يظهر منه خيانة ومنها رصطم عن محمد بن
 الله تعالى قاض باع مال اليتيم فوذه المشتري عليه يعيب فقال للقاضي ارأيتي منه
 قال القول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض ليتيم واراد تخليفه لان قوله
 على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه عن ابى يوسف رحمه الله تعالى ادعى الموهوب له
 هلاك الموهوب عند ارادة الواهب الرجوع قال القول له بدون اليمين ومنها الوكيل
 شرط في عوضه او قال الموهوب له لم اشترط قال القول قوله بدون اليمين ومنها المشتري
 شيئا فقال البائع انت تجور و قال العبد انا ما ذون قال القول له بدون اليمين ومنها اذا
 اشترى عبدا من عبده شيئا فقال له اهدم ان تجور و قال الاخر انا وانت ما ذون قال القول له
 بدون اليمين ومنها المشتري لابنه الصغير دارا ثم اختلفا مع الشفع في الثمن قال القول للاب
 بدون اليمين ومنها اذا اشترى دارا فجاء الشفع وانكر المشتري وقال انها لابن الصغير
 ولا يمينه للشفع لا يحلف المشتري ومنها فادب للقاضي فروصى يا شفعة على اليتيم
 او القيم على الوقف ومال الصبي والوقف في يده او نحو ذلك من الامناء مثل ما يكون
 في ذلك الباب بطل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية
 فان اهتم قيل يستحلف بالله ما كنت خنت في شيء مما اخذت وقيل ينبغي للقاضي ان يثق
 شيئا فيستحلف عليه وكذا في غير ما يدعى جناية مطلقة على مودعه قيل لا يستحلف حتى
 يقدر وقيل يستحلف بالله ما خان فيما ائتمن فان حلف برئ وان تكلم بحجر على ان يقدر
 ما تكلم هذا كله بهذه العبارة في (رصطم مع علي) فنية في القضاء كل امين ادعى ابطال الامانة
 الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناسخ اذا ادعى الصغر في الوقف عليهم
 وسواء كان في حجة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل
 انه قضيه ودفعه له في حياته لم يقبل الا يمينه بخلاف الوكيل بقض العين والفرق في
 الوكيل في القول للامين مع اليمين الا اذا كذب الظاهر فلا يقبل قول الوصي بثقة زائدة
 خالفت الظاهر وكذا المنولي والامين اذا خلط اموال الناس ببعض الامانة بما له فانه

مطلب
 مسأله
 فيها قيل يمين
 وقيل بلا يمين

مطلب اذا
 ادعى الامين
 ابطال الامانة
 الى مستحقها
 قبل قوله